الكافي في الإفصاح

عن مسائل كتاب الإيضاح

لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي
(ت ٦٨٨ هـ)

تحقيق ودراسة

د. فيصل الحفيان

السفر الأول
(الدراسة)

مكتبة الرشد
الرياض

الكافي في الإفصاح

عن مسائل كتاب الإيضاح

لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي
(ت ٦٨٨ هـ)

تحقيق ودراسة
د. فيصل الحفيان

السفر الأول
(الدراسة)

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

مكتبة الرشد
الرياض

رسالة علمية نالت درجة الدكتوراه في اللغويات مع مرتبة الشرف الأولى ، بإجماع آراء أعضاء لجنة المناقشة والحكم ، من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر الشريف . وكان ذلك يوم الأحد الثاني من المحرم ١٤٢٠ هـ ، الموافق الثامن عشر من إبريل ١٩٩٩ م .

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى
١٤٢٢ هـ ــ ٢٠٠١م

مكتبة الرشد للنشر والتوزيع

* المملكة العربية السعودية ـ الرياض ـ طريق الحجاز
ص ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٩٣٤٥١ فاكس ٤٥٧٣٣٨١
E-MAIL: alrushd@suhuf.net.sa
www.alrushd.com

* فرع مكة المكرمة: ـ هاتف ٥٥٨٥٤٠١ ـ ٥٥٨٣٥٠٦
* فرع المدينة المنورة: ـ شارع أبي ذر الغفاري ـ هاتف ٨٣٤٠٦٠٠
* فرع القصيم بريدة طريق المدينة ـ هاتف ٣٢٤٢٢١٤
* فرع أبها: ـ شارع الملك فيصل هاتف ٢٣١٧٣٠٧
* فرع الدمام: ـ شارع ابن خلدون ـ هاتف ٨٢٨٢١٧٥

وكلاؤنا في الخارج

* الكويت: ـ مكتبة الرشد ـ حولي ـ هاتف: ٢٦١٢٣٤٧
* القاهرة: ـ مكتبة الرشد ـ مدينة نصر ـ هاتف: ٢٧٤٤٦٠٥
* بيروت: ـ الدار اللبنانية ـ شارع الجاموس ـ هاتف: ٠٠٩٦١١٣٨٤٣٤٥٧

نور وأريج

قمر أنار حياتي
وورود ملأ أريجها كياني
القمر شريكة عمري
والورود أبنائي
(عمرو .. رمح سمهري يقفز قلبي فرحاً كلما رأيته
وكرم .. حُلم الآتي الملون بآمالي
وشدن وبان .. عروستا بحر خيالي)
من وقتهم اقتطعت
وفي حقوقهم قصَّرت
وما عملي إلا عملهم
ونصيبهم فيه أكبر
ولا أملك إلا كلمة
فهل تفي بعرفاني ؟!

فيصل

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد،

فإن رجلًا كابن أبي الربيع حقيق بأن ينهد الباحث لدراسته، وإن كتابًا ككتابه « الكافي » قمين بأن يَلْقى العناية، ويحظى بانصراف الهمة له سنين عدة. وكل من هذا وذاك يرجع لأسباب. أما الرجل فهو إمام من أئمة الصنعة النحوية، وصفه أبو حيان – وهو من هو – بأنه « ملأ الأرض نحوًا »، والرجل – على مكانته – لم يعرفه أهل الاختصاص، بله غيرهم، في عصرنا إلا مؤخَّرًا. وأما « الكافي » فهو – أولًا – شرح لمتن ذائع الصيت « الإيضاح لأبي علي »، وهو – ثانيًا – شرح كبير يقع في عدة أسفار، وهو – ثالثًا – الكتاب الوحيد الكامل من تراث ابن أبي الربيع الذي نجا من غوائل الزمان، لا يشاركه في ذلك سوى « الملخص »، على أنه – رابعًا – مقدَّم على « الملخص » بأن هذا الأخير ملخَّص منه، وهو – خامسًا – من أنفس شروح « الإيضاح » على كثرتها. وإلى ذلك كله فإن ثمة أسبابًا أخرى لمكانة الرجل، ولقيمة كتابه تتكشف في تضاعيف الدراسة التي نقدِّم لها.

والحق أن اختياري لـ « الكافي » لم يكن وليد لحظة، ولم يأت محض صدفة، أو ثمرة إشارة لأخ، أو لأستاذ. لقد حصلت على درجة الماجستير في عام ١٩٨٨ عن تحقيق لجزء من كتاب أبي علي الفارسي « الحجة في القراءات السبع »، وكانت في داخلي رغبة في أن أختار شيئًا من تراث أبي علي، أو

تلميذه العظيم ابن جني، يكون موضوعًا لرسالتي للدكتوراه. وعلى الرغم من أني أعمل في معهد المخطوطات العربية – وكان آنذاك في الكويت – فإني لم أقف على أثرٍ بِكْر لهذا أو ذاك في خزانته. فولَّيت وجهي نحو دراسة ترتبط بتراثهما، وأعددت قائمة طويلة بأفكار تحرَّيت أن لا تكون مطروقة، لكن أستاذي – رحمه الله – الدكتور إبراهيم عبد الرازق البسيوني لم يوافق على أيٍّ منها، وحثَّني على بذل مزيد من الجهد في البحث والتقصِّي. ووقعت تحت يدي نسخة من «حواشي الشلوبين على المفصل» فحملتها إلى د. إبراهيم، فوجدتُ منه رضًا وقبولًا، ولكن كان في نفسي منها شيء، فهي ليست سوى حواشٍ موجزة، وتعليقات على مواضع بعينها. لذا لم ألبث طويلًا حتى عزفت عنها، وأنا مدرك بعضَ ميزات لها، لعل أهمها أنها – كما قال لي بعض الإخوة – تقصِّر الطريق عليّ في الحصول على الدرجة العلمية. وإذا كانت هذه ميزة توافق هوى في النفس، فإن نزعة أخرى تتملكني دائمًا، وأحمد الله عليها، قد صَرَعتْها. هذه النزعة تدفع بي إلى أن أسعى جهدي لأكون داخلًا في من عناهم المتنبي في قوله:

على قدر أهل العزم تأتي العزائم ... وتأتي على قدر الكرام المكارم

وتعظم في عين الصغير صغارها ... وتصغر في عين العظيم العظائم

وانتقل المعهد إلى القاهرة، فدخلتُ خزانته، وطفقت أقلب النظر في ما تحتويه، حتى وقفت على «الكافي». وللكتاب صلة بأبي علي، كما أسلفت، وأقمتُ على إنعام النظر في مادة الجزء الأول منه أيامًا، فانشرح صدري له، ورأيتني أحمله سعيدًا إلى أستاذي، فيسعد به أيضًا، ويوافق لي على ما أردت، وكأن اختياري قد صادف حسن ظنِّه، وهو الذي خبرني في مرحلة الماجستير، وقبلها.

تلك كانت قصة اختياري للرجل وكتابه. ولقد وضعتُ خطَّة للدرس والتحقيق، وجدتُ بعد ذلك تعديلات كثيرة، فرضتها طبيعة البحث التي تتكشف شيئًا فشيئًا، ودفع إليها التطور البدهي الذي يطرأ على الباحث نتيجة الاطلاع والمتابعة وتعاور النظر في الأعمال العلمية المشابهة.

وكان في حسباني منذ البداية أن أكتب شيئًا في المتن «الإيضاح»، تلبية لضرورة منهجية، فأنا أعمل في «شرح»، ولابد لتكتمل صورة هذا الشرح من التعريف بما قام عليه. وكان في حسباني أيضًا أن أُعَرِّف بالشارح، لكن الأمرين لم يكونا خالصين لي، فقد سُبقت إلى الكتابة فيهما. مما يجعل أمامي شَرَكين ينبغي أن أحذر من الوقوع فيهما. الشرك الأول يتصل ب «الإيضاح»، فقد كتب فيه غير باحث من المحدثين، أولهم – في ما أعلم – د.عبدالفتاح شلبي في كتابه «أبو علي الفارسي»، وآخرهم د. يحيى ميرعلم في دراسته ل «شرح الإيضاح» للعكبري. والشرك الثاني يتصل بترجمة ابن أبي الربيع، فقد كان للدكتور عياد الثبيتي فضل السبق إلى ذلك في تقديمه لأحد كتب الرجل «البسيط»، فضلًا عن د. علي بن سلطان الحكمي في تقديمه لكتاب آخر له «الملخص»، وزميلين حَقَّقا الجزء الثاني،والخامس من «الكافي» نفسه. وقبل هؤلاء جميعًا د. محمد حجي في بحث منشور له في مجلة المناهل المغربية، تحت عنوان «ابن أبي الربيع إمام أهل النحو في زمانه».

كان لابد أن أطلع على ما كتبه هؤلاء، وأفيد منه، دون أن أسقط في هوة التكرار، أو أدور في فلك ما كتبوا، وكل منهما في طبيعة الباحث.

وعيتُ ذلك مبكّرًا، وأنا أخط الكلمات الأولى في هذه الرسالة، فأعانني هذا الوعي على أن أتبين مواقع قلمي، وجعلت رديفي أبدًا عين ناقد لا تغفل، وشك باحث لا يطمئن إلا لحقيقة كالشمس سطوعًا.

أما « الكافي » في جزئه الأول ، وما حفل به من مسائل علمية ، فقد كان حقلًا بكرًا ، لم يخطُ فيه أحد قبلي ، فانصرفت همتي له انصرافًا ، وحرصت على مقايسة مسائله بمسائل كتابَي الرجل الآخرين : « البسيط » و « الملخص » اللذين طبع الجزء الأول من كل منهما . كما نظرت في تفسير ابن أبي الربيع الذي لا يزال مخطوطًا .وبدهيٌّ أن أنظر في أجزاء « الكافي » الأخرى ، وبعضها ما يزال مخطوطًا . وقد أعانني الله فجمعتُ كل أجزائه المتناثرة في المكتبات المغربية .

وكان ذلك كله ضروريًا لأربط كلام الرجل ببعضه سواء في كتابه ، أو في كتبه الأخرى. وأظن أن هذه الرؤية الشاملة قد جعلتني أَقْدَرَ على ما سعيت إليه من اتباع نهج في الدراسة ، يبتعد بي عن شبهة الأخذ والتكرار ،والتأثر بما كتبه مَنْ قبلي .

جاءت رسالتي هذه في قسمين رئيسين: أحدهما للدراسة ، والآخر للتحقيق . وقد صببتُ مادة الدراسة في تمهيد ، وثلاثة أبواب ، وخاتمة .

أما **التمهيد** فكنتُ مترددًا ، هل أجعله لكلام في الزمان والمكان وما يتصل بهما في تلك الفترة التي عاشها ابن أبي الربيع ، على ما جرى عليه الباحثون ، أم أجعله لما سأكتبه في «الإيضاح » ؟ ورأيتني أميل إلى الخيار الثاني ، فأول ما يجب أن يعرفه قارئ لشرح هو «المتن»، كما أن كلامًا في الزمان والمكان بالقدر الذي تتطلبه مثل هذه الدراسة هو أقرب إلى عَظْم الدراسة وصلبها .

وجاء التمهيد في نقطتين رئيستين :

أولاهما لمسائل عامة تتصل ب « الإيضاح » ، حققت فيها عنوان الكتاب ، رابطًا ما وصلت إليه بما ذكره ابن أبي الربيع في « الكافي » ، كما حققت العلاقة بين « الإيضاح » و« التكملة » ، وهل هما كتابان أو كتاب واحد ؟ ، وعرضت

لتاريخ تأليف « الإيضاح » ، ونظرت في الروايات المتدافعة التي ذكرتها المصادر في سبب تأليفه ، وأَبَنْتُ عن طبيعة الكتاب وغايته ، ثم كشفت عن مكانته وحظه بين كتب أبي علي ، وألمحت إلى السبب الحقيقي الذي جعل ابن الطراوة ينتقصه ويزري بصاحبه ، مؤكدًا أنه خارج من عيبة الضغينة والحسد . وختمت هذه المسائل بالوقوف طويلًا عند ذيوع « الإيضاح » ووصوله إلى المغرب العربي وما يليه من الأندلس ، وأجبت عن سؤال : ما هي الطرق التي سلكها ، وعلى يد من انتشر ؟

وثانيتهما لمسائل موضوعية . وقد تلبثت فيها عند مادة الإيضاح ، وعدد أبوابه ، وطريقة أبي علي في ترتيب هذه الأبواب ، ثم مصادره ، فشواهده ، ونهجه فيهما . وختمت ببيان أثر « الإيضاح » وامتداده في المكان ، وعبر الزمان ، مشيرًا إلى تلك الحركة العلمية الخصبة التي قامت عليه ، وراصدًا المؤلفات المغربية والأندلسية التي اتّكأت عليه ، فشرحته ، أو شرحت شواهده ، أو اختصرته ، أو اختصرت شرحًا له ، أو تتبعته بالاعتراض والنقد ، أو تصدَّت لمن اعترضه ونقَدَه .

وخصّصتُ **الباب الأول** لترجمة ابن أبي الربيع ، ووزعت هذه الترجمة في فصلين :

أولهما لسيرته الذاتية ،التي شملت الكلام في اسمه ونسبه ، وحياته ، عارضًا لأسرته، وتنقلاته ، وصورة عصره ، سياسيًا وعلميًا . وأتبعت ذلك بالإشارة إلى العلاقات التي ربطته برجال عصره من ساسة ، وعلماء ، وشيوخ ، وتلامذة ، وما جرى من مناظرته لمالك بن المُرَحّل . ثم تأملت في ملامح شخصيته وخلقه ، وأثبتُّ ما هداني إليه هذا التأمل من أوجه شبه كبيرة بينه وبين صاحبه أبي علي ، ومن سمات هي في مجملها وقار وصلاح ، وحب للعلم ، وانقباض عن الناس . وختمت هذا الفصل بالإشارة إلى تاريخ وفاته ، والمكان الذي دفن فيه .

وثانيهما لسيرته العلمية ، التي شملت الكشف عن روافد تكوينه العلمي ، والمراحل التي مرت بها حياته .وقد صنّفت الكتب التي قرأها إلى مجموعات على وفق العلوم التي تنتمي إليها . ثم عرّفت بشيوخه اعتمادًا على برنامجه الذي صنعه تلميذه ابن الشاط. وقد قرأت هذا البرنامج قراءة متأنية ، هدتني إلى مجموعة ملاحظات مفيدة ، ذَيَّلت بها هذه النقطة .

ثم عرضت لتلاميذه ، مؤكدًا أنَّ ما رصدته كتب التراجم لم تُحِطْ بهم . ورغبت عن إعداد قائمة اكتفاء بالإحالة على ما كتبه د. الثبيتي ود. الحكمي في مقدمتيهما لـ « البسيط» و « الملخص » . مع ذكر أنبه هؤلاء التلاميذ ، واستدراك من فاتهما منهم. وفي نقطة تالية رصدت مصنفاته ، وأغنيت الكلام فيها بإشارات إلى نسخها الخطية ، وإلى طبعاتها إن كانت قد طبعت ، وإلى كونها مادة لبحث علمي إن كانت كذلك . ثم سَجّلت ملاحظات عامة تتصل بذلك كله ، وتزيد عليه . وختمت هذا الفصل بالتوقف عند مكانة ابن أبي الربيع ، التي تجلّت في : إجلاله والثناء عليه ، وقبول الناس كتبه وقيامهم بها .

أما **الباب الثاني** فوقفتُه على كتاب « الكافي » نفسه ، وجعلته في ثلاثة فصول :

الأول قدمت فيه الكتاب تقديمًا عامًا ، فحقّقت عنوانه ، ثم وَثّقت نسبته من طرق مختلفة ، وقفوت ذلك بالبحث في تاريخ تأليفه ، محاولًا أن أحاصر هذه المسألة في فترة زمنية محدودة . وانتقلت إلى سبب تأليفه وغرضه ، فموضوعه . وتلبثت عند تجزئة نسخه الخطية ، فوصلتُ بالأجزاء الموجودة في العالم إلى عشرة أجزاء ، واحد منها فقط في دار الكتب المصرية ، والتسعة الباقية في المكتبات المغربية. وتلوت ذلك بالكلام في نسخه الخطية ، ووصفتها وصفًا تفصيليًا ، وسجّلت ملاحظات مهمة عليها . وختمت هذا التقديم العام بدراسة مركّزة للغة

الكتاب وخصائصه التعبيرية ، مفرّقًا بين مقدمة الكتاب ، ومادته العلمية .

وفي **الفصل الثاني** شغلتني نقطتان : بناء « الكافي » ، ومصادره . أما النقطة الأولى فخصصتُها لطريقة ابن أبي الربيع في عرض المادة ، والخصائص المنهجية له . وأما النقطة الثانية فتركز الجهد فيها على الكشف عن مصادره ، على ما في ذلك من صعوبة ، إذ إنه لم يكن يصرح بها إلا في مواطن محدودة . وقد صنفت هذه المصادر ، على وفق العلوم التي تنتمي إليها . فاجتمع لي منها : كتب في النحو والتصريف ، وكتب في اللغة والمعجمات ، وكتب في القراءات ، وتفاسير، وكتب في الأدب والأخبار ، وكتب أخرى . ورصدت أولًا ما صرح به هو ، ثم ما تأكد لدي أو غلب على ظني أنه أفاد منه . وفي ثنايا ذلك قمت بعمل إحصاءات للأعلام الذين ذكرهم ، سواء صرح بكتبهم ، أو لم يصرّح . وما لم يصرح به هدتني إليه نقوله أحيانًا ، ومقايستها بما جاء في كتب هؤلاء الأعلام .

أما **الفصل الثالث** فكان موضوعه « الأصول في الكافي » . وفيه تناولت الأصول النحوية العامة ، من سماع وقياس وإجماع .وقد كشفتُ عن موقفه من هذه الأصول الثلاثة،مستعينًا بكلامه في كتابه ، وبتطبيقاته لها ، وأحكامه وقواعده العامة التي ينثرها بين الحين والآخر . وألحقت بالسماع ما يتصل به من مصادره : القرآن الكريم وقراءاته ، والأحاديث الشريفة وآثار الصحابة ، والأمثال والأقوال ، وأخيرًا الشعر والرجز . ولم أغادر مصدرًا منها قبل أن أُبين عن موقفه منه ومنهجه في الإفادة منه ، رابطًا ذلك كله بمواقف أعلام النحويين قبله ، وكاشفًا عن نقاط الالتقاء معهم ، والافتراق عنهم . وألحقت بأصل «القياس» ما يتصل به من نظريتي العلة والعامل ، وتتبعت مظاهر هاتين النظريتين في كتابه . وفصلت القول في أصل « الإجماع » ، فجعلتُه في نوعين : إجماع العرب ،

وإجماع أهل الصنعة . واستقرأت هذا وذاك في كلامه .

وقفوت ما سبق بالتلبُّث طويلًا عند شخصية ابن أبي الربيع النحوية ، مادةِ **الباب الثالث** ، الذي سعيت فيه إلى استكمال رسم ملامح شخصية الرجل ، والتركيز على تفصيلاتها ، من خلال خمسة فصول ، جعلت أولها لـ« ابن أبي الربيع والنحويون » . واستهللته بإلقاء نظرة عجلة على مذهبه النحوي ،دالًا على بصريته ، بما في الدراسة من مظاهرها ، وما يأتي . وأعقبت ذلك بتتبع أصداء اتجاهات النحويين ومذاهبهم لديه ، ففصلت القول في مواقفه من مسائل الخلاف عامة ، وأعلام البصريين أصحابه ، والكوفيين ، والبغداديين ، والمتأخرين .

وقصرت ثاني **الفصول وثالثها** على مواقفه من رجلين ذوي وضع خاص ، هما : أبوعلي الفارسي، وابن الطراوة .

أما رابع الفصول فكان موضوعه : اجتهادات ابن أبي الربيع وأثره . ولقد رصدت فيه آراء تفرد بها ، وإضافات له على سابقيه ، وتحقيقات لمسائل ، ونقدات ، وتسويات ، واختيارات .

كما رصدت فيه أثره في اللاحقين ، وانتقيت بعض كتب نابهة وغير نابهة ، مثل ارتشاف الضرب ، والجنى الداني ، وتوضيح المقاصد ، ومغني اللبيب ، والمقاصد الشافية ، ومصابيح المغاني ، والهمع ، والأشباه والنظائر ، ونتائج التحصيل ، وخزانة الأدب ، وشرح أبيات المغني .

وفي الفصل الخامس والأخير نظرت في ما لابن أبي الربيع وما عليه ، وصنَّفت هناته وعثراته التي أخذتها عليه في شقين : شق يتصل بـ « الإيضاح » ، وشق يتصل بكتابه عينِه . وأخيرًا جاءت الخاتمة التي سجلت فيها أهم النتائج التي خلصت إليها .

أما القسم الثاني ، قسم التحقيق ، فقد استهللته بالإشارة إلى النسخة الخطية المعتمدة إشارة سريعة ، محيلًا على ما سبق من وصف تفصيلي في الدراسة ، وبيَّنتُ – بإيجاز – أيضًا منهجي في تحقيق النص ، وهو لا يخرج عما استقر من أصول هذا الفن . وتلوت حديثي عن المنهج بصور من طرة غلاف النسخة المعتمدة ، وورقتها الأولى ، والأخيرة . ثم جاء النص المحقق الذي يشمل الجزء الأول من « الكافي » على وفق تجزئة نسخة الزاوية الحمزاوية ، ويتضمن شرح ما جاء في « الإيضاح » حتى نهاية « باب الأسماء التي سميت بها الأفعال » .

* * *

والحق أن الدراسة قائمة أساسًا على الجزء الأول المحقَّق ، لكنها لم تقتصر عليه في مواطن ، ونظرتُ في بقية الأجزاء ، وبخاصة تلك التي حُقِّقت . كما أن عينيَّ كانتا دائمًا على كتابي ابن أبي الربيع المطبوعين : « البسيط » و « الملخص » ، فضلًا عن تفسيره المخطوط، كما أسلفت ، وإلى ذلك فإن شرحي « الإيضاح » : المقتصد للجرجاني – وهو مطبوع – ، وشرح العكبري – وهو رسالة جامعية – لم يغيبا عني ، فأغنيت تعليقاتي على النص مستعينًا بهما ، كما أشرت بين الحين والآخر إلى مواطن الزيادة والنقص ، والقوة والضعف ، في كلام ابن أبي الربيع ، موازنًا بما جاء في كلامهما .

ولما كانت المادة في « الكافي » ثرية ومتنوعة ، فقد دفعتني دفعًا إلى مصادر عديدة من المعجمات وكتب اللغة ، والغريب ، والأدب ، والأخبار ، والتراجم والطبقات بأنواعها ، والشعر؛ سواء كانت دواوين وأشعارًا لشعراء بعينهم ، أو مجموعات شعرية بأصنافها ، بالإضافة إلى كتب القراءات القرآنية ، وكتب الاحتجاج ، والتفاسير ، ومعاني القرآن ، وغريبه ، وإعرابه ، ومجازه ، وأيضًا المصنفات الحديثية ، وكتب الفقه وأصوله ، والفلسفة ،

والتصوف ،وما يتصل بذلك كله من دراسات حديثة في أوعية المعرفة المختلفة ، من كتب ومجلات ودوريات .

ولم أسلك في الدرس منهجًا واحدًا لا أتعدّاه ، وما كان لي ذلك ، وإن ظل المنهج النقدي ملازمًا لي أغلب الوقت . لقد لجأت إلى المنهج الوصفي عندما تطلّب الأمر ذلك ، واستعنت بالمنهج الإحصائي حيث كان مفيدًا ، ويخدم أغراضًا سعيت إليها ، وانحزت إلى المنهج التحليلي لأخلص إلى نتائج علمية مقبولة ، ولم أنس المنهج التاريخي عندما رأيت أن من الضروريّ وضع ظواهر أو أفكار في إطارها التاريخي لمعرفة المراحل التي مَرّت بها ، ومن ثَم فهمها فهمًا سليمًا يعين على الدّرْس .

* * *

وليس لي أن أختم مقدمتي هذه قبل أن أحمد الله تعالى على أن متّع عملي هذا بإشراف ثلاثة من الأساتذة الأفاضل ورعايتهم . أما أولهم فهو الأستاذ الدكتور إبراهيم عبد الرازق البسيوني – رحمه الله – الذي شهد ميلاد هذه الرسالة ، وأفكارها الأولى . وأما ثانيهم فهو الأستاذ الدكتور عبد الفتاح السيد سليم الذي له فضل لا ينكر في متابعة تحقيقي النص حتى نجز كاملًا ، قبل أن ينتقل الإشراف لأستاذي الجليل الأستاذ الدكتور إبراهيم حسن إبراهيم الذي لن أَفِيَه حقه من جميل الثناء ، فقد فتح لي عقله ، ووسعني بقلبه ، وقرأ الدراسة كلمة كلمة ، وأغناها بنافذ نظرته ، وسديد رأيه ، وعلّمني قبل ذلك أن الإشراف العلمي للأستاذ لا يعني الحجر ولا القَسْرَ ، فالبحث مسؤولية الباحث أولًا وأخيرًا ، والأستاذ هو تلك المنارة العالية التي تضيء وترشد ، فجزاه الله خير الجزاء .

وبعد ، فهذا هو عملي ، أخلصت له النية ، وصدقت فيه العمل ، وأقمت له القصد ، وبذلت من أجله النفْس سنين طويلة . فإن أكن أصبت فذلك فضل الله وتوفيقه . وإن كبوت فحسبي ما ذكرت . والحمد لله أولًا وأخيرًا .

القاهرة
في : ١٧ من ذي القعدة ١٤١٩هـ
٥ من مارس ١٩٩٩م

وكتب
فيصل عبد السلام الحفيان

تمهيد(*)

الإيضاح لأبي علي

يعرض هذا التمهيد بإيجاز لجملة من القضايا التي تتصل بكتاب «الإيضاح» لأبي علي الفارسي. وقد سلكت هذه القضايا في زمرتين:

الأولى: مسائل عامة. وتتصل بعنوان الكتاب، وتاريخ تأليفه وسببه، وطبيعته وغايته، ومكانته، وذيوعه.

الثانية: مسائل موضوعية. وتعرض لمادة الإيضاح، وبنائه، ومصادره، وشواهده، وأثره.

ويهدف هذا التمهيد إلى التعريف بـ «الإيضاح»، تلبية لضرورة منهجية، إذ لابد من تقديم واف للمتن الذي أقام عليه ابن أبي الربيع شرحه.

* * *

(*) تناول «الإيضاح» بالدرس عدد من الباحثين، أقدمهم - في ما أعلم - د. عبد الفتاح شلبي في كتابه «من أعيان الشيعة: أبو علي الفارسي» الذي صدر عام ١٣٨٨هـ. ومنهم د. حسن شاذلي فرهود الذي ساق تقديمه الموجز لـ «الإيضاح» في مطلع تحقيقه الكتاب. وعرض له من بعد د. كاظم بحر مرجان في دراسته التي قدَّم بها لتحقيقه «التكملة»، وأيضًا في تقديمه لـ «المقتصد في شرح الإيضاح» لعبد القاهر الجرجاني، ثم جاء د. يحيى ميرعلم الذي كتب بتفصيل عن «الإيضاح» ضمن دراسته المطولة عن «منهج العكبري في شرح الإيضاح».

- ١ -

مسائل عامة

أ – عنوان الكتاب :

ذكرت المصادر عنوان كتاب « الإيضاح » في صور شتّى ، وقد رأيت منها : الإيضاح[١] ، والإيضاح العَضُدي[٢] ، والإيضاح في النحو[٣] ،والإيضاح في النحو والصرف[٤] ، والإيضاح في علم العربية[٥] ،والعَضُدي[٦] ،والإيضاح والتكملة في النحو[٧] .

ويُلاحظ أن الجزء المشترك بينها جميعًا هو : « الإيضاح » ، وأن الأجزاء الأخرى عبارة عن زيادات ، لكل منها غرض . وأكثر العناوين شهرة ودورانًا في المصادر هو : «الإيضاح» . وأنا أميل إلى أن يكون هو العنوان الذي اختاره أبو علي لكتابه ، لما سلف ، ولأن أبا علي نفسه اكتفى به في مقدمة « التكملة »[٨] ،وفي « كتاب الشعر»[٩] .ولأنه يفي بالغرض الذي من أجله أُلِّف

---

(١) به عُرف . وهو المثبت على نسخة أيا صوفيا . وعليه اقتصر ابن أبي الربيع ، كما يأتي .

(٢) به طُبع . واختاره د. فرهود لأنه عنوان نسخة الأصل التي اعتمد عليها ، ولتمييزه من غيره . كما أنه مثبت على نسخة مكتبة كوبريلي .

(٣) ذيل تجارب الأمم ٣/ ٦٨، ونزهة الألبّاء٣١٦، وتاريخ بغداد ٧/ ٢٧٦، وبغية الوعاة١/ ٤٩٦، وشذرات الذهب ٣/ ٨٨.

(٤) عنوان نسخة مكتبة أحمد الثالث .

(٥) عنوان نسخة دار الكتب المصرية .

(٦) إنباه الرواة ٢/ ٣٨٧.

(٧) تاريخ ابن كثير ١١/ ٣٤٣، ووفيات الأعيان ١/ ١٢٠، وبرنامج الوادي آشي ٣٠٧، وكشف الظنون ١/ ٥١٥.

(٨) ص ١٦٤.

(٩) ٢/ ٤٣٧.

الكتاب ، فالزيادات تشعرك أنها لمجرد التبيين، كما في « النحوي » ، و « في النحو » أو للنسبة ، كما في « العضدي » . ولعل هذه الزيادات قد لحقت بالعنوان في ما بعد ، من تلاميذ الشيخ ، أو النساخ ، بغرض بيان موضوع الكتاب ، أو تمييزه من غيره ، أو تشريفه بنسبته إلى من أَلَّف له .

ولم يذكر ابن أبي الربيع في كتبه الكتاب إلا بـ « الإيضاح » ولم يزد . كما أنه ذكره كذلك في عنوان الشرح الذي وضعه للكتاب – موضوع التحقيق وبيت القصيد ، وهو : «الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح » كما في نسخة الزاوية الحمزاوية ، أو «الإفصاح في شرح الإيضاح » كما في نسخة القرويين . وإذا أمكن الاعتراض أو الانفصال عن هذا العنوان بمناسبته السجعة ، فإن ذلك مدفوعٌ بالصور الأخرى التي ورد بها ، مما سيأتي بيانه مفصَّلًا بعد .

* * *

وتتصل بمسألة عنوان « الإيضاح » مسألةٌ مرتبطة بعنوان للكتاب سلفت الإشارة إليه، وهو: « الإيضاح والتكملة » ، فهل الإيضاح والتكملة كتابان أو كتاب واحد ؟

لم يعرض د. شلبي لهذه المسألة ، لكنه فصل بين الكتابين ، وتكلّم على كل منهما كلامًا مستقلًا ، مما يشير بوضوح إلى أنه يراهما كتابين[١] . أما د. كاظم بحر المرجان فقد توقف طويلًا ، وجزم بأنهما كتابان ! وحشد نفسه للتدليل على ذلك[٢] .

وأستطيع القول بعد أن نظرت في الأمر مليًّا : إن الإيضاح والتكملة كتاب

---

(١) انظر كتاب د. شلبي : أبو علي الفارسي .

(٢) انظر ما كتبه تمهيدًا لـ « التكملة » : ص ١٩ وما بعدها .

واحد . هكذا هما عند القدماء، فهم غالبًا ما يذكرون الإيضاح، ويريدون الاثنين معًا[1]، وبعضهم – كما فعل ابن أبي الربيع– يذكر « التكملة » على أنها النصف الثاني من الإيضاح[2]، ولا يذكر اسم « التكملة » أصلًا .

والأمر من بعد أهون من ذلك، فأبو علي نفسه صرّح في مقدمة « التكملة » بأنه ذكر الإعراب بأصنافه وأبوابه « في الجزء الأول من كتابنا الموسوم بـ« الإيضاح »[3] وليس بعد هذا تصريح بأنهما كتاب واحد في جزأين .

ومما يثير العجب دعوى د. كاظم أنَّ مما يدعم القول عن استقلال الكتابين أنَّ كلًّا منهما يحمل اسمًا خاصًّا به، ثم يقول: « لهذا أطلق – يريد: أبا علي – على الكتاب الصرفي اسم (التكملة)[4] » . وهي دعوى بلا سند، فلم أر في مقدمة التكملة ولا في خاتمتها هذا الإطلاق . وما أظن أن أبا علي سَمّى الجزء الثاني من « الإيضاح »، بل أرى «التكملة» عنوانًا وضعه من جاء بعده من تلاميذه، أو نُسّاخ الكتاب، وهذا عكس ما ذهب إلى د. كاظم الذي يرى أن دمجهما في كتاب واحد تم على أيدي طلبة أبي علي! . وليس مقبولًا الاستناد إلى أن لكل من الكتابين مقدمة مستقلة، إذ يمكن دفع ذلك بأمرين:

أولهما: البدء بموضوعات جديدة، هي موضوعات الصرف واللغة .

ثانيهما: وجود مسافة زمنية بين تأليف كلٍّ من الجزأين .

---

(١) إنما قلت: « غالبا » لأني رأيت الذهبي ينص على أنهما كتابان . انظر: سير أعلام النبلاء ١٦/ ٢٤٩، ٣٨٠.

(٢) انظر: ص ٧٧٦. والإحالات المطلقة جميعًا على القسم الثاني – التحقيق . فإن كانت الإحالة داخل الدراسة نصصتُ على ذلك .

(٣) التكملة ١٦٤.

(٤) التكملة ٢١.

كما أنه ليس مقبولًا الاستناد إلى استقلال كل منهما في موضوعاته، فما وجه الغرابة في أن يَجْمع أبو علي موضوعات النحو معًا، ثم يتلوها بموضوعات الصرف واللغة؟!

وأساس المشكلة – في رأيي – أنَّ أبا علي ألف الكتاب على مرحلتين: في الأولى ألف الجزء الأول الذي خَصَّ به موضوعات النحو أو الإعراب، وفي الثانية ألف الجزء الثاني الذي خَصَّ به موضوعات الصرف واللغة، فكأنه أراد أن يستوفي كتابه ويكمله . ولعل إطلاق « التكملة » على هذا الجزء (الثاني) من هذه البابة .

* * *

ويلتبس « الإيضاح » أحيانًا بكتاب آخر لأبي علي، هو: « الإيضاح الشعري »، أو «إيضاح الشعر»، أو « كتاب الشعر في أبيات الإعراب المسوقة على كتاب الإيضاح »، أو «شرح الأبيات المشكلة الإعراب على نظم كتاب الإيضاح »[1]. وقد حَقَّق د. محمود الطناحي هذا اللبس[2]. كما أشار د. يحيى ميرعلم إلى ما ترتب عليه من وقوع أخطاء في الإحالة على أحدهما، والمقصود الآخر، أو في فهرسة ما يتردَّد من نقول منهما، أو من أحدهما، وجمعهما تحت عنوان واحد[3]. وأرى أن سبب ذلك تلك المشابهة بين عنواني الكتابين، واشتراكهما في كلمة « الإيضاح » حينًا، أو دخول كلمة « الإيضاح » في عنوان

---

(١) حققه د. الطناحي تحت عنوان « كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب » . وحققه د. حسن هنداوي تحت عنوان « شرح الأبيات المشكلة الإعراب » . وانظر الخلاف في عنوانه في تقديم د. الطناحي للكتاب ص ٢١ – ٢٥.

(٢) « كتاب الشعر » ٢٤، ٢٥.

(٣) منهج العكبري في شرح الإيضاح ١/ ١١٨.

الثاني حينًا آخر .

ب – تاريخ تأليفه وسببه :

ألَّف أبو علي « الإيضاح » وهو في شيراز ، في كنف عضد الدولة البويهي ، وقد تباين الرأي في تاريخ تأليفه : فذهب د. شلبي إلى أن أبا علي ألف « الإيضاح » و« التكملة » في صدر المدة التي قضاها في شيراز ، والتي تبلغ قرابة عشرين عامًا (٣٤٨هـ – ٣٦٦هـ)[١] ، في حين رجح د. كاظم أن يكون « الإيضاح » ألف في آخر هذه المدة ، وأن « التكملة » ألف في بغداد ، بعد أن لحق أبو علي بعضد الدولة فيها عقيب نصره على ابن عمه عز الدولة بختيار عام ٣٦٦هـ[٢] .

ومعلوم أن أبا علي قد ألف « الإيضاح » تلبية لطلب تلميذه وولي نعمته عضد الدولة. وقد أشار إلى ذلك في مقدمته الموجزة للكتاب ، فقال : « أما على إثر ذلك ، أطال الله بقاء الأمير الجليل عضد الدولة مولانا ، وأدام عزّه وتأييده ونصره وتمكينه ، وأسبغ عليه طوله وفضله ، فإني جمعت في هذا الكتاب أبوابًا من العربية متحرِّيًا جمعها على ما أمر به الأمير الجليل عضد الدولة ...»[٣] ، وقال نحو ذلك في مقدمته الأخرى للنصف الثاني من الكتاب (التكملة) : « الحمد لله .. وصلى الله على محمد.. وإياه نسأل ، وإليه نرغب في إيزاع الشكر وإلهام الحمد على ما منح الأنام ، وشمل الخاص والعام من النعمة بالملك العادل عضد الدولة ..»[٤] .لقد ألَّف أبو علي « الإيضاح » بناء على طلب ولي نعمته عضد

(١) أبو علي الفارسي ٥١٧.
(٢) التكملة ٢٧.
(٣) الإيضاح ٥.
(٤) التكملة ١٦٣.

الدولة ، ولكن قراءة الروايات التي ساقتها المصادر تثير أكثر من علامة استفهام . وَلْنُزْجِ هذه الروايات قبل أن نشير إلى هذه العلامات .

تقول إحدى الروايات إن عضد الدولة قد استحسن الكتاب ، وكان ضنينًا به ، « وأن رجلًا توصل إلى كتبه بخطه بحيلة ، فأمر عضد الدولة بقطع يده ، لنفاسة الكتاب في نفسه وحلاوته في قلبه .. حتى سئل في أمره ، فعفا عنه »[١] .

وتفيد الثانية أن « عضد الدولة التمس من أبي علي وضع كتاب في النحو ، فألّف الجزء الأول ، وضَمَّنه عوامل الإعراب وما يتعلّق به ، فلما وقف عليه عضد الدولة كأنه استقلَّه ، فأضاف إليه هذا الجزء – يريد « التكملة » – تكميلًا له »[٢] .

وزاد ياقوت « لما صنَّف أبو علي كتاب « الإيضاح » ، وحمله إلى عضد الدولة ، استقصره عضد الدولة ، وقال له : ما زدْتَ على ما أعرف شيئًا ، وإنما يصلح هذا للصبيان ، فمضى أبو علي ، وصنَّف « التكملة » وحملها إليه ، فلما وقف عليها عضد الدولة قال : غضب الشيخ ، وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو »[٣] .

فإذا أعدنا قراءة مقدمة أبي علي لـ « الإيضاح » ، ووضعنا هذه الروايات على بساط البحث، وقرأناها قراءة نقد وتمحيص ، فإننا نلحظ ما يلي :

– الروايتان – كما هو بَيِّنٌ – تتدافعان تدافعًا شديدًا : الأولى تضع الكتاب في منزلة عالية عند عضد الدولة ، فهو حريص عليه ، ضنين به ، محبٌّ للاختصاص بقراءته دون أحد من العالمين . والثانية تنزل به ، وتدني من قدره ، وتجعله كتابًا للصِّبية .

– إذا صَحَّ ما أشارت إليه بعض المصادر من أن أبا علي ألف « الإيضاح »

(١) ذيل تجارب الأمم ٣/٦٨.
(٢) نزهة الألباء ٣١٦.
(٣) معجم الأدباء ٨/٢٣٨.

لأبناء أخي عضد الدولة، فإن الرواية الثانية ساقطة، إذ لا وجه للاعتراض على كون الكتاب صالحًا للصبيان، إذ إنه لهم وُضع، ومن أجلهم أُلِّف.

– اكتفى أبو علي بالإشارة إلى أن ما جمعه في «الإيضاح» قصد به تنفيذ أمر عضد الدولة، لكنه لم يكشف مضمون هذا الأمر، أو غايته. ومهما يكن فإن التوفيق بين هذه الروايات أمر صعبٌ، فهي على طرفي نقيض، وفي الجمع بينها افتعال، وتخرُّص بما لايصح، فأين وجه الحقيقة؟

لقد مال د. شلبي ميلًا قويًّا إلى الرواية الأولى، وشكَّك في الرواية الثانية، وحكم بأن «الرواة تَزَيَّدوا وأسندوا إلى عضد الدولة ما لم يكن منه، ولم يتحدث به»[1].

وبعد، فإنه، وإن كان من الصعب – كما سلف – التوفيق بين هذه الروايات، فإني أرى أنه يمكن رسم ملامح مقبولة لصورة القضية من خلال النقاط التالية:

– ليس مهمًّا الجزم بما إذا كان أبو علي قد ألَّف «الإيضاح» لعضد الدولة نفسه، أو لأبناء أخيه، فذلك لا يُغَيِّر من الأمر شيئًا.

– لعل الرواية الأولى التي تقول باستحسان عضد الدولة للكتاب وإعجابه به أقرب إلى العقل، فعضد الدولة يعد نفسه «غلام أبي علي في النحو»، وناهيك عما توحي به كلمة «غلام» من الاحترام والتبجيل الذي يحسه الأمير تجاه الشيخ.

ويمكن أن تكون بقية هذه الرواية التي تشير إلى أن عضد الدولة كان سيقطع يد الذي كتب الكتاب بحيلة، من مبالغات الرواة، وتزيُّدهم.

(١) أبو علي الفارسي ٥١٥.

– الرواية الثانية في مجملها قد تكون محاولة لتفسير سهولة «الإيضاح» وصعوبة «التكملة» لا أكثر، كما أنه بعيد أن يكون عضد الدولة قد قال ما قاله من أن الكتاب يصلح للصبيان، ثم بعد «التكملة» قال: «غضب الشيخ فجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو» وليس بعيدًا أن تكون الرواية كلها موضوعة.

وإنكار هذه الرواية (الثانية) والطعن فيها، ليس جديدًا، فقد سبق إليه الأنباري[1] وإني لآخذ على د. شلبي أنه لم يشر إلى ذلك، على الرغم من أن «نزهة الألباء» من مصادره!.

جـ – طبيعته وغايته:

«الإيضاح» كتاب ذو طبيعة خاصة بين كتب أبي علي، فهو الكتاب التعليمي الوحيد له، ومن المعروف أن كتب أبي علي جميعًا، تأخذ طابع المسائل، أو القضايا العلمية الصعبة، أو المشكلات النحوية العويصة، وهذا أمر طبعيّ، فهو بعقليته المنظمة، وتفكيره المنطقي، قد خبر دروب الاستدلالات الذهنية المعقدة، وتمرَّس بطرق القياس ومضائق التعليل، وكل ذلك جعله يجد نفسه في توضيح الغوامض والمشكلات والعويص.

وأعتقد أن أبا علي عندما نهد إلى تأليف «الإيضاح» قد «جمع فيه أبوابًا من العربية متحرِّيًا في جمعها»[2] على حد تعبيره، وهو مدرك طبيعة المهمة والغاية التي يسعى إليها. ولذا جاء كتابه هذا مختلفًا عن كتبه الأخرى، العبارة فيه مختصرة، مركَّزة، سهلة بالقياس إلى عبارته في كتبه الأخرى، فضلًا عن أن الاستطراد فيه – وهو سِمة من سمات أسلوب أبي علي – اقتصر على مواطن محددة.

(١) نزهة الألباء ٣١٦.
(٢) الإيضاح ٥.

ولقد أحسن ابن أبي الربيع في وصفه « الإيضاح » بأن مؤلفه « قد مال فيه إلى الرَّمْز والتنكيت ، وتجافى عن الإطالة والتشتيت »(١) ، فأبو علي في « الإيضاح » يضع قواعد عامة. وأصولاً جامعة ، ويشير سريعًا إلى مسائل مشكلة تحتمل الكثير ، لكنه يعزف عن التفصيل والتطويل حتى لا يرهق قارئه ، ولا يكدُّ ذهن متابعه . وهو في هذا ينهج نهجًا سليماً، يتساوق مع الغرض الذي من أجله وضع تأليفه ، على القول بأنه عمله لأبناء أخي عضد الدولة . أما على القول بأنه عمله لعضد الدولة نفسه ، فإن الأمر لا يختلف كثيرًا ، إذ لا شك أن غرض أبي علي هو وضع مقدمة مركَّزة تكفي القانعين ، وتفتح الباب أمام المستزيدين .

ولعل هذه السِّمات التي انفرد بها « الإيضاح » بين كتب أبي علي ، هي التي جعلت أحد الباحثين المحدثين يقع في الوهم ، ويسقط في شرك « التعميم » ، حيث يقول : « وبلغت كتب أبي علي الذروة في فصاحة التعبير وجمال الصياغة ، فقد كان يؤثر الوضوح ، ويبعد عن كل ما يؤدي إلى الإلغاز والتعمية»(٢). وهذا غريب منه ، فأبو علي على العكس من ذلك ، يُغْمض الكلام ، ويَعْجُنه ، ويُدْخل بعضه في بعض ، ويقلقه ، وهذا معروف عنه، ومشهور ، به نعته تلاميذه ، وبه وسمه أهل العلم من المحققين . وهو من بعد لايحتاج إلى فضل كلام ، فكتبه شاهدة على ذلك ، وهي في متناول الأيدي .

د – مكانته :

إن طبيعة « الإيضاح » التي أشرت إليها آنفًا ، لا تقلل من قيمته ، أو تزري بصاحبه ، فتأليف مثل هذه المقدمات النحوية الموجهة للشداة مهمة سُبق إليها ،

---

(١) ص ٥.
(٢) انظر : التكملة (تحقيق فرهود) ٨.

فقد ألف ابن السراج (ت ٣١٦هـ) من قبل «الموجز في النحو» وألف الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) « الجمل » ، ونهج من بعد آخرون النهج نفسه ، فوضع ابن جني (ت ٣٩٢هـ) « اللمع » ، والزمخشري (ت ٥٣٨هـ) « المفصل » ، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ) بعد قرون « التسهيل » .

ولكن هل للكتب حظوظ كحظوظ الناس حقًّا ، فما وافق منها حظًّا انتشر وذاع ، وما دفعت الرياح سفنه بعيدًا خمل وضاع . وقبل هذا وبعده هل يحطّ من قدر كتاب ما كونه للشداة والمتعلمين ، أو يزري بقيمته أنه وجيز سهل ؟ ! . وأين كتاب « الإيضاح » من هذا كله ؟

ذهب د. محمود الطناحي إلى أن : « الإيضاح » قد حظي على وجازته واختصاره وسهولته ويسره باهتمام أهل العلم .. وهو كتاب تعليمي ، يدخل في دائرة المتون ، ولكن حظوظ الكتب كحظوظ الناس ،يصيبها ما يصيبهم من ذيوع أو خمول »(١) .

وإذا كان ما نُعت به الكتاب من اختصار وسهولة ويسر صحيحًا ، فإن هناك أمرين لابد من التوقف أمامهما :

الأول : أن الاختصار والسهولة وما يتَّصل بهما لا يصحُّ وضعهما في حسبان من يقيِّم كتابًا ، ذلك ؛ لأن لكل كتاب غاية ، ومجموعة أو فئة من الناس ، يسعى إليهم ، ويوجَّه إلى عقولهم ، وتقييمه يكون بعد ذلك ، فلا يوضع كتاب قصد به طلبة في مخلاة واحدة ، مع آخر يستهدف علماء ، بل إن ما يكون ميزة لهذا الكتاب قد يكون عيبًا لذاك .

---

(١) مقدمة « كتاب الشعر » ١/١٢، ١٣، وسبقه إلى نعت «الإيضاح» باليسر د. عبد الفتاح شلبي في كتابه : أبو علي الفارسي ٥٢٢.

والثاني : أن عبارة : « ولكن حظوظ الكتب .. إلخ » وما توحي به غير مستقيمة ، فالمسألة – كما أرى – ليست حظًّا ، ولا علاقة لها بالحظ ، و «الإيضاح» ليس بدعًا بين كتب المقدمات النحوية التعليمية والمتون ، فكم شرحٍ وُضع على « جمل » الزجاجي ، و « لمع » ابن جني ، و « آجرومية » الصنهاجي ، و«ألفية» ابن مالك ، وأمثالها ! . من البدهي أن تجد مثل هذه المقدمات الانتشار والذيوع والاهتمام لأكثر من سبب :

أما **أولها** فيتمثل في أنها كتب وُضعت للتعليم . ومن الطبعي أن يلجأ إليها الشيوخ والمعلمون ، يقرِّرونها على طلبتهم ، ليفتتحوا بها تلقيهم العلم .

وأما **ثانيها** فهو أن الشيوخ والمعلمين ، وهم يدرِّسونها ، يقومون بالشرح والتعليق .. فتكثر شروحها وشروح أبياتها واختصارها ونظمها ..

على أني أزعم أن المصنفات التي ارتبطت بـ « الإيضاح » بصورة ما ، والتي قيّدتها المصادر على كثرتها ليست سوى غيض من فيض ، فما أدرانا أن كل شيخ أقرأ « الإيضاح » قد قيّد شرحه ودَوّنه ، أو وجد من يدوِّن عنه ، وهل نستطيع قبل ذلك الجزم بأن المصادر قد رصدت كل تراثنا ؟

لا غرو إذن أن يشغل كتاب « الإيضاح » مكانة عالية بين كتب المقدِّمات النحوية الجامعة ، فصاحبه أبو علي الفارسي قمة شامخة على مدى تاريخ النحو كله . ولم يطعن في هذه المكانة ، أو يزري بصاحب الكتاب ،سوى أبي الحسن ابن الطراوة ، كما سيأتي بعد قليل . وقد وجد هذا الأخير من يتصدى له ، مثل ابن الضائع ، وابن أبي الربيع .

وتتآزر في صنع المكانة التي وصل إليها « الإيضاح » أسباب عديدة ، يمكن أن نوجزها في النقاط التالية :

– ألف أبو علي كتابه استجابة لطلب ولي نعمته وصاحبه وتلميذه عضد

الدولة البويهي ، فليس بدعًا أن يحشد نفسه حشدًا ، ويجمع همته جمعًا ، لتصنيف هذا المؤلَّف ، حتى يليق بمقام الرجل .

– وعندما يتصدَّى أبو علي وهو من هو في النحو والعربية . لتأليف كتاب تعليمي ،فلابد أن يضع فيه –كما أسلفت – عصارة فكره النحوي، وبخاصة أنه يريد أن يجمع فيه معظم أبواب النحو والصرف.

– وأبو علي إلى ذلك واسع العلم ، مُطَّلع على أمهات الفن الذي يؤلف فيه ، فهو من وُصف بأنه « أشد إكبابًا على الكتاب ، وأكثر تفرّدًا به »[1] ، وهو من أخذ عن ابن السراج صاحب « الأصول في النحو » و « الموجز» .وهذا الكتاب الأخير يقال : إن أباعلي أكمله بإشارة من أستاذه . وعالم مثله عندما ينهد للتأليف ،لابد أنه يضع في حسبانه مناهج التأليف السابقة ، ويبتعد عما وقعت فيه من هنات .

ولذلك فإن ما أزرى به ابن الطراوة على أبي علي وإيضاحه إنما هو مأخوذ من عَيْبة الضغينة والحَسَد ، وما ردَّده في كتابه « الإفصاح ببعض ما وقع من الخطأ في كتاب الإيضاح » ليس سوى صوت نشاز خارج عن إجماع أهل العلم ، فقد زعم أن « الإيضاح » لا يستحق الشهرة التي وصل إليها ، فقال : « فلشدَّ ما خدع نفسه ،وغُبن رأيَه من عدل عن التواليف المسندة ، والقوانين المقيدة ، كالجمل ، والكافي ، وكتاب سيبويه الشافي ، وفرغ للإيضاح والشيرازيات والخصائص والحلبيات ، ترجمةٌ تروق بلا معنى ، واسمٌ يهول بلا جسم ، إلا تشدُّقًا بالكتب وإحالة على الصحف ، وإن هذا لهو الخسران المبين »[2] .

---

(١) الإمتاع والمؤانسة ١/١٣١ .
(٢) الإفصاح ٣٨ .

وقد أرجع د. عياد الثبيتي[1] الخلاف بين الرجلين : الفارسي وابن الطراوة إلى الخلاف المذهبي بينهما ، فأبو علي معتزلي ، وأبو الحسين سُنّي ، والمعتزلة يحكمون العقل في النقل، والسنة يحترمون النقل ، ولا يلجأون إلى القياس مع وجود النص .

وعلى الرغم من أن هذا التعليل قد يقبل لأول وهلة ، فإن التأمل لا يلبث أن يجعلك ترفضه ، ذلك أن تتبع ابن الطراوة للفارسي لم يقتصر على المسائل النحوية المرتبطة بقضايا دينية ، أو التي تتصل بها من قريب أو من بعيد ، على أن تحكيم العقل مطلوب حتى عند أهل السنة في المسائل الفرعية ، والفقه الإسلامي قائم على أنواع الاستدلالات الذهنية المختلفة. وليس هذا موطن الحديث في ذلك والغوص فيه .

وأرى أن المسألة لا علاقة لها بالخلاف الديني المذهبي ، ولكنها ترجع إلى اختلاف الرجلين في فهم النحو ، فأبو علي رأس في تحكيم العقل والقياس ، هذا أمر به عُرِف وشُهر ،في حين يُعَدُّ ابن الطراوة ، ومن بعده تلميذه النابه السهيلي ، ذوي خط مختلف، فهما ينعيان على النحويين مسائل كثيرة تتصل بالاستدلال الذهني والتعليل ، وهذا الاتجاه معروف ، وبخاصة عند السهيلي ، وكتبه عليه شاهدة. ويؤكد ذلك ما أشار إليه الباحث نفسه من اختلاف أبي علي وابن الطراوة في تعريف النحو ، فأبو علي يعرفه بأنه «علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب »[2] وابن الطراوة يعرفه بالقول: « هو تسديد الذهن للتمييز بين الاستقامة في الكلام والإحالة »[3] . الأول يرى النحو غاية ، والثاني يراه

---

(١) مقدمة ، الإفصاح ، ١٦ ، وما بعدها .

(٢) التكملة ١٦٣.

(٣) الإفصاح ١٥٤.

وظيفة. هذا أسُّ الخلاف .

هـ - ذيوعه :

شرَّق «الإيضاح» وغرَّب ، ووصل إلى بلاد المغرب والأندلس ، وزاحم هو وكتاب «اللمع» لابن جني « جمل » الزجاجي الذي كان كما وصفه القفطي « كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام »[1] .

والسؤال هو : ما هي الطرق التي سلكها الكتاب ، وعلى يد من انتشر وذاع ، بعد أن كاد عضد الدولة يقطع يد ذلك الرجل الذي نسخه خلْسة ، لولا أنه شُغل فيه فعفا عنه ؟ يبدو أن حرص الأمير على الكتاب ورغبته في الاستئثار به - على افتراض صحة ما روته بعض المصادر - لم يدوما طويلاً، وإلا فقد كان من الممكن أن يضيع الكتاب ، أو يتأخر انتفاع الناس به .

ألف أبو علي « الإيضاح » ، وهو في شيراز - كما سلف - ولا شك أن الفضل الأول في إذاعة الكتاب يعود إلى أبي علي نفسه ، فالرجل طوَّاف ، جاب البلاد داخل فارس وخارجها ، ورحل إلى بغداد ، ووصل إلى حلب ، وأقام في دمشق .وفي كل بلد كان مقصد الناس ، الخاصة والعامة ، يُقرئ كتبه ، ويؤلف كتبًا ، نسبت معظمها إلى البلاد التي أُلفت فيها ، فكانت : المسائل الدمشقية ، والأهوازيات ، والشيرازيات ، والبغداديات ...

وذكر القفطي أن علي بن عيسى الربعي (ت ٤٢٠هـ) وأبا أحمد بن الجلاب كانا أول من سمع «الإيضاح» وروياه بإذن من عضد الدولة نفسه ، وأن الناس عرفوه من طريقهما[2]. ويمكن أن نضيف إليهما: أبا طالب أحمد بن أبي

---

(١) إنباه الرواة ٢/١٦١.

(٢) إنباه الرواة ١/٢٧٥.

بكر العبدي (ت ٤٠٦هـ)، وأبا الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث، ابن أخت أبي علي (ت ٤٢١هـ) وأبا القاسم زيد بن علي، ابن أخت أبي علي أيضًا (ت ٤٦٧هـ)، وأبا الحسين هلال بن المحسن (ت ٤٤٨هـ).

ومن هؤلاء أخذه جماعة، منهم الشريف أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد الزيدي الكوفي (ت ٥٣٩هـ)، وعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، وأبو القاسم بن بَرْهان (ت ٤٥٦هـ)، وأبو القاسم الفضل بن محمد القصباني (ت ٤٤٤هـ)، وأبو الفوارس شجاع بن فارس الذهلي، وأبو المظفر محمد بن أبي العباس أحمد الأبيوردي (ت ٥٠٧)[1].

ولا شك أن هؤلاء جميعًا قد شاركوا في إذاعة الكتاب ونشره، فأبو القاسم مثلًا ارتحل من فارس إلى العراق، ودمشق، وحلب. وفي هذه المدينة الأخيرة أقرأ «الإيضاح». وممن أخذه عنه فيها: الشريف أبو البركات، عام ٤٥٥هـ، وهذا الشريف هو الذي قام بـ «الإيضاح» إقراء في حلب، وفي دمشق، وفي الكوفة بعد عودته إليها[2].

وأما أبو الحسين (ابن الأخت) فقد أقرأه في الري وخراسان ونيسابور وغزنة ومكة وإسفرايين وجرجان. وفي جرجان تلمذ له عبد القاهر الجرجاني، وقرأ عليه «الإيضاح»، ولم يكن له في علم العربية شيخٌ غيره[3]. وقد نص الجرجاني على هذا الأخذ في مقدمة شرحه «المقتصد»، قال: «أخبرنا الشيخ أبو الحسين

(١) في فهرسة ابن خير (٣٠٩): أبو المطرف محمد ابن العباس الأبيوردي، بتحريف «أبي المظفر» وإسقاط «أبي» من كنية الأب. ولم يتنبَّه المحقق، كما لم يتنبه د. يحيى ميرعلم (منهج العكبري ١/ ١٣١) فلم يعرف سنة الوفاة.

(٢) إنباه الرواة ٢/٣٢٥.

(٣) بغية الوعاة ٢/١٠٦.

محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث، قال: أخبرنا الشيخ أبو علي الحسن بن أحمد ...»[1].

وعن القصباني وابن بَرْهان أخذ التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، فقد احتفظت نسخة مكتبة كوبريلي من «الإيضاح» (رقمها ١٤٥٧) بقراءة «قرأ النسخة أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي، على أبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي، وأخبره أنه قرأ منه إلى آخر أبواب العدد على الشيخ أبي القاسم الفضل ابن محمد القصباني بالبصرة سنة أربع وخمسين وأربعمائة، وأخبره أنه قرأ من باب المقصور والممدود إلى آخره على الشيخ أبي القاسم بن بَرْهان[2]».

وعلى النسخة نفسها إجازة إقراء بخط الجواليقي نصّ فيها على قراءة أبي شجاع سعيد بن الحاجب صافي بن عبد الله الحمالي الكتابَ من أوله إلى آخره قراءة صحيحة، وأنه نقل من أصله وعارض به[3].

وأُرى أن للعبدي والربعي وابن عبد الوارث وهلال بن المحسن فضلًا كبيرًا في إذاعة «الإيضاح» في المغرب والأندلس، فقد لحظت من خلال تتبع أسانيد أخذ المغاربة والأندلسيين لـ «الإيضاح» أنها تنتهي إليهم، عن أبي علي.

إن ابن أبي الربيع مثلًا وصل إليه «الإيضاح» عن طريق ابن بقي والشلوبين وغيرهما، عن أبي محمد بن عبد الله، عن أبي بكر بن العربي (ت ٥٤٣هـ)، عن أبي الفوارس شجاع بن فارس الذهلي، عن أبي الحسين هلال بن المحسن، عن أبي علي[4].

(١) المقتصد ١/٦٨.

(٢) الإيضاح – مقدمة المحقق ل.

(٣) المصدر السابق.

(٤) برنامج ابن أبي الربيع ٢٦٨.

والوادي آشي أخذ «الإيضاح» عن أبي حيان، عن محمد بن إبراهيم بن النحاس، عن ابن عَمْرون، عن عبد العزيز بن محمد بن منصور الأنصاري، عن أبي اليمن الكندي، عن عبد الله بن علي النحوي، عن المبارك بن فاخر، عن أبي القاسم بن بَرْهان، عن الدقيقي والعبدي، عن أبي علي[1].

وابن خير قال: «حدثني به – أبي بالإيضاح – شيخنا القاضي أبو بكر بن العربي مناولة منه لي في أصل كتابه، قال: أنا به الرئيس الأديب الأجلّ أبو المطرف محمد بن العباس الأبيوردي الشاعر، قال: أنا به أبو الحسن محمد بن الحسين بن أخت أبي علي الفارسي، عنه[2].

وثمة سند آخر للكتاب، وصل به إلى ابن خير، قال: «قال ابن العربي: وأنا أيضًا الشيخ الأجل الرئيس الكاتب أبو الفوارس شجاع بن فارس الذهلي قال: أنا الرئيس أبو الحسين هلال بن المحسن الكاتب، عن أبي علي الفارسي مؤلفه»[3].

ويلاحظ من الأسانيد الثلاثة السالفة أن ابن العربي كان قائمًا على إقراء «الإيضاح»، فقد وصل إليه من ثلاثة طرق، وأوصله من الطرق الثلاثة إلى ابن خير. ولعل ابن العربي قد أخذ «الإيضاح» أثناء رحلته التي قام بها إلى المشرق.

وثمة سند آخر ينتهي إلى الربعي، قال ابن خير: «حدثني به أيضًا أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن معمر، عن أبي بكر محمد بن هشام المصحفي، عن أبي الحسن علي بن إبراهيم التبريزي، عن أبي الحسن علي بن عيسى الربعي

(١) برنامج الوادي آشي ٣٠٧، ٣٠٨.
(٢) فهرسة ابن خير ٣٠٩.
(٣) المصدر السابق.

الرماني، عن أبي علي الفارسي مؤلفه[1].

وذكر ابن يسعون أن أبا تمام غالب بن عبد الله بن أبي اليمن القيسي القطيني (ت٤٦٥هـ) كان راوية «الإيضاح» بالأندلس[2].

هذا وقد توقف عند هذه النقطة.. نقطة ذيوع الإيضاح كل من د. شلبي، ود. يحيى ميرعلم. أما الأول فذكر الربعي، وزيد بن علي، وأبا الحسين محمد ابن الحسين بن عبد الوارث ابني أخت أبي علي، وأبا أحمد بن الجلاّب، وأهمل أبا الحسين هلال بن المحسن، والشريف أبا البركات. وأما الثاني فذكر الربعي والجلاب وزيدًا والشريف أبا البركات، وأغفل ابن عبد الوارث!

- ٢ -

مسائل موضوعية

أ – مادة «الإيضاح»:

يتكون «الإيضاح» بجزأيه: الإيضاح، والتكملة، من ١٩٨ باب، نصيب الجزء الأول ٧٦ بابًا، والبقية (١٢٢ باب) للجزء الثاني[3].

وفي هذا الرقم خلافٌ لما ذكره د. حسن شاذلي فرهود الذي جعل عدد الأبواب ١٦٠ باب، منها ٧٤ بابًا في الجزء الأول، والبقية (٨٦) في الجزء الثاني! أما أبواب الجزء الأول فقد أسقط منها بابين هما: «باب من إنَّ وأنَّ»، و«باب المنفي المضارع للمضاف»، وذلك لأنه لم يرصدهما في فهرسه الذي ذَيّل به «الإيضاح». وأما أبواب الجزء الثاني فقد أضاع منها ٣٦ بابًا.

(١) المصدر السابق.
(٢) المصباح ٦٥ ب – ٦٦ أ (نقلًا من حواشي منهج العكبري في شرح الإيضاح ١/ ١٣٠).
(٣) مقدمة الإيضاح ط.

وفي عدة أبواب الجزء الثاني (١٢٢) خلافٌ أيضًا لما ذكره د. كاظم بحر مرجان، فقد جعل الرقم ١٢١، فأسقط بابًا، على الرغم من أن فهرسه قد رصد ١٢٢[١] !.

وتنبّه د. يحيى ميرعلم لخطأ د. فرهود في رقم أبواب الجزء الثاني، وتابعه على الخطأ في رقم أبواب الجزء الأول، بسبب اعتماده على فهرسه[٢].

بدأ أبو علي كل جزء من كتابه بمقدمة مقتضبة، أشار في كل منهما إلى عضد الدولة. وبدأ الجزء الأول بسَوْق مدخل في: الكلام وما يأتلف منه، وحَدِّ الاسم وصفاته، وحَدّ الفعل، والفرق بين كل منهما، وانقسام الفعل على وفق الأزمنة، ثم حَدِّ الحرف.

وتلا هذا المدخلَ سبعةُ أبواب، هي: باب ما إذا ائتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلامًا مستقلًا، باب حد الإعراب، باب البناء، باب من أحكام أواخر الأسماء المعربة، باب التثنية والجمع، باب إعراب الأفعال، باب إعراب الأسماء. وهذه الأبواب تعد أشبه بالمسائل العامة التي لابد من معرفتها لكل راغب في تعلُّم صناعة النحو.

ثم عرض للمرفوعات من الأسماء في ستة أبواب: باب الابتداء، وخبر المبتدأ، والابتداء بالأسماء الموصولة، والإخبار بالذي والألف واللام، والفاعل، والفعل المبني للمفعول به (نائب الفاعل). ويلاحظ أن أبا علي قد فرّق الكلام على المبتدأ في ثلاثة أبواب: باب الابتداء، وباب الابتداء بالأسماء الموصولة، وباب الإخبار بالذي والألف واللام.

---

(١) التكملة ٥١.

(٢) منهج العكبري في شرح الإيضاح ١/ ١٢٠.

ثم جاءت ثلاثة أبواب: الأفعال التي لا تتصرف، نعم وبئس، وإعراب «ما» في «ما أحسن زيدًا»، و«زيد» في «أحسن بزيد».

بعد ذلك ساق أبو علي تسعة أبواب للعوامل الداخلة على الابتداء والخبر وغيرهما، وأسماء الفاعلين والمفعولين، والصفة المشبهة، والمصادر، وأسماء الأفعال.

وأعقبها بـ ٢١ بابًا خَصَّ المنصوبات من الأسماء بـ ١٨ بابًا منها، أما الثلاثة الباقية فكانت لـ «كم»، و«الترخيم»، و«النفي بلا».

وقَفا المنصوبات بالمجرورات في سبعةِ أبواب، فالتوابع في ستة أبواب، فأبواب ما لا ينصرف في عشرة أبواب، ثم أربعة أبواب للأفعال؛ لإعراب الأفعال وبنائها، والأفعال المرفوعة والمنصوبة والمجزومة، ثم باب للمجازاة، وأخيرًا باب للنون الخفيفة والثقيلة.

أما الجزء الثاني من «الإيضاح» وهو «التكملة» فقد بدأه أبو علي بتعريف النحو فقال: «النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب» وقسمه قسمين:

تغيير يلحق أواخر الكلم.

وتغيير يلحق ذوات الكلم وأنفُسَها.

وجعل التغيير الأول على ضربين: تغيير بالحركات والسكون أو الحروف يحدث باختلاف العوامل، وتغيير يلحق أواخر الكلم من غير أن يختلف العامل.

وسَمَّى ما سببه اختلاف العوامل: «الإعراب» مشيرًا إلى أنه ذكره بأصنافه وأبوابه في الجزء الأول من «الإيضاح». أما ما كان من غير اختلاف العوامل فصنَّفه أنواعًا: تحريك ساكن، أو إسكان متحرك، أو إبدال حرف من حرف،

أو زيادة حرف ، أو نقصان حرف .

ثم عاد إلى التغيير الذي يلحق ذوات الكلم ، فَمَثَّل له بالتثنية والجمع الذي على حَدِّها ، والنسب ، وإضافة الاسم المعتل إلى ياء المتكلم ،وتخفيف الهمزة ،والمقصور والممدود ،والعدد ،والتأنيث والتذكير ،وجمع التكسير ،والتصغير ،والإمالة ،والمصادر وما اشتُقّ منها ،والتصريف ،والإدغام.

ويكشف كلامه عن نظرة خاصة لمفهوم النحو والإعراب والصرف ، فأبو علي يجعل التغيير الذي يسببه العامل إعرابًا ، ويجعل ما عداه نحوًا . سواء أكان تغييرًا في آخر الكلمة ، أم في بنيتها ، أي أنه ينظر إلى مسائل علم الصرف على أنها « نحو » .

ومهما يكن فإن مادة « التكملة » توزعت على الأبواب ، وقد بدأها بأحكام التقاء الساكنين ، وجعلها في أربعة أبواب ، ثم همزة الوصل في ثلاثة ، ثم أحكام الوقف في ستة، ثم تخفيف الهمزة في ثلاثة ، أعقبتها مسائل التثنية والجمع في أربعة ، تلاها بابٌ لإضافة الاسم المنقوص وغيره إلى ياء المتكلم ثم النسب في تسعة ، ثم العدد في ثلاثة ، ثم المقصور والممدود ، والمذكر والمؤنث ؛ كل في باب ، ثم التأنيث في خمسة عشر بابًا ، فالجموع في اثنين وعشرين ، فالتصغير في أحد عشر ، فالمصادر والأفعال والأسماء الجارية عليها وأسماء الأمكنة والأزمنة في ستة ، ثم الإمالة في ثلاثة ، ثم الزيادة في تسعة، ثم الإبدال في باب ، فالإعلال في ستة عشر ، وأخيرًا الإدغام في أربعة .

ويلاحظ بعد هذه العجالة أن الجزء الأول من « الإيضاح » قد قُصر على أبواب النحو ، أو أبواب الإعراب على حد تعبير أبي علي ، وأن الجزءالثاني قد وُقف على أبواب الصرف ، أو النحو على حد تعبير أبي علي ، باستثناء أبواب العدد ، وهي ثلاثة ، وباب المذكر والمؤنث ، فإذا أضفنا الأربعة إلى أبواب الجزء

الأول أصبحت عدة أبواب الإعراب ٧٩ باباً، وإذا أسقطناها من الجزءالثاني أصبحت عدة أبواب النحو (الصرف) ١١٦ باب .

ب – بنــاؤه :

بعد أن عرضنا مادة الإيضاح نتساءل : ترى كيف بنى أبو علي كتابه ؟ وما الطريقة التي سار عليها في ترتيب مادته ؟ وهل اقتفى في بنائه وطريقته نهج أحد من سالفيه ؟

لقد رتَّب أبو علي الجزء الأول من كتابه الذي قصره على الإعراب واضعًا في حسبانه أثر العوامل من رفع ونصب وجر وجزم . ولذلك رأيتُه بدأ بعد المقدمات يتحدث عن المرفوعات ، فالمنصوبات ، ثم أعقبهما بالمجرورات ، فالتوابع .

ويرى د. شلبي أن هذه الفكرة التي صدر عنها أبو علي مبتكرة لم يُسْبَق إليها على الأرجح ، يقول : « وابتكار أبي علي هذا الترتيب يعد تجديدًا في التبويب له دلالته على ما يمتاز أبو علي به من قدرة على التنظيم . وهذا الترتيب المبتكر يبدو لنا الآن شيئًا لا خطر فيه لإلفنا له في كتب النحاة ، ولكنه من غير شك كان قدوة للمؤلفين من النحاة الذين خلفوه ، فساروا على نهجه ..»[1] .

وقد نظر د. شلبي إلى الكتب النحوية السابقة ، فوجد سيبويه يرتب كتابه ناظرًا إلى العوامل ، والمبرد لا يخضع في ترتيبه لفكرة بعينها . واكتفى بهذين الكتابين من الكتب السابقة . ثم نظر حول أبي علي فوقعت عينه على « الجمل » للزجاجي ، فألفاه « مضطربًا مُشَوّهًا متعثرًا ، لا يخضع لملاك عام ، ولا يصدر عن نظرة خاصة »[2] . وخَلَص بعد هذا إلى الحكم بأن أبا علي هو

---

(١) أبو علي الفارسي ٥٢١.
(٢) المصدر السابق.

أول من ابتكر هذا الترتيب .

ولا أدري كيف أغفل د. شلبي أبا بكر بن السراج وكتابه « الأصول » وأبو بكر هو شيخ أبي علي الذي قرأ عليه كتاب سيبويه وغيره ! وإذا صَحَّ ما ذهب إليه بشأن كتاب سيبويه ومقتضب المبرد ، فإنه لا يصح له أن يُغْفل كتاب ابن السراج « الأصول » .

لقد نظرت في « الأصول » ، ورأيت صاحبه يصدر فيه عن فكرة أثر العوامل صدورًا بيّنًا ، ولا أظن الخلاف بينه وبين أبي علي يعدو الخلاف الذي تفرضه طبيعة كل من الكتابين والغاية من كل منهما ، فـ « الأصول » أكبر حجمًا من « الإيضاح » ، وهو كتاب استهدف صاحبه « ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط ، وذكر الأصول والشائع »[1] ، و«الإيضاح» كتاب له هدف آخر. والأمر يسير إذا ما فرشنا أبواب «الأصول»، ووضعنا في حسابنا فرش أبواب « الإيضاح » ، التي سلفت قريبًا .

بدأ أبو بكر كتابه بـ « الكلام » وشرح الاسم ، وشرح الفعل ، وشرح الحرف ومواقعه، فباب الإعراب والمعرب والبناء والمبني ، فذكر العوامل من الأسماء والأفعال والحروف . وهذه جميعًا مع تفصيلات هي المقدمات التي بدأ بها أبو علي إيضاحه .

ثم يتحدث أبو بكر عن « الأسماء المرتفعة » ، فيعرض للمبتدأ ، وخبره ، والفاعل ، والمفعول الذي لم يُسمَّ من فعل به ، والمشبه بالفاعل في اللفظ ، والفعل الذي لا يتصرف ، ومسائل من فعل التعجب ، ثم باب نعم وبئس ، وباب الأسماء التي أعملت عمل الفعل : اسم الفعل والمفعول ، والصفة المشبهة ،

---

(١) الأصول ١/ ٢٢.

فالمصدر ، فأسماء الأفعال .. فالأسماء المشتقة . ثم ذكر الأسماء والمنصوبات .. ثم ذكر الجر والأسماء المجرورة ، ثم «هذه توابع الأسماء في إعرابها ..» .

إلى هنا نلمس لمسًا واضحًا كيف اقتفى أبو علي آثار شيخه ، وكيف سار في الطريق الذي عبّده أبو بكر من قبل .

والأمر من بعد أقوى من ذلك وأوضح ، فإن الترتيب داخل المرفوعات ، والمنصوبات، والمجرورات ، وبين التوابع ، متفق ، فقد بدأ أبو بكر الأسماء المنصوبة بالمفعول المطلق ، وختم بالحديث عن « لا » ، وكذا فعل أبو علي .

وفي التوابع بدأ أبو بكر بالتوكيد ، فالنعت ، فعطف البيان ، فالبدل ، فالعطف بالحرف . وحذا حذوه أبو علي .

وإذا تجاوزنا « الإيضاح » في جزئه الأول ، وانتقلنا إلى جزئه الثاني « التكملة » ، ورمينا بنظرنا على « الأصول » ، نجد أبا بكر يبدأ بذكر ما يحرك من السواكن ، ويقفوها بأحكام الوقف ، فتخفيف الهمز.. إلى أن ينتهي بباب الإدغام . وأبو علي يكاد لا يحيد عما رسمه ، لكن أبا بكر يزيد فيعقد بابًا لضرورة الشاعر .

ألا يحقُّ بعد هذا كله القول بأن أبا علي لم يبتدع في بنائه « الإيضاح » ، وأن الفضل يعود لشيخه ؟

ومن المهم أن نشير إلى أن أبا علي في كتابه « الإيضاح » بجزأيه قد صدر عن نزعة تعليمية ، على الرغم مما يقال عن صعوبة « التكملة » . في محاولة لاستكمال قصة عضد الدولة مع الكتاب التي أشرت إليها آنفًا ، فإذا كان عضد الدولة قد استسهل « الإيضاح » ، فلا بد أن يغضب الشيخ ، ويضع «التكملة» وما أُراه أن صعوبة « التكملة »، إنما ترجع أصلًا إلى وعورة موضوعات علم الصرف . أما سمات جزأي الكتابين فواحدة : كلاهما كتاب تعليمي ،

وكلاهما ذو أبواب كثيرة ، وإن كان عدد أبواب « التكملة » أكثر ، وأبوابهما غالبًا قصيرة ، تقصر أحيانًا حتى لا تتجاوز سطورًا[1] ، والعبارة فيهما مركَّزة والأحكام التعليمية العامة يلقيها بين الفينة والفينة .

أقول هذا على الرغم من أن د. شلبي جعل الفرق كبيرًا بين عبارة الشيخ في «التكملة» وعبارته في « الإيضاح » ، وأرجعه إلى ستة أسباب ، هي : طبيعة موضوعات الصرف ، والتزام أبي علي الغموض ، وتقيُّده بأسباب المنطق ، وإكثاره من التفريع والتقسيم والاستطراد ، وإكثاره أيضًا من الجدل وأخيرًا استغلاله مسائل العروض[2] .ثم ضرب الأمثلة على ذلك كلِّه .

وأراني أميل إلى موافقته في السبب الأول ،وأرجع الأسباب الأخرى في المواطن التي وردت فيها إلى السبب الأول ، وقد يتآزر معه سبب آخر هو الغموض ، لكنه غموض أسلوب أبي علي الذي عُرف به ، لا غموض ألزم به نفسه في «التكملة» بخاصة . ولعله لم يستطع الفكاك منه بسبب طبيعة موضوعات الصرف .

جـ – مصادره :

خلف أبي علي تراث من المعرفة النحوية واللغوية ، يمتدُّ قرونًا ، يبدأ بأبي الأسود الدؤلي ، ثم يجيء عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، الذي نُعت بأنه « أوَّل من بعج النحو، ومَدَّ القياس ، وشرح العِلل »[3] ، إلى أن نصل إلى شيخ أبي

(١) انظر مثلاً : باب ما كان على وزن الفعل ، باب التعريف ، باب الأفعال المرفوعة في «الإيضاح» ص ٢٩٥، ٣٠٠، ٣٠٨، وباب ما يطرد فيه الحذف في النسب ، وباب تحقير بنات الأربعة ، وباب النون في الإدغام وغيره في «التكملة» ص ٢٤٥، ٥٠١، ٦١٨.

(٢) أبو علي الفارسي ٥٤١، ٥٤٢.

(٣) طبقات الزبيدي ٣١.

علي نفسه أبي بكر بن السراج الذي عَقَّل النحو بعد أن كان مجنونًا[1] .

وقد كانت هذه المعرفةُ كلُّها في رأس أبي علي ، تمثَّلها تمثُّلًا .، واستوعبها استيعابًا ، وطبَّق عليها قدراته العقلية الفائقة ، في جمع الأشباه والنظائر والتوفيق بينها ، واستخراج العلل ، وإجراء الأقيسة ، والتمييز بين الأساليب ، واضعًا الحدود بين السليم والمحيل .

والحقُّ أن أبا علي في إيضاحه لم يطلق لقدراته العنان ، واضعًا في حسبانه أن كتابه هذا تعليمي ، ولذا فهو يكتفي بالإشارة إلى المسألة ، ولا يدخل في تفصيلاتها ، يُلَوِّح بالرأي دون أن يسوق الحجج والبراهين ، ويَمُرُّ على القضايا مرًّا عجِلًا ، راغبًا عن الاستطراد ، زاهدًا في التطويل والإفاضة .

إن رؤيته هذه تجعل القارئ يشعر كأنه يكتب من رأسه ، فهو لا يُعْنَى بالعودة إلى مصادر ، أو النظر في كتب. وهذا يفسِّر زهده في ذكر من ينقل عنهم ، وعزوفه عن نسبة الآراء ، أو التصريح بأصحاب المذاهب ، مكتفيًا بـ «وذلك قولهم» أو «فأما قولهم» أو « كقولهم » أو « كقوله» أو «وقالوا» أو «على قول من قال» أو «ومن قال» أو «ومن قرأ» أو «قد حُكي» أو «وقد ذهب قوم» أو «ولم يختلفوا» أو «وقد أجازوا» أو «وقد زعموا» أو «وقد أجاز بعضهم» أو «وأنشدوا» أو «ولم يستحسنوا» . ولهذا فقد تمرُّ عشرات الصفحات دون أن يذكر علمًا ،أو يصرح بنسبة إلى فئة أو جماعة معينة.ولا أظنُّه نَصَّ على كتاب استقى ، أو أفاد منه .

لكن ذلك لم يَحُلْ دون أن يشير كُلَّما عَنّ له إلى اسم[2] ، فقد ذكر أبا

(١) معجم الأدباء ١٨/١٩٨.

(٢) الإحصاءات التالية تشمل ما ورد في « الإيضاح » بجزأيه ، واعتمدتُ فيها على فهارس الجزأين .

الخطاب الأخفش الكبير ثلاث مرات ، وأبا زيد ٣٩ مرة ، وأبا الحسن الأخفش الأوسط ١٩ مرة ، والخليل ١٨ مرة ، والأصمعي ١٦ مرة ، وثعلب ١٢ مرة ، وأبا عبيدة ٩ مرات ، والجَرْمِي ٩ مرات ، ويونس ٧ مرات ، وأبا عثمان المازني ٦ مرات ، وكلًا من أبي إسحاق الزجاج وعلي بن سليمان الأخفش الصغير وأبي عمرو بن العلاء ٤ مرات ، وابن الأعرابي ٣ مرات، وكلًا من أبي عمرو الشيباني ، والفراء ، والكسائي ، والتَّوَّزي والرياشي والسكري مرة واحدة .

ومما يجدر ذكره أنه لم يذكر شيخه ابن السراج سوى مرة واحدة .

أما سيبويه فأراه وراء كل سطر من سطور الكتاب ، وقد صَرَّح باسمه ٣٨ مرة .

وتتنوع ألوان إفادة أبي علي من سابقيه ، فهو يشير إلى أقوال الخليل ، ويسوق أقوال أبي الحسن الأخفش وما يحكيه عن العرب ، ويورد تفسير أبي عمر الجرمي للشعر ، وينشد عن علي بن سليمان ، وينقل روايات أبي إسحاق الزجاج للشعر ، أو يذكر أنه صَحَّح رواية ما .

كما أنه يفيد من المذاهب والآراء واللغات لبعض الجماعات والقبائل ، مثل البغداديين وأهل الحجاز وبني تميم . وعندما يتحدث عن مسألة ما شاذة لا يغفل الإشارة إلى أنها شذت عما عليه الجمهور في الاستعمال[1] ، أو يقول: « فإن كان الفاء في فَعَل يَفْعل صحت ولم تعتَلَّ في قول الجمهور والشائع»[2] .

ومذاهب العرب ولغاتها وتصرفها في الألفاظ والتراكيب لم تغب عن أبي علي ، يقول : كما أن همزة الوصل يحذفها كل العرب إذا اتصلت بشيء قبلها

(١) التكملة ٣٠١، ٦٠٠.

(٢) المصدر السابق ٥٦٨.

في الأمر العام[1] ، وقومٌ من العرب إذا وقفوا.. قالوا : هذا غازيْ[2] ،وزعم – سيبويه – أن ناسًا يبدلون منها الجيم ، فيقولون في « سعديّ : سَعْدِج .. إلخ[3] .

د – شواهده :

يملك أبو علي قدرة كبيرة على استحضار الشواهد ، والتأليف بينها ، وحشدها ، والإفادة منها ، حتى تخلص له المسائل على الوجه الذي يريد . وتراه في ذلك ينهل من مخزون ثَرٍّ ، يدل بوضوح على عِظَم محفوظه ، وغنى ثروته اللغوية .

وقد استشهد بالقرآن الكريم ، والشعر ، وأمثال العرب ومأثوراتهم ، كما استشهد بحديث واحد.

شواهد القرآن الكريم :

تبلغ شواهد القرآن الكريم في « الإيضاح » بجزأيه ٣٠٠ آية ، ١٢٧ منها في الإيضاح (أربع آيات منها مكررة)[4] ،والبقية (١٧٣ آية) في «التكملة»[5] . وتشير هذه الكثرة في الآيات الكريمة إلى مبلغ اعتماد أبي علي على كتاب الله ، ولجوئه إليه في تقرير ما هو بصدده من قواعد ومسائل ، حتى إنه يستشهد بغير آية

(١) المصدر السابق ١٨٢.

(٢) المصدر السابق ١٩١.

(٣) المصدر السابق ١٩٣.

(٤) هذا إحصاء د. يحيى ميرعلم في رسالته : « منهج العكبري في شرح الإيضاح » ص ١٤٤.

(٥) هذا إحصائي ، معتمدًا على الفهارس التي صنعها د. كاظم المرجان في ذيل التكملة ، علمًا بأن الرقم للآيات ، فأبو علي يستشهد بجزء من الآية في موطن ، وبجزء آخر في موطن آخر ، كما أن الرقم لا يشمل الآية أو جزأها إذا تكرر في موطن آخر.

على مسألة واحدة[1] .

وتتعدد الأغراض التي يسوق أبو علي الآيات الكريمة من أجلها ، وقد استقصى د. شلبي هذه الأغراض ، فوجدها ستة : المقايسة على مثال معروف ، ومناقشة القضايا ، والتطبيق على القواعد ، ومحاجة الكوفيين ، وتوجيه مسلك إعرابي ، وذكر أوجه القراءة[2] . ويمكن أن يضاف إليها ما ذكره د. كاظم المرجان ، وهو : تأييد لغة من اللغات[3] .

وعندما يتصل الأمر بقراءة من القراءات فإنه قد يفاضل بينها ، كما فعل عندما فَضَّل : ﴿ لَٰكِنَّا هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾ [الكهف ٣٨] على ﴿ لَٰكِنَّا ﴾[4] ، لأن الألف تلحق في الوقف لبيان الحركة .

والقراءات الشاذة ليست بعيدة عن متناول أبي علي ، يقول في سياق كلامه عن تثنية الجمع : «وزعموا أن في حرف عبد الله (يريد : ابن مسعود) : ﴿ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة ٣٨] » . ويقول في سياق آخر عن اسم الفاعل المثنى والمجموع : « فإن حذفت النون مما لا ألف ولا لام فيه لم يكن إلا الجر وكان النصب لحنًا . وقال أبو عثمان : قال أبو زيد : كان أبو السمال يقرأ حرفًا يلحن فيه بعد أن كان فصيحًا ، وهو قوله تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ ﴾[5] [الصافات ٣٨] » .

(١) انظر مثلاً : الإيضاح : ١٤٣، ١٧٤، ٢١٩، ٣١٤، والتكملة : ٣٤٢، ٣٤٥، ٣٥٠.

(٢) أبو علي الفارسي ٥٢٦.

(٣) التكملة ٩٧.

(٤) التكملة ٢٠٢.

(٥) المصدر السابق ٤٥٣.

شواهد الشعر :

أما الشواهد الشعرية فقد بلغت في « الإيضاح » بجزأيه ٣٥٢ شاهد ، ٨٧ منها في « الإيضاح »[1] (تكرر منها واحد) ، والبقية (٢٦٦) في التكملة[2] (تكرّر منها ثمانية) .

وينسب أبو علي شواهده من الشعر إلى أصحابها حينًا ، ويتركها غفلًا أحيانًا كثيرة ، مكتفيًا بـ « وقال الشاعر » ونحوه . ومن الذين نسب إليهم النابغة والشماخ والفرزدق وعمر بن أبي ربيعة وجرير والأعشى وعبيد بن الأبرص وذو الرمة والقتّال الكلابي وابن مقبل وأوس بن حجر وغيرهم[3] .

وبعض الأبيات التي يستشهد بها أبو علي متردِّدة ؛ تُنسَب إلى أكثر من قائل ، وبعضها مجهولة القائل ، لم يتمكن محقّقا « الإيضاح » و « التكملة » من نسبتها .

وأبو علي في « الإيضاح » شأنه في ذلك شأنه في كتبه الأخرى وشأن غيره من النحويين ، يستشهد بالبيت كاملًا ، أو بصدره ، أو بعجزه ، أو ببعض أي منهما ، أو بكلمة فحسب من البيت .

كما أنه – كما في شواهده القرآنية – يزجي بين يدي المسألة الواحدة غير شاهد شعري.ولم يورد أبو علي شيئًا من شعر المحدثين ، إلا بيت أبي تمام :

(١) إحصاء د. يحيى ميرعلم .

(٢) إحصائي ، اعتمادًا على الفهارس التي ذَيَّل بها د. كاظم المرجان « التكملة » . ومن عجب أن د. كاظم جعلها ٢٤٨ شاهد ، وأراه أحصى مواضع الأبيات ، فإذا ما ورد بيتان على التوالي عَدَّهما بيتًا واحداً ! .

(٣) انظر : الإيضاح ٤٩، ٥٢، ٦٨، ٨٨، ١٤٤، والتكملة ٣٢٦، ٣١٩، ٣٦٧، ٤٦٠.

من كان مرعى عزمه وهمومه   روض الأماني لم يزل مهزولا[1]

شواهد الحديث الشريف :

أبو علي مُحَدِّث ، سمع الحديث من علي بن الحسين بن معدان الفارسي ، عن إسحاق بن راهويه . وحَدَّث عن أحمد بن محمد البصري . وروى عنه غير واحد ، منهم : هلال بن المحسن ، وأبو القاسم التنوخي ، والجوهريّ[2] .

لكن ذلك كله لم يترك كبير أثر في استشهاده بالحديث الشريف ، وسار سيرة الأقدمين في الإقلال من ذلك ، نظرًا لأن الرواة أجازوا روايته بالمعنى ، وكتابه «الإيضاح» بجزأيه شاهد على ذلك ، فلم يَسْتَشْهد فيه إلا بحديث واحد : « كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان (أو : اللذين) يهوِّدانه أو ينصِّرانه »[3] .. وقد أعقبه بيت أبي تمام الذي سلفت الإشارة إليه ، مما دفع د. كاظم إلى الربط بينهما ، وترجيح أن أبا علي قصد إلى ذلك قصدًا ، ليوحي بأن الاستشهاد بالحديث وشعر المولدين في منزلة واحدة[4] .وأظن أن مثل هذا الربط متسرع ، وأن ورودهما معًا من قبيل الصدفة ، وإلا فكيف نفسر استشهاده بالحديث في كتبه الأخرى ؟

ومما لا شك فيه أن صلة أبي علي بعلم الحديث ورجاله قد تركت أثرًا ما ، وبخاصة في كتابه «الحجة» ، وقد دفع ذلك د. شلبي إلى القول بسبقه ابن خروف في الاحتجاج بالحديث ، والاستشهاد به في مسائل اللغة والنحو

---

(١) الإيضاح ١٠٢.

(٢) تاريخ بغداد ٧/ ٢٧٥.

(٣) الإيضاح ١٠١.

(٤) التكملة ١٠٢.

والصرف ، بل إنه رأى أن ابن خروف (ت ٦١٠هـ) قد تأثر بأبي علي ، إذ كان نسبه العلمي موصولًا به ، فقد تلمذ ابن خروف للخدب ، الذي كانت له عناية بإيضاح أبي علي ، فعلّق عليه[1] .

ولو ألقينا نظرة على كتب أبي علي الأخرى ، فسنجد أنه لم يستشهد بالحديث في «المسائل العسكرية» ، في حين أنه استشهد في « المسائل المنثورة » بحديث واحد ، وفي كل من « البغداديات » و « البصريات » بثلاثة أحاديث ، وفي « كتاب الشعر » بسبعة ،وفي «العضديات» بتسعة ، وفي « الحلبيات » بأحد عشر حديثًا[2] .

وبعد ، فأرى أن ما ذهب إليه د. شلبي فيه تحميل للأمر أكثر مما يحتمل ، فما أكثرالذين قرأوا «الإيضاح» ، وما أكثر الذين عُنوا به ، ولا تكفي تلمذة ابن خروف للخدب مسوِّغًا لإطلاق مثل هذا الحكم .

والمسألة من وجهة نظري لا تعدو أن يكون اللاحقون لسيبويه قد بدأوا يتحرَّرون شيئًا فشيئًا من الحرج الذي كان ، ويتحركون في الاحتجاج بالحديث ضمن دوائر محدودة (المعنى واللغة) إلى أن وصل الأمر إلى النحو والتصريف . ولا ينفي هذ أن يكون أبو علي وغيره قد رموا حجرًا في الماء ، والدائرة الصغيرة التي أحدثها هذا الحجر قد انداحت واتسعت ، فهذا ابن جني يستشهد في خصائصه بثلاثة وعشرين حديثًا ، وفي المحتسب بأربعة وعشرين ، يقفوه ابن برهان فيستشهد بتسعة أحاديث ، ثم السهيلي الذي تتسع لديه الدائرة اتساعًا ملحوظًا ، فتبلغ عدة الأحاديث عنده ٤٢ حديثًا ، فضلًا عن ١٤ قولًا من أقوال

---

(١) أبو علي الفارسي ٢٠٣. ٢٠٤.

(٢) انظر : فهارس هذه الكتب .

الصحابة ، ويأتي ابن خروف فيسوق ٢٤ حديثًا في القطعة المنشورة من شرحه كتاب سيبويه. وابن خروف هذا هو الذي ينسب إليه الإكثار من الاستشهاد بالحديث . وقد تُوِّج هذ الاتساع بابن مالك[1] .

شواهد الأمثال والأقوال :

واستشهد أبو علي بما أُثر عن العرب ، من أمثال وأقوال . وغالبًا ما يورد هذا المأثور دون تصريح بمن نَقَل عنه ، وأحيانًا يُصَرِّح بأنه ناقل عن المتقدمين أمثال سيبويه وأبي زيد .

وقد أحصى د. يحيى ميرعلم ما تضمنه «الإيضاح» (الجزء الأول) من أمثال ، فوجدها ثلاثة ، هي : سواء هو والعدم ، وعسى الغوير أبؤسا ، وسرعان ذي إهالة[2] . وكان د. فرهود رصد في «فهرس الأمثال» الذي صنعه : حكمك مسمطا ، واليوم خمر وغدًا أمر[3] ، فأسقطهما د. يحيى ؛ لأنهما ليسا في صلب الكتاب ، وهو في ذلك على حقّ . ولكني لا أسلم له أن الأمثال ثلاثة ، فـ«سواء هو والعدم» ليس مثلًا ، بل هو مثال نحويٌّ ، وعليه ففي الكتاب مَثَلان فقط .

وفي «التكملة» بلغت عدة الأمثال والأقوال على وفق ما رصده د. كاظم ٢٠ مثلًا وقولًا[4] .

---

(١) انظر : فهارس الكتب المذكورة .

(٢) منهج العكبري في شرح الإيضاح ١/١٤٧.

(٣) الإيضاح – فهرس الأمثال ٣٣٤.

(٤) التكملة ٦٦٣.

هـ – أثـــره :

شغل «الإيضاح» الناس ، وانداح تأثيره في الزمان ، وفي المكان .

أما في الزمان ، فقد ظَلَّ كتاب أبي علي هذا محطَّ العناية ثلاثة قرون أو تزيد (منذ النصف الثاني من القرن الرابع ، حتى أواخر القرن السابع الهجري) ، وكان طوال هذه القرون عُدَّة المتعلم المبتدي ، وعمدة المعلم الشيخ ، ومادة العالم الدارس ، الأول يفتتح به دروسه في العربية ، والثاني يتكئ عليه في تعليم تلاميذه ، والثالث يحلُّ مشكلاته ، أو يشرح أبياته ، أو ينظمه ، أو يختصره ، أو يشرح مختصرًا له ، أو يعترض عليه ، أو يردُّ اعتراضًا عنه .

وأما في المكان ، فقد اتَّسع تأثيره اتساع مساحة الدولة الإسلامية آنذاك .لقد ولد الكتاب في شيراز من بلاد فارس ، وحمله تلاميذ الشيخ ومريدوه ومن أخذ عنهم إلى مختلف الأصقاع ، وأقرأوه في الري وخراسان ونيسابور وغزنة ومكة وإسفرايين وجرجان والبصرة والكوفة ودمشق وحلب ، وجاء المغاربة والأندلسيون في رحلاتهم العلمية إلى المشرق ، فحملوا الكتاب في ما حملوا معهم ، وعادوا به إلى بلادهم ، فشهدت الحلقات العلمية في إشبيلية وسبتة ومالقة وقرطبة وغيرها إقراءه ، وكان ابن أبي الربيع ممن قرأه في إشبيلية ، ولعله أقرأه فيها ، كما أقرأه في سبتة .

ويمكن أن نُجمل أثر «الإيضاح» في ثلاث نقاط :

أولاها : أن فكرة تأليف كتب تعليمية قد استقرَّت ، فوضع من جاء بعده من تلاميذ أبي علي وغيرهم كتبًا تعليمية تسير على النهج الذي وُضع عليه «الإيضاح» ، ومن هذه الكتب «اللمع» لابن جني ، والمفصل للزمخشري ، والتسهيل لابن مالك . ولا يغض من ذلك ما سلف أن تقرَّر من أن أبا علي ليس

مبتدعًا في التأليف النحوي، وأن ترتيبه أبواب «الإيضاح» اعتمادًا على أثر العوامل ليس من عنده، وأنه متأثر فيه بشيخه ابن السراج في «الأصول»، ففكرة تصنيف كتاب تعليمي، بعبارة مركزة قوية جامعة بعيدًا عن المنطق والاهتمام بالحدود فكرةُ أبي علي، وقد لَخَّصها صاحب «ذيل تجارب الأمم» بالقول: «كتاب الإيضاح في النحو - مع قلة حجمه يوفي على الكتب الكبار التي من جنسه في قوة العبارة وجودة الصنعة»[(1)].

وثانيتها: كثرة النقول عنه وكثرة دوران شواهده في الكتب اللاحقة، مما يشير إلى اعتداد النحويين الخالفين بآراء أبي علي في الكتاب وتعويلهم عليها، ، فقد نقل عنه ابن الشجري (١١ موضعًا)، والبغدادي (٩ مواضع)، و (٧ مواضع)، وأبو حيان (٧ مواضع)، والشلوبين (٥ مواضع)[(2)].

وغنيٌّ عن القول بأن هذه المواضع غيض من فيض، فما أكثر الكتب المطبوعة بدون فهارس، بل إن المفهرس منها قلَّما تحتوي فهارسه فهرسًا للكتب.

وثالثتها، وهي أهمها وأخطرها، تجلَّت في تلك الحركة العلمية الخصبة التي قامت على الكتاب، حتى أوصل د. يحيى ميرعلم عدد المؤلفات التي صُنفت حوله إلى ٦٤ مؤلَّفًا، وضعها ٥٩ نحويًّا، يتوزعون على أمصار العالم الإسلامي كالأندلس والمغرب والعراق والشام ومصر وفارس[(3)].

وأرى أن هذا الرقم على كبره ليس دقيقًا ولا صادقًا، ذلك أن ما يندرج تحته من مؤلفات تشترك جميعًا في ورود كلمة «الإيضاح» فيها، والسؤال: ألا توجد كتب أخرى قامت على الإيضاح أو اعتمدت عليه، لكن عناوينها خلت من

---

(١) ذيل تجارب الأمم ٣/٦٨.

(٢) انظر: فهارس الأمالي، والخزانة، وشرح أبيات المغني، والارتشاف، وشرح المقدمة الجزولية.

(٣) منهج العكبري في شرح الإيضاح ١/١٥٦.

التصريح بكلمة «الإيضاح»؟. والجواب الذي لا شك فيه: بلى، فقد هداني التقليب في الكتب، وتتبع المصادر إلى واحد من هذه الكتب، ولا أظنه إلا مثالًا، وستكشف الأيام عن غيره. هذا الكتاب هو: «الإرشاد إلى علم الإعراب» لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي (ت ٦٩٥هـ)، قال مؤلفه في مقدمته: «فقد دعاني ما بي من الحَدَب على إخواني إلى أن أرتب لهم مختصرًا جامعًا لعيون علم الإعراب.. ورأيت أن أدمج فيه جميع مسائل الإيضاح بفروعه،ومبانيه، لإكباب المحصِّلين على تحقيق معانيه، مع زيادات من المسائل والعلل تَمَسُّ الحاجة إليها في كل باب، تتميمًا وتحقيقًا لمسائل الكتاب»[(1)]. والكلام واضح الدلالة على أن «الإرشاد» قائم على دمج جميع مسائل «الإيضاح» مع زيادات.

وأكثر من ذلك فإن القدماء كثيرًا ما يغفلون الإشارة إلى مصادرهم، فإذا ما أشاروا فإنهم يكتفون غالبًا بذكر اسم الرجل، ويغضون النظر عن اسم كتابه. والنقول المصرَّح بها عن أبي علي كثيرة جدًا، وتحديد مصدر هذه النقول من كتبه أمر يحتاج إلى تتبُّع واستقصاء، ليس هذا مكانه.

وتأتي النقول أحيانًا في معرض النقد والتجريح، قال السهيلي: «والعجب كل العجب من إمام صنعة النحو في زمانه، وفارس هذا الشأن، ومالك عنانه، يقول في كتاب «الإيضاح» في قوله - سبحانه: ﴿النار ذات الوقود﴾ [البروج ٥]: إنها بدل من ﴿الأخدود﴾ بدل الاشتمال، والنار جوهر، وليست بعرض، ثم ليست مضافة إلى ضمير الأخدود، وليس فيها شرط من شرائط بدل الاشتمال، وذهل أبو علي عن هذا.. إلخ»[(2)].

---

(١) الإرشاد إلى علم الإعراب ٦٥.

(٢) نتائج الفكر ٣٠٨.

وبعد، فقد أحصيت أولئك الذين صنَّفوا حول الإيضاح من المغاربة والأندلسيين، فوجدت عدتهم ٢٦ نحويًّا، أقدمهم ابن الطراوة (ت٥٢٨هـ)، وآخرهم محمد بن إبراهيم السبتي تلميذ ابن أبي الربيع (ت٦٩٥هـ)، ويلاحظ أن التصنيف لدى الأندلسيين والمغاربة حول «الإيضاح» قد بدأ في القرن السادس[1]، أي بعد أكثر من قرن ونصف، وكأن وصول الكتاب إلى المغرب والأندلس، واستقراره هناك، واستيعابه، ومن ثم التصنيف حوله، كل ذلك استغرق زمنًا، لكن القرن السادس لم ينقض إلا وقد صنَّف المغاربة والأندلسيون عشرة مصنفات، ثم ارتفع عدد المصنفات في القرن التالي إلى ٢٤ مصنَّفًا.

وقد عكف بعضهم على شرحه شروحًا مطوَّلة، فشرحه محمد بن أحمد بن سليمان الزُّهري الأندلسي في خمسة عشر مجلدًا[2].

وتنامت العناية به، فقام ابن البَرْذَعي الأندلسي (ت٦٤٦هـ) بتصنيف ثلاثة مؤلفات، أحدها في شرحه، وثانيها في تلخيصه، وثالثها في شرح أبياته[3]، وسبقه إلى ذلك من المشارقة عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) فصنَّف ثلاثة أيضًا، أحدها مشروح مبسوط في ثلاثين مجلدًا، أسماه «المغني في شرح الإيضاح»[4] و ثانيها متوسط اختصر فيه شرحه المبسوط، وهو: «المقتصد في

---

(١) كأنَّ أواخر القرن الرابع، والقرن الخامس كانا خالصين للمشارقة، فقد صَنّفوا فيهما ١٩ مصنّفًا، بدأت بـ «شرح أبيات الإيضاح» الذي نسبه النديم لأبي علي نفسه، وكان آخرها مختصرًا لـ«الإيضاح»، عنوانه «الإيجاز في النحو» من تأليف محمود بن حمزة بن نصر الكرماني (ت٥٠٠هـ).

(٢) بغية الوعاة ١/ ٢٦.

(٣) المصدر السابق ١/ ٢٦٧.

(٤) نزهة الألباء ٣٦٣، وبغية الوعاة ٢/ ١٠٦، وكشف الظنون ١/ ٢١٢.

شرح الإيضاح»، و«المقتصد في شرح التكملة»[1]، وثالثها موجز، وعنوانه: «الإيجاز» وهو مختصر لـ «الإيضاح» نفسه[2]. وقد صَحَّح د. يحيى مير علم ذلك، مشيرًا إلى أن محقق «المقتصد» قد جعله شرحًا مختصرًا لـ«الإيضاح»، وليس كذلك[3].

كما أن العكبري (ت٦١٦هـ) – من المشارقة – صَنَّف أيضًا ثلاثة مؤلفات، أحدها شرح لـ«الإيضاح»، وثانيها شرح لـ «التكملة»، وثالثها شرح للأبيات[4].

وفي ما يلي قائمة[5] بأسماء المغاربة والأندلسيين الذين صنَّفوا حول «الإيضاح»، رَتَّبْتُهم على وفق تواريخ وفياتهم مبتدئًا بأسبقهم وفاة. وذكرت عناوين مصنفاتهم، فإن ورد المؤلَّف في أكثر من صورة ذكرتُها، وعزوت هذه الصور إلى من ذكرها، وأحلت على المصادر في الحواشي:

١ – أبو الحسين سليمان بن محمد بن الطراوة المالقي (ت٥٢٨هـ). لعله الوحيد الذي صَنَّف تصنيفًا مستقلًا في الرد على أبي علي في «الإيضاح» والاعتراض عليه. وقد أسمى مصنَّفه «الإفصاح ببعض ماجاء من الخطأ في كتاب

---

(١) كشف الظنون ١/ ٢١٣.

(٢) المصدر السابق.

(٣) منهج العكبري في شرح الإيضاح ١/ ١٦٠.

(٤) كشف الظنون ١/ ٢١٣.

(٥) أعَدَّ د. يحيى ميرعلم قائمة بالمؤلفات التي صُنِّفت حول «الإيضاح». وليس لي من فضل سوى أني استخلصت منها الشروح المغربية والأندلسية، بعد مراجعة كتب التراجم للتعرف على أصحاب هذه الشروح، وتمييزهم من المشارقة، لكني أضفت إلى ماذكره شرحًا صغيرًا لابن أبي الربيع غفل عنه، وشرحًا للشلوبين أفلت منه، وكتابًا آخر قائمًا على «الإيضاح» هو «الإرشاد» للكيشي، أشرت إليه آنفًا. وهذا الأخير مشرقي، فلن أذكره في قائمتي.

الإيضاح»[1] كذا في النسخة الخطية الفريدة المحفوظة في مكتبة الإسكوريال، ووسمه اليماني والفيروز آبادي بـ «الإفصاح على الإيضاح»[2]. وتصرف حاجي خليفة فأسماه «اعتراضات ابن الطراوة النحوي»[3].

٢ – علي بن أحمد بن الباذش الغرناطي (ت٥٢٨هـ). له: شرح الإيضاح، أو حواشي الإيضاح. عزاه بالتسمية الأولى إليه ابن الخطيب في «الإحاطة»[4]، والسيوطي في البغية[5]، وذكره بالتسمية الثانية السيوطي في الأشباه والنظائر[6].

٣ – أبو جعفر محمد بن حكم (حكيم) بن محمد الجذامي السَّرَقُسْطِي (ت٥٣٣هـ). له: شرح الإيضاح. عزاه إليه اليماني وابن الخطيب والفيروزآبادي[7].

٤ – يوسف بن يبقى بن يسعون التُّجيبي الأندلسي (بعد ٥٤٠هـ). له: المصباح في شرح ماأعتم من شواهد الإيضاح. عزاه إليه السيوطي[8]. وذكره اليماني والفيروزآبادي باسم «المصباح في شرح أبيات الإيضاح»[9]. وذكر

---

(١) صدر مرتين: الأولى بتحقيق د. حاتم صالح الضامن في بغداد ١٩٩٠، والثانية بتحقيق د. عياد عيد الثبيتي في مكة المكرمة ١٩٩٤.

(٢) إشارة التعيين ١٣٥، والبلغة ١٠٨.

(٣) كشف الظنون ١/ ٢١٣.

(٤) ٤/ ١٠١.

(٥) ٢/ ١٤٣.

(٦) الأشباه والنظائر ٤/ ٢٥٩.

(٧) إشارة التعيين ٣٠٩، والإحاطة ٣/ ٧٢، والبلغة ١٩٥، وبغية الوعاة ١/ ٩٦.

(٨) بغية الوعاة ٢/ ٣٦٣.

(٩) إشارة التعيين ٣٩٤، والبلغة ٢٤٦.

د.يحيى ميرعلم أن هذه التسمية الأخيرة حملتها نسخة المكتبة الأحمدية بحلب (رقم ١٤٣٤٥). وهي الآن في مكتبة الأسد الوطنية تحت الرقم نفسه[1].

٥ – أحمد بن عبد العزيز بن هشام الفهري الشنتمري (ت٥٥٣هـ). له: شرح شواهد الإيضاح. عزاه إليه السيوطي[2].

٦ – أبو علي الحسن بن عبدالله القيسي (من رجال القرن السادس). له: إيضاح شواهد الإيضاح[3]. ويخلط بعضهم بينه وبين تاليه، أبي بكر محمد بن عبد الله بن ميمون القرطبي (ت٥٦٧هـ). وسبب الخلط أن كليهما قيسي، وأن كلا منهما له شرح على أبيات الإيضاح[4]. وقد ذكر الكتاب حاجي خليفة منسوبًا لأبي بكر بن ميمون[5]. وحقق د. الدعجاني نسبته لأبي علي القيسي[6].

٧ – أبو بكر محمد بن عبد الله بن ميمون القرطبي القيسي (ت٥٦٧هـ). له: شرح أبيات الإيضاح. عزاه إليه ابن الخطيب، والسيوطي[7].

٨ – أبو عمرو عثمان بن علي بن عمرو السرقوسي الصقلي (ت٥٧٦هـ). له: حواش أو حاشية على الإيضاح، أو شرح الإيضاح. عزا الحواشي إليه ياقوت والقفطي واليماني والفيروزآبادي[8]، وعزا الشرح ياقوت أيضًا[9] وإسماعيل

---

(١) منهج العكبري في شرح الإيضاح ١/ ١٦٥.

(٢) بغية الوعاة ١/ ٣٢٦.

(٣) حقَّقه د. محمد بن حمود الدَّعجاني في مجلدين، وصدر عن دار الغرب الإسلامي، عام ١٩٨٧.

(٤) انظر مقدمة د. الدعجاني ١/ ١٣، ٢٣، ٢٤.

(٥) كشف الظنون ١/ ٢١٣. ووهم د. يحيى ميرعلم فقال إن حاجي خليفة نسبه لأبي علي!

(٦) مقدمة د. الدعجاني ١/ ٢٣، ٢٤.

(٧) الإحاطة ٣/ ٨٦، وبغية الوعاة ١/ ١٤٧.

(٨) معجم الأدباء ١٢/ ١٣٠ – ١٣٥، وإنباه الرواة ٢/ ٣٤٣، وإشارة التعيين ٢٠٢، والبلغة ١٤٣.

(٩) في موطن آخر ١٢/ ١٣٧، وهدية العارفين ٥/ ٦٥٤.

البغدادي . ونعت عبد القادر البغدادي السرقوسي بأنه شارح أبيات الإيضاح[١] .

٩ – أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الخدب الإشبيلي (ت٥٨٠هـ) . له : تعليق على الإيضاح، أو: شرح الإيضاح ، أو: طرر الإيضاح . ذكره بالتسمية الأولى اليماني والفيرو آبادي والسيوطي في بغية الوعاة[٢] ، وبالثانية حاجي خليفة والبغدادي[٣]، وبالثالثة السيوطي في الأشباه والنظائر[٤].

١٠ – محمد بن جعفر بن أحمد المرسي البَلَنْسي (ت٥٨٦هـ) . له :شرح الإيضاح . عزاه إليه اليماني وابن الخطيب والسيوطي وحاجي خليفة وإسماعيل البغدادي[٥].

١١ – مصعب بن محمد الأندلسي الجياني ، المعروف بابن أبي ركب (ت٦٠٤هـ) . له : شرح الإيضاح . عزاه إليه الذهبي وابن قاضي شهبة[٦].

١٢ – عيسى بن عبد العزيز الجزولي البربري المراكشي (ت٦٠٧هـ) . له : شرح الإيضاح . عزاه إليه د. محمد عيد درويش في تقديمه لـ «شرح شواهد الإيضاح» لابن بري[٧].

١٣ – محمد بن أحمد بن سليمان الزهري الأندلسي (ت٦١٧هـ) . له :

---

(١) شرح شواهد الشافية ٤/ ٦٠.

(٢) إشارة التعيين ٢٩٥، والبلغة ١٨٧، وبغية الوعاة ١/ ٢٨.

(٣) كشف الظنون ١/ ٢١٣، وهدية العارفين ٢/ ١٠٠.

(٤) الأشباه والنظائر ٤/ ٢٥٩.

(٥) إشارة التعيين ٣٠٣، والإحاطة ٣/ ٧٢، والبغية ١/ ٦٩، وكشف الظنون ١/ ٢١٢، وهدية العارفين ٢/ ١٠٢.

(٦) سير أعلام النبلاء ٢١/ ٤٧٨، وطبقات النحاة ٤٩٦.

(٧) ص ١٧.

شرح الإيضاح . وهو كبير يقع في ١٥ سفرًا . عزاه إليه اليماني والفيروزآبادي والسيوطي وحاجي خليفة[١] .

١٤ – أحمد بن عبد المؤمن القيسي الشَّريشي (ت٦١٩هـ) . له :شرح الإيضاح . عزاه إليه اليماني وابن قاضي شهبة والفيروزآبادي والسيوطي[٢] .

١٥ – يوسف بن معزوز القيسي أبو الحجاج أو يوسف بن إبراهيم بن عبد العزيز القيسي ، أو يوسف بن محمد بن علي بن خليفة (ت ٦٢١ أو ٦٢٥هـ) . له :شرح الإيضاح . عزاه إليه اليماني والفيروزآبادي والسيوطي[٣] .

١٦ – إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الأعلم البطليَوْسي (ت٦٣٧ أو ٦٤٢هـ) . له : شرح الإيضاح. عزاه إليه اليماني والفيروزآبادي[٤] .

١٧ – محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأندلسي ، ويعرف بابن البرذعي (ت٦٤٦هـ) . له ثلاثة مصنفات على «الإيضاح» : أولها : «الإفصاح بفوائد الإيضاح» أو «الإفصاح في شرح الإيضاح» ، أو «الإفصاح عن كتاب الإيضاح» . ويقتصر بعضهم على «شرح الإيضاح»[٥] . وثانيها : «غرر الإصباح في شرح أبيات الإيضاح» ، وثالثها : «الاقتراح في تلخيص الإيضاح» . عزا الأول إليه اليماني والفيروزآبادي والسيوطي وعبد القادر البغدادي وحاجي خليفة[٦] . وعزا

---

(١) إشارة التعيين ٢٩٦، والبلغة ١٨٧، والبغية ١/ ٢٦، وكشف الظنون ١/ ٢١٢.

(٢) إشارة التعيين ٣٧، والبلغة ٥٩، وطبقات النحاة ١٨٢، والبغية ١/ ٣٣١.

(٣) إشارة التعيين ٣٨٩، والبلغة ٢٤٤، والبغية ٢/ ٣٦٢.

(٤) إشارة التعيين ١٩، والبلغة ٤٩.

(٥) الأشباه والنظائر ٤/ ٢٦٨، ٤٧٠.

(٦) إشارة التعيين ٣٤١، والبلغة ٢١٦، والبغية ١/ ٢٦٧، والخزانة ٧/ ٢٦٢، ٤١٤، وكشف الظنون ١/ ١٣٢، ٢١٢. وانظر أيضًا : فهرس الكتب العربية بدار الكتب المصرية ٢/ ٧٨.

الثاني إليه السيوطي والبغدادي وحاجي خليفة وإسماعيل البغدادي[1]. وعزا الثالث إليه اليماني والفيروزآبادي والسيوطي وإسماعيل البغدادي[2].

١٨ – أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي، المعروف بابن الحاج (ت٦٥١هـ). له: مشكلات على الإيضاح، أو: حواشي على الإيضاح، أو شرح الإيضاح. ذكره بالتسمية الأولى اليماني والفيروزآبادي[3]، وبالثانية السيوطي[4]، وبالثالثة حاجي خليفة وإسماعيل البغدادي[5].

١٩ – عمر بن محمد بن عمر الأزدي، المعروف بالشلوبين (ت٦٥٤هـ). له: شرح الإيضاح. ذكره في كتابه «شرح المقدمة الجزولية»[6]. وهو من كتبه المفقودة.

٢٠ – محمد بن يحيى الجذامي المالقي المعروف بالخفاف (ت٦٥٧هـ). له: شرح الإيضاح. عزاه إليه السيوطي[7].

٢١ – علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي، المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ). له: شرح الإيضاح، ولم يكمله. عزاه إليه اليماني والفيروز آبادي[8].

---

(١) البغية ١/ ٢٦٧، وإيضاح المكنون ٢/ ١٤٥، والهدية ٢/ ٢٤.

(٢) إشارة التعيين ٣٤١، والبلغة ٢١٦، والبغية ١/ ٢٦٧، وإيضاح المكنون ١/ ١١٠، والهدية ٦/ ١٢٤.

(٣) إشارة التعيين ٤٧، والبلغة ٦٣.

(٤) بغية الوعاة ١/ ٣٥٩.

(٥) كشف الظنون ١/ ٢١٣، والهدية ٥/ ٦٥.

(٦) ٣/ ٩٠٦.

(٧) بغية الوعاة ١/ ٤٧٣.

(٨) إشارة التعيين ٢٣٦، والبلغة ١٦٠.

٢٢ – علي بن محمد بن علي الكتامي الإشبيلي، المعروف بابن الضائع (ت٦٨٠هـ). له: إملاء على الإيضاح. عزاه إليه ابن الخطيب والسيوطي[1]. ونص ابن الخطيب على أنه لم يشمل «الإيضاح» كله، قال: «وله إملاء على طائفة كبيرة من إيضاح الفارسي»[2] و قد ردَّ في هذا الإملاء اعتراضات ابن الطراوة.

٢٣ – علي بن محمد الخُشني، المعروف بالأُبَّذي (ت٦٨٠هـ) وهو شيخ أبي حيان. له: تقاييد على الإيضاح، أو إملاء على الإيضاح. ذكر «تقاييد» اليماني[3]، وذكر «إملاء» الفيروزآبادي[4].

٢٤ – عبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع القرشي الإشبيلي (ت٦٨٨هـ). له: شرح الإيضاح، ويعرف بـ«الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح» كما يعرف بـ«الإفصاح في شرح الإيضاح» وهو موضوع هذه الرسالة، وله أيضًا: الشرح الصغير على الإيضاح. عزاه إليه التجيبي، وألمح إليه في قوله: «وشرحه – يريد: الإيضاح – شرحًا وافيًا وسمه بـ«الكافي ...» وهو في عدة أسفار. وله عليه غيره» وسأعرض بتفصيل للشرحين، وشرح ثالث (أوسط) لاحقًا.

٢٥ – محمد بن إبراهيم بن محمد السبتي المالكي، تلميذ ابن أبي الربيع (ت٦٩٥هـ). له: اختصار «شرح الإيضاح» لشيخه ابن أبي الربيع. عزاه إليه السيوطي، وحاجي خليفة[5].

---

(١) الإحاطة ٤/ ١٢٠، والبغية ٢/ ٢٠٤.

(٢) الإحاطة ٤٠/ ١٢٠.

(٣) إشارة التعيين ٢٣٤.

(٤) البلغة ١٥٩.

(٥) بغية الوعاة ١/ ٤١، وكشف الظنون ١/ ٢١٣.

٢٦ - أبو بكر محمد بن عبد الرحمن المغربي الكافي. له: شرح الإيضاح. عزاه إليه بروكلمان[1]، وذكر أن منه نسخة في مكتبة إسماعيل أفندي تحت رقم ٢.

ذلكم هم المغاربة والأندلسيون الذين ألَّفوا حول « الإيضاح » . وآخرهم (رقم ٢٦) مجهول لم أعثر له على ترجمة، كما لم يعثر له د. يحيى ميرعلم على ترجمة. وقد ذكر معه مجهولين آخرين، ليس في اسميهما ما يشير إلى كونهما من المغاربة والأندلسيين. ولذلك أسقطتهما.

* * *

وفي ختام هذه القائمة أسجل هذه الملاحظات:

أولًا: بلغت عدة المؤلفات على « الإيضاح » ٣٠ مؤلَّفًا، منها ١٦ شرحًا صريحة، و٣ تردّدت بين الشرح والحاشية والتعليق والطرر، وواحد تردد أيضًا، ويُحتمل أن يكون شرحًا أو شرحًا للأبيات، و ٥ شروح للأبيات أو الشواهد، وواحد نعت بأنه تقاييد أو إملاء، وواحد هو تلخيص، وواحد هو تلخيص أيضًا، ولكن لشرح من الشروح، وواحد هو ردّ على « الإيضاح » أو اعتراض عليه، وواحد هو إملاء، ولكن فيه رَدٌّ على الاعتراض.

ثانيًا: بلغت عدة الشروح؛ صريحة وغير صريحة ١٩ شرحًا، وعدة شروح الشواهد خمسة، على أن ثمة واحدًا تردَّد بين الشرح أو الحاشية على الإيضاح نفسه، والشرح لشواهده. فإن كان شرحًا للإيضاح فإن عدة الشروح ترتفع إلى ٢٠، وإلا فإن شروح الشواهد تصبح ستة.

وقد وردت شروح الشواهد تحت عنوان: شرح شواهد، أو شرح أبيات..

---

(١) تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٩٢.

وبعضها ورد تحت عناوين أخرى مميزة، مثل: المصباح في شرح ما أعتم من شواهد الإيضاح، وغرر الإصباح في شرح أبيات الإيضاح.

ثالثًا: ضمت القائمة مختصرًا واحدًا لـ «الإيضاح» صنّفه ابن البرذعي، ومختصرًا لشرح الإيضاح لابن أبي الربيع صنّفه محمد بن إبراهيم السبتي.

رابعًا: تعددت عناوين بعض هذه المصنَّفات حتى وصلت إلى ثلاثة. ومن ذلك ما صنَّفه ابن أبي الربيع فقد ورد في المصادر باسم «شرح الإيضاح» وباسم «الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح»، وباسم «الإفصاح عن مسائل الإيضاح». ومن ذلك أيضًا ما صنفه ابن البرذعي، فقد ورد في أربع صور: شرح الإيضاح، والإفصاح بفوائد الإيضاح، والإفصاح في شرح الإيضاح، والإفصاح عن كتاب الإيضاح، وأرى أن هذا التعدد راجع إلى تصرف الخالفين، أو رغبتهم في الاختصار والاكتفاء بالإشارة، أو الوهم.

خامسًا: بلغ من عناية بعض العلماء بـ « الإيضاح » أن شرحوه عدة مرات. ومن هؤلاء: ابن أبي الربيع الذي شرحه ثلاثة شروح: صغير وأوسط وكبير، وعبد القاهر الجرجاني الذي صنف عليه ثلاثة تصنيفات: الإيجاز، وهو شرح مختصر، والمقتصد، وهو متوسط، والمغني، وهو كبير.

سادسًا: انفرد ابن الطراوة بتأليف في الرد على « الإيضاح » والاعتراض عليه. كما انفرد ابن الضائع بتأليف في رد اعتراضات ابن الطراوة.

سابعًا: لم يطبع من هذه المؤلفات المغربية والأندلسية سوى مؤلفين اثنين، أحدهما: في الاعتراض عليه، وهو «الإفصاح» لابن الطراوة، وثانيهما: شرح لأبياته، وهو إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي. والمؤمل إن شاء الله أن يكون ثالثها هو شرح ابن أبي الربيع هذا. ويمكن أن يضاف إلى ماسبق المؤلفات المشرقية، فقد طبع «المقتصد» للجرجاني، وشرح الشواهد لابن بري.

وبعد فإن كتابًا شغل الناس ، وترك كل هذا الأثر العظيم ، وأثار هذه الحركة العلمية الغنية قَمِن بأن ينهد إلى شرحه رجل في علم ابن أبي الربيع ، وُصف بأنه ملأ الأرض نحوًا .

* * *

الباب الأول

ترجمة ابن أبي الربيع

أعرض في هذا الباب لابن أبي الربيع : الإنسان ، والعالم . ولذلك فقد وزعت مادته في فصلين ، خصصت أولهما لـ«سيرته الذاتية» حيث تناولت : نسبه وأسرته ، وحياته ، وتنقلاته ، وصورة عصره ، سياسيًّا وعلميًّا ، وعلاقاته ومناظراته ، وسِمات شخصيته وخلقه ، وختمت بوفاته .

وجعلت ثانيهما لـ«سيرته العلمية» ، واستهللته بالكشف عن مصادر تكوينه العلمي ، وعرَّفت بشيوخه ، وتلاميذه ، ومصنفاته ، وختمت ببيان مكانته .

ولما كنت مسبوقًا بالكتابة في هذه النقاط ، فإني أفدتُ ممن سبقني ، واضعًا في حسباني التركيز ، والحرص على ألا تفارقني عين الناقد ، وألا أتخلى عن شك الباحث ، فتوقفت عند نقاط عديدة ، وجلوت وجه الحق فيها .

* * *

الفصل الأول

سيرته الذاتية

- ١ -

نسبه وأسرته

هو أبو الحسين عبيد الله[1] بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي، الأموي، العثماني.

هكذا أورد تلميذه ابن الشاط سلسلة نسبه[2]. وزاد التجيبي، وهو تلميذه أيضًا: «أبي جعفر»[3] قبل اسم أبيه «أحمد» فلعلّها كنيته. أما ابن الزبير، وهو تلميذه كذلك، فأسقط اسم أبيه «أحمد»، وجَدَّه الأول «عبيد الله»[4]. ويبدو أن السَّقْطَين من فعل ناسخ «صلة الصلة». إذ إن ابن الزبير هو من هو دقّة وعناية، وبعيدٌ أن يُخَلِّط في سلسلة نسب شيخه، إلا أن يكون قد سها. والسياق الذي أورد فيه ابن الزبير هذه السلسلة تؤكد الخطأ، فهو ينقل عن ابن الشاط، كما لاحظ د. الأهواني[5].

---

(١) في الإحاطة (١٥٧/٣): عبد الله. وفي موضع آخر (٤٥٢/٢) عبيدالله. وأظن «عبد الله» تحريفا فأغلب المصادر على «عبيدالله». وقال د. رمضان السيد أحمد الدقي الذي حقّق الجزء الخامس من «الكافي»: «إن بعض كتب التراجم تحذف اسم جده «عبيد الله بن محمد»، والحق أن ما تحذفه هو اسم أبيه «أحمد» واسم جده «عبيد الله» لتصبح سلسلة النسب «عبيد الله بن محمد بن عبيد الله».

(٢) برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٥.

(٣) برنامج التجيبي ١٧.

(٤) صلة الصلة ٨٣.

(٥) كتب برامج العلماء في الأندلس ١١٠.

وفي كنيته خلافٌ . فهو أبو الحسين في معظم المصادر ، ذكره بها ابن الشاط وابن الزبير والتجيبي[1] . وتَرَدَّد ابن الخطيب ، فجعله مرة : أبو الحسين ، ومرة : أبو الحسن[2] . وقفا قفوه ابن القاضي ، فجعله مرات : أبو الحسن ، ومرات : أبو الحسين[3] . وأرى أن « أبو الحسن » تحريف ، وما أسهل أن تتحرف من « أبو الحسين » .

وينتهي نسب ابن أبي الربيع إلى الخليفة الراشد عثمان بن عَفَّان ، رضي الله عنه ، وإليه نسبته « العثماني » . وينسب أيضًا إلى مدينة أندلسية ، هي إشبيلية ، فيقال : الإشبيلي . وإلى مدينة مغربية ، فيقال : السَّبتي . كما ينسب إلى الأندلس ، فيقال : الأندلسي .

- ٢ -

حياته

أ – أسرته :

قطنت أسرة ابن أبي الربيع قرطبة أيام عِزّها وازدهارها . ولما أوشكت شمس بني أمية على الأفول، شَدَّت الأسرة رحالها متجهة إلى لَبْلَة . ثم خرجت إلى إشبيلية . وفي هذه المدينة الأندلسية ولد ابن أبي الربيع ، وكانت ولادته في رمضان سنة ٥٩٩هـ ، كما ذكر السيوطي[4] .

ذلك كل ما ذكرته كتب التراجم عن هذه الأسرة الأموية ، لا يعدو إشارات

(١) برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٥، وصلة الصلة ٨٣، وبرنامج التجيبي ١٧.
(٢) الإحاطة ٢/ ٤٥٢، ٣/ ١٥٧.
(٣) درة الحجال ٢/ ٥٨، ٦٢، ٩٦ و ٣/ ٧٠ (أبو الحسن) و ٢/ ٨٣، ٢٥٨، ٢٦٤ (أبو الحسين) .
(٤) بغية الوعاة ٢/ ١٢٥.

خاطفة أو ومضات سريعة لا تشفي غلة ، ولا تبلُّ صدى ، فهل كانت أسرة مغمورة ، لم يَنْبُه منها أحدٌ ؟ أُرى ذلك ، على الرغم من أن التجيبي قال في نعت شيخه ابن أبي الربيع : « ابن الشيخ الأجَلّ »[1] ، فقد يكون نعته بذلك من قبيل التكريم لشيخه ، أو لعل الرجل كان مُحبًا للعلم ، له مشاركةٌ ما فيه ، لكنها ليست المشاركة التي تُخَلِّف ذكرًا .

وترجم المراكشي لرجل من أقاربه ، فقال : « علي بن عبد الله (كذا) بن أبي الربيع القرشي : إشبيلي ، روى عن أبي القاسم بن هارون ، وكان ضابطًا متقنًا ، حيًّا سنة عشرين وستمائة »[2] . وقال د. عياد الثبيتي : لعله من أبناء عمومته[3] . كما ترجم السيوطي لابن علي هذا ، فقال : « محمد بن علي بن محمد أبي الربيع بن عبيد الله بن أبي الربيع ، أبو عمر القرشي ، العثماني ، الأندلسي ، الإشبيلي ، النحوي ، ولد ليلة السابع والعشرين من رمضان ، سنة سبع عشرة وستمائة بإشبيلية »[4] . ويبدو من النصين أن سلسلة النسب غير مستقيمة ، مما يشير إلى سقط ما . كما يبدو من النص الأخير أن «محمداً» من المشتغلين بصناعة النحو ، شأنه فى ذلك شأن ابن أبي الربيع ، فهل اقتفى آثار ابن عمّه ، أو قرأ عليه ، وبخاصة أنه تصدَّر للإقراء مبكرًا بإذن من شيخه الشلوبين ، كما يأتي بعد ؟

ب – تنقلاته :

وأكاد أجزم أن ابن أبي الربيع لم يعرف سوى ثلاث من مدن المغرب

(١) برنامج التجيبي ١٧.
(٢) الذيل والتكملة ٥/ ١/ ٣٠٦.
(٣) البسيط ١/ ٢٢.
(٤) بغية الوعاة ١/ ١٩٠.

والأندلس، بله بلاد المشرق، فالرجل ولد في إشبيلية، ثم غادرها إلى سبتة، حيث استقر إلى أن انتقل إلى رحمة الله تعالى. وفي طريقه إلى سبتة لجأ إلى شريش، فأقام بها يسيرًا، إلى أن تركها هي الأخرى بعد سقوطها[1]. وإنما جزمت أو كدت، لأن كتب التراجم لم تذكر له رِحلات إلى الشرق، ولم تشر إلى خروجٍ له إلى بلاد المغرب والأندلس وعواصمهما الثقافية.

ولم تَجِد المصادر بشيء ذي بال عن الفترة التي عاشها ابن أبي الربيع في إشبيلية، وهي فترة طويلة (٤٧ عامًا)، إلا أن الملمح الذي يمكن رصده أن الرجل كان فقيرًا، فالسيوطي يذكر أن الشلوبين أذن له بإقراء النحو، وصار يرسل إليه صغار الطلبة، ويأخذ له منهم ما يكفيه فإنه كان لا شيء له[2].

وهذه الفترة التي قضاها في إشبيلية هي التي تلقى فيها العلم على شيوخها، وأخذ عنهم، واختلف على حَلَقاتهم، وقد مكّنته نباهته وحسن استيعابه إلى التصدُّر مبكرًا، كما أشرت قريبًا.

وفي سَبْتة طار صيتُ الرجل، وشغل المكانةَ التي تليق به، بل إنه، وهو المنقبض عن الناس، الزاهد في ما يحدث حوله، المنشغل بطلب العلم، العاكف على التعليم، قد أصبح ذا حظوة عند أمير سبتة أبي القاسم محمد بن أحمد العزفي، الذي كان عالمًا مشهورًا، ورث العلم، كما ورث السياسة عن أبيه، القاضي الفقيه المحدث أبي العباس أحمد بن محمد العزفي، الذي تلمذ له ابن أبي الربيع، وحصل منه على إجازات في صحيح مسلم، وسنن الترمذي، وسيرة ابن هشام، والشفا لعياض، والكافي لابن عبد البر، ومقامات الحريري[3].

---

(١) درة الحجال ٣/ ٧٢.

(٢) بغية الوعاة ٢/ ١٢٥.

(٣) برنامج ابن أبي الربيع ٢٦٠. وانظر: ابن أبي الربيع إمام أهل النحو في زمانه.

جـ - صورة عصره (سياسيًا)[1]:

شهدت الفترة التي عاشها ابن أبي الربيع (القرن السابع) أحداثًا سياسية جسامًا، ففيها سقطت قرطبة، حاضرة الأندلس والمغرب وموطن أسرته الأول، وكان ذلك سنة ٦٣٣هـ، والرجل في الرابعة والثلاثين، وأعقبتها إشبيلية عاصمة الموحِّدين سنة ٦٤٦هـ، والرجل في السابعة والأربعين، وتهاوت حواضر الأندلس والمغرب واحدة تلو الأخرى كأوراق الخريف، بفعل السوس الذي كان ينخر في الجسد الضخم للدولة الإسلامية بعامة، وجسد الدولة الإسلامية في تلك البقعة من العالم الإسلامي بخاصة.

لقد بلغ النزاع أشُدَّه بين دول الطوائف المسلمة في المغرب والأندلس، وأسفر النزاع الذي قام بين الموحدين والمرينيين عن غلبة بني مرين، واستيلائهم على عاصمتهم مراكش سنة ٦٦٨هـ، فكأن ابن أبي الربيع عاش معظم حياته في ظل دولة الموحدين (٦٩ عامًا)، وعاش بقية حياته (١٩ عامًا) تحت راية دولة بني مرين.

كان السوس ينخر في الداخل، كما سلف، والأفاعي تتربَّص في الخارج، فما إن أحست أن الجسد قد ضعف، وأنه لا يستطيع المقاومة، حتى انطلقت تلدغه من كل ناحية، وتنهش جسده المتداعي دون رحمة. البرتغاليون من ناحية، والقشتاليون من ناحية أخرى، والإسبانيون من ناحية ثالثة فنشبت معارك شنترين والأرك وحصن العقاب، وهزم المسلمون في الموقعة الأخيرة (٦١٠هـ) هزيمة كبرى، تلاها سقوط قرطبة (٦٣٣هـ)، فإشبيلية (٦٤٦هـ).

---

(١) انظر في تاريخ تلك الفترة وما جرى فيها: المعجب للمراكشي، وتاريخ الدولتين الموحدية والحفصية للزركشي، وتاريخ الأندلس ليوسف أشباخ.

د – صورة عصره (علميًا) :

تلك هي الصورة السياسية للمغرب والأندلس في تلك الفترة من الزمان . والمفارقة أن هذه الصورة لم تكن متطابقة مع ملامح الصورة الأخرى ، الصورة العلمية ، الأولى مشوشة دامية كئيبة ، والأخرى زاهية ملونة ، فقد كان الخلفاء والأمراء محبين للعلم وأهله ، بل مشاركون فيه .

ودون إغراق في التفاصيل ، فقد أثنى ابن أبي الربيع في مقدمة كتابه « الكافي »[1] على أمراء سبتة من العزفيين ، ونعتهم بنعوت العلم . وكذا فعل في مقدمة كتابه « البسيط »[2] .

ويكشف برنامج ابن أبي الربيع الذي كتبه تلميذه ابن الشاط عن الكتب الأصول التي كانت ذائعة في تلك الفترة ، مما حدا بالدكتور محمد حجي إلى أن يجعل منها « مستندًا خطيرًا في الوقوف على حركة التعليم والتدريس في الأندلس في القرن السادس والسابع الهجري »[3] .

وقد لاحظ هذا الباحث أن الكتب التي انعقد عليها إجماع الناس هي كتب القراءات، وعلم الحديث ، واللغة والنحو ، والأدب والشعر ، والفقه . أما كتب التاريخ والجغرافية والبلاغة والفلسفة والطب والفلك والرياضيات والفلاحة والكيمياء ، فقد كانت موضع اهتمام فئات بعينها ، لكنها ليست مقرَّرات أساسية في حلقات الدرس[4] .

---

(١) ص ٩ ، ١٠ .

(٢) ١/١٥٧.

(٣) ابن أبي الربيع إمام أهل النحو .

(٤) المصدر السابق .

- ٣ -

علاقاته ومناظراته

ابن أبي الربيع رجل منقبضٌ عن الناس ، منشغلٌ بالعلم .ولهذا فإن علاقاته مع الآخرين كانت محدودة ، وحركته في ما يبدو لم تتعدَّ حلقات الدرس في إشبيلية ثم في سبتة، طالبَ علم في مرحلة ، ومعلِّما في مرحلة تالية ، قال ابن الزبير: « وكان نحويًا لغويًا جليلًا فقيهًا فرضيًا ، معانًا على علمه بما جبل عليه من الانقباض عن الناس ، ومباعدة أهل الدنيا ، وقلة العيال ، وشغل البال ،منعكفًا على التدريس والتعليم حتى أتاه اليقين »[1]

أ – مع العزفيين :

لكن انقباضه وانشغاله ومباعدته أهل الدنيا لم تعزله نهائيًا عما حوله ، إذ يمكن أن نتلمس من خلال ما تحكيه المصادر بعض العلاقات التي ربطته برجال عصره . ولعل أبرز هؤلاء العزفيون أمراء سبتة ، فقد ذكر منهم في مقدمة كتابه « الكافي » أبا حاتم وأبا الوفاء وأبا طالب أبناء أبي القاسم محمد بن أبي العباس أحمد بن أبي عبد اللّه محمد ، قال : « ولم أكن لأتخلص لهذا المرام ، ولا أحدث نفسي بالتفرغ لهذا المقام ، لولا الجلة الفقها ، السادة العظما، الصفوة الكُرَما : ذو الرأي الحازم ، والعز القائم ، والإحسان الدائم ، السيد الأسنى أبو حاتم ، وشقيقه شقيق الكرم والوفاء ، حليف الفضل والنعما ، السيد الأوفى أبو الوفا ، وصنوه حائز شرف المناقب ، السامي في المجد سمو النجم الثاقب، السيد الأسمى أبو طالب ، بنو الإمام الأوحد ، العالم الأمجد ، السيد الأنجد ، فخر

---

(١) صلة الصلة ٨٣.

الزمان ، المقدَّم بكل مكان ، المشكور على كل لسان ، المتورع في أفعاله ، المبرِّز في فعاله ، الفقيه العلم ، المحدث الأكمل ، أبو (كذا) القاسم محمد بن الإمام العلامة المحدث الراوية المنهود إليه من كل مكان في حياته ، الباقي ذكره ما بقي الزمان بعد وفاته ، الفقيه العالم المشاور أبو العباس الفقيه الخطيب الأفضل الحسيب الأكمل أبي عبد الله محمد اللَّخمي ، ثم العزفي ،، أدام الله مجدهم .. إلخ[1] .

وفي مقدمة كتابه « البسيط » أثنى أيضًا على أبي القاسم بن أبي العباس أحمد بن أبي عبد الله[2] .

وإن هذه الألقاب والنعوت التي خلعها على العزفيين تشير إلى الإكبار العظيم الذي يُكِنُّه لهم ، وهي في الوقت نفسه تشعر بالعلاقة الحميمة الصادقة التي تربطه بهم .

وأرى أن هذه العلاقة ليست وليدة سبتة ، بل إنها تضرب في سنين مبكرة من حياة ابن أبي الربيع ، فقد تلمذ في سبتة ، لأبي العباس العزفي ، وذكر ابن الشاط أن أبا العباس كتب له بإجازه جميع ما رواه عن شيوخه[3] .

وابن أبي الربيع الذي تلمذ لأبي العباس أقرأ بعد أن صار شيخًا متصدرًا للتعليم لأبي طالب العزفي حفيده ، فكأن علاقة ابن أبي الربيع بالعزفيين علاقة التلميذ بالشيخ من ناحية، وعلاقة الشيخ بالتلميذ من ناحية أخرى .

ومهما يكن فإنها علاقة مرتبطة أيضًا بالعلم ، ولا تُخرج ابن أبي الربيع مما

---

(١) ص ٩ ، ١٠.
(٢) ١/ ١٥٧.
(٣) برنامج ابن أبي الربيع ٢٦٠.

شغل نفسه به ، وعزف عن الناس من أجله .

ب – مع مالك بن المرحل :

وتحكي المصادر عن هذه العلاقة مع ابن المرحل (ت ٦٩٩هـ) ، التي قامت أيضًا على أساس علمي ، فابن المرحل شاعر رقيق مطبوع سريع البديهة حسن الكتابة . وقد أخذ – كما أخذ ابن الربيع – عن الشلوبين والدّبّاج[1] . وابن أبي الربيع نحوي تحكمه القواعد والأقيسة، وكان أن وقعت بينهما نفرة، وليسا بدعًا في ذلك ، فقديمًا وقعت نفرة مماثلة بين عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي والفرزدق ، لكن النفرة القديمة ظلت خبرًا يروى. أما النفرة الجديدة، فقدأثمرت كتابًا أو رسالة وُسِمت بـ « كان ماذا » وهو موضوعها ، فهذا التركيب ورد في شعر ابن المرحل :

وإذا عشقت يكون ماذا؟ هل له   دَيْـنٌ علـيَّ فيغتـدي ويروحُ ؟

ولما سمعه ابن أبي الربيع قال :لحن هذا الناظم ، لا يقال : كان ماذا . ولم يرتض ابن المرحل ما قال ، فتعارضا شعرًا ، وألَّف كلٌّ منهما مصنفًا في نصرة كلامه . وأعرض لما وقع بينهما مفصَّلًا عند الكلام على مصنفات ابن أبي الربيع .

جـ – مع ابن الشاط :

قال ابن الشاط في مقدمة برنامج شيخه :

« وبعد فإنه لما كان شيخنا .... أعلم من لقيناه .... ولم يكن تقدم إلى تأليف برنامج يجمع ذكر شيوخه ، ويضم نشر مروياته ، رأيت أن أعفيه من كَدِّ

---

(١) بغية الوعاة ٢/ ٢٧١.

التصنيف ، وأكفيه نصب التأليف ، وأنوب عنه في جمع جزء ....»[١] .

لقد نهد ابن الشاط لجمع برنامج شيخه لتحقيق هدف واحد ، هو أن يعفي شيخه من التعب الذي يجده المؤلف . إنها غيرة التلميذ على شيخه ، وحبه العظيم له . وما أظن هذا الحب إلا نموذجًا لما استقر في قلوب تلامذة ابن أبي الربيع نحوه .

- ٤ -

سمات شخصيته وخلقه

ما أشبه ابن أبي الربيع (الشارح) بصاحبه أبي علي الفارسي (الماتن) ، كلا الرجلين أخلص للعلم وانشغل به انشغالًا ملأ عليه حياته ، انظر أولًا شهادة ابن جني في أبي علي : « والله هو ، وعليه رحمته، فما كان أقوى قياسه ، وأشد بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه، فكأنه إنما كان مخلوقًا له ، وكيف لا يكون كذلك ، وقد أقام على هذه الطريقة مع جلة أصحابها وأعيان شيوخها ، سبعين سنة ، زائحة علَلُه ، ساقطة عنه كلفُه ، وجعله هَمَّه وسَدَمه ، لا يعتاقه عنه ولد ، ولا يعارضه فيه متجر ، ولا يسوم به مطلبًا ، ولا يخدم به رئيسًا إلا بأَخَرة ،وقد حَطَّ من أثقاله ، وألقى عصا ترحاله »[٢] .

ثم انظر إلى شهادة ابن الزبير ، تلميذ ابن أبي الربيع ، فيه : « وكان – رحمه الله – آخر من أقرأ من جلة أصحاب الأستاذ أبي علي – رحمه الله – ونفع الله به كثيرًا ، وكان نحويًا لغويًا جليلًا فقيهًا فرضيًا معانًا على علمه بما جُبل عليه من

(١) برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٥.
(٢) الخصائص ١/ ٢٧٧.

الانقباض عن الناس ، ومباعدة أهل الدنيا ، وقلة العيال ، وشُغل البال ، منعكفًا على التدريس حتى أتاه اليقين »[١] .

أبو علي زائحة علله .. لا يعتاقه عن العلم ولد ، ولا يعارضه فيه متجر ، وابن أبي الربيع معانٌ على علمه بالانقباض ، ومباعدة الدنيا ، وقلة العيال ، وشغل البال .

ليس ذلك فحسب ، بل إن أبا علي لم يخدم بعلمه رئيسًا إلا بأخرة ، ولعل ابن جني يشير بذلك إلى عضد الدولة الذي صنف له أبو علي « الإيضاح » ، وابن أبي الربيع أيضًا لم تشر المصادر إلى علاقته مع أحد من رجال الإمارة والسياسة ، إلا في سبتة ، حيث أقام في كنف العزفيين ، وذكر فضلهم ، وأثنى عليهم في مقدمتي كتابيه « الكافي » ، و « البسيط » وعلاقته بهم علاقة من نوع خاص ، فهو تلميذ أحدهم ، وشيخ بعضهم .

على أية حال يمكن أن نُجمل سمات ابن أبي الربيع وأخلاقه في النقاط التالية :

أ – الوقار والصلاح :

ابن أبي الربيع رجل وقور ، تلمس ذلك لمس اليد في النعوت التي يذكرها مترجموه ، وبعضهم من تلاميذه ، فابن الشاط مثلًا ينعته بـ « الشيخ الأستاذ الجليل » و « الفاضل الأورع الأتقى الأزكى الأكمل » . وعندما يدعو له يقول : « أبقى الله بركته »[٢] . ويتجلى صلاحه هذا في زهده في الدنيا ، ومباعدته أهلها ، على ما وصفه تلميذه ابن الزبير .

(١) صلة الصلة ٨٣.
(٢) برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٥

ب – حب العلم :

تصدَّر الرجل للتعليم ، وهو في حدود الخامسة والعشرين من عمره ، على وفق ما استنبطه د. عياد الثبيتي[1] . وهذا التصدُّر المبكر يشير بوضوح إلى طلبه للعلم مبكرًا . وإذا كان قد تصدَّر في هذه السن الصغيرة (٦٢٤هـ) ، فإنه قد عاش بعدها ٦٤ عامًا ، ظل فيها منكبًا على التعليم ، منصرفًا لتلامذته ، لا يشغله عن ذلك شاغل حتى أتاه اليقين .

جـ – الانقباض عن الناس :

الانقباض عن الناس ، ومباعدته أهل الدنيا ، جعل النفع يَعُمُّ به . ولا شك أن هذا الانقباض مع طول المدة والفسحة التي فسح الله بها للرجل ، هو الذي حدا بتلميذه ابن الزبير إلى القول « ونفع الله به كثيرًا »[2] .

وإخال أن نفع ابن أبي الربيع كان في عُظْمه في طلبته ومريديه ، ولا يقلل هذا من قيمة مصنفاته ، إلا أنها قليلة العدد بالقياس إلى علم الرجل ووفرة عطائه ، فما أشارت إليه المصادر ، وعرفناه منها ، لا يتجاوز سبعة ، منها مصنف أُقدِّر أنه رسالة ، وهو « كان ماذا » ، وسيأتي الكلام عنه لاحقًا ، ومنها « تقييد على كتاب سيبويه » ، وأُقَدِّر أنه أيضًا صغير ، وقد يكون على مواضع من الكتاب .

والمفارقة التي تُذكر من قبيل الاستطراف أني حسبت عمر كل من أبي علي وابن أبي الربيع فوجدتهما قد تُوفيا عن عمر واحد ، كلاهما عاش ٨٩ عامًا .

---

(١) البسيط ١/ ٢٧.

(٢) صلة الصلة ٨٣.

- ٥ -

وفاتـــه

بعد حياة مديدة (٨٩ عامًا) انتقل ابن الربيع إلى جوار ربه ، وكان ذلك في صباح يوم الجمعة ١٦ من صفر ، عام ٦٨٨هـ . ودفن في عصر ذلك اليوم في المقبرة الكبرى بسفح جبل الميناء . وجبل الميناء هذا جبل كبير ، يقع شرقيَّ سبتة[1] .

وليس في زمان ومكان وفاة الرجل خلاف ، فقد أجمع معظم الذين ترجموا له على ذلك ، إلا اثنين :

أولهما : ابن القاضي ، فقد تردَّد في سنة وفاته ، فجعلها مرة ٦٨٧هـ ، ومرة ٦٨٨هـ ، ذلك أنه ترجم له مرتين[2] .وأرى الذي ذكره في الموطن الأول وهمًا ، أو تحريفًا . فقد رأيت العديد من الأوهام في الكتاب ، ومنها مثلًا أنه قال عن محمد بن أحمد بن هارون الإشبيلي ، شيخ ابن أبي الربيع : المعروف بالشلوبين[3] .وليس صحيحًا ، فالشلوبين هو عمر بن محمد . وقد ذكره بعدُ .

كما ذكر أنه دفن بالمنيا . وهذا تحريف قطعًا . وقد يكون من الناسخ ، أو من المحقق ، فالرجل لم يخرج من سبتة ، و « الميناء » تتحرف إلى « المنيا » بسهولة . وقد تنبه إلى هذا د. الثبيتي[4] .

---

(١) الروض المعطار ٣٠٣.

(٢) درة الحجال ١/ ٢٤٠ و ٣/ ٧٠ - ٧٢.

(٣) المصدر السابق ٣/ ٧٠.

(٤) البسيط ١/ ٦٩.

وثانيهما : كارل بركلمان ، فقد قال : «ثم عاد إلى إشبيلية مرة أخرى ، وتُوفي بها» وجاء قوله مُرْسَلًا ، إذ لم يشر إلا إلى بغية الوعاة ، وليس فيها ذكر للمكان الذي توفي به . وقد تنبه إلى هذا أيضًا د. الثبيتي[1] .

* * *

(١) المصدر السابق.

الفصل الثاني

سيرته العلمية

مَرّ ابن أبي الربيع في حياته العلمية بمرحلتين: مرحلة الطلب ، ومرحلة العطاء . في الأولى التقى الشيوخ ، وقرأ، وسمع ، وحَصَّل ، ونال الإجازات العامة والخاصة . وفي الثانية صار معلّمًا ، وتصدَّر للإقراء ، والتصنيف . ويعرض هذا الفصل لذلك من خلال عدة نقاط : تكوينه العلمي ، وشيوخه ، وتلاميذه ، ومصنفاته .

- ١ -

تكوينه العلمي

بين أيدينا وثيقة هامة تعرّفنا اللبنات الأساسية التي كوَّنت صرح العلم داخل عقل الرجل . هذه الوثيقة هي برنامجه الذي كتبه نيابةً عنه ابن الشاط[1] ، ففي هذا البرنامج فصلان : أحدهما لتحرير الأسانيد ، والآخر لتسمية الشيوخ . وفي كلا الفصلين إشارات إلى روافد التحصيل العلمي لدى ابن أبي الربيع .

وهذه الوثيقة – على صغرها – تتميز بأنها كتبت في حياة ابن أبي الربيع ، وفي حضرته ، وعلى مسمع منه ومرأى . وإنما قلت «على صغرها» لأن عدد الشيوخ فيها لم يتجاوز ١٢ شيخًا ، كما أن عدد الكتب لم يتجاوز أيضًا ٤٣ كتابًا ، منها ٣٥ كتابًا في القسم الثاني (فصل تحرير الأسانيد) ، وثمانية في القسم الأول (فصل تسمية الشيوخ) .

(١) نشره د. عبد العزيز الأهواني في مجلة معهد المخطوطات العربية مج ١، جـ ٢/٢٥٥ – ٢٧١.

ويذكر هنا أن د. الأهواني قد جعل عدة الكتب المذكورة في البرنامج أربعين كتابًا[1]، منها ثلاثة في فصل تحرير الأسانيد، وستة في فصل تسمية الشيوخ، فأسقط كتابًا من الفصل الأول نتيجة وهم وقع فيه، إذ عَدَّ مختصر ابن أبي زيد القيرواني ورسالته كتابًا واحدًا، وأسقط كتابين من الفصل الثاني[2].

على أنه ينبغي أن نضع في الحسبان أن الكتب التي تضمنها البرنامج ليست كل ما قرأه ابن أبي الربيع، ذلك أنه «لم يسجل في برنامجه إلا الكتب (المقررة) التي درسها خلال المرحلة الثانية من حياته العلمية (مرحلة التخصص) دراسةَ حفظ واستظهار، أو دراسة تدقيق وتحقيق»[3].

لقد قسم د. الأهواني حياة ابن أبي الربيع العلمية إلى ثلاث مراحل: «الأولى مرحلة الابتداء، التي يشترك فيها الولدان جميعًا، فيتعلمون الخط والقراءة، ويؤخذون بمعرفة شيء من لغة ونحو وحفظ القرآن والشعر إلى غير ذلك. والمرحلة الثانية هي الانقطاع للعلم، رغبة في التخصص فيه.. وهي مرحلة طويلة، يؤخذ فيها الطالب بدراسة كتب (مقررة) على شيوخ مختصين.. وفي هذه المرحلة جلس ابن أبي الربيع إلى أبي علي الشلوبين، ولزم مجلسه.. وقرأ عليه ما ذكره في برنامجه.. وجلس إلى سائر الشيوخ الذين سماهم وقرأ الكتب التي سرد أسماءها وأسانيدها، وكانت لابن أبي الربيع قراءاته (الحرة) خلال تلك الفترة.. ثم تجيء المرحلة الثالثة والأخيرة وهي التي يتخذ فيها.. مكانه في حلقة الدرس مدرسًا لا طالبًا، وهو يقوم في هذه الفترة

(١) كتب برامج العلماء في الأندلس (دراسة قَدَّم بها الأهواني لبرنامج ابن أبي الربيع، ونُشرت في مجلة معهد المخطوطات العربية مج ١، جـ ١/٩١ - ١٢٠).

(٢) المصدر السابق ١١٣.

(٣) المصدر السابق ١١٥، ١١٦.

بالتدريس وبالتأليف أيضًا، ويقرأ خلال ذلك عشرات الكتب أو مئاتها..»[1].

إن ما ذكره د. الأهواني صحيح تمامًا، فمنزلة ابن أبي الربيع ليست دون منزلة غيره من العلماء أصحاب البرامج، وبعضهم تجاوز عدد الكتب التي ذكرها في برنامجه ألف كتاب[2]!

بل إني أزعم أن ما احتواه البرنامج ليس سجلًا دقيقًا حتى للكتب المقررة في المرحلة الثانية، مرحلة التخصص، على حَدِّ ما أسماها د. الأهواني، بدليل ما قاله في سياق التعريف بشيخه الدباج: «حضرت مجلسه بجامع العَدَبَّس، وسمعت عليه بعض كتاب سيبويه، وغير ذلك مما خرج عن ذكري»[3]. وما قاله في سياق التعريف بشيخه ابن ستاري: «سمعت عليه بعض المستصفى، وأبعاضًا من كتب فقهية»[4]، وما قاله كذلك في سياق التعريف بشيخه العبدري: «وسمعت عليه أبعاضًا من كتب الفقه»[5]، وفي سياق التعريف بأبي محمد الجذامي الشلطيشي: «وسمعت عليه أبعاضًا من غيره - غير المختصر لابن أبي زيد - من كتب الفقه»[6].

إن برنامج ابن أبي الربيع - الوثيقة - أشبه بـ «برقية» يُكتفى فيها بالإشارة عن العبارة، ويُقْتَصَر فيها على الضروريِّ جدًّا، ويُستغنى عن أي فضول، وقد كُتبت - كما سلف - بقلم تلميذه، ولم ينهد الشيخ لتحريرها ولم يجمع همته لتأليفها، وليس له دور فيها سوى إقرارها، وهذا ما يفسر العبارات العامة

(١) كتب برامج العلماء في الأندلس ١١٥، ١١٦.

(٢) كما في فهرسة ابن خير.

(٣) برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٧، ٢٥٨.

(٤) المصدر السابق ٢٦٢.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق ٢٦٣.

والصياغات المبهمة التي رصدتها آنفًا .

وإن قراءة هذا البرنامج تخلُص بنا إلى أنَّ قراءاته المتخصصة قد شملت مختلف المعارف والعلوم المتصلة بالدين واللغة . فقد قرأ كتبًا في القراءات القرآنية ، والمصنفات الحديثية ، والفقه ، والنحو واللغة والأدب .

كتب العربية (النحو واللغة) :

لاشك أن العربية بعامة ، والنحو بخاصة ، هما الحلبة التي كان ابن أبي الربيع فارسها المجلّى . ولهذا فإن عددها أكثر قياسًا إلى كتب العلوم الأخرى .لقد تضمن البرنامج ذكر ثمانية من كتب اللغة والنحو ، وهي : كتاب سيبويه ، والإيضاح ، والجمل ، وإصلاح المنطق ، والفصيح ، والتبصرة للصيمري ، والمفصل ، والكراسة الجزولية .

ويلاحظ أن معظم هذه الكتب قد أخذها عن غير شيخ ، فقد أخذ « الكتاب » عن الشلوبين ، وعن الدباج ، وأخذ « الإيضاح » عن ابن بقي ، والشلوبين وغيرهما ، و«الجمل» عن ابن خلفون والشلوبين وغيرهما ، و « الإصلاح » عن ابن خلفون والشلوبين وأبي عمر محمد بن أحمد .. بن أبي هارون ، و « الفصيح » عن ابن خلفون والشلوبين وابن أبي هارون أيضًا .

وأخذ « المفصل » عن الشلوبين ، و « الكراسة » عنه أيضًا، وأخذ « التبصرة » عن ابن أبي هارون.

وليس هذا كل ما قرأه من كتب اللغة والنحو، ففي «الكافي» نقول من ثلاثة من كتب أبي علي : « التذكرة » ، و « الحلبيات » ، و «المسائل العسكرية» ، وكتاب « القد » ، لابن جني . وفي «البسيط» نقول من « الأفعال » لابن القوطية ، و « الحلل » لابن السّيد ، و«التوطئة» للشلوبين .

الدواوين وكتب الأدب :

حمل ابن أبي الربيع مجموعة من الدواوين ، بلغت عدتها خمسة ، هي : أشعار الستة ، بترتيب الأعلم الشنتمري ، والحماسة ، بترتيبه أيضًا ، وشعر أبي تمام ، وشعر المتنبي ، وسقط الزند من شعر أبي العلاء . وهو يحملها جميعًا عن أبي علي الشلوبين،ويحمل « الأشعار » و « الحماسة » عن ابن أبي هارون أيضًا ، و « السقط » عن الشلوبين وعن غيره . وله فيها جميعًا سند يتصل حتى الشاعر ، أو جامع شعره (الأعلم الشنتمري) .

أما كتب الأدب فقد روى خمسة منها أيضًا ، هي : أدب الكتاب ، وأمثال أبي عبيد، والكامل ، وأمالي القالي ، ومقامات الحريري . ويروي الثلاثة الأولى عن غير واحد ، منهم ابن خلفون والشلوبين. ويروي « الأمالي » عن الشلوبين أيضًا ، وعن ابن بقي ، و«المقامات» عن أبي العباس العزفي .

كتب القراءات والتفاسير :

القرآن كتاب العربية الأول ، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فهو عمدة اللغوي والنحوي ، ومَثَل الأديب ، ومرجع الفقيه .

وقد قرأ ابن أبي الربيع القرآن بقراءاته المروية عن القراء السبعة المعروفين (أربع عشرة قراءة) على وفق ما وردت في « الكافي » لابن شريح الرعيني ، كما قرأه بالإدغام الكبير ، وبقراءة يعقوب . وأخذ عن شيوخه خمسة من كتب القراءات ، هي : « الكافي » ، و«التيسير» لأبي عمرو الداني ، و « التبصرة» لمكي ، و « الهداية » لأبي العباس المهدوي ، و« المفردات » الذي ألفه أبو عبد الله بن شريح ، بالاشتراك مع ابنه شريح . وقد خَلَّط د. عياد الثبيتي ، فجعلها أربعة ، مسقطًا « التبصرة » لمكي ، وهو الذي نَصَّ عليه ابن أبي الربيع في فصل تحرير

الأسانيد من برنامجه، ومثبتًا «المفردات» الذي ذكره ابن أبي الربيع في فصل تسمية الشيوخ من برنامجه، في سياق الكلام على شيخه ابن أبي هارون[1]. وكان أقرب أن يعكس.

ويمكن أن يضاف إلى هذه الكتب كتب التفاسير، ولم يُسَمِّها في برنامجه، بل اكتفى بالإشارة إلى أنه سمع بعض تآليف أبي بكر محمد بن عبد الله الإشبيلي، المعروف بالقرطبي، في التفسير[2].

ليس هذا فحسب، فلا شك أن ابن أبي الربيع قد قرأ تفاسير وكتبًا أخرى في القراءات لم تُذْكَر في برنامجه، ولم يُشِرْ إليها فيه.

وقد رأيتُه في «الكافي» يذكر «الكشاف»[3]، غير مرة، وكذا في «البسيط» نقل عن الزمخشري رأيًا له في التفسير[4]، يريد: الكشاف، كما أن تلميذه التجيبي أخذ عنه «الانتصاف من أبي عمرو الداني» لشريح[5].

كتب الحديث والسيرة:

أخذ ابن أبي الربيع تسعة من كتب السنن والسيرة، هي: «الموطأ» و«الجامع الصحيح» والمسند الصحيح (صحيح مسلم)، و«سنن أبي داود»، و«جامع الترمذي»، و«سنن النسائي»، و«تهذيب السيرة» لابن هشام، و«الأحكام» لعبد الحق الإشبيلي، و«الشفا» للقاضي عياض، الأول عن ابن بقي، والثاني عن ابن بقي أيضًا، وعن ابن خلفون، والثالث عن أبي العباس

(١) البسيط ١/ ٤٠، ٤١.
(٢) برنامجه ٢٥٧.
(٣) ص ٤٥٠.
(٤) ١/ ٥٣٦.
(٥) برنامج التجيبي ٤٥.

العزفي، وعن الشلوبين، والرابع عن الشلوبين من طريقين، والخامس عن أبي العباس العزفي، وعن الشلوبين، والسادس عن ابن خلفون وغيره، وعن ابن بقي، والسابع عن ابن خلفون وغيره، والثامن عن الشلوبين، والتاسع عن ابن بقي وجماعة غيره، وعن ابن خلفون، والشلوبين.

ويلاحظ أن ما أخذه هو الكتب الأصول المعتمدة، وأنه أخذ معظمها عن غير شيخ، ومن غير طريق.

كتب الفقه وأصوله:

روى ابن أبي الربيع ثمانية من كتب الفقه (المالكي)، وكتابًا واحدًا من كتب الأصول، هو «المستصفى» للإمام الغزالي. أما كتب الفقه فهي: «المختصر» و«الرسالة»، كلاهما لابن أبي زيد القيرواني، و«التهذيب في اختصار المدونة» لأبي سعيد خلف بن أبي القاسم البراذعي، و«المقدمات» لابن رشد، و«التفريع» لابن الجلاب، و«التلقين» لعبد الوهاب بن علي، و«المختصر» للطليطلي، و«الكافي» لابن عبد البر، الكتابان الأولان عن ابن بقي وغيره، وعن العزفي وابن خلفون وغيرهما، والثالث والرابع عن ابن بقي، والخامس عن ابن بقي، وعن ابن خلفون وغيره، والسادس عن ابن بقي، وعن الشلوبين وغيرهما من طريقين، والسابع عن ابن بقي وآخرين، والثامن عن أبي العباس العزفي من أكثر من طريق، وعن ابن بقي، وابن خلفون.

ولا أظن هذه هي الكتب التي أخذها فحسب، فقد ذكر التجيبي أنه أخذ عنه «الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة» لابن شاس[1].

(١) برنامج التجيبي ٢٧١.

كتب الفرائض:

الفرائض فقه المواريث، فهو فرع من علم الفقه. ولابن أبي الربيع يد فيه، فقد نعته ابن الشاط بـ «أسوة الفُرّاض»[1]. كما نعته التجيبي بـ «الفرضي، الحسابي، المتفنن»[2]، وقال فيه ابن الزبير: «وكان نحويًا، لغويًا جليلًا، فرضيًا»[3]، كما قال فيه ابن القاضي: «وكان إليه المفزع في المشكلات، بصيرًا بالفقه وأصوله، والقراءات، والحساب والفرائض»[4]. كل هذا يؤكد أن له مشاركة يُعتد بها في علم الفرائض والحساب. ومهما يكن فإن له في هذا العلم شيخين ذكرهما في برنامجه هما:ابن زَغْلَل، وأبو بكر محمد بن نبيل، ولم تشر المصادر إلى مؤلَّف له في الفرائض، بل إن برنامجه لم يتضمن من كتب هذا العلم سوى كتاب أبي القاسم الحوفي في الفرائض، فقد ذكر أنه أخذه إجازة عن شيخه ابن زَغْلَل، عن أبيه، عن أبي القاسم.

تلك هي الكتب التي كونت شخصية ابن أبي الربيع العلمية، ولعل من فضول القول الإشارة إلى أنها ليست هي كل ما قرأه أو سمعه أو أجيز به أو أقرأه، لأسباب سلفت.

- ٢ -

شيوخه

لم يكن ابن أبي الربيع ليصل إلى ما وصل إليه، لولا أولئك الشيوخ الذين

(١) برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٥.
(٢) برنامج التجيبي ١٦.
(٣) صلة الصلة ٨٣.
(٤) درة الحجال ٣/ ٧١.

حضر حلقاتهم، وأخذ عنهم، وسمع منهم. ولا بدَّ في سياق الكلام على شيوخه من تقديم ملاحظتين:

أولاهما: أن ابن أبي الربيع لم يخرج في رحلات لطلب العلم، كما فعل غيره من شيوخه وأقرانه، فقد اقتصر على حلقات العلم فى إشبيلية، وعلى شيوخها، سواء كانوا من أهلها، أم الغرباء الطارئين عليها.

وثانيتهما: أن برنامجه الذي كتبه ابن الشاط، وكفاه مؤونة تصنيفه، لم يتضمن سوى ١٢ شيخًا.

وقد رأيت ابن القاضي يَعُدُّ فيهم أبا القاسم الحَوْفي[1] .وليس منهم ،فأبو القاسم هذا (أحمد بن محمد بن خلف الإشبيلي) توفي عام ٥٨٠هـ[2]، أو ٥٨٨هـ[3]، على خلاف. أي أنه توفي قبل ولادة ابن أبي الربيع بتسعة عشر عامًا أو عشرة أعوام. ويمكن إرجاع هذا الوهم إلى أمرين:

- أن ابن أبي الربيع قد أُجيز بكتاب الحوفي في الفرائض، كما سلف، لكن الذي أجازه به شيخه أبو عمرو محمد بن إبراهيم بن محمد الأزدي الإشبيلي، المعروف بابن زَغْلَل، عن أبيه، عن الحوفي، فهل وهم ابن القاضي، فأسقط من سلسلة سند الكتاب ابن زغلل وأباه؟

- أن من شيوخ ابن أبي الربيع أبا القاسم بن بقي، فهو يشترك مع أبي القاسم الحوفي في الكنية.

ومما يذكر أن المصادر لم تضف إلى شيوخ ابن أبي الربيع المذكورين في

(١) المصدر السابق ١/ ٢٤٠.
(٢) كشف الظنون ٢/ ١٢٤٦.
(٣) الأعلام ١/ ٢١٦.

برنامجه، إلا ابن الخطيب، فقد نقل نصًا عن ابن أبي الربيع يقول فيه: «لازمت ابني حوط الله، فكان أبو محمد يفوق أخاه والناس في العلم، وكان أبو سليمان يفوق أخاه والناس في الحلم»(1)، وابنا حوط الله هما: أبو محمد عبد الله بن سليمان بن داود الأنصاري، وأبو سليمان داود بن سليمان بن حوط الله الأُنْدي. وقد عرض د. الثبيتي لما ذكره ابن الخطيب، واستغربه، فأبو محمد توفي ٦١٢هـ، وابن أبي الربيع في الثالثة عشرة من عمره، وبعيد من مثله أن يقول: «ولازمت ابني حوط الله ..» وقد خلص به البحث والاستقصاء إلى وقوع تحريف، سببه محقق «الإحاطة» الذي جعل «ابن الربيع» في النص «ابن أبي الربيع» مضيفًا كلمة «أبي» من عنده، والحق أن «ابن الربيع» هذا، هو «أبو الربيع سليمان بن علي بن محمد بن سليمان الكُتامي»(2).

وقد لفتت قلة عدد شيوخ ابن أبي الربيع د. عبد العزيز الأهواني، إذ كيف يكون عدد شيوخه ١٢ شيخًا، وعدد الشيوخ في برامج علماء آخرين يصل إلى ٦٠٠ شيخ(3)؟

وهذه القلة مقبولة – في رأي د. الثبيتي – إذا وضعنا في الحسبان أن ابن أبي الربيع لم يغادر إشبيلية في وقت الطلب للقاء الشيوخ في البلدان الأخرى، وأنه تصدَّر للإقراء مبكرًا(4). وهما – بلا شك – سببان وجيهان في تسويغ المسألة، ولكني أقول: ما أكثر الشيوخ الذين طرأوا على إشبيلية، فما الذي يمنع أن يكون لابن أبي الربيع شيوخ آخرون التقاهم في إشبيلية، ولكن برنامجه لم ينصَّ عليهم

---

(1) الإحاطة ١/ ٥٥.

(2) البسيط ١/ ٢٨، ٢٩.

(3) كتب برامج العلماء في الأندلس ١١٣.

(4) البسيط ١/ ٢٧.

لسببين: صغر البرنامج، وأن ابن أبي الربيع لم يكتب برنامجه بنفسه، وليس مستبعدًا أن يفوت التلميذ ذكر شيخ، ولا يتنبه الشيخ لذلك، فضلًا عن أنه قد لا يكون المقصود من البرنامج الحصر والإحاطة.

ومهما يكن فهذه قائمة بأسماء شيوخ الأستاذ ابن أبي الربيع جَرَّدتها من برنامج ابن أبي الربيع، ورتبتها على وفق أسبقية الوفاة. وأردفت كل شيخ بشيء مما قاله ابن أبي الربيع في برنامجه، وأحلت إلى مصادر ترجمة كُلٍّ في الحواشي:

١ – ابن بَقِيّ (٦٢٥هـ):

أبو القاسم أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن القرطبي، المعروف بابن بَقِيّ. يُلَقَّب بقاضي القضاة، وقاضي الجماعة. وهو من ذُرية بقي بن مخلد(1).

قال الأستاذ: «قدم علينا إشبيلية، وهو شيخ كبير، فسمعت عليه بعض كتاب الكافي لأبي عبد الله بن شريح، وبعض كتاب الموطأ رواية يحيى بن يحيى، وأجاز لي جميع ما رواه عن جميع شيوخه»(2). فهو إذن من الطارئين على إشبيلية الذين أخذ عنهم ابن أبي الربيع.

٢ – محمد بن عبد الله القرطبي (٦٢٨هـ):

أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد الإشبيلي، المعروف بالقرطبي(3).

قال الأستاذ: «لزمتُه وحضرت مجلسه، وقرأت عليه بعض كتاب الموطأ، وسمعت عليه بعض تآليفه في التفسير، وأجاز لي جميع ما رواه عن جميع

---

(1) تاريخ قضاة الأندلس ١١٧، وبغية الوعاة ١/ ٣٩٩.

(2) برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٩.

(3) درة الحجال ٣/ ٧٠.

شيوخه»[1].

٣ – أبو العباس العزفي (٦٣٣هـ):

أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي عزفة اللخمي العزفي السبتي[2].

قال الأستاذ: «كتب إليّ بإجازة جميع ما رواه عن جميعِ شيوخه»[3].

٤ – ابن خَلْفُون (٦٣٦هـ):

أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن محمد بن خلفون الأزدي[4].

قال الأستاذ: «لقيتُه بإشبيلية، وأجاز لي جميع ما رواه عن جميع شيوخه»[5].

٥ – العبدري (٦٣٦هـ):

أبو الفتوح بن عمر بن فاخر العبدري[6].

قال الأستاذ: «أخذت عنه المستصفى بين قراءة وسماع، وسمعت عليه أبعاضًا من كتب الفقه»[7].

٦ – محمد بن نبيل (٦٣٩هـ):

أبو بكر محمد بن نبيل، مولى عبد العزيز محمد بن نوح الغافقي

---

(١) برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٦.
(٢) نيل الابتهاج ٦٣.
(٣) برنامج ابن أبي الربيع ٢٦٠.
(٤) التكملة ٢/٦٤٣، وتذكرة الحفاظ ٤/١٤٠٠.
(٥) برنامج ابن أبي الربيع ٢٦٠.
(٦) صلة الصلة ٢١٩.
(٧) برنامج ابن أبي الربيع ٢٦.

الإشبيلي[1].

قال الأستاذ: «تعلمت عليه الفرائض»[2].

٧ – الشلوبين (٦٤٥هـ):

أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الإشبيلي، المعروف بالشلوبين[3].

قال الأستاذ: «لزمت مجلسه، وقرأت عليه جميع كتاب «الإيضاح»، وأكثر كتاب سيبويه، وسمعت بعضه بقراءة غيري، وقرأت عليه بعض الحماسة الأعلمية، وبعض الأمثال لأبي عبيد، وسمعت عليه بقراءة غيري بعض شعر حبيب، وبعض الأمالي للبغدادي، وبعض المفصل للزمخشري، قال: وكانت الكراسة الجزولية تقرأ عليه وأنا أسمعها، وأجاز لي جميع ما رواه عن جميع شيوخه»[4].

٨ – الدَّبَّاج (٦٤٦هـ):

أبو الحسن علي بن جابر بن علي اللخمي الإشبيلي، المعروف بالدباج[5].

قال الأستاذ: «حضرت مجلسه بجامع العَدَبَّس، وسمعت عليه بعض

---

(١) لم يقف له الأهواني على ترجمة، وكذا الثبيتي والحكمي. وقد ذكره ابن القاضي في سياق ترجمة شيخه – تلميذ ابن أبي الربيع: علي بن عبد الله بن محمد التيّاني، باسم: أبي القاسم أحمد بن نبيل أو قبيل. وذكره الوادي آشي في السياق نفسه كذلك. (درة الحجال ٣/٢١٧، وبرنامج الوادي آشي ١٥٦)، فهل للرجل كنيتان، وهل اسمه أحمد أم محمد؟
(٢) برنامج ابن أبي الربيع ٢٦٢.
(٣) صلة الصلة ٧٠، وبغية الوعاة ٢/٢٢٤. وانظر: مقدمة شرح المقدمة الجزولية، للدكتور تركي العتيبي.
(٤) برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٩.
(٥) صلة الصلة ١٣٧، وبغية الوعاة ٢/١٥٣.

كتاب سيبويه، وغير ذلك مما خرج عن ذكري، وأجاز لي جميع ما رواه عن جميعِ شيوخه »[1] .

٩ – ابن ستاري (٦٤٧هـ) :

أبو محمد عبد الله بن علي بن محمد الأنصاري، المعروف بابن سِتاري[2] .

قال الأستاذ : « سمعت عليه بعض المستصفى، وأبعاضًا من كتب فقهية، وأجاز لي كتاب البراذعي، وحدثني به عن أبي الحسن الإبياري »[3] .

١٠ – ابن أبي هارون (٦٤٧هـ) :

أبو عمر محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي هارون التميمي الإشبيلي[4] .

قال الأستاذ : « قرأت عليه الكتاب العزيز بقراءات السبعة حسبما تضمَّنه كتاب الكافي وبالإدغام الكبير وبقراءة يعقوب، وسمعت عليه كتاب الكافي لأبي عبد الله بن شريح، وقرأت عليه كتاب المفردات من تأليفه وتأليف ابنه شريح، والجمل، مرتين، والتبصرة للصيمري، والأشعار الستة، والفصيح، وعرضتهما عليه، وأدب الكتاب، وعرضت عليه من أوله إلى « إقامة الهجاء »، وإصلاح المنطق، وعرضته عليه دولًا، والحماسة الأعلمية، وعرضتها عليه دولًا، إلا يسيرًا من آخرها. وأجاز لي ما رواه عن جميع شيوخه ».

---

(١) برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٧، ٢٥٨.
(٢) التكملة لابن الأبار ٢/٩٠٧.
(٣) برنامج ابن أبي الربيع ١٦١١.
(٤) الذيل والتكملة ٦/٣٢.

١١ – ابن زَغْلَل[1] :

أبو عمرو محمد بن إبراهيم بن محمد الأزدي الإشبيلي، المعروف بابن زَغْلَل[2] .

قال الأستاذ : « حملت عنه إجازة كتاب القاضي أبي القاسم الحوفي في الفرائض، وحدثني به عن أبيه، عن القاضي أبي القاسم المذكور »[3] .

١٢ – الشلطيشي :

أبو محمد عبد الله بن محمد الجدامي الشلطيشي[4] .

قال الأستاذ : « قرأت عليه بعضًا من كتاب المختصر لأبي محمد بن أبي زيد، وسمعت منه بعضًا ولم أكمله، وسمعت عليه أبعاضًا من غيره من كتب الفقه »[5] .

* * *

وبعد فهذه جملة ملاحظات مفيدة جمعتها بعد قراءة متأنية لما قاله ابن أبي الربيع في شيوخه :

أولًا : بعض الشيوخ إشبيليون . وبعضهم من الغرباء الطارئين على إشبيلية . ومن الطارئين ابن بقي، فقد قال ابن أبي الربيع فيه : « قدم علينا إشبيلية، وهو شيخ كبير ».

---

(١) برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٦.
(٢) الذيل والتكملة ٦/١٠٥.
(٣) برنامج ابن أبي الربيع ٢٦٢.
(٤) التكملة لابن الأبار ١/٨٨٨.
(٥) برنامج ابن أبي الربيع ٢٦٢.

ثانيًا : لزم ابن أبي الربيع مجالس بعض الشيوخ ، فقد قال في الشلوبين : « لزمت مجلسه » ، وقال في محمد بن عبد الله القرطبي : « لزمته وحضرت مجلسه ..» .

ثالثًا : ملازمة ابن أبي الربيع لشيوخه زادت من محصوله العلمي ، حتى إن بعض شيوخه أجازوا له جميع ما رووه عن جميع شيوخهم ، مثل ابن أبي هارون ، وأحمد بن محمد العزفي ، وابن بقي ، والدباج ، وابن خَلْفون ، ومحمد ابن عبد الله القرطبي .

رابعًا : أكثر ابن أبي الربيع من الأخذ عن شيخين ، هما : ابن أبي هارون ، والشلوبين، فقد تضمن برنامجه مجموعة من الكتب التي أخذها عن كل منهما ، تفوق في عددها ما ذكر أنه أخذه عن الشيوخ الآخرين .

خامسًا : لا أشك في أن ما ذكر ابن أبي الربيع أنه أخذه عن شيوخه من الكتب ليس كل ما أخذه عنهم ، فالبرنامج نفسه في الفصل الثاني الخاص بتحرير الأسانيد ينص على كتب أخرى . ومن ذلك مثلًا : كتاب الجمل للزجاجي ، فقد أخذه عن الشلوبين وابن خلفون ، ولم يذكر ذلك عند تسمية الشيخين . ومن ذلك : كتاب الكامل للمبرد ،فقد أخذه عن الشلوبين من غير طريق ، ولم يذكر ذلك عند تسمية الشيخ . ومن ذلك أيضًا : كتاب المقامات للحريري ، فقد أخذه عن أبي العباس العزفي ، ولم يشر إلى ذلك عند تسمية الشيخ ، مكتفيًا بأنه أجاز له جميع ما رواه عن جميع شيوخه .

- ٣ -

تلاميذه

نفع الله بابن أبي الربيع كثيرًا على حَدِّ تعبير ابن الزبير ، فقد تصدَّر الرجل للتعليم في سن مبكِّرة كما أسلفت ، وظل يعلِّم ٦٤ عامًا ؛ لا يشغله عن ذلك

شيء من أمور الدنيا . ولعلَّ الذين تخرجوا عليه في سبتة أكثر ، ففيها طار صيته ، وقصده الطلبة من كل حدب وصوب . كما أنَّ الفترة التي قضاها في إشبيلية معلِّمًا ٢٢ عامًا (٦٢٤ - ٦٤٦هـ) ، في حين أقام معلِّمًا في سبتة ٤٢ عامًا (٦٤٦ - ٦٨٨هـ) .

ولا شك في أن هذه المدة الطويلة من التعليم ستثمر تلاميذ ومريدين ، لكن كتب التراجم لم تحتفظ لنا بأسماء الكثيرين . وأظن أن ذلك يعود لغير سبب ، منها : أن الأسماء التي تبقى وتتردد في المصادر هي تلك التي نَبَهَتْ واشتهرت في ما بعد ، وتصدَّرت للنفع والتعليم ، أو شغلت مناصب كالقضاء مثلًا ، أو تركت مؤلَّفات بقيت على الزمن .

ومنها أن كُتّاب التراجم لا يُعْنَون دائمًا بتقييد كل تلاميذ شيخ ما ، كما لا يعنون بتقييد كل الشيوخ الذين يأخذ عنهم طالب علم ، وكثيرًا ما يكتفون بالقول: تلمذ له فلان وفلان وخلق كثير ، وأخذ عن فلان وفلان وغيرهم .ومن الشواهد على ذلك أن الوادي آشي ترجم لابن الشاط ، وهو تلميذ ابن أبي الربيع الذي كتب عنه برنامج شيخه ، ولم يذكر ابن أبي الربيع ضمن شيوخه ، وقد عَدَّ منهم خمسة[1] .

وهذه الأسباب وغيرها يمكن أن تصدق على شيوخ آخرين غير ابن أبي الربيع ، ولكنها أكثر صدقًا عليه وعلى أمثاله ممن فسح الله في أعمارهم ، وانصرفوا إلى التعليم انصرافًا .

ومهما يكن فقد عَدَّ د. عياد الثبيتي ثمانية وثلاثين تلميذًا[2] ، وزاد د. علي

---

(١) برنامج الوادي آشي ١٦٨.

(٢) البسيط ١/٥١ - ٦٧.

الحكمي واحدًا، هو: حسن بن يوسف بن يحيى الحسيني السَّبتي[1]، ذكره المقَّري، والقاضي عياض[2].

ومن أنْبَه تلاميذ ابن أبي الربيع محمد بن يوسف النفزي الغرناطي المعروف بأبي حيان الأندلسي، صاحب «البحر المحيط» أشهر تفاسير القرآن ذات الطابع النحوي واللغوي. وقد أخذ عن ابن أبي الربيع بالإجازة، ونقل عنه كثيرًا في كتبه، وصَدَّر نقوله بـ «قال شيخنا»[3]، وسيأتي الحديث عن هذه النقول لاحقًا.

ومن تلاميذ ابن أبي الربيع أيضًا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عيسى الغافقي الإشبيلي، المتوفى ٧١٦هـ، فقد لازم شيخه في سبتة، وتصدّر بعد وفاته للإقراء في مكانه، وولي قضاء سبتة، ووسمه ابن الحسن النُّباهي بأستاذ الطلبة وإمام الحلبة، كما نعته بقوله: «واحد عصره، وفريد قطره، وعمدة طلبته الموثوقين بما استفيد في مجلسه من فنون العلوم[4]». وعليه اعتمد أبو عبد الله محمد بن علي الخَوْلاني، المعروف بابن الفخار (ت ٧٢٣هـ). وابن الفخار هذا تتلمذ أيضًا لابن أبي الربيع.

وفي تلاميذ أبي علي اثنان لا بد من الإشارة إليهما:

أولهما: قاسم بن عبد الله بن محمد الأنصاري السبتي، المعروف بابن الشاط (ت ٧٢٣هـ)[5]، فقد جمع برنامج شيخه ليعفيه من كدِّ التصنيف، ويكفيه نصب التأليف، كما أنه من الذين لازموا ابن أبي الربيع، وتصدَّروا بعده

(١) الملخص ١/ ٢٨.
(٢) نفح الطيب ٥/ ٢٣٢، وأزهار الرياض ٥/ ٤٤.
(٣) التذييل والتكميل ١/ ٤٤، ١٨٧.
(٤) تاريخ قضاة الأندلس ١٣٣، وبغية الوعاة ١/ ٤٠٥، ودرة الحجال ١/ ١٧٦.
(٥) انظر ترجمته في: برنامج الوادي آشي ١٦٨، ودرة الحجال ٣/ ٢٧٠.

للإقراء في سبتة.

وثانيهما: أبو الطيب محمد بن إبراهيم السَّبتي القوصي المالكي (ت ٦٩٥هـ)[1]، فقد ذكر الصفدي أنه أدخل شرح ابن أبي الربيع الموسوم بالإفصاح - يريد: الكافي - إلى الديار المصرية وهو الذي اختصر «الكافي»، كما أسلفت، والمختصر هذا في مجلدة، كما أنه كتب بخطه شرح ابن أبي الربيع لـ «الإيضاح»[2].

وقد لحظت في تلاميذ ابن أبي الربيع نفرًا ممن اتجهوا إلى التأليف في الفهارس أو المشيخات أو كتب البرامج، فأبو عبد الله محمد بن عمر، المعروف بابن رُشَيد (ت ٧٢١هـ) صاحب الرحلة المشهورة المعروفة بـ «مِلءُ العيبة»[3]، والقاسم بن يوسف التجيبي (ت ٧٣٠هـ) صاحب البرنامج المنسوب إليه «برنامج التجيبي»[4]، وابن الشاط (ت ٧٢٣هـ) له فهرسة حافلة[5].

ونصت كتب التراجم على أخذ عدد من تلاميذ ابن أبي الربيع كتب شيخهم، فممن أخذ عنه كتابه «الملخص في ضبط قوانين العربية»، أو «القوانين» كما يسمى أحيانا: أبو إسحاق الغافقي[6]، والقاسم بن يوسف التجيبي[7]. وترك ابن رشيد كتابًا «تلخيص القوانين في النحو»[8]، فلعله

(١) الطالع السعيد ٤٧٧ - ٤٧٩، وبغية الوعاة ١/ ١٤.
(٢) الطالع السعيد ص ٤٧٨، والمقفى الكبير ٥/ ٧٠.
(٣) الإحاطة ٣/ ١٣٥، وبغية الوعاة ١/ ١٩٩، ودرة الحجال ٢/ ٩٦.
(٤) نيل الابتهاج ٢٢٢.
(٥) درة الحجال ٣/ ٢٧١.
(٦) برنامج المجاري ٩٨ - ١٠٣.
(٧) نيل الابتهاج ٢٢٢.
(٨) بغية الوعاة ١/ ٢٠٠.

تلخيص « الملخص » .

ومن أخذ كتابه « الكافي » قراءة ، أو سماعًا ، أو أجاز له روايته : أبو إسحاق الغافقي ، الذي كتب بخطه الجزء الرابع من « الكافي » ، والجزء محفوظ في الخزانة العامة بالرباط ، تحت رقم ٣٧٩هـ ، وأحمد بن عبد الله الأنصاري المعروف بالرصافي (كان حيًا ٧٣٦هـ)[١] ، وعبد الملك بن شعيب الفشتالي (كان قاضياً بفاس سنة ٧٠٦هـ)[٢] الذي أجاز له ابن أبي الربيع رواية السفر الرابع من « الكافي » ، وكتب الإجازة بخطه على هذا السفر (نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم ٣٧٩ ك) ، وأبو الطيب محمد بن إبراهيم (ت٦٩٥هـ) الذي قرأ « الكافي » واختصره ، كما أسلفت .

ومن أخذ عنه شرحه للجمل المعروف بـ « البسيط » : أحمد بن عبد الله الأنصاري المعروف بالرصافي[٣] . وذكر التجيبي أنه أخذ عن ابن أبي الربيع من كتبه « الشرح الأوسط على الجمل »[٤] ، و « الملخص » .

وثمة تلميذان : أحدهما قرأ عليه «الملخص» سنة ٦٨٣هـ ، وكتب نسخته المحفوظة في الإسكوريال (رقم ١١٠) ، وهو : محمد بن عباد بن محمد القرشي المخزومي . وثانيهما كتب نسخة الزاوية الحمزاوية من «الملخص» أيضًا ، وهو : أحمد بن أحمد بن عبد الله بن علي الكوسي ، الشهير بـ«قسبة» . وقد كتبها سنة ٧٢٠هـ[٥] . أما القرشي فهو تلميذه قطعًا . وأما الكوسي فهو تلميذه غالبًا ؛ إذ إن

(١) تاج المفرق ٢/٩٦ ودرة الحجال ١/٣٣.
(٢) درة الحجال ٣/١٤٨.
(٣) تاج المفرق ٢/٩٦.
(٤) برنامج التجيبي ١٧ – ٣٨٤.
(٥) فهرس المخطوطات المصورة بمعهد المخطوطات (النحو) – القسم الثاني ص ٣١٣، ٣١٤.

تاريخ كتابته النسخة يجعل تلمذته له واردة . ولم أعثر لهما على ترجمة . وقد أفلتا من د. الثبيتي و د. الحكمي و د. الدقي ، فلم يعدوهما في تلامذته .

أولئك الذين نصّت المصادر على أخذهم كتب ابن أبي الربيع ، وذكرتها بأسمائها . وفي أحيان كثيرة تكتفي بالقول: « أخذ عنه العربية واللغة ... أو: وأخذ عنه العربية والأدب ، أو: وأخذ عنه النحو .. ونحو ذلك . وبَدَهيّ أن يكون ضمن ما أخذه هذا أو ذاك كتب ابن أبي الربيع التي صنعها .

ولا ينبغي أن تفوت الإشارة إلى واحد من تلاميذه ، هو : أبو طالب عبد الله ابن محمد بن أحمد العزفي (ت ٧٢٣هـ)[١] . فهو أحد الأمراء العزفيين الثلاثة الذين ذكرهم في مقدمة « الكافي » في سياق الشكر على أنهم الذين أعانوه على التخلص للمرام ، والتفرّغ للمقام ؛ مقام الشرح « الإيضاح » . وقد كان أبو طالب هذا كما نعته ابن الخطيب « من أهل الجلالة والصيانة ، وطهارة النشأة ، حافظًا للحديث ، ملازمًا لكتاب الله ، عارفًا بالتاريخ »[٢] .

- ٤ -

مصنفاته

على الرغم من أن ابن أبي الربيع قد نُعت بنعوت كثيرة ، تدل على تمكُّنه في علوم كثيرة ، ورسوخ قدمه فيها ، فإن مصنفاته التي تركها لم تخرج عن علم النحو ، حتى التفسير ، تفسير القرآن الكريم ، الذي بدأ بتصنيفه ، وأنجز منه حتى الآية رقم ١٠٩ من سورة المائدة، وعاجلته المنية فلم يكمله ، حتى هذا تفسير نحوي في لُحْمَتِه وَسَدَاه .

(١) الإحاطة ٣/ ٣٨٤.
(٢) المصدر السابق .

الرجل «لغوي جليل»[1]، «بصير بالفقه وأصوله، والقراءات» «عالم بالحديث»، «أسوة للفُرّاض»[2] أو «فرضيٌّ حسابي متفنِّن»[3]، فضلًا عن أنه «خاتمة المعربين»[4]، و«إمام الناس في النحو»[5] فهل اقتصرت مشاركاته في اللغة والفقه وأصوله والقراءات والفرائض والحساب على إقرائها لطلبته، ولم يؤلف فيها تآليف مستقلة، أم أن المصادر غفلت عن ذكرها، ولم يصل إلينا منها شيء؟ ذلك ما لا يمكن القطع به. ومهما يكن فإن أصداء التمكُّن في هذه العلوم موجودة في تراثه النحوي الباقي.

وفي ما يلي قائمة بمصنَّفات ابن أبي الربيع التي أشارت إليها المصادر، رَتَّبْتُها على الألف باء، وذكرت مسمياتها إما تعدَّدت، وألمحت إلى نسخها الخطية، وإلى طبعتها، إن كانت قد طبعت، أو إلى كونها مادة لبحث علمي إن كانت كذلك، وأعقبت ذلك كله بتعليقات تضيء بعض الجوانب المتعلقة بها:

١ – البسيط في شرح الجمل (جمل الزجاجي):

ذكره الخزاعي بهذا الاسم[6]، واكتفى بعضهم بـ «البسيط»[7]، وهذا من قبيل الاختصار.

وقد حظي «الجمل» لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت

---

(١) صلة الصلة ٨٣.
(٢) درة الحجال ٣/ ٧١.
(٣) برنامج التجيبي ١٦.
(٤) المصدر السابق.
(٥) درة الحجال ٣/ ٧١.
(٦) تخريج الدلالات السمعية ٨٢١.
(٧) برنامج التجيبي ٢٨٠.

٣٤٠هـ) بعناية ابن أبي الربيع، فوَضَعَ عليه تواليف، وهذا ما صرَّح به هو نفسه في مقدمته لـ«البسيط» حيث يقول: «ووضعتُ عليه تواليف عدة، منها مختصرة، ومنها ممتدة»[1]. وأكد ذلك تلميذه التجيبي: «وله على كتاب الجمل عدة شرحات». وجاء باحث محدث فقال: «فلعلها ثلاثة: كبير وأوسط وصغير»[2].

ويقع «البسيط» في عدة مجلدات، كما ذكر التجيبي[3]، لم يَبْقَ منها سوى السفر الأول، تحتفظ بنسخته الخطية الخزانة العامة في الرباط تحت رقم ٢٠٦ ق. ولا يُعْرَف لهذه النسخة ثانية حتى الآن.

وقد حقق د. عياد الثبيتي هذا السفر في جزأين، وقدَّم له بدراسة (١٤٥ صفحة)، وحصل بذلك على درجة الدكتوراه.

ويحتوي السفر المنشور شرح ربع كتاب «الجمل». ولذا قَدَّر د. الثبيتي أن الباقي من الكتاب ثلاثةُ أسفار، مستدلًّا بقرينة قوية، هي أنه وجد نسخة قديمة من «الجمل» منسوخة عام ٥٩٠هـ، مقسَّمة إلى أربعة أرباع، في مستهل كل ربع فهرس الأبواب التي فيه، وينتهي الربع الأول بنهاية باب الصفة المشبهة، وهو الباب الذي ينتهي به السفر الأول من «البسيط»[4].

ويعدُّ هذا الكتاب من أقدم مؤلفات ابن أبي الربيع.

---

(١) البسيط ١/ ١٥٧.
(٢) برنامج التجيبي ٢٨٠.
(٣) المصدر السابق.
(٤) البسيط ١/ ٩٠.

٢ – تعليق على سيبويه :

بهذا الاسم ذكره الإمام الذهبي[1] . ونقل ابن القاضي في أثناء ترجمة تلميذه ابن رشيد أنه قيّد عن ابن أبي الربيع تقييدًا حسنًا على كتاب سيبويه[2]. وقال السيوطي : وصنّف .. شرح سيبويه[3] .

وقد فاضل د. الشبيتي بين هذه الأسماء، ورجّح أنه تقييد لا شرح[4].وكذا فَعل د. الحكمي[5] . ولا أظن أن ثمة ما يدعو للمفاضلة ، فما ذكرته المصادر ليس اسمًا أو عنوانًا للكتاب ، ولكنه وَصْفٌ لما علّقه ابن رشيد عن شيخه ، فهو تعليق أو تقييد، لا فرق، وإن كنت أزعم أن السيوطي قد تجاوز ، وقال: « شرح » ، فالرجل لم يشرح ، وإنما توقف وهو يقرئ تلامذته عند مسائل في الكتاب ،وعلّق عليها ، أو أبدى ملاحظات ، قيّدها ابن رشيد ، وقد يكون شاركه في ذلك بعض أقرانه .

ومهما يكن فإن هذه التقييدات قد ذهبت بها الأيام ، وليس لها أثر في الكتب اللاحقة في حدود المصادر التي اطلعتُ عليها . ولو وصلت إلينا لرأينا شاهدًا على علو كعب الرجل في فهم سيبويه ، فقد كان متمكنًا من « الكتاب » ، يشهد لذلك ما حكاه ابن رشيد عن لقائه بهاء الدين بن النحاس[6] ، وما وجده من تقديره عندما علم أنه قرأ « الكتاب » على ابن أبي الربيع .

---

(١) تاريخ الإسلام – حوادث سنة ٦٨٨.
(٢) درة الحجال ٢/٩٧.
(٣) بغية الوعاة ٢/١٢٥.
(٤) البسيط ١/٧٢.
(٥) الملخص ١/٥٠.
(٦) ملء العيبة ٣/١٠٩.

٣ – تفسير الكتاب العزيز وإعرابه :

ذكره التجيبي ، ونصّ على أنه آخر ما ألّف، وأن المنية عاقته عن إتمامه[1]، وكان قد بلغ الآية ١٠٩ من سورة المائدة : ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ قَالُواْ لَا عِلْمَ لَنَآ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾[2] .

وكما عاقته المنية عن إتمامه ، فإن الزمن لم يَجُد بما ألّف الرجل كاملًا ، إذ لم يُبق إلا نسخة خطية من الجزء الأول ، مبتورة الآخر ، تبدأ بفاتحة الكتاب ، وتنتهي في أثناء كلامه على الآية ١٢٨ من البقرة : ﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾[3] .

والنسخة مقابَلة ، كُتبت بخط أندلسي عتيق ، وعليها تملك باسم محمد بن عبد الله بن عبد الجليل الأموي التّنسي ، المتوفى ٨٩٩هـ ، وولده محمد . وعدد أوراقها ١٥٠ ورقة ، وبها آثار رطوبة ، أدّت إلى طمس في غير موضع[4] .

٤ – الشرح الأوسط على كتاب الجمل :

سلفت الإشارة إلى أن لابن أبي الربيع غير شرح على « الجمل » . و « الشرح الأوسط» هذا ذكره التجيبي ، فقال :« الشرح الأوسط على كتاب الجمل من إملاء شيخنا العلامة أبي الحسين بن أبي الربيع »[5] . وأرى أن هذا أيضًا ليس اسمًا ، فهو « شرح الجمل» . ولما كان للمؤلف غير شرح ، ميّزه التجيبي ،

---

(١) برنامج التجيبي ٥٠.
(٢) المائدة ١٠٩.
(٣) البقرة ١٢٨.
(٤) تحتفظ بهذه النسخة الخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٣١٥ق . وفي معهد المخطوطات العربية بالقاهرة ، ومركز البحث العلمي بكلية الشريعة (جامعة أم القرى) مصوّرتان منها .
(٥) برنامج التجيبي ٢٨٠.

وتلامذته بأنه «الأوسط»، على وفق حجمه. وقد قرأ التجيبي جملة من هذا الشرح على الشيخ، وأجازه بسائره[1].

وذكر د. الشبيتي – والعُهْدَة عليه – أن في مكتبة جامع ابن يوسف بمراكش نسخة خطية من الجزء الأول من «شرح الجمل» لابن أبي الربيع، رقمها ١٠٠، بخط محمد بن أحمد بن مخلوف سنة ٧٢٤هـ. وعليها تملك باسم إبراهيم الرشيد ابن عبد الله بن محمد، هذا الشرح أقل بسطًا للمسائل والأبواب من «البسيط»، غير أنه ليس شديد الإيجاز، مما جعله يرجح أن يكون الشرح الأوسط[2].

وبعد، فهل ألَّف ابن أبي الربيع شرحًا صغيرًا على «الجمل»؟ إذا كان للرجل شرح بسيط، وشرح أوسط فإني أكاد أجزم بالإثبات لأسباب أربعة:

أولها: أن كلامه في «البسيط» يفهم منه ذلك، قال: «وبعد فإن كتاب أبي القاسم الزجاجي.. قد أجمع مقرئو هذه الصنعة على تقدُّمه.. ووضعتْ عليه تواليف عدّة، منها مختصرة، ومنها ممتدة..».

ثانيها: أنه لو لم يكن هناك شرح صغير لما كان «شرح أوسط»، إذ لابد لـ«الأوسط» من شيئين يكون بينهما: صغير وبسيط.

ثالثها: أن ابن أبي الربيع لم ينفرد بشرح الجمل أكثر من مرة، فقد شرحه ابن عصفور ثلاثة، وابن بابشاذ كذلك.

رابعها: أن «الجمل» على سيرورته وتبرُّك الناس به، ليس بدْعًا في هذا، فقد عرف تراثنا كتبًا عديدة شُرحت أكثر من مرة من مؤلِّف واحد، كما أنه

(١) المصدر السابق ٢٤٧.
(٢) البسيط ١/ ٧١.

ليس بدْعًا في كتب ابن أبي الربيع نفسه، فقد ألف الرجل شرحين على «الإيضاح»، أحدهما صغير، والآخر كبير.

٥ – الشرح الصغير على «الإيضاح»:

ذكره التُّجيبي صراحة في موضع، قال: «وقدسها شيخنا الإمام أبو الحسين ابن أبي الربيع في ذلك، فعدَّه فيهم في شرحه الصغير لكتاب إيضاح الفارسي»[1].

ولعله ألمح إليه في موضع آخر، في سياق كلام عن قراءته «الإيضاح» على ابن أبي الربيع، قال: «وشرحه – الإيضاح – شرحًا وافيًا، وسمه بالكافي..، وهو في عدة أسفار. وله عليه غيره»[2]. وقد أفلت هذا الشرح من كل من د. الشبيتي، ود. الحكمي، في حين قيَّده د. رمضان الدقي[3].

٦ – الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح.

وهو بيت القصيد في هذه الرسالة. وله حديث يطول في الباب التالي.

٧ – كان ماذا؟

ليس هذا عنوانًا لمؤلَّف من مؤلَّفات ابن أبي الربيع، أو إننا لا نستطيع الجزم بذلك، لكنه تركيبٌ لغوي جاء في شعر لأبي الحكم مالك بن المرحل[4]. ونتج عنه منافرة[5] بين الرجلين، فوضع كل منهما مؤلَّفًا في

(١) برنامج التجيبي ٤٠.
(٢) المصدر السابق ٢٧٨.
(٣) الكافي ٥/ ٤٣.
(٤) ترجمته وأخباره في: بغية الوعاة ٢/ ٢٧١.
(٥) عرض لهذه المنافرة غير واحد، منهم: المقري في «نفح الطيب»، والسيوطي في «البغية» والمرابط =

الانتصار لرأيه، ونقض رأي الآخر.

بدأت المنافرة في جِلسة جمعت بين ابن أبي الربيع ومالك في سبتة، وأنشد واحد من الحضور قول مالك:

وإذا عشقت يكون ماذا؟ هل له   دَيْـنٌ عَـلَـيَّ فيغتـدي ويـروحُ؟

فقال ابن أبي الربيع: «لحن هذا الناظم، لا يقال: كان ماذا؟ ولا: يكون ماذا؟ ولا: فعل ماذا؟ ولا يجوز ما كان على هذه الطريقة، ولا سُمع».

وإنما منع ابن أبي الربيع لمكان الاستفهام في «ماذا»، والاستفهام له صدر الكلام، فلا يعمل فيه ما قبله. أما إذا قُدِّرت «ما» بمعنى «شيء» أو «موصولة» فلا منع. ويرى ابن مالك أن «ما» إذا ركبت مع «ذا» فارقت وجوب التصدير[1].

وقد أثار القولُ حفيظة مالك، وقال شعرًا غمز فيه ناقده، قال:

عاب قوم كان ماذا   ليت شعري لِمَ هذا؟
وإذا عـابـوه جـهـلًا   دون علمٍ كان ماذا؟

ورَدَّ ابن أبي الربيع:

كان ماذا ليتها عَدَمُ   جنّبُوها قربُها نَـدَمُ
ليتني يا مالُ لم أرها   إنها كالنّار تضطرمُ

ولم يقفا عند هذا المساجلة الشعرية، فألّف كلٌّ منهما مؤلّفًا. أما مؤلّف ابن

= الدلائي في «نتائج التحصيل»، والشيخ ياسين في حاشيته، وعبد الله كنون في «النبوغ المغربي».

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ٢٠٦.

أبي الربيع فليس في المصادر ما يشير إلى وجوده. وإخاله رسالة صغيرة، فالموضوع لا يحتمل أكثر من ذلك. وأما مؤلَّف مالك الذي أسماه: «الرَّمْي بالحصا والضرب بالعصا» فقد بقيت منه قطعتان: نَشَر إحداهما عبد الله كنون في كتابه «النبوغ المغربي»، أما الثانية فتحتفظ بها مكتبة محمد المنوني. وقد ذكر د. الثبيتي أنه اطلع على هذه القطعة الأخيرة، ونعتها بأنها ذات خط رديء جدًا، وبها أثر أرضة. ولعله لهذا لم يتمكن من الإفادة، أو التعليق منها، فقد اقتصر على ما ورد في قطعة «كنون» من نصوص، وأشار إلى أنها تضمنت استشهادات مالك على أن ما جاء في شعره صحيح فصيح، ومنه حديث أم حبيبة، قالت للنبي ﷺ: هل لك في بنت أبي سفيان، فقال: أصنع ماذا؟ كما تضمنت طرفًا من مناقشات ابن أبي الربيع لكلام مالك، ثم ردود مالك عليها.

وتعدَّت المنافرة الرجلين، وأثارت مجموعة من العلماء، فأدلوا برأيهم في الخلاف فهذا المقَّري يقول ناصرًا ابن أبي الربيع: «وهذه الكلمة، أعني «ماذا»، جرت بسببها مناظرة بين الأستاذ أبي الحسين بن أبي الربيع النحوي المشهور، وبين مالك بن المرحل بسبتة، حتى ألّف مالك كتاب «الرمي بالحصا والضرب بالعصا» فيه هنات لا ينبغي لعاقل أن يذكرها، ولا لذي طيٍّ في البيان أن ينشرها»[1].

كما ينحاز أبو حيان، ربما بحكم التلمذة والصنعة الواحدة، إلى شيخه ابن أبي الربيع، فقد نقل عنه السيوطي:

«وألسنة الشعراء حِداد، وإلا فلا نسبة بين ابن أبي الربيع وابن المرحل، فإن

(١) نفح الطيب ٤/١٤٥.

ابن أبي الربيع ملأ الأرض نحوًا »[1] .ويتبعه المرابط الدلائي فيقول : « المصرح بذلك – يريد بجواز عمل ما قبل « ماذا » فيها دون سائر أدوات الاستفهام – مالك بن المرحل ، وهو أحد أدباء الأندلس وشعرائها ، غير أنه ضيّق العَطَن في هذه الصناعة ، ليس معدودًا في فحولها . وقد دارت بينه وبين ابن أبي الربيع ، وهو أحد فحول هذا الشأن في عصره مراجعات في مسألة « كان ماذا »[2] .

وكان ابن غازي المكناسي وسطًا بين الرجلين ، قدّر كلًّا منهما ، وعرف له مكانته في صنعته ، يقول : « إن ابن أبي الربيع تطفّل على مالك بن المرحل في الشعر ، كما تطفّل مالك بن المرحل على ابن أبي الربيع في النحو »[3] .

وأرى أن الفصل بين الرجلين، والانتصار لأحدهما ، لا يتأتى منصفًا ، وكتاباهما ليسا بين الأيدي. وما تَبَقّى منهما من شذرات وقطوف لا يكفي للحكم. ولكنه يكشف بجلاء عن موقف ابن أبي الربيع من الاستشهاد بالحديث الشريف[4] ، وهو ما أعرض له بَعْدُ بتفصيل في موطنه ، على أن ما حدث بين ابن أبي الربيع ومالك ، هو ما يحدث عادة بين الشعراء والنحويين ، وليس عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي والفرزدق عن مُخَيِّلة الدارسين ببعيدَيْن ، فقد انتقد ابن أبي إسحاق الفرزدق فهجاه بقوله :

ولو كان عبد الله مولى هجوته   ولكن عبد الله مولى مواليا

فما كان من عبد الله إلا أن خَطّأه في بيته هذا أيضًا ؛ في قوله : « مولى مواليا » .

---

(1) بغية الوعاة ٢/ ٢٧١.

(2) نتائج التحصيل جـ ١، مج ٢/ ٧٣٣.

(3) عبارة ابن غازي نقلتها من كلام محقق «الملخص» ، وقد أحال إلى درة الحجال (٢/ ٧١) ، وليست فيه ، ورجعت إلى « فهرس ابن غازي» فلم أقف عليها أيضًا .

(4) البسيط ١/ ٧٣.

٨ – الملخص في ضبط قوانين العربية :

ذكره التجيبي بهذا العنوان ،وقال إنه أخذه وأخذ « الشرح الأوسط على الجمل »[1] ، عن ابن أبي الربيع . وذكره المجاري في سياق ترجمته لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الغافقي (ت ٧١٦هـ) ، باسم « القوانين »[2] . وكذا فعل العياشي[3] .واقتصر بعضهم على « الملخص » ، أو الملخص في النحو[4] ووهم السيوطي فظن «الملخص» و «القوانين» كتابين ، قال : « وصنف – ابن أبي الربيع .. الملخص ، القوانين ، كلاهما في النحو »[5] .

وحقق د. الثبيتي أنهما كتاب واحد ، على ما أسلفت[6] .، وأكد د. الحكمي ذلك ، وذكر أن أبا حيان قد عزا إلى الكتاب تارة باسم « القوانين » ، وتارة باسم «الملخص» ، ورَجّح أن ذلك دليلٌ على خلطه بين الكتابين[7] .

وأقول : إن من المستبعد أن يخلط رجل كأبي حَيّان بينهما، وبخاصة أن له علاقة بابن أبي الربيع ، فهو شيخه أخذ عنه بالإجازة ، ونقل عنه كثيرًا في كتبه . وأظن أن تردده في العزو إلى الكتاب باسمين لا يعني جهله بأنهما كتاب واحد ، وأنه قد يكون ذلك من قبيل القصور المنهجي منه لا أكثر .

---

(1) برنامج التجيبي ٢٨٠.

(2) برنامج المجاري ٣٤، ١٢٥.

(3) الرحلة العياشية ٢/ ٢٥٧، ٢٥٨.

(4) كذا ورد في خاتمة نسخة الخزانة الحمزاوية (رقم ١٥) ، ومستهل السفر الثاني من نسخة الإسكوريال (رقم ١١٠) واللوحة الثانية من السفر الثاني من نسخة الإسكوريال أيضاً (رقم ١٨٥) .

(5) بغية الوعاة ٢/ ١٢٥. وتبعه الزركلي (الأعلام ٤/ ١٩١) .

(6) البسيط ١/ ٧٥.

(7) الملخص ١/ ٥٧، ٥٨.

ومن « الملخص » ست نسخ خطية ، تحتفظ بها الزاوية الحمزاوية بالمغرب ، وخزانة القرويين بفاس (نسختان) ، والخزانة العامة بالرباط ، ومكتبة الإسكوريال بإسبانية (نسختان) ، ومن نسختي الحمزاوية ، ونسختي الإسكوريال مصورات في معهد المخطوطات بالقاهرة ، بأرقام ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣[١] .

وعلى هذه النسخ الست اعتمد د. الحكمي في تحقيق الجزء الأول من «الملخص» ، الذي حصل به على درجة الدكتوراه .

وأشرت قبل إلى أن ابن رُشَيْد الذي تلمذ لابن أبي الربيع قد ترك كتابًا عنوانه « تلخيص القوانين في النحو »[٢] فلعله تلخيص لكتاب شيخه .

وقد وصل « الملخص » إلى مكة ، ورآه العياشي (ت ١٠٩٠هـ) في مكة ، وعلّق منه نَصًا[٣] .

* * *

وبعد ، فهذه جملة ملاحظات حول مصنفات ابن أبي الربيع :

أولًا : عدة مصنفاته ثمانية ، بقي منها بين أيدينا خمسة ، هي : البسيط ، والتفسير ،والشرح الأوسط على الجمل ، والكافي ، والملخص ، هذا على أن ما وجده د. الثبيتي في جامع ابن يوسف بمراكش هو « الشرح الأوسط » ، وإلا فهي أربعة ، على أن هذا الذي بقي ليس تامًّا.

وفُقد منها – في حدود ما هو معروف حتى الآن – ثلاثة ، هي : تعليق على

---

(١) انظر : فهرس المخطوطات المصورة (النحو) القسم الثاني ، ص ٣١٢ – ٣١٥.

(٢) بغية الوعاة ١/ ١٩٩.

(٣) الرحلة العياشية ٢/ ٢٥٧.

سيبويه ، والشرح الصغير على الإيضاح ، و « كان ماذا » . ولعل الأيام تكشف عنها ، فالمجهول من تراثنا ضخم . وما لا نعرفه أكثر مما نعرفه .

ثانيًا : لم يبق كاملًا من هذه المصنفات سوى « الكافي » و « الملخص » . أما « البسيط » ، فما عثر عليه حتى الآن هو الجزء الأول ، وأما التفسير فالموجود منه حتى الآية ١٢٨ من سورة البقرة ، على أن المؤلف لم يتجاوز في تفسيره الآية ١٠٩ من سورة المائدة ، وأما الشرح الأوسط ، فما بين أيدينا هو الجزء الأول .

ثالثًا : طبع من هذه المصنفات – في ما أعلم – كتابان اثنان ، هما : البسيط ، والملخص (الجزء الأول من كل) . أما التفسير فقد كان موضوعًا لرسالة جامعية (الدكتوراه)[١] . وكذا « الكافي » وسوف أعرض لهذا الأخير بتفصيلٍ بعد .

رابعًا : تتوزع النسخ الخطية لمصنفات ابن أبي الربيع في مكتبات عربية وأجنبية : فالخزانة العامة بالرباط تحتفظ بالنسخة الوحيدة حتى الآن من « البسيط » ، وبالجزء الرابع من « الكافي » ، ونسخة من « الملخص » ، وما تبقى من التفسير ، والخزانة الحمزاوية تحتفظ بالأجزاء : الأول ، والثاني ، والثالث ، والرابع من « الكافي » ، ونسخة من «الملخص» ، وفي خزانة القرويين بفاس الجزء الأول والثالث من « الكافي » ، ونسختان من « الملخص » ، وفي مكتبة الجامع الكبير بمكناس الجزء الأول من « الكافي » ، وفي الخزانة الملكية (الحسنية) بالرباط الجزء الأول من « الكافي » ، وفي مكتبة جامع ابن يوسف بمراكش الجزء الأول من الشرح الأوسط على « الجمل » ، وفي دار الكتب المصرية السفر الخامس من « الكافي » ، ومنه مصورة في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة ، وفي

---

(١) نشرة أخبار التراث العربي – الأعداد ٤٩، ٥٠، ٥١ / ٢٥.

مكتبة الإسكوريال نسختان من « الملخص » .

ويلاحظ أن المصنفات جميعًا في المغرب ، وما يليها (إسبانيا) ، وأن جزءًا وحيدًا في دار الكتب المصرية .

خامسًا : أنها جميعًا في العربية والنحو .

سادسًا : يغلب على هذه المصنفات كبر الحجم ، فـ « البسيط » في عدة مجلدات ، و « الكافي » في أربعة أو خمسة ، و « الملخص » في جزأين ، والتفسير في مجلدات عديدة لو اكتمل ، ولكن المنية عاقته عن إتمامه . ولعل « كان ماذا » هو - على الأرجح - الكتاب الصغير ، أو الرسالة ، نظرًا لموضوعه ومناسبته ، على ما سلف . أما « تعليق على سيبويه» و « الشرح الصغير على الإيضاح » ، فلا نعلم عنهما شيئًا .

سابعًا : شأن كثير من كتب التراث ، عرفت أكثر مصنفات ابن أبي الربيع بأكثر من عنوان . ولعل مرد ذلك إلى الرغبة في الاختصار ، أو الاقتصار على ما شُهر به . ومن ذلك : « الكافي » ، فقد عُرف بـ « شرح الإيضاح » ، كما سماه بعضهم « الإفصاح في شرح الإيضاح » ، وبعضهم بـ « الكافي في الإفصاح عن نكت (مسائل) كتاب الإيضاح» وكذلك الأمر في « البسيط » ، عُرف بـ « شرح الجمل » ، فضلًا عن « البسيط في شرح جمل الزجاجي » . و « الملخص في ضبط قوانين العربية » ، عُرِف بـ « الملخص » و « القوانين » .

ولعل بعض المصنفات لم يضع ابن أبي الربيع لها عنوانات ، وإنما جاءت عنواناتها من موضوعاتها ، مثل الشرح الأوسط على الجمل ، والشرح الصغير على الإيضاح ، وكان ماذا ، وتعليق على سيبويه .

ثامنًا : معظم المصنَّفات قائمة على متن يشرحه أو يُعَلِّق عليه ، فقد بلغت عدة الشروح والتعليقات خمسة هي : البسيط في شرح الجمل ، وتعليق على

سيبويه ، والشرح الأوسط على الجمل ، والشرح الصغير على الإيضاح ، والكافي . ويلاحظ أنها جميعًا مرتبطة بثلاثة كتب ، هي : الكتاب ، والجمل ، والإيضاح ، في إشارة واضحة إلى المكانة التي تشغلها هذه الكتب في بلاد المغرب العربي . أما الكتب المؤلفة ، فهي : الملخص ، والتفسير ، و« كان ماذا » .

تاسعًا : ليس في الإمكان في حدود المعلومات التي توفرها المصادر ترتيب المصنفات تاريخيًا ، على وجه الشمول والدقة ، ولكن يمكن اعتمادًا على بعض الإشارات الواردة الكلامُ عن نوع من الترتيب يصدق على معظم هذه المصنفات .

لعل أقدم مصنفات ابن أبي الربيع « البسيط » ، فقد ذكره في « الكافي » غير مرة ، كما أن في مقدمتي الكتابين قرينة ، فقد ذكر في مقدمة « البسيط »[1] أبا القاسم العزفي ، وذكر في مقدمة «الكافي» أبناءه : أبا حاتم وأبا الوفا وأبا طالب. « البسيط » إذن أولًا ، وبعده « الكافي » ، وبعدهما «الملخص» ، فقد ذكره في « الكافي » ، وبعدها جميعًا التفسير ، فقد أدركت المنية ابن أبي الربيع قبل إتمامه . وهذا ما انتهى إليه د. الثبيتي[2] .

وبقيت أربعة ، هي : تعليق على سيبويه ، والشرح الأوسط على الجمل ، والشرح الصغير على الإيضاح ، و « كان ماذا » .

أما **الأول** فليس بين أيدينا شيء يحدِّد تاريخه أو يقرِّبه . وأما « الشرح الأوسط » فإني أرجح أنه قبل « البسيط » ، قال في مقدمة هذا الأخير : « فإن كتاب أبي القاسم الزجاجي.. قد أجمع مقرئو هذه الصنعة على تقدُّمه .. فرأيتُ

---

(١) ص ٤٠٩.

(٢) البسيط ١/ ٩٠، ٩١.

رأيهم ، وأخذتُ في ذلك أخذهم ، ووضعتُ عليه تواليف عدة ، منها مختصرة ، ومنها ممتدَّة ، فرأيت أن أضع كتابًا مبسوطًا ، يضم مافيها ، ويجمع معانيها ، ويستوفيها » فقوله : « ومنها ممتدة » قد يشير إلى « الشرح الأوسط » ، فالشرح الأوسط إذن قبل. وقوله « منها مختصرة » قد يشير إلى شرح صغير على الجمل ، وإن كان أحد لم يشر إليه ، في حدود علمي .

وأما الشرح الصغير على الإيضاح ، فليس في مقدمة « الكافي » إشارة إليه ، فهل ألَّفه قبله أو بعده ؟

أما « كان ماذا » ، فلا توجد قرائن بين يديَّ تشير على أي وجه إلى تاريخ تأليفه ، أو تقرُّبه .

وسوف أعرض لترتيب هذه المؤلفات مع فضل تفصيل عن الحديث عن تاريخ تأليف « الكافي » .

عاشرًا : وردت في بعض المصادر إشارات تفيد انطلاق بعض المصنفات ووصولها إلى المشرق العربي ، فـ « الكافي » دخل إلى مصر على يد تلميذه أبي الطيب القوصي ، نَصَّ على ذلك الإدفوي[1] ، وردَّده المقريزي[2] وغيره . و « الملخص » وصل إلى مكة ، ورآه العياشي هناك في رحلته إليها ، في العقد السادس من القرن الحادي عشر الهجري[3] . وقد أشرت إلى ذلك قبل .

---

(١) الطالع السعيد ٤٧٨.

(٢) المقفَّى ٥/ ٧٠.

(٣) الرحلة العياشية ٢/ ٢٥٧.

- ٥ -

مكانته

شغل ابن أبي الربيع مكانة رفيعة بين علماء المغرب والأندلس في القرن السابع الهجري . وقد تعدَّت شهرته تلك البلاد فوصلت إلى المشرق العربي ؛ مصر والجزيرة العربية . كما جاوزت شهرته القرن الذي عاش فيه ، فحفظ له علماء القرون التالية مكانته ، وأثنوا عليه ثناء عاطرًا ، فقاموا بكتبه ، وأفادوا منها إفادات جَمَّة ، وتتبين هذه الإفادات تفصيلًا في الفصل الموسوم بـ « ابن أبي الربيع : اجتهاداته وأثره » .

عاش الرجل – كما سلف – في إشبيلية الصدرَ الأول من حياته ، ثم استقرَّ في سبتة ، وقد تمكن من أن يأخذ مكانه بين العلماء الذين عاشوا في المدينتين ، سواء كانوا من شيوخه ومن هم في طبقتهم ، أو من أقرانه ومن هم في طبقتهم ، أو من تلاميذه ومن هم في طبقتهم ، وبعض هؤلاء وأولئك ملأوا سمع الناس وبصرهم . وقد أشرت إلى عدد منهم آنفًا في أثناء الكلام على شيوخه وتلاميذه . كما أن نظرة سريعة في كتب التراجم عمومًا ، وكتب التراجم والفهارس والمعاجم والمشيخات بخاصة ، وبعضها لتلاميذ ابن أبي الربيع نفسه ، تدلُّ دلالة واضحة على أن تلك البلاد عمومًا (المغرب وما بعدها – الأندلس) كانت تعج بالعلماء ، وأن إشبيلية وسبتة ، وفي أولاهما مولده وتحصيله ثم إقراؤه ، وفي ثانيتهما لمعان نجمه وقراره ، كانتا من الحواضر التي احتشد فيهما عدد كبير من العلماء ، وإليهما نسب الكثيرون ، فما أكثر أولئك الذين ينسبون إليهما : الإشبيلي ، والسبتي .

كانت حلقة ابن أبي الربيع في سبتة مقصد خلق كثير ممن أفادوا منه ،

ونشروا فضله وعلمه، في المغرب والأندلس، وخارج تلك البلاد، ومعلوم أنه لم تكن له رحلة في ما نعرف.

وتتبين مكانة ابن أبي الربيع من خلال أمرين:

أ – إجلاله والثناء عليه:

لقد حظي الرجل بإجلال الذين جاؤوا بعده من العلماء، وثنائهم مما يدُلُّ على فضله وعلو كعبه، ورسوخ قدمه في علوم كثيرة.

ويتبدَّى هذا الإجلال في ما يقوله علماء كبار في صدر نقولهم عنه، أو في سياق الحديث عنه، فأبو حيان مثلًا يبدأ ما يأخذه عنه بالقول: قال شيخنا[1]، وبهاء الدين بن النحاس يشير إليه: أيعيش سيدنا .. أو .. ذاك شيخنا، في ما حكاه عنه ابن رُشَيْد[2].

كما يتبدَّى في تلك النعوت التي نُعت بها:

قال ابن الشاط – وهو تلميذه – في مقدمة برنامج شيخه:

«الشيخ الأستاذ الجليل، الفقيه، المقرئ، الإمام العالم العلم الأوحد، الفاضل الأورع الأتقى الأزكى الأكمل، قدوة النحاة، وأسوة الفراض»[3].

وقال أيضًا في المقدمة نفسها: «فإنه لما كان ... أعلم من لقيناه، وأعظم من روينا عنه العلم ولقَّناه، وأجلّ من نظم بين يديه اجتماعنا، وعظم بما لديه انتفاعنا»[4]، قال ذلك وهو الذي لقي كثيرين، وأخذ عنهم، وله في ذلك

---

(١) منهج السالك ١١٩، ١٥٧، ٢٣٢.

(٢) ملء العيبة ١٠٨، ١٠٩.

(٣) برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٥.

(٤) المصدر السابق.

فهرسة لم تصل إلينا، وانظر إلى صيغ التفضيل: أعلم، وأعظم، وأجلّ.

وقال التجيبي – وهو تلميذه أيضًا –: «شيخ الأستاذين، وإمام المقرئين، وخاتمة المعربين، العلامة الأوحد، الحافظ، النحوي، اللغوي، الفرضي، الحسابي المتفنن»[1].

وقال ابن الزبير – تلميذه كذلك –: «وكان نحويًا، لغويًا جليلًا، فرضيًا»[2].

تلك نعوت تلاميذه، فبماذا نعته الآخرون ممن ترجموا له:

أما السيوطي فجعله: «إمام أهل النحو في زمانه»[3].

وأما ابن القاضي فقال فيه: «وكان زعيم وقته في النقل، وجودة التأليف، ودقة النظر، وكان إليه المفزع في المشكلات، بصيرًا بالفقه وأصوله والقراءات، والحساب، والفرائض، إمام الناس في النحو»[4].

ويلاحظ في هذه النعوت أنها تجمع بين نعوت الخُـلُق، ونعوت العِلْم: فالرجل فاضل ورع تقي زكي كامل، وهو أيضًا أستاذ، فقيه، مقرئ، إمام أوحد، قدوة، أسوة، متفنن.

كما يلاحظ أن ابن الشاط جمع في نعوته بين علوم: الفقه والنحو، والفرائض، في حين ذكر التجيبي علم الإعراب، وهو من النحو، والنحو واللغة والفرائض، والحساب، فأسقط الفقه، وزاد الإعراب والحساب. أما ابن الزبير فذكر النحو واللغة والفرائض، وأسقط الحساب والإعراب والفقه.

---

(١) برنامج التجيبي ١٦.

(٢) صلة الصلة ٨٣.

(٣) بغية الوعاة ٢/ ١٢٥.

(٤) درة الحجال ٣/ ٧١.

واكتفى السيوطي بالنحو، وزاد ابن القاضي على ما تقدم: أصول الفقه والقراءات.

ب - قبول كتبه والقيام بها:

وجدت كتب ابن أبي الربيع القبول في حياته، وانتشر صيتها، وهو ما زال حيًا حتى وصل إلى مصر، فعرفها بهاء الدين بن النحاس في ما حكاه عنه ابن الزبير، قال: «فكان أول ما فاتحني به أن قال: أيعيش سيدنا أبو الحسين بن أبي الربيع؟ قلت: نعم. فقال: ذاك شيخنا، إفادة بوصول كتابه إلينا، أو بوفادته علينا، أو معنى هذا، يعني شرحه لكتاب إيضاح الفارسي المسمى بـ«الكافي في الإفصاح»[1]. ويحسن أن نلاحظ هنا ما قال ابن النحاس: سيدنا، شيخنا، ثم ما يقصده من وصول «الكافي» إلى مصر.

ويبدو أن هذا القبول قد ترسّخ حتى صار ولعًا بهذه الكتب واستحضارًا لها، قال ابن غازي في سياق كلامه على شيخه أبي عبد الله محمد بن الحسين النيجي المعروف بالصغير: «ولازمت مجلس إقرائه لألفية ابن مالك، وكان ينقل عليها كلام المرادي مستوفى، ويبحث فيه أبحاثًا نفيسة، ويطرز ذلك بكلام أبي الحسين بن أبي الربيع، وكان مولعًا به، مستحضرًا له»[2].

بل إن بعضهم أصبح قائمًا بها، فقد حكى الرصاع: «وقدم رجل من أهل الأندلس يقال له: الفقيه الأجل النحوي أبو عبد الله البَلَنسي، له يد كبيرة في علم العربية، يقوم بكتب ابن أبي الربيع قيامًا عظيمًا»[3].

---

(١) ملء العيبة ٣/١٠٨، ١٠٩.

(٢) فهرس ابن غازي ٦٣.

(٣) فهرس الرصاع ١٣٦.

ويتصل بهذا الولع والقيام ما سلف أن أشرنا إليه من حمل تلاميذه لهذه الكتب في رحلاتهم العلمية.

فهذا تلميذه أبو الطيب محمد بن إبراهيم السبتي ينزل «قُوص» ويُدْخِل «الكافي» إلى الديار المصرية[1]، وهذا تلميذه أبو عبد الله محمد بن إبراهيم القَصْرِي، يُنعت بأنه نزيل القدس[2]، ولا شك أنه حمل معه علم شيخه وذكره، وهذا ابن رشيد يُطَوِّف في بلاد المغرب وإفريقيا والأندلس والديار الحجازية والمصرية والشامية، وفي مصر يلتقي بهاء الدين بن النحاس فيجد ذكر شيخه قد سبقه إليه[3]، وهذا العياشي في رحلته يرى نسخة من «الملخص» في مكة المكرمة[4].

ولابد في ختام الكلام على مكانته أن نقول: إن ابن أبي الربيع كان معلمًا بحق، أعطى حياته للتعليم والإقراء، وخلف أستاذه الشلوبين في حلقته، بل إنه ورث لقبه «الأستاذ»، ولكنه في ما أرى ظل على تمكنه وتفنُّنه يدور في فلك الأقدمين، يشهد لذلك أن كتبه في معظمها شروح؛ صغيرة أو كبيرة أو متوسطة، أو تقاييد وتعاليق، وليس فيها كتاب مؤلف سوى التفسير، و «كان ماذا». وهذا هو الفرق بينه وبين عصريِّه ابن مالك، فقد كان هذا الأخير أمة وحده، هضم التراث اللغوي والنحوي وتمثّله، ثم أعاد بناءه، فنظمه في أراجيز مطوّلة «الكافية الشافية» ومختصرة «الألفية»، واعتصره في ملخصات مركزة للغاية «تسهيل الفوائد»، ورتَّبه ترتيبًا جديدًا، فألبسه حللًا بهرت الناس

---

(١) الطالع السعيد ٤٧٨.

(٢) درة الحجال ٢/٢٥٨.

(٣) ملء العيبة ٣/١٠٨.

(٤) الرحلة العياشية ٢/٢٥٧.

وشغلتهم ، فاستحق أن يكون ملء السمع والبصر حتى يومنا هذا .

ويبقى أن نشير إلى أن الرجلين ابن أبي الربيع وابن مالك تتلمذا للشلوبين ، لكن الأول لازم شيخه عمره . أما الثاني فقد جلس في حلقة الشلوبين أيامًا (١٣ يومًا) وهو في طريقه من جيّان بلده إلى دمشق ، والسؤال هو : هل التقيا في حضرة شيخهما ؟ مهما يكن فإن المصادر لم تشر إلى مثل هذا اللقاء ، ولم تربط بينهما في علم أو غيره ، كما أن مؤلفات كل منهما خلت من الإشارة إلى الآخر .

* * *

الباب الثاني

«الكافي» : تقديم ودراسة

جمعت في هذا الباب ما يتعلّق بـ « الكافي » في ثلاثة فصول ، في الأول قدّمت الكتاب تقديمًا عامًّا : عنوانه ، وتوثيق نسبته ، وتاريخ تأليفه وغرضه ، وموضوعه ، وتجزئته ، ونسخه ، وأخيرًا لغته وخصائصه التعبيرية .

وفي الثاني درست بناء الكتاب ، راصدًا خصائصه المنهجية ، كما كشفت عن مصادره .

وفي الثالث توقفت طويلًا عند الأصول النحوية في « الكافي » : السماع ومصادره ، والقياس وما يتصل به من علة ، وعامل ، والإجماع .

* * *

الفصل الأول

تقـــديم عــام

- ١ -

عنـــوانه

ورد كتاب ابن أبي الربيع هذا في صور شتى ، هي :

الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ، والكافي في الإفصاح عن نكت كتاب الإيضاح ، والكافي في الإفصاح ، والكافي ، والإفصاح في شرح كتاب الإيضاح ، وشرح الإيضاح . فهذه ستة عنوانات ، وفي ما يلي تفصيل القول في كلٍّ منها :

١ - الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح : ورد على طرة غلاف النسخة المحفوظة بالزاوية الحمزاوية بالمغرب (رقم ١٧) ، كما ورد في مقدمتها : « وسميته بالكتاب الكافي في ...» وعلى طرة غلاف الجزء الثاني من النسخة نفسها .وعلى طرة غلاف السفر الرابع الذي تحتفظ به المكتبة الكتانية (هي الآن في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٣٧٩(ك) . وسيأتي وصفها .

٢ - الكافي في الإفصاح عن نكت كتاب الإيضاح : هو العنوان الأول مع خلاف في كلمة واحدة ، فقد جاءت « نكت » مكان « مسائل » . وقد أثبته هكذا التجيبي[(١)] .

٣ - الكافي في الإفصاح : أثبته هكذا ابن رشيد[(٢)] .

---

(١) برنامج التجيبي ٢٨٠.

(٢) مِلء العيبة ٣/ ١٠٩.

٤ – الكافي : ورد في خاتمة السفر الثاني من نسخة الحمزاوية ، وخاتمة الجزء الأول من نسخة الجامع الكبير بمكناس .

٥ – الإفصاح في شرح كتاب الإيضاح : هوعنوان السفر الخامس من الكتاب . وتحتفظ به دار الكتب المصرية . وسيأتي وصفها . وهو أيضًا عنوان الجزء الأول والثاني (النسخة المحفوظة في جامع القرويين بفاس) . وقد ذكره كارل بروكلمان[1] ، والزركلي[2] .

٦ – شرح الإيضاح : هو العنوان المثبت على طرة غلاف السفر الثاني من النسخة التي تحتفظ بها الخزانة الحسنية (الملكية) بالرباط ، وفي خاتمة السفر الرابع (نسخة المكتبة الكتانية) . وسيأتي وصفُها. وذكره المرادي واليماني والسيوطي وحاجي خليفة وإسماعيل البغدادي[3] .

وبعد ، فهذه ملاحظات على هذه العنوانات :

أولًا : لاشك أن العنوانات جميعًا لكتاب واحد .

ثانيًا : أتم هذه العنوانات الأولان ، وهما قريبان .

ثالثًا : لعل العنوان الأول هو العنوان الذي اختاره ابن أبي الربيع نفسه للأسباب التالية :

أ – أنه ورد على لسان ابن أبي الربيع نفسه في مقدمة السفر الأول من نسخة الحمزاوية .

---

(١) تاريخ الأدب العربي (ط. دار المعارف) ٢/ ١٩٢.

(٢) الأعلام ٤/ ١٩١.

(٤) الجنى ٣١٤، وتوضيح المقاصد ١/ ١٨٩، وإشارة التعيين ١٧٤، والبغية ١/ ١٤ و ٢/ ١٢٥، وكشف الظنون ١/ ٢١٢، وهدية العارفين ٥/ ٦٤٩.

ب – أنه العنوان الأكمل ، كما هو بيِّنٌ ، والأدَقّ ، إذا ما فاضلنا بينه وبين العنوان الثاني ، فالكتاب لم يقتصر على « النكت » ، وإنما عرض لمسائل الكتاب .

جـ – أنه ورد على غير جزء ، وغير نسخة ، كما سلف .

رابعًا : العنوان الثالث : ما أُراه إلا مجتزأ . وكذا القول في العنوان الرابع ، والفارق أن الاجتزاء من الأول مع تغيير في الآخر . أما العنوان الخامس فهو من باب الإشارة إلى الكتاب ، وليس عنوانًا له ، وللأقدمين سننهم في اختصار العنوان والإشارة إليه بأخصر عبارة . ويؤكد ذلك أن طرة غلاف نسخة المكتبة الكتانية عليها : « الكتاب الكافي في ... » ، وفي خاتمتها جاء : «كمل السفر الرابع من كتاب شرح الإيضاح » .

- ٢ -

توثيق نسبته

ليس في نسبة « الكافي » إلى ابن أبي الربيع شك . ولكن لا بأس في سوق دلائل على هذه النسبة جريًا على عادة المحققين :

أ – الكتاب منسوب للرجل على طرر أغلفة النسخ الخطية التي تحتفظ بها المكتبات ، في المغرب ، وفي مصر ،وكذا في خواتيمها . وسيأتي بيان ما تحتويه هذه الطرر ، وما جاء في الخواتيم مفصَّلًا بعد .

ب – ذِكْرُ الكتاب معزوًّا إليه في مؤلفات تلاميذه على خلاف في صورة العنوان ، كما سلف قريباً ،ومنهم التجيبي[1] ، وابن رُشَيْد[2] ، وذكره معزوًّا إليه

---

(١) برنامج التجيبي ٢٨٠.

(٢) مِلْء العيبة ٣/ ١٠٩.

في مؤلفات المتأخرين، ومنهم الذهبي واليماني والسيوطي وحاجي خليفة وإسماعيل باشا البغدادي، والزركلي[1].

جـ - نقول المتأخرين عن الرجل، واتفاقها مع ما جاء في الكتاب. وممن نقل عنه: المرادي، وأبو حيان، والسيوطي، والمرابط الدلائي. وسيأتي كلام مفصل في هذه النقول بعد.

د - ذكر ابن أبي الربيع كتابه هذا في كتابه «الملخص في ضبط قوانين العربية»[2].

- ٣ -

تاريخ تأليفه وغرضه

ليس من السهل تحديد تاريخ تأليف «الكافي» لأسباب عدة:

أ - لم يذكر ابن أبي الربيع متى ألف كتابه، وخلت مقدّمته من أية إشارة تدل على ذلك.

ب - وليس على النسخ الخطية للكتاب التي وصلت إلينا ما يفيد في تحديد زمن التأليف.

جـ - وليس في كتب ابن أبي الربيع الأخرى ما يدل أو يشير إلى تاريخ تأليف كتابه.

د - لم يتعرض تلامذته - في ما أعلم - للمسألة، وتركوها غُفْلًا.

(١) انظر: تاريخ الإسلام (حوادث سنة ٦٨٨هـ)، وإشارة التعيين ١٧٤، والبغية ١/١٤ و ٢/١٢٥، وكشف الظنون ١/٢١٢، وهدية العارفين ٥/٦٤٩، والأعلام ٤/١٩١.

(٢) ذكر ذلك د. الثبيتي (البسيط ١/ ٩١)، ولم يحدد الموضع في «الملخص»، ولم أقف عليه، نظراً لأن المحقق لم يصنع فهرساً للكتب المذكورة في الكتاب.

هـ - خلت المصادر التي اطلعت عليها من نَص، أو إشارة إلى النقطة موضع الكلام.

ولكن ثمة بعض الإشارات التي تضع اليد على بعض التواريخ التي تفيد في اتجاه الغاية، منها أن أبا إسحاق إبراهيم بن أحمد الغافقي (ت ٧١٦هـ) قد أكمل نسخ الجزء الرابع «الكافي» في شوال من عام ٦٥٨هـ[1]، وهذا يعني أنه قد نجز تأليفًا قبل هذ التاريخ. وإذا كان ابن أبي الربيع قد ولد عام٥٩٩هـ، وتصدَّر للإقراء، وهو في الخامسة والعشرين (٦٢٤هـ)، فهو مؤلَّف قطعًا بين هذين التاريخين (٦٢٤هـ) و (٦٥٨هـ)، والمدة بينهما طويلة (٣٤ عامًا)، تتسع لتأليف غير كتاب، وبخاصة أن الرجل كان متفرغًا للإقراء والتصنيف، منشغلًا بهما عَمَّا سواهما.

ولا شك أن النظر في ما ورد من معلومات عن مؤلَّفاته الأخرى، وتأمُّلها يحاصر مسألة تحديد زمن تأليف «الكافي»، ويُعْطي تاريخًا أكثر تحديدًا ودقة.

لقد استظهر د. الثبيتي من مقدمة «البسيط» أنه من أوائل مؤلفات ابن أبي الربيع. وما استظهره صحيح، لا من مقدمة «البسيط»[2]، ولكن لأن في «الكافي» إحالة عليه[3].

(١) انظر الصفحة الأخيرة من نسخة المكتبة الكتانية.

(٢) إنما قلت ذلك لأن الإحالة في «الكافي» على «البسيط» أقوى في الاستظهار على ما نحن بصدده، على أن د. الثبيتي وهم في ربطه بين «البسيط» و «أبي القاسم العزفي» الذي أعانه على إتمامه، وبين «الكافي» وأبي الوفاء وأبي حاتم وأبي طالب، وهم أبناء أبي القاسم، الذين أعانوه على إتمام «الكافي»، واستنتج من ذلك أن «البسيط» أقدم تأليفاً، إذ فيه إشارة إلى الأب، والحق أنَّ الاستنتاج صحيح. أما المقدمة فباطلة، إذ إن الذي ذكر قصداً في مقدمة «البسيط» هو أبو الوفا بن أبي القاسم، وأبو الوفا أحد الإخوة الثلاثة الذين ذكروا في «الكافي». فلعل الثبيتي وقع في سبق نظر. وقد تابعه في ذلك د. رمضان الدقي، ولم يتنبَّه. انظر: الكافي ٥/ ٥٠.

(٣) ص ٦٠٢.

وقد جاء ذكر « الكافي » في « الملخص » ،فـ « الملخص » إذن بعده .

أما « التفسير » فقد توفي الرجل عنه ، ولم يتمّه ، فهو إذن بعدها جميعًا . وقد عرضت لترتيب مصنفات أبي الربيع تاريخيًّا قبل .

يبقى أن أقول إن لابن أبي الربيع مؤلفات أخرى ، هي : الشرح الصغير على الإيضاح ، والشرح الأوسط على الجمل ، وتقييد على سيبويه ، فضلًا عن « كان ماذا » .

وأُرى أن العالِم في مُقْتَبل وَضْعه التصانيف يشرع بالمؤلّفات الصغيرة ، وابن أبي الربيع تحديدًا ألمح إلى نحو ذلك ، قال في مقدّمة « البسيط » : « وبعد فإن كتاب .. الزجاجي .. قد أجمع مقرئو هذه الصنعة على تقدُّمه .. فرأيتُ رأيهم .. ووضعتُ عليه تواليف عدّة ، منها مختصرة ، ومنها ممتدّة ، فرأيت أن أضع كتابًا مبسوطًا ، يضم ما فيها ، ويجمع معانيها ويستوفيها ..»[1] . ألا ترى إلى قوله : «منها مختصرة ، ومنها ممتدّة » ، وقوله : « يضم ما فيها ..» كأنه بدأ بوضع شروح لـ « الجمل » ، بعضها مختصر ، وبعضها ممتدٌّ ، ثم وضع « البسيط » .وكذا الشأن في « الشرح الصغير على الإيضاح» و«الكافي» .

بعد هذا ألا يصح أن نقول : إن الفترة الأولى من تصدُّر ابن أبي الربيع للإقراء والتي كانت في إشبيلية ، واستمرت منذ عام ٦٢٤هـ حتى عام ٦٤٤هـ ، كانت وَقْفًا على مؤلّفاته الصغيرة والمتوسطة ولعله شرع فيها بكتابه « البسيط » الذي هو أسبق من « الكافي » ، على ما تقرَّر .

أخيرًا ، هل يحق لنا أن نقول ، على استحياء وحذر : إن « الكافي » أُلِّف خلال الفترة من ٦٤٤هـ ، وهو العام الذي خرج فيه من إشبيلية إلى سبتة ،

(١) البسيط ١/١٥٧.

و٦٥٨هـ ، وهو العام الذي أنجز فيه الغافقي نسخ « الكافي » ؟

* * *

وفي مقدمة « الكافي » ما يكشف عَمّا حدا بابن أبي الربيع إلى تأليفه ، وهو ما يمكن إيجازه في ما يلي:

أ - إعجابه الشديد بـ « الإيضاح » ، نظرًا لما اجتمع فيه من ميزات ، فهو من « أجل ما أُلّف في طرق الإبانة والإفصاح بعد كتاب إمام الصنعة سيبويه » ، وأولى ما اعتنى به الطالب ، وعوّل عليه » . وإنما كان كذلك « لاختصاره ، وبراعة تصنيفه ونظمه ، وقربه للحفظ ، وتيسر ضبطه وفهمه ، وكثرة فوائده ، وتثقيف مسائله ، مع صغر حجمه ؛ لأن مؤلفه مال فيه إلى الرمز والتنكيت ، وتجافى عن الإطالة والتشتيت » . وكتاب كهذاحقيق بأن يوضع عليه « شرح » .

ب - « الإيضاح » « اتخذ سُلّمًا لفهم نكت سيبويه » ، وكتاب سيبويه هو كتاب الصنعة الأول ، وأي كتاب يُوصِل إليه لابد أن يخدم وتذلل صعابه .

حـ - كثرة الاعتراضات على « الإيضاح » ، « لأن النُّظار بين مقصِّر ومدرك ، ومستوفٍ النظرَ ومترك » .

ولعل ابن أبي الربيع في هذا السبب الأخير يشير إلى ابن الطراوة (ت٥٢٧هـ) الذي أَلَّف مؤلَّفًا في تخطئة « الإيضاح » .وسيأتي الكلام في الفصل بينهما في موطنه لاحقًا .

وفي سبيل الإعراب عن هذا الإعجاب بـ « الإيضاح » وتصديقه ، والتصدّي لمن اعترض عليه وردّه ، نهد ابن أبي الربيع إلى القيام بشرحٍ كافٍ ، يغني عن غيره ، واضعًا نصب عينيه أغراضًا نَصَّ عليها في مقدمة الكتاب ، يمكن إجمالها في النقاط التالية :

أ – إظهار ماخفي في الكتاب، وإيضاح مشكله، سواء في ترجماته (عناوينه)، أو حدوده وتعريفاته، أو قضاياه ومسائله، أو عباراته وصياغاته.

ب – تقييد مطلقه.

جـ – تفصيل مجمله.

والإطلاق والإجمال أمران لا مندوحة عنهما في المؤلفات التعليمية المختصرة، التي لا تحتمل القيود ولا التفصيل، وما يستلزمانه من بسط وتشقيق وتفريع.

د – حَلّ عقده، وفتح مقفله. والنحو علم صعب، فيه مسائل معقدة، وقضايا مقفلة؛ معقدة ومقفلة مع البسط والتحليل، فكيف مع الاختصار والتركيز؟

هـ – الانفصال عمّا اعتُرض عليه به، وبيان ما وقع الإشكالُ للمعترض بسببه.

وكأن الاعتراض وقع بسبب شبهة، وراءها تقصير من المعترض نفسه، لا بسبب قصور من أبي علي.

و – ذكر مسائل تكون رياضة لضبط الأبواب، وبخاصة في القسم الخاص بالتصريف.

وقد أوفى ابن أبي الربيع بما وَعَد، وأربى على الغاية. وسيتبين ذلك كله في ما يأتي.

- ٤ -

موضوعه

«الكافي» شرح من شروح «الإيضاح»، ولعله آخر شروحه. و «الإيضاح» كتاب نحو خالص، بالمعنى العام لهذا العلم، الذي يشمل علم الصرف، وقد

شرح ابن أبي الربيع «الإيضاح» بجزأيه، اللذين نشرا تحت عنواني «الإيضاح» و«التكملة».

«الكافي» إذن كتاب نحو، وضعه صاحبه في قالب «شرح» لمتن ذائع، ذي مكانة عالية.

وليس ابن أبي الربيع بدعًا في شرح «الإيضاح»، فقد سبقه إلى ذلك كثيرون، على ما سلف في موطنه، على أن أبا علي الفارسي نفسه قد نُسب إليه شرح لأبيات «الإيضاح»[1]، والأستاذ أبا علي الشلوبين له عليه شرح أيضًا[2].

- ٥ -

تجزئته

«الكافي» كتاب كبير، يقع في أربعة أسفار أوخمسة. ولعل مكتبة الزاوية الحمزاوية هي الأوفر حظًّا، فقد حفظت أربعة أجزاء (من نسختين)، تليها خزانة القرويين بفاس، ففيها الجزآن الأول والثالث، فالخزانة الحسنية (الملكية)، ومكتبة الجامع الكبير بمكناس، والخزانة العامة بالرباط، وفي هذه المكتبات الثلاث جزء واحد من الكتاب، هو الثاني في الحسنية، والأول في مكتبة الجامع، والرابع في العامة. وهذه المكتبات جميعًا مغربية.

وفي مصر تحتفظ دار الكتب المصرية بنسخة من الجزء الخامس.

ويتضح مما سبق أن تجزئة الكتاب مختلفة. ولعل من المفيد أن نشير إلى أن عدد الأجزاء من النسخ المختلفة يبلغ – في حدود ما نعرفه حتى الآن – عشرةً،

(١) الفهرست ٦٩.

(٢) أحال الشلوبين على شرحه هذا في «شرح المقدمة الجزولية الكبير» ٢/٩٠٦.

يمكن توزيعها على النحو التالي :

- **الجزء الأول** : منه نسخة في مكتبة الزاوية الحمزاوية (رقمها ١٧) ، وأخرى في خزانة القرويين بفاس (رقمها ٥١٣) ، وثالثة في مكتبة الجامع بمكناس (رقمها ٤١١) ، ومن نسخة الحمزاوية مصورة في معهد المخطوطات بالقاهرة ، برقم ٤١٤.

- **الجزء الثاني** : منه نسخة في الحمزاوية (رقمها ١٧) ، وأخرى في الخزانة الحسنية (رقمها ٥٢٩٨) ، ومن نسخة الحمزاوية مصورة في معهد المخطوطات بالقاهرة ، برقم ٤١٥.

- **الجزء الثالث** : منه نسخة في الحمزاوية (رقمها ٤١) ، وأخرى في خزانة القرويين ، ومن نسخة الحمزاوية مصورة في معهد المخطوطات بالقاهرة ، برقم ٤١٦.

- **الجزء الرابع** : منه نسخة في الحمزاوية (رقمها ٤١) ، وثانية في الخزانة العامة (رقمها ٣٧٩ك) ، ومن نسخة الحمزاوية مصورة في معهد المخطوطات بالقاهرة ، برقم ٤١٧. ومن نسخة الخزانة مصورة بالمعهد أيضًا ، برقم ٤١٨.

- **الجزء الخامس**[1] : منه نسخة في دار الكتب المصرية (رقمها ١٦ نحو) . ومنها مصورة في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة ، وهي منسوبة في الدار والمعهد خطأ إلى ابن هشام الخضراوي .

وقد أمكنني ، والحمد لله ، أن أجمع هذه الأجزاء جميعًا ، ما عدا الجزأين الأول والثالث المحفوظين في خزانة القرويين بفاس ، نظرًا لتعذر تصويرهما .

---

(١) حقق هذا الجزء الزميل رمضان الدقي ، معتمداً نسخة دار الكتب المصرية ، ومتكئاً على الجزء الرابع من نسخة الحمزاوية ، وحصل بذلك على درجة الدكتوراه .

والفضل في ذلك يرجع إلى الأخ الكبير والصديق د. أحمد شوقي بنبين محافظ الخزانة الحسنية .

- ٦ -

نسخه

إن نسخ « الكافي » التي سلمت من عوادي الزمان ، والتي أشرت إليها آنفًا ، تتزاحم تزاحمًا ، وتتقاسم رداء النفاسة تقاسمًا ، فكل منها تأخذ بنصيب ، يجعل نعتها بالنفاسة حقًا لازبًا لها . وهذا تفصيل القول في كل منها :

أ - نسخة الزاوية الحمزاوية :

هي في أجزاء أربعة . كما أسلفت ، وهي نسخة ملفّقة ، الجزآن الأولان منها من نسخة ، والجزآن الأخيران من نسخة أخرى . ومن الأجزاء جميعًا تتكون نسخة تامة عمومًا .

أما الجزآن الأولان فقد كتبا بقلم مغربي مُتْقَن ، خال من الضبط إلا نادرًا . وهما من نسخة مقروءة مقابلة ، على حواشيها بين الحين والآخر كلمات سقطت من الناسخ ، فاستدركها عند المقابلة ، وكتب في أعلاها « صح » ، كما أن حواشيها حافلة بكثير من النقول والتعليقات بخط دقيق ، يجعل قراءتها أمرًا متعذرًا ، وقد أمكنني التعرف على بعض المنقول عنهم : سيبويه ، والفراء ، وابن درستويه ، وأبي علي ، والعبدي ،وابن الباذش ، وابن طلحة ، وابن أبي العافية ، وابن ملكون ، وابن السيد ، والسهيلي ، وابن خروف .

ومعظم هذه النقول والتعليقات مُصَدَّرة أو مُذَيَّلة بحرفين « ع م » ، ولم أقف على المقصود بهما ، إلا أنه مما لاشك فيه أنه أحد العلماء ، فبعض التعليقات له .

وفي الورقة الأولى لكل من الجزأين فهرس بالأبواب التي يتضمنها الجزء ، كتب تحته : السفر الأول من كتاب « الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ، السفر الثاني من ...» .

عناوين الأبواب والفصول والمسائل مكتوبة بالسواد بقلم غليظ ، وكذا الأمر في بعض الكلمات ، إشعارًا بأهميتها .

وتبدو على النسخة آثار رطوبة خفيفة ، و أكل أرضة ، لكن الرطوبة والأرضة لم تفعلا الكثير ، والحمد لله ، فظل الكلام مقروءًا .

يبدأ الجزء الأول بمقدمة المؤلف ، وينتهي مع نهاية الكلام على « باب المصادر التي أعملت عمل الفعل » . والجزء محفوظ برقم ١٧، ويقع في ٣٥٤ صفحة ، في كل صفحة ٢٥ سطرًا ، عدة كلمات كل سطر ١٤ - ١٥ كلمة .

ويبدأ الجزء الثاني بـ « الأسماء المنصوبة » وينتهي مع نهاية الكلام على « باب العدل » . والجزء محفوظ برقم ١٧ أيضًا ، ويقع في ٣٥٨ صفحة ، وقد نصَّ الناسخ في الصفحة الأخيرة على أنه أنجزه في أواخر صفر من عام ٧٢٤هـ .

وليس على الجزأين ذكر اسم الناسخ .

أما الجزآن الثالث والرابع ، فهما من نسخة مكتوبة بقلم مغربي أيضًا ، لكنه أقل إتقانًا من سابقه ، وإن كان أكثر ضبطًا ، وهي نسخة مقروءة مقابَلة ، فعلى حواشيها أضيفت أسقاط الناسخ ، وكتب أعلاها «صح» ، ولكنها بعكس سابقتها تكاد تخلو حواشيها من التعليقات والنقول . وليس في أول الجزأين فهرس بالأبواب التي يحتويها كل منهما .

وعناوين الأبواب والفصول والمسائل مكتوبة أيضًا بالسواد بقلم غليظ . وكذا الأمر في بعض الكلمات ، إشعارًا بأهميتها .

يبدأ الجزء الثالث في أثناء « باب ماكان على وزن الفعل » . وكان حقه أن يبدأ بـ « باب الجمع الذي لا ينصرف » إن كان الناسخ قاصدًا إتمام النسخة السابقة (الجزأين الأول والثاني) . وينتهي مع نهاية الكلام على « باب المصادر والأفعال المشتقة منها وأسماء الفاعلين والمفعولين الجارية عليها ...» .

والجزء مُلَفَّق ، فقد كتب صدره (من ص ١ حتى ص ٤٨) بخط مختلف . وصدره هذا مضطرب ، فهو يبدأ - كما سلف - في أثناء « باب ما كان على وزن الفعل » فـ « باب الصفة التي لاتنصرف » ، فـ « باب التأنيث » ، فـ « باب ما كان في آخره ألف ونون مضارعتان لألف التأنيث » ، فـ « باب التعريف » . فـ « باب الجمع الذي لا ينصرف » ، فـ « مسائل من باب النون الثقيلة والخفيفة » ، فـ « مسائل من باب الحروف الجازمة » ، ثم مسائل من باب المجازاة ، ثم عودة إلى باب النون الثقيلة والخفيفة .

وبالمقارنة بين تسلسل الأبواب في الجزء ، وتسلسلها في « الإيضاح » يتضح الاضطراب ، وتتكشف الأسقاط .

وفي الصفحة ٤٩ يبدأ بخط واحد إلى آخر الجزء الرابع الكلام في أثناء « باب جمع ما كان في آخره ألف التأنيث أو الهمزة المنقلبة عنها » . وبين الصفحة ٤٨ والصفحة ٤٩ سقط كبير .

يقع هذا الجزء في ١٦٦ صفحة ، ومسطرته (وكذا تاليه ، فهما من نسخة وحدة) أكبر من مسطرة الجزأين السابقين ، إذ يبلغ عدد السطور في الصفحة ٢٩ سطرًا ، في كل سطر ١٩ - ٢٥ كلمة . وهو محفوظ برقم ٤١.

تَمَلَّك هذا الجزء أحمد بن عبد الواحد بن عبد الله الورغي . ثم تملكه أبو عبد الله بن محمد بن الحماس (كذا) . وقد جاء ذكر هذين التملكين في الصفحة الأخيرة .

ووهم د. الثبيتي، فنعت الجزء بأنه مخروم من الطرفين[1] .. والحق أنه مخروم من أوله ووسطه فحسب.

ويبدأ الجزء الرابع فى أثناء «باب أبنية الأفعال الثلاثية ومصادرها». فالسقط هيِّن، إذ هو داخل الباب نفسه. وقبل كلام المؤلف في الباب صفحات عدَّتها عشر صفحات، بخط مختلف، يبدو أنها في شرح منظومة في القراءات. وينتهي الجزء مع نهاية الكلام على «باب الإدغام في حروف طرف اللسان»، وهو آخر أبواب «التكملة».

وهذا الجزء هو أسوأ الأجزاء حالًا، فقد فعلت الرطوبة والأرضة فعلها، فامَّحت سطور وكلمات، وبخاصة في أطراف صفحاته الأخيرة.

ويقع في ٣١٣ صفحة، وبآخره جاء: «كمل السفر الرابع، وبكماله كمل جميع الديوان.. بخط.. محمد بن يحيى بن حريث العبدري القرشي .. وكان الفراغ منه في العشر الأول لرجب الفرد من عام اثنين وعشرين وسبعمائة».

ب – نسخة الجامع الكبير بمكناس:

وهي قطعة من الجزء الأول، مخرومة من أولها، تحتفظ بها خزانة الجامع الكبير بمكناس، برقم ٤١١. ومنها مصورة فيلمية في الخزانة العامة بالرباط.

كتبت بقلم مغربي غيرمتقن، خالٍ من الضبط، ولم يدون ناسخها اسمه، وتبلغ عدة صفحاتها ١٥٤ صفحة، في كل صفحة ٢١ سطرًا، وتتراوح الكلمات في السطر بين ١٠ و ١٣ كلمة.

وتبدو عليها آثار رطوبة وأرضة شديدة، أتت على أجزاء كثير من الكلمات.

---

(١) البسيط ١/ ٧٥.

تبدأ هذه القطعة في أثناء الكلام على «باب التعجب»، وتنتهي في أثناء الكلام على «باب الصفة المشبهة باسم الفاعل». وجاء فى آخرها: «نجز الجزء الأول من كتاب «الكافي ..».

وفي ما يلي بيان بالأبواب والفصول التي احتوتها القطعة:

- باب التعجب (مخروم من أوله).
- باب العوامل الداخلة على الابتداء والخبر.
- باب ما.
- باب إنَّ وأخواتها.
- باب إنَّ وأنَّ.
- باب ظننت وأخواتها.
- باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل.
- باب أسماء الفاعلين والمفعولين.
- باب الصفة المشبهة باسم الفاعل.

جـ – نسخة المكتبة الكتانية:

وهي نسخة عالية النفاسة، جليلة القدر، لم يبق منها سوى السفر الرابع، تحتفظ به المكتبة الكتانية بفاس، التي ضمت إلى الخزانة العامة بالرباط، ورقمه فيها ٣٧٩ ك.

كتب هذه النسخة تلميذ ابن أبي الربيع إبراهيم بن أحمد الغافقي (ت ٧١٦هـ)، في حياة شيخه، في شهر شوال من عام ٦٥٨هـ، بمدينة سبتة. وقد نَصَّ الغافقي في آخرها على أنه قابلها وَصَحَّحَها على الشيخ، وأن هذه المقابلة والتصحيح قد كملا في ١٢ من شهر المحرم، عام ٦٦٠ هـ، في مدينة سبتة أيضًا.

وعلى طرة الغلاف إجازة عامة بخط ابن أبي الربيع لتلميذه أبي مروان عبد الملك بن شعيب الفشتالي (كان حيًّا ٧٠٦هـ).

كُتبت النسخة بخط مغربي دقيق ، غير مضبوط إلا قليلًا ، وعلى حواشيها بعض التعليقات ، وعليها كلمات كتب في أعلاها « صح » ، وعناوين الأبواب والفصول والمسائل بالسواد بقلم غليظ .

وتبدو على النسخة آثار رطوبة شديدة ، وأرضة شديدة ، وبخاصة في الأطراف ، مما أدى إلى تآكل بعض الكلمات ، وأحيانًا تآكل سطور بأكملها .

وتبلغ عدد أوراقها ٢٠٨ صفحة ، في كل صفحة ٣٣ سطرًا ، وتتراوح الكلمات في السطور بين ١٢ و ١٦ كلمة .

يبدأ هذا السفر بـ « باب أسماء المصادر والأفعال ..»[١] ، وآخر باب فيه « باب إبدال الحروف بعضها من بعض »[٢] . وبين البابين الأبواب التالية :

- باب أبنية الأفعال الثلاثية ومصادرها[٣] .
- باب أحكام حروف العلة إذا كان منها حرف في اسم أو فعل وأقسامها[٤] .
- باب ما كان معتل الفاء[٥] .
- باب ما دخل عليه الزوائد من هذه الأفعال التي على ثلاثة أحرف[٦] .

---

(١) ص ٢. وانظر التكملة ٥٠٧.
(٢) ص ١٩٣. والتكملة ٥٦٢.
(٣) ص ٤. والتكملة ٥٠٨.
(٤) ص ٩. والتكملة ٥٦٧.
(٥) ص ٢١. والتكملة ٥٦٧.
(٦) ص ٣٩. والتكملة ٥٨٠.

- باب أسماء الفاعل والمفعول به[١] .
- باب ما يتم فيه الاسم لسكون قبل حرف العلة[٢] .
- باب ما يعل عينه ويصحح من الأسماء التي على ثلاثة أحرف[٣] .
- باب الزوائد اللاحقة لبنات الثلاثة[٤] ...
- باب الفعل الرباعي[٥] .
- باب ما اشتق من بنات الثلاثة للمصادر[٦] .
- باب الإمالة[٧] .
- باب الأفعال الثلاثية المزيد فيها ومصادرها[٨] .
- باب ما يمنع الألف من الإمالة من الحروف[٩] .
- باب أحكام الراء في الإمالة[١٠] .
- باب ذكر عدة حروف الأسماء والأفعال[١١] .

---

(١) ص ٤٨. والتكملة ٥٨١.
(٢) ص ٧٢. والتكملة ٥٨٦.
(٣) ص ٨٠. والتكملة ٥٨٨.
(٤) ص ٨٥. والتكملة ٥١٨.
(٥) ص ٩١. والتكملة ٥٢٣.
(٦) ص ٩٢. والتكملة ٥٢٤.
(٧) ص ٩٧. والتكملة ٥٢٧.
(٨) ص ١١٢. والتكملة ٥١٤.
(٩) ص ١٢٧. والتكملة ٥٣١.
(١٠) ص ١٣٣. والتكملة ٥٣٥.
(١١) ص ١٤٢. والتكملة ٥٣٩.

- باب علم حروف الزيادة[1] .
- باب زيادة الألف[2] .
- باب زيادة الياء[3] .
- باب زيادة الواو[4] .
- باب زيادة الميم[5] .
- باب زيادة النون[6] .
- باب زيادة التاء[7] .
- باب زيادة الهاء[8] .

ويلاحظ أن هذا الجزء مضطرب[9] ، فهو يحتاج إلى إعادة ترتيب ، كما أن فيه سقطًا كبيرًا في آخره . ولعل فيه أسقاطًا في ثناياه .

أما الاضطراب فشاهده أن « باب أبنية الأفعال الثلاثية ومصادرها » جاء بعده « باب أحكام حروف العلة ..» وحقه أن يأتي بعده « باب الأفعال الثلاثية المزيد فيها ومصادرها » وقد جاء بعد عشرة أبواب ![10] .

---

(١) ص ١٥٧. والتكملة ٥٤٢.
(٢) ص ١٦٤. والتكملة ٥٤٨.
(٣) ص ١٧٤. والتكملة ٥٥٠.
(٤) ص ١٧٨. والتكملة ٥٥١.
(٥) ص ١٨١. والتكملة ٥٥٢.
(٦) ص ١٨٥. والتكملة ٥٥٥.
(٧) ص ١٨٨. والتكملة ٥٥٩.
(٨) ص ١٩١. والتكملة ٥٦٠.
(٩) يمكن ملاحظة ذلك من خلال تتبع تسلسل أرقام النسخة ومقارنتها بالأرقام المقابلة لها في « التكملة » .
(١٠) انظر : ترتيب أبواب النسخة ، وقارنه بفهرس الأبواب في التكملة .

وأما الأسقاط فشاهدها أن آخر باب فيها هو « باب إبدال الحروف بعضها من بعض » ، وآخر باب في الكتاب هو « باب الإدغام في حروف طرف اللسان وأصول الثنايا » ،وقد جاء في خاتمة الجزء - كما سلف - : « كمل جميع شرح الإيضاح » فكأن البابين قد اختلطا على أن بين البابين ٢٠ بابًا ![1] .

د - نسخة الخزانة الحَسَنية :

وهي نسخة قديمة ، لا يوجد منها إلا السفر الثاني ، الذي تحتفظ به الخزانة الحسنية (الملكية) ، برقم ٥٢٩٨.

كتبت هذه النسخة بقلم مغربي جيد ، فيه ضبط كثير ، بعد وفاة المؤلف ، إذ جاء على طرف الغلاف « رحمه الله تعالى ورضي عنه» . وهي مصححة ، وعناوين الأبواب والفصول والمسائل بالسواد بقلم غليظ.

وهذه النسخة هي أسوأ النسخ حالًا ، فقد فتكت بها الأرَضة فتكًا ذريعًا ، وطمستها الرطوبة طمسًا شديدًا ، حتى إن السطور والكلمات في معظم أوراقها أصبحت طلاسم لا يمكن فكُّها .ولم يبق من المداد إلا بقايا . ولذا فإن الحد الأدنى من الإفادة منها في أحيان كثيرة متعذر .

ويبدأ هذا السفر بـ « باب المقصور والممدود ». وينتهي في أثناء الكلام على « باب تحقير الأسماء المبهمة » ، وليس في آخره ما يشعر بانتهائه . وعليه فقد يكون مخرومًا من آخره .

تبلغ عدة صفحات هذا السفر ١٧٥ صفحة ، في كل صفحة نحو ٢٧ سطرًا ، في كل سطر ١٥ - ١٨ كلمة .

---

(١) انظر : فهرس أبواب التكملة .

وبعد فلعل من المفيد تسجيل بعض الملاحظات على هذه النسخ :

أولاها : أن النسخ جميعًا غير تامة ، وأنه لم يبق من نسخة واحدة أكثر من جزأين (نسختا الزاوية الحمزاوية) .

وثانيتها : أن التجزئة في هذه النسخ مختلفة ولذلك فإن إطلاق الجزء الأول أو الثاني أو .. يتم اعتمادًا على النسخة التي هو منها . وعليه فإن ما يكون جزءًا ثانيًا في واحدة ، قد يكون ثالثًا في واحدة أخرى ، وما هو رابع في نسخة قد يكن خامسًا في نسخة أخرى .

وثالثتها : أن أعلى النسخ الباقية نفاسة هي نسخة المكتبة الكتانية لأسباب عدة :

- أنها كتبت في حياة ابن أبي الربيع .
- وأنها مقروءة عليه ، ومعتمدة منه ، كما نص ناسخها .
- وأنها مكتوبة بقلم تلميذه إبراهيم بن أحمد الغافقي الذي لازمه طويلًا ، وتصدَّر للإقراء مكانه بعد وفاته .
- وأن عليها خط ابن أبي الربيع نفسه مجيزًا تلميذه أبا مروان عبد الملك بن شعيب الفشتالي .

تليها إذا اعتبرنا مقياس القدم نسخة الزاوية الحمزاوية (الجزآن الأول والثاني) .

وتتساوى النسختان الأخريان : (نسخة الكتانية ونسخة الحسنية) فكلتاهما خاليتان من تاريخ نسخ أصلًا .

ورابعتها : أن أغنى هذه النسخ بالتعليقات والنقول على حواشيها هي نسخة الزاوية الحمزاوية (الجزآن الأول والثاني) .

وخامستها : أن النسخ محتاجة إلى دراسة تفصيلية مقارنة بينها ، لمعرفة علاقاتها ببعضها ، وما إذا كانت كل منها رَأْسًا بنفسها ، أو أنَّ اثنتين أو أكثر منقولة من أصل واحد .

- ٧ -

لغته وخصائصه التعبيرية

ابن أبي الربيع لا يختلف في « الكافي » عنه في « البسيط » أو في « الملخص » ، أو في «التفسير» ؛ فالرجل أسلوب واحد في كتبه جميعًا التي وقفت عليها . والكلام على لغة « الكافي » وخصائصه التعبيرية ، هو كلام على لغة ابن أبي الربيع وخصائص هذه اللغة في كتبه جميعًا .

وينبغي أن نفرق هنا بين أمرين : لغة « الكافي » في المقدمة ، أو ما نطلق عليه : النثر الفني لابن أبي الربيع ولغة الكتاب نفسه ، وبين اللغتين بون شاسع .

أ – لغة المقدمة :

إن ابن أبي الربيع شأنه في ذلك شأن أغلب المشتغلين بالنحو لم يكن معنيًا بالإطالة في مقدماته . فهذا سيبويه يهجم في كتابه هجومًا على موضوعاته ، ولا يقدم له بشيء ، وهذا أبو علي يترك بعض كتبه خلوًا من المقدمات (كتاب الشعر ، الحلبيات ، التعليقة ، المسائل العضديات) . وعندما كتب مقدمة لـ « الإيضاح » فإنها لم تتجاوز تسعة أسطر[1] ، بل إن ابن جني – وهو من هو بلاغة عبارة ، وحسن تصريف للكلام ، وإبانة عن المعاني بأحسن وجوه

---

(١) الإيضاح ٥.

الأداء –[1] لم يتجاوز في تقديمه لـ«الخصائص» واحدًا وثلاثين سطرًا ، والجرجاني صاحب الدلائل والأسرار قدَّم لـ « المقتصد » بسبعة عشر سطرًا[2] . أما ابن أبي الربيع فإنه لم يقدم لـ « الملخص » ، ولا لـ « التفسير » وقدَّم لـ « البسيط » .

ويبدو لي أن هذه هي طريقة القدماء ، حتى أولئك الذين أوتوا حظًّا كبيرًا من نعمة البيان لايتوقفون طويلًا في صدور كتبهم .

لقد جاءت مقدمة « الكافي » طويلة إذا ما قيست بالمقدمات التي يصدر النحويون بها كتبهم ، فقد وقعت في تسعة وسبعين سطرًا . كما تجلت فيها آثار التصنع ، والافتعال ، فالرجل لم يمنحه الله نعمة البيان ، فلم يكن أمامه سوى حشد الألفاظ ، ورصّ العبارات ، والاستعانة بما يختزنه من ثقافات في علوم العربية وغيرها . ودونك بعض ملامح هذه المقدمة :

– الصنعة النحوية ، وتبدَّت في استخدام ألفاظ ، من مثل : القوانين ، اللسان ، عبارات ، العلل ، الكلام ، وتراكيب ، من مثل : الله أحمد ،إليها الملجأ وعليها المعول ، بها يحق النظر .

– الصنعة الصرفية ، وتبدَّت في : الإبانة ، الإعلام ، التفهم ، الإفهام ، استغلق ، استنباط ، اقتباس ، الإحكام ، المستبين .

– الصنعة البلاغية ، وتبدَّت في : التشبيهات والاستعارات ، من مثل قوله : ومن رام التصرف في دقائق هذه الشريعة كان كمن رام التصرف في الغُدُر . لباس التقوى .

– الصنعة البديعية ، وتبدَّت في كثرة المترادفات ، والجناس ، كما في قوله :

---

(١) انظر ما كتبه محمد علي النجار عن عبارة ابن جني في تقديمه الخصائص ١/٢٩ – ٣١.

(٢) المقتصد ١/٦٧، ٦٨.

« جهلُها سقطة كبيرة ، سقطة لا تقال ، وجهالة تستر على قائلها ولاتُقال » .

– الثقافة الشرعية وغيرها ، وتبدَّت في انتشار الألفاظ الخاصة بعلوم التفسير ، وأصول الفقه ، والفقه ، والحديث ، والمنطق : النص والظاهر ، المجمل والمؤول ، دلالة اللفظ ، المفهوم والفحوى ، المعقول ، الحلال والحرام ، النسخ ، الخبر ، الشرع .

– النزعة الدينية الواضحة ، وتبدَّت في كثرة الأدعية ، والصلاة على الرسول الكريم ، والثناء على صحابته وتابعيهم ، والطلب من الله اللحاق بهم ، واقتفاء آثارهم ، والحشر معهم .

– الإغراب في الألفاظ ، ربما للتدليل على المحفوظ اللغوي ، من مثل ، مِحكّ ، منازع ، نبا ، الغُدُر ، الأرض المتعادية ، الخطل ،غشيني ، صروف ، أوِدّاءهم .

وفي أثناء ذلك احتشدت المقدمة بالآيات الكريمة والأحاديث ، للاستشهاد على ما يتقرَّر ، كما يلاحظ تردد بعض الألفاظ غير مرة ، ممّا يؤكد قصر باعه في البيان ، ومن الألفاظ الي تكررت: الصنعة ، الإبانة ، التصرف ، منازع ، الإفهام ، الشرائع ، السنن .

ب – لغة الكتاب :

وبعد ، فتلك كانت لغته في « المقدمة » ، فماذا عن لغته في عرض المادة العلمية ؟ . الصورة هنا مختلفة تمامًا ، فإذا كان أبو علي الفارسي قد نُعت بنعوت كثيرة ، تدور حول جفاف أسلوبه ، ووعورة بيانه ، وتعقيد عبارته ، وميله إلى الإطالة والإلغاز والقلاقة[1] ، فإن ابن أبي الربيع على الصعيد المقابل تمامًا ، ينساب

---

(١) انظر ما كتبه د. الطناحي عن أسلوب أبي علي في « كتاب الشعر » ١/٥٦ – ٦٩.

بيانه انسيابًا ، حتى لتشعر وأنت تقرأ النحو وجفافه ، كأنك تطالع كلامًا عاديًا في علم كالتاريخ . لقد صَبَّ الرجل المادة النحوية الجافة في قالب بسيط ، ألفاظه سهلة ، وتراكيبه قريبة ، لاتعقيد فيها ، ولا التواء .

وليس الأمر محتاجًا إلى شواهد ، فكتابه « الكافي » ، وكتبه الأخرى ناطقة بذلك من أول كلمة حتى آخر كلمة .

ولعل وراء هذا الانسياب واليسر في أسلوب الرجل مهنته التي نذر نفسه لها ، وهي الإقراء والتعليم ،مذ كان شابًا حتى وافته المنية ، على أن أبا علي أقرأ طويلًا ، ولكنه ظل صعب الأسلوب وعر العبارة . ولذلك سبب أو أسباب راجعة إلى طبع وغريزة عنده[1] .

وقبل أن أعرِض لخصائص « الكافي » التعبيرية ، لا بأس أن أسوق كلامًا يؤيد ما ذكرت عن أسلوب ابن أبي الربيع ، قاله د . محمد حجي ، وهو : « إن أهم ما يمتاز به أسلوب ابن أبي الربيع لهو الوضوح والسلاسة والعفوية ، فلا تعقيد ولا غموض ولا سجع ولا تورية – في غير المقدمة ، ولا ما يحتاج إلى شرح أو تعليق أو رجوع إلى مصادر أخرى ، بل إن أسلوبه ، وهو يكتب ، أسلوب من يتكلم ويخاطب الطلبة ويحاورهم ليرفع عن أذهانهم كل لَبْس »[2] .

إن أسلوب ابن أبي الربيع في كتبه ، هو أسلوبه في مجلسه بين طلبته ، فلا افتعال ولا تعقيد ، ولا مراوغة ، شأن الرجل يعلم أبناءه ، ويحرص على أن يوصل إليهم كل ما عنده دون إرهاق ، أو كدٍّ ، بل إن نزعته التعليمية وطبيعة الكتاب (شرح) جعلتا طابع البسط وحشد الأمثلة وإدارة العبارة مرات يغلب

(١) مقدمة كتاب الشعر ١/ ٦٢.

(٢) ابن أبي الربيع إمام أهل النحو.

عليه . ويمكن أن نحدد تجليات أسلوب ابن أبي الربيع في الخصائص التالية :

– سهولة الألفاظ ، وقربها إلى الأذهان ، فليس هناك ألفاظ صعبة ، أو غريبة متقعرة . وليست هذه الخصيصة محتاجة إلى تدليل .

– بساطة العبارة ، فعبارة ابن أبي الربيع سلسة ، لا تعقيد فيها ،ولا التواء ، سواء بسبب التقديم والتأخير ، أو استخدام الضمائر ، أو غير ذلك .

– المخاطبة المباشرة بين الفينة والأخرى ، والتي تمثلت في انتشار بعض الألفاظ من مثل : اعلم ، ألا ترى ، فإن قلتَ ، بينت لك ، وإذا تتبعت ما ذكرتُه ، على حسب ما أعلمتك . ولعل مرد مثل هذه الألفاظ إلى كثرة مجالسته الطلبة ، وتوجيهه الكلام إليهم .

– التدرج في إيصال المعلومة ، وبناء الكلام بعضه على بعض ، حتى يستقرَّ ما يريد توصيله إلى العقول . ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في شرحه عبارة أبي علي : « وإنما جاء في التنزيل : ﴿ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ ﴾ »[1] ، قال : « لما قرَّرَ – يريد أبا علي – أن المسند والمسند إليه لابد أن يفيد أحدهما ما لا يفيده الآخر . وبلا شك إن « كان » الناقصة تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع ما كان مبتدأ ، وتنصب ما كان خبرًا ، تقرر أنه لابُدَّ أن يفيد خبر « كان » ما لم يفده اسمها ، كما أن ذلك مشترط في المبتدأ والخبر ، فاعتُرِض عليه .. إلخ »[2] .

انظر كيف قد قدَّم للغاية التي يريد الوصول إليها ؟ ، وهي أنه لابدَّ أن يفيد خبر « كان » ما لم يفده اسمها ، قدَّم بتقرير أن المسند والمسند إليه لا بدَّ أن يفيد أحدهما ما لا يفيده الآخر ، ثم بأن « كان » الناقصة تدخل على المبتدأ والخبر ،

(١) النساء ١٧٦. وانظر: الإيضاح ١٢١.

(٢) ص ٨٩٤ .

فترفع وتنصب .

وفي موطن آخر أراد فيه التدليل على أن « الذي » تتعرّف بالصلة ، وأن الألف واللام فيها زائدتان ، قال : فإذا صح أن « من » و « ما » تعرفان بالصلة ، وأن الصلة مما يقع التعريف بها لمكان العهد المقدَّر فيها ، صَحَّ أن « الذي » .. إلخ »[1] .

– قلة الاستطرادات . ومعلوم أن الاستطراد يؤدي إلى تفكيك الكلام ، وضياع معاني الجمل .

– شيوع بعض الجمل والتراكيب ، حتى تحوّلت إلى لوازم أسلوبية ، من مثل : فتفطن لهذا فإنه حسن[2] ، فتفطن إليه فإنه صحيح[3] ، وإذا تتبعتَ هذا في كلام العرب وجدتَه كثيرًا ، أو مُتَّسعًا[4] ، وإذا تتبعتَه عددتَ منه جملة[5] ، فتفهم هذا الأصل فإنه مقصود أبي علي في هذا الموضع[6] ، ونحوها . وذلك بهدف التنبيه على المواطن المهمة للالتفات إليها والعناية بها ، والدعوة إلى التأمل والتفكير والتفطُّن والاستقراء .

– استخدام بعض التراكيب غير الجارية على السنن المألوفة ، وتتمثل هذه أكثر ما تتمثل في تعدية « طلب » وما يشتق منها بالباء[7] . ولقد رأيت الشلوبين

---

(1) ص ٥١٢.

(2) ص ٧٨١.

(3) ص ٩٨٤.

(4) ص ٨٠١ ، ٨٤٠ ، ٨٥٠.

(5) ص ٨٥٩.

(6) ص ١٠١٥.

(7) انظر مثلاً : ص ٢٣٣ ، ٣٧٩ ، ٣٩٥ ، ٩٥١.

أيضًا يعدي « طلب » بالباء[1] ، فهل هو تركيب منتشر في بلاد المغرب والأندلس في ذلك الزمان ، وهل له وجه في العربية ؟ ورجعت إلى المعجمات والقواميس فلم أر مثل هذه التعدية .

على أن بعض هذه الخصائص التعبيرية تتخلَّف أحيانًا ، فلم يخل الأمر من بعض الخلل الأسلوبي ، تمثل في ركاكة بعض العبارات ، ووقوع بعض الاعتراضات ، والاستطرادات ، التي دفعته إليها أحيانًا رغبته في اكتمال النفع ، وغزارة المادة العلمية عنده وهذا مثالٌ لكل لون من ألوان هذا الخلل :

ركاكة العبارة :

في أثناء كلامه على شروط دخول الفاء في خبر المبتدأ الموصول قال : « وأما الشرط الثالث – وهو ألاَّ يدخل على الموصول عامل ، ما عدا « إن » – فلأن أسماء الشرط لا تدخل عليها العوامل ، ولا تنتصب إلا بما بعدها ، فلم تدخل الفاء إلا بملاحظة الشرط ، فمهما حدث ما لا يكون في الشرط ضعف ، فلم تدخل الفاء »[2] .

لقد خانته العبارة ، وكان يكفيه أن يقول : وأما الشرط الثالث – وهو ... – فلأن أسماء الشرط لا تدخل عليها العوامل ولا تنتصب إلا بما بعدها ، ودخول الفاء (في خبر الموصول) إنما كان بملاحظة الشرط فيه ، (فإذا ما طرأ على الموصول) ما لا يطرأ على الشرط (ضعف معنى الشرط فيه فلم تدخل الفاء) .

وهذه الركاكة نتيجة بعض الحذف ، أو الاختصارات ، اعتمادًا على فهم القارئ ، فضلًا عن عدم التوفيق في اختيار الألفاظ في أماكنها من العبارة ، فقوله

---

(1) شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٦٣١.

(2) ص ٥٣٠.

« مهما حدث » هنا غير دالة ، ولا مستقرّة .

وتأتي ركاكة العبارة ، وغموضها ، أحيانًا ، نتيجة استخدام الضمائر ، ففي أثناء كلامه على بيت الخنساء :

* فإنما هي إقبال وإدبار *

قال : « جعلتها الإقبال والإدبار لكثرة ذينك منها ، ولو كان في الكلام لجاز أن تنصب فتقول : إنما هي إقبالًا وإدبارًا ، فتحذف الفعل لأنها فيه »[1] ، انظر إلى قوله : لأنها فيه ، فالضمير في « لأنها » يعود على الناقة ، والضمير في « فيه » يعود على الفعل ، أي هي في حالة الفعل ، ولو أنه قال : لأن الناقة تكون في حالة الفعل ، لكان مقصوده أقرب إلى الأذهان ، ولما شَقَّ على قارئه . ولعله وقع في هذا متأثرًا بكلامه قبل على بيت القطامي :

فكرت تبتغيه فوافقته   على دمه ومصرعه السباعا[2]

وفيه الضمائر تتزاحم تزاحمًا ، وللنحويين في ما تعود عليه كلام كثير .

اعتراضات طويلة :

ومن ذلك اعتراضه بين « لما » وجوابها ، قال : « وكأنه لما كان الفعل الذي لا يتصرّف ليس يعمل بما تعمل به الأفعال – ألا ترى أنّ « عسى » ليس فيها دلالة على الحدث والزمان ، وللدلالة عليهما سيق الفعل الحقيقي ، وصيغ من الحدث ، لكنها جرت عليها أحكام الأفعال ، وهو لحاق ضمائر الرفع ، ولحاق علامة التأنيث – لم يعتد به ..» .

---

(١) ص ٨٨٨.

(٢) ص ٨٨٥.

استطرادات :

ومن ذلك في أثناء كلامه على أن مرتبة الفاعل أن يتقدّم على المفعول به ، وما استُدلَّ به من قولهم : ضرب غلامه زيدٌ ، وعدم قولهم : ضرب غلامُه زيدًا ، استطرد بين ما يقرره وما يستدل به بكلام طويل عن أنه لا يكون الضمير قبل الظاهر لفظًا ومرتبة إلا في أبواب أربعة ، فذكر هذه الأبواب ، وساق غير شاهد في كل منها ، وانتقل داخل كل باب إلى بعض مسائله ، ومذاهب بعض النحويين فيها.. وختم كلامه بـ « فإذا صح أن الضمير يتقدم لفظًا إذا كان مؤخرًا في المرتبة .. فنرجع لدليل أبي علي »[1] .

* * *

---

(١) ص ٥٩٣.

الفصل الثاني

دراسة في البنـاء والمصادر

- ١ -

بنـاء «الكافي»

أ – المادة :

بدأ ابن أبي الربيع «الكافي» بمقدمة ،استهلها بحمد الله ، وختمها بالصلاة والسلام على محمد خاتم النبيين ، وصفوة أنبيائه الأكرمين ، وأدارها على الأفكار التالية:

– حمد الله أن وفق طائفة إلى العناية باللغة العربية ، حتى تكشفت خفاياها ، ومشكلاتها .

– بيان ضرورة التبصُّر بهذه اللغة ؛ إذ هي الأساس في فهم كتاب الله واستنباط أحكامه ، وبدونها لا يصح النظر في قرآن ولا سنة .

– الصلاة على الرسول الكريم ، والدعاء بالرضوان على صحابته الأطهار وتابعيهم ، والتوجه إلى الله ببعض الأدعية .

– الثناء على «الإيضاح» ، وذكر ميزاته ، وتعظيم مكانته .

– الشروع بشرح «الإيضاح» ، وتحديد مفردات عمله بإبداء خفيِّه ، وإيضاح مشكله ، وتقييد مطلقه ، وتفصيل مجمله ، وحل عقده ، وفتح مقفله ،

---

(١) ص ٥ – ١٠.

والانفصال عما اعترض عليه به ، وذكر مسائل تدريبية ، وبخاصة في قسم التصريف .

– ذكر فضل العزفيين في تخليصه لما رمى إليه من شرح «الإيضاح» ، وإحاطتهم له بالرعاية ، والدعاء لهم ، بدوام المجد ، والنصر على الأعداء .

ثم أمسك بـ «البسملة» وعبارة «وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليمًا» اللتين بدأ بهما أبو علي «الإيضاح» ، وقسم كلامه عليهما قسمين : الأول في «البسملة» والثاني في العبارة . وجعل الكلام في «البسملة» في خمسة فصول : الأول في متعلق المجرور ، والثاني في اشتقاق «اسم» ، والثالث في «الله» ، والرابع في «الرحمن» ، والخامس في «الرحيم» .

وأما عبارة «وصلى الله ...» فجعل الكلام فيها في خمسة فصول أيضًا : الأول في «حرف العطف» الذي ربط بينها وبين «البسملة» قبلها . والثاني في «الصلاة» . والثالث في «سيد» ، والرابع في «النبي» ، والخامس في «محمد» .

وأقول : لعل ابن أبي الربيع نظر في عقده هذه الفصول للبسملة ، وعبارة «وصلى الله ..» إلى السهيلي الذي صَدَّر «نتائج الفكر» ، بست مسائل ، قصرها على الكلام على البسملة ، وعلى «وصلى الله ..» اللتين أوردهما الزجاجي في مطلع كتابه «الجمل» .

أما مقدمة «الإيضاح» فقد صدَّر كلامه عليها بثلاثة فصول ، قصرها على الكلام على «الحمد» ، ثم تكلم على لفظ الجلالة : أصله وما يختص به ، فـ «رب» فـ «العالمين» ، فإضافة الآل إلى المضمر ، فـ «على إثر ذلك» فـ «أطال الله بقاء الأمير الجليل» ، فـ «عضد الدولة» ، فـ «تاج الملك» ، فـ «وأدام عزه وتأييده ونصره وتمكينه» ، فـ «وأسبغ عليه طوله وفضله» ، فـ «متحرِّيًا» ، فـ «إن وافق اجتهادي ما رسم» ، فـ «فذلك بيمن نقيبته» ، فـ «وإن قصر إدراك عبده

عما حَدّه» ، فـ «رجوت أن يسعني صفحه» ، فـ «لعلمه بأن الخطأ بعد التحري موضوع عن المخطئ» .

ثم شرع في شرح «الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء»[1] .

ب – المنهج :

اقتفى ابن أبي الربيع أثر أبي علي الفارسي ، فالرجل شارح ، والشارح عينه دائمًا على الأصل الذي يشرحه ،ولما كان «الإيضاح» مقسَّمًا إلى أبواب ، على ما سلف بيانه ، فإنه قد اعتمد هذه الأبواب ، وصار ينتقي مما ورد فيها عبارة ، أو عبارات يرى فيها مواطن صالحة للشرح والدرس ، وهذه العبارة أو العبارات يجعلها تحت عنوان «فصل» ، فإذا ما قضى نهمته ، اجتزأ عبارة أخرى ،وعنونها بـ «فصل» أيضًا .

وأحيانًا يضيف إلى العبارة التي عقد الفصل من أجلها عبارة أخرى ، بعد أن يقدِّم لها بقوله : ثم قال . وذلك كما فعل عندما وضع تحت «فصل» عبارة «وما عدا ما ذكر مما يمكن ائتلافه من هذه الكلم فمطَّرح» وقال : «يريد – والله أعلم – ماعدا الاسم والاسم ، أو الاسم والفعل .. إلخ»[2] .ثم أورد عبارة أخرى مستهلًّا لها بـ «ثم قال» .

فإذا ما أراد أن يدير كلامًا من عنده ، أو يستكمل نقطة لم يعرض لها أبو علي ، أو لم يجد هو نفسه لها متَّسعًا ، وهو يشرح عبارته – فإنه يعقد مسألة . إذن «الكافي» عبارة عن فصول ومسائل لا عناوين لها ، الفصول هي فصول

(١) ص ٧.

(٢) ص ١١٧ .

«الإيضاح» ، والمسائل لكلام ابن أبي الربيع نفسه[1] .

وهذا القالَب الذي صاغ ابن أبي الربيع فيه كتابه قالبٌ جيد ، أمكنه به أن يضع حدودًا بين الكلام المباشر على كلام أبي علي ، والكلام غير المباشر الذي يأتي به من عنده . وكان في « البسيط » – وهو شرح شأنه شأن « الكافي » ، قد صَبَّ مادته العلمية في قالب قريب ، فليست عبارات الزجاجي في فصول ، لكن الأساس عبارة الزجاجي نفسه تحت الباب الذي رسمه . ثم قد يعقد ابن أبي الربيع للكلام عليها فصولًا ، وقد يعقد مسائل يستكمل فيها ما بدأ ، أو يعرض لجوانب جديدة. الفارق بين الشرحين أن فصول «الكافي» هي فصول أبي علي ، وفصول « البسيط » هي فصول ابن أبي الربيع ، لأن الزجاجي لم يعقد فصولًا في كتابه.

وأحيانًا يكتفي بإيراد عنوان الباب أو ترجمته ، ثم يبيِّن لماذا عقده أبو علي ، وكان من الممكن مثلًا أن يدمجه مع ما قبله[2] ، أو يربطه بالباب الذي قبله[3] ، أو يورد ما اعتُرِض عليه به[4] .

وقد يوطِّئ بين يدي الباب كلامًا ذا فائدة في إضاءة ما يأتي بعده من كلام أبي علي . ومن ذلك قوله بعد أن أورد « باب الابتداء » : اعلم أن الابتداء عامل معنوي لأنه وصف .. إلخ[5] . وكذا فعل في «باب العوامل الداخلة على الابتداء والخبر»[6] .

---

(١) لم يتنبَّه د. رمضان الدقي لهذا الفرق ، وظن أن ابن أبي الربيع قسم أبواب « الإيضاح » إلى فصول، والفصول إلى مسائل. انظر: الكافي ٥/ ٦٦.

(٢) ص ٤٨٢.

(٣) ص ١٠٩.

(٤) ص ١٢٠.

(٥) ص ٢٩٢.

(٦) ص ٧٤٢.

وربما عرض لجزئية لم يتناولها أبو علي ، كما فعل بعد أن أورد عنوان « باب نعم وبئس » ،قال : اعلم أن « نعم » تستعمل على وجهين : أحدهما أنه يقال : نَعِم الرجل ، إذا تنعَّم ، ولا تريد أن تمدحه[1] .

ويقتصر ما يجتزئه ابن أبي الربيع من كلام أبي علي على كلمتين[2] ، أو ثلاث كلمات[3] . وقد يزيد فيبلغ سطرًا أو سطرين[4] . وقد يذيِّل ما اقتطع بالقول : إلى آخر الفصل[5] . على أنه أحيانًا يكتفي بانتخاب ما يريد قافزًا على ما في ثناياه من كلام أبي علي[6] .

وربما يكرِّر ما يجتزئه عندما تختلف الجهة التي يريد الكلام عليها ، وتبعد المرة الأولى التي أورده فيها ، كما فعل عندما عقد فصلًا لقول أبي علي : « فالاسم في باب الإسناد إليه والحديث أعمُّ من الفعل »[7] ، وذكر روايتين لهذا القول ، وأورد اعتراض طائفة على إحداهما ، وردَّ الاعتراض ، ولما بعُد العهد بالعبارة أعادها مرة أخرى ، ثم صار يتكلم عليها ، ويشرحها ، ويستكمل ما سلف أن بدأه[8] .

وعدة الفصول التي يعقدها تحت كل باب تقل وتكثر ، وكذا عدة المسائل .

ويبدأ ابن أبي الربيع كلامه عندما يريد التعليق على عنوان الباب أو الترجمة

---

(١) ص ٦٨١.

(٢) انظر مثلًا: ص ١٤٤.

(٣) انظر مثلًا: ص ٢٥٧ ، ٢٧٨ ، ٣٧٨.

(٤) ص ٨٠ ، ٦٩٧ ، ٧٠٠.

(٥) ص ١٥١ ، ٢٠٩.

(٦) انظر مثلًا: ص ٦٠٢.

(٧) ص ٩٠.

(٨) ص ٩٢.

بالقول[1] : يريد – أي أبو علي – .. أو : إنه لما أعطى في الباب المتقدم[2] .. فإن كان على العنوان اعتراض أو انتقاد قال : انتقدت عليه هذه الترجمة ؛ لأنه[3] .. وقد يفصّل ما في عنوان الباب من إجمال ، كما في قوله في مستهل كلامه على « باب من أحكام أواخر الأسماء المعربة » : اعلم أن أواخر الأسماء بالنسبة إلى الإعراب على خمسة أقسام[4] ، ثم يفصّل . أو يكشف الغرض الذي من أجله عقد أبو علي الباب[5] .

أما كلامه على عبارات أبي علي المجتزأة فيستهله بما اعتُرض عليه به[6] ، أو يشرح العبارة ويفصل إجمالها[7] ، أو يشير إلى لفظ آخر يوازي اللفظ الذي أورده أبو علي[8] ، وربما يصدِّر كلامه بالقول : اعلم[9] .. ويأخذ في التفصيل والاستدلال . وقد يدفع عن عبارة أبي علي ما يرد إلى الخاطر من اعتراض بشأنها[10] . ويبدأ أحيانًا بالتعليل لما جاء فيها[11] .

تلك هي الطريقة التي اتبعها ابن أبي الربيع في شرحه ، فهل نظر فيها إلى أحد قبله ؟ . لا يمكن الجزم بذلك ، فـ « شروح » « الإيضاح » كثيرة ، ولم يصل

---

(١) ص ٧٢.
(٢) ص ١٠٩.
(٣) ص ١٢٠.
(٤) ص ٢٠٥.
(٥) ص ٢٣٠.
(٦) ص ١١١ ، ١١٦.
(٧) ص ١١٦.
(٨) ص ١١٠.
(٩) انظر مثلًا : ص ٩٥ ، ٢٢٢.
(١٠) ص ٨٨.
(١١) ص ٩٥.

منها إلا القليل ، وما طبع منها إلا أقل القليل. ومهما يكن فإن الشرح المطبوع للإيضاح ، وهو « المقتصد » للجرجاني ، لا يجري على هذه السنن ، وكذلك شرح العكبري ، فالأول لا فصول فيه ولا مسائل ، بل هو كلام أبي علي مصدَّرًا بـ « قال أبو علي» ، وكلام الجرجاني بعده مصدَّرًا بـ « قال الشيخ » ، والثاني جار أيضًا على « قال أبو علي » ثم «قال الشيخ» ، ولكن فيه فصول قليلة العدد نوعًا يعقدها العكبري لتقوم بالغرض الذي تقوم به المسائل عند ابن أبي الربيع .

وهو في ذلك كله جارٍ على سنن أبي علي ، لا يقدم ولا يؤخر في أبوابه وفصوله ، وما وقع من تقديم وتأخير في باب أو فصل ، ليس من عند ابن أبي الربيع ، ولكنه راجع إلى اختلاف نسخ «الإيضاح» نفسه ، ومن ذلك مثلًا أنه أورد « باب التثنية والجمع »[1] عقب « باب من إعراب الفعل »[2] موافقًا في ذلك « المقتصد » ، و « شرح العكبري » ، وأصولهما الخطية جميعًا ، والنسخة الظاهرية من «الإيضاح» ومخالفًا «الإيضاح» المطبوع الذي عكس فقدَّم « باب التثنية والجمع»[3] على صاحبه[4] . ولم يشر المحقق إلى شيء في حواشيه ، مما يعني أن نسخه الخمس التي اعتمدها متفقة في الترتيب .

ولا شك أن مثل هذه الفروق يمكن أن تكون أساسًا في تصنيف النسخ الخطية لكتاب ما في أُسر ، ومن ثم بيان العلاقات القائمة بينها ، وقد أصبح هذا النوع من الدراسات عِلْمًا قائمًا بذاته .

وهو جار على سنن أبي علي أيضًا في ترتيب عباراته داخل الأبواب

---

(١) ص ٢٦٧.
(٢) ص ٢٣٠.
(٣) الإيضاح ٢١.
(٤) الإيضاح ٢٣.

والفصول ، يقتطع منها على وفق ترتيبه ، فلا يقدِّم الكلام على عبارة متأخرة ، ويؤخر الكلام على عبارة متقدمة ، لكنه قد يخرج عن إلفه أحيانًا على وفق دواعي كلامه ، ومن ذلك أنه تكلم على الآية ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾[1] ، وهي في الصفحة ١٤٢ من « الإيضاح » ، ثم رجع فتكلم على عبارة « وإنما يعمل عمل الفعل إذا جرى وصفًا على موصوف ..» وهي في الصفحة ١٤١[2] .

وقد عالج قضايا أصولية ، مثل القياس والسماع وأنواع العلل ، كما عرض لمسائل تتصل بالمنطق كأنواع الدلالات ، ومسائل لغوية عامة كالإتباع والاتساع ، ودفع في ثنايا ذلك بكثير من القواعد والضوابط النحوية العامة ، وقرن بين المسائل ، جامعًا الأشباه مع الأشباه ، والنظائر مع النظائر ، وعُني عناية خاصة بمسائل الخلاف ، وفسَّر جملة من الألفاظ اللغوية ، وألمح إلى بعض لغات العرب ، وتناثرت إشارات بلاغية وأشتات عروضية ، واهتم بالأشعار وبيان أوجه الاستشهاد بها ، وربط بين المعاني والأعاريب مرجِّحًا أو مضعِّفًا ، وحظي « الإيضاح » ورواياته المختلفة بالتتبع والتوجيه والمفاضلة ، وصولًا إلى النص الذي لا اعتراض عليه .

كل ذلك في نزعة بادية إلى التشقيق والتفريع ، والاعتماد على أسلوب الحوار ، أو طريقة الجدل ، مع يقظة تتبدَّى في ربط الكتاب ، بعضه ببعض من خلال التنبيه على ما مضى ، والإشارة إلى ما سيأتي ، والتذكير بأن ذلك سيتكرر في مواضع ، أو التلميح إلى أنه لا داعي لإعادة ما سلف خوف الإطالة ، وخشية التكرار .

---

(١) الكهف ١٨.

(٢) وهكذا جاء الكلام في الآية في ص ٩٩٣، والكلام في العبارة في ص ٩٩٥.

وتلفت النظر ظاهرة « الاعتراضات » أو « الانفصالات » التي وُجِّهت إلى أبي علي ،واحتشاده للردِّ عليها[1] .

ولا تغيب شخصية ابن أبي الربيع أبدًا على امتداد الكتاب ، مفسِّرًا ، وموجهًا ، ومرجحًا ، ومضعفًا ، وناقدًا ، ومفاضلًا ، في المسائل التي يعرض لها ، أو يسوقها ، مزجيًا بين يدي كلامه بالآيات القرآنية ، وبعض الأحاديث الشريفة ، والشواهد الشعرية ، والمأثور النثري ، فضلًا عن أساليب النحويين ونماذجهم .

جـ – الخصائص المنهجية :

وبعد ، فيمكن صبُّ ما ألمحت إليه في إشارات خاطفة آنفًا في نقاط ، تُعَدُّ الخصائص المنهجية لـ«الكافي» :

١ – طول النفس في الشرح :

وهذا تصديق لما نعته به أبو حيان من أنه «ملأ الأرض نحوًا »[2] ، فالرجل يمتح من بئر فوارة ، مما يدل على غزارة في المادة العلمية ، وشواهدها . ولا أظن ذلك محتاجًا إلى استدلال ، فهو فاش في الكتاب كله . وقد أشار إلى هذه الخصيصة د. الثبيتي في مقدمة « البسيط »[3] .

٢ – اليقظة وحشد الهمة :

حشد ابن أبي الربيع همته لكتابه هذا ، وجمع له ملكاته ، فهو دائمًا مستحضِرٌ لما يقول غاية الاستحضار ، واعٍ لما فات ، مدرك لما سيأتي ، حريص

---

(١) ستأتي الإحالات والأمثلة الموضحة لهذا الذي أجملناه في مواطنها.

(٢) ١/٩٥.

(٣) بغية الوعاة ٢/٢٧١

على عدم التكرار، منبّه على أنه لا فائدة منه . ولهذه الخصيصة عدة شواهد :

– ربط كتابه بعضه ببعض

تجلّى ذلك في الإحالات الكثيرة، فهو يربط كلامه بما مضى[1]، وبما يأتي[2]، وينبّه على أنه سيأتي الكلام في مسألة ما في مواطن[3]، أو يشير إلى أنه ستأتي نظائر لما يقول[4]، أو أن ما يقوله في موطن ما، تمامه سيكون في ما بعد[5]، وربما ألمح إلى الإحالة فقال : وهذه كلها تحتاج إلى بسط به يكون البيان[6] . وقد يحيل على مواطن سابقة ومواطن لاحقة معًا[7] .

– ربط كتابه بكتبه الأخرى :

فقد ذكر كتابه «البسيط» غير مرة، مشيرًا إليه بـ «شرح كتاب الجمل»، قال : «وعن أبي القاسم انفصال آخر ذكرته في «شرح كتاب الجمل فلينظر هناك»[8] . وقد بيّنت في الحواشي ما قاله أبو القاسم، وما انفصل به ابن أبي الربيع في «البسيط» .

وقد جرى في منهجه في هذه الإحالات على النحو التالي :

– إحالات على أبواب بعينها . وربما حدّد الموضع داخل الباب، فقال مثلًا :

---

(١) انظر مثلًا : ص ٧٠٦ ، ٨١٤ ، ٩٩٧.

(٢) انظر مثلًا : ص ٣٨٣ ، ٤٠١.

(٣) ص ١٩٥.

(٤) ص ٥٩ ، ٨٣٩.

(٥) ص ٨٢٢.

(٦) ص ٢١ ، ٥٤١.

(٧) ص ٥٧٧.

(٨) ص ٦٠٢.

«في آخر الباب»[1] .

– إحالات على النصف الثاني من الكتاب (التكملة) . وقد يحيل عليه أحيانًا على أنه «باب التصريف»[2]، ولعل ذلك مسامحة منه .

– إحالات على الكتاب عامة دون بيان الموضع[3] .

– إحالات على أبواب دون ذكر أسمائها[4] .

– إحالات مبهمة، مثل: وسيأتي الكلام في هذا[5]، أو : وسيأتي بيان هذا مفصّلًا إن شاء الله[6]، أو : وسيأتي الكلام في هذا مستوعبا[7] . وربما كشف بعض الإبهام كأن يقول : وسأتكلم على البيت حيث ذكره أبو علي[8]، أو : وسيأتي الكلام في هذا في أبوابه[9]، أو : على حسب ما أذكره بعد[10] .

وقد يجمع بين إحالتين في موطن واحد، مما يدلُّ على استظهاره لما يقول .

ومن هذا قوله : ويتبين هذا في باب الجمع، وفي باب التصريف يكمل الكلام إن شاء الله»[11] .

---

(١) انظر مثلًا : ص ٨٦ ، ١٠٢ ، ١٢٥ ، ١٤٥ ، ٦٣٢.

(٢) انظر مثلًا : ص ٢٨ ، ٨٥ ، ١٣٧ ، ١٤٠.

(٣) ص ٨٢٢.

(٤) ص ٨٤١.

(٥) ص ١٤٩.

(٦) ص ٢٠٧.

(٧) ص ٦٤ ، ٢٢٩.

(٨) ص ٧٠.

(٩) ص ١٤٦ ، ١٥٩ ، ١٦٠.

(١٠) ص ١٥١.

(١١) ص ٤٥.

ولا يأنف من تكرار الإحالة إلى باب بعينه بعد سطر أو سطور عن ذكر الإحالة الأولى[1].

- عدم التكرار:

التكرار عيب منهجي، وقد قصد ابن أبي الربيع قصداً إلى تبرئة كتابه منه، وكان واعياً بأنه لا فائدة منه[2]. لكن طبيعة المعلم غلبت عليه أحياناً، فجعلته يكرر ما سلف أن قاله، وينص على ذلك بأن يقول: وسأكرر الكلام في هذا[3]. أو: وقد تقدّمَ الكلام في «باب خبر المبتدأ بأوعب من هذا»[4]. ولعله فعل ذلك لضرورة منهجية، واستجابة لدواعي الكلام وسياقه، لكن التوفيق لم يحالفه أحياناً فكرَّر دون داعٍ منهجي[5].

ومهما يكن فإن حرصه على عدم التكرار كان سبباً في ربط كلامه بعض ببعض، في «الكافي» نفسه، وفي «الكافي» وكتبه الأخرى.

٣ - الأسلوب التعليمي:

حرص ابن أبي الربيع - وهو المعلم - على ألا يقفز على المسائل، أو يترك فجوات في تناوله لها، حتى لا يحدث ارتباكاً أو قلقاً. ولذلك فهو يقرر ما يريد بالتدريج. فإذا بلغ غايته، وشعر بأن قارئه قد أصبح مهيّأً للفهم، قال: فإذا تقرر

---

(١) ص ٤٩.

(٢) ص ٥٣٣، ٨١٣.

(٣) ص ٩٧.

(٤) ص ٥٦٠.

(٥) انظر: ص ٩٩١، ٩٩٧، وص ١٠٠٧، ١٠٢٤.

ما ذكرته[1]، أو: فإذا صح فنرجع لدليل أبي علي[2]، فإذا تبين ذلك تبيّن[3].

كما أنه حريص على أن يجمع ما تفرق أثناء بسط الكلام، ويلخصه على الطريقة التربوية الحديثة. ولذلك فهو كثيرًا ما يقول بعد أن يفرغ من البسط والتحليل: فقد تحصَّل من هذا كله، أو: فقد تحصَّل مما ذكرته[4].. وقد يذيل ما تحصل بنحو قوله: فهذه جملة تضبط لك هذا الباب إذا أنت فهمتها وعملت عليها، أو يقول: فقد صَحَّ من هذا كله[5].

٤ - تحرير نص الإيضاح:

عُني ابن أبي الربيع بذكر الروايات المختلفة لـ «الإيضاح»، وإثبات الفروق بين نسخ الكتاب، والإشارة إلى ما اعتُرض عليه منها، والموازنة بينها، وترجيح ما يراه أقرب إلى الصواب، وذلك سعيًا منه إلى تحرير النصّ.

والحق أن هذه العناية ليست مستغربة منه، فالرجل تلقى «الإيضاح» من طرق مختلفة، كما سلف، تلقَّاه عن ابن بقي والشلوبين وغيرهما. ولا شك أنه اطلع على رواياته المختلفة، ونظر في نسخه المتعددة.

وسيأتي فضل بيان لهذه النقطة في الفصل الخاص الموسوم بـ «ابن أبي الربيع وأبو علي».

---

(١) انظر مثلًا: ص ٨٧٣، ٨٧٧.

(٢) انظر مثلًا: ص ٥٩٣.

(٣) انظر مثلًا: ص ٨٦٨.

(٤) انظر مثلًا: ص ١٧٨، ٢٩١، ٦٩٧.

(٥) انظر مثلًا: ص ٨١٢.

٥ – العناية بعبارة أبي على :

حظيت عبارة أبي علي في « الإيضاح » باهتمام ابن أبي الربيع ، فقد حرص على إبداء خفيِّها ، وإيضاح شكلها ، وتقييد مطلقها ، وتفصيل مجملها ، وحل عقدها ، وفتح مُقْفَلها[١] . ونَصَّ على ذلك في مقدمة كتابه .

٦ – رد الاعتراضات :

ندب ابن أبي الربيع نفسه للرد على الاعتراضات التي وجهت إلي أبي علي ، أو الانفصال عنها على حد تعبيره ، بل إنه جعل ذلك هدفًا من أهداف كتابه[٢] . وقد صرح غير مرة بابن الطراوة الذي أَلَّف في بيان خطأ « الإيضاح »[٣] ، وربما اكتفى بالقول : اعترض بعض المتأخرين ، أو انتقد بعض الناس ، أو جاء بعض الناس[٤] ، أو نحو ذلك . وقد يفترض حينًا اعتراضًا من عنده ليردَّه ، فيقول : ولقائل أن يقول[٥] . وقد يردُّ الاعتراض من وجوه[٦] حسب ما يتبدَّى له ، وكأنه يودُّ أن يحاصر كل رغبة في النَّيْل من صاحبه ، ويزيل كل أثر للشك في ما يقوله . وهذه الاعتراضات تشمل كل ما يتصل بـ « الإيضاح » : عناوين أبوابه ، وحدوده وتعريفاته ، وعباراته .. إلخ . وتظهر في الردود عليها دقة فهمه ، وسعة علمه ، وقدرته على إجراء الموازنات ، واستخدام الأقيسة ، وانتزاع الأدلة . وستأتي دراسة هذه الاعتراضات بتفصيل في الفصل الموسوم بـ « ابن

---

(١) لا داعي للتمثيل لذلك ، فهو فاش في الكتاب فشوًا كبيراً .

(٢) ص ٩ .

(٣) انظر : فهرس الأعلام – ابن الطراوة .

(٤) انظر : فهرس الجماعات والأمم والقبائل .

(٥) ص ١١٢٧ .

(٦) انظر مثلًا : ص ٩٩ ، ١١١ وما بعدها .

أبي الربيع وأبو علي » .

٧ – التفريع والتشقيق :

تلك ظاهرة لا تخطئها العين ، فكلام ابن أبي الربيع في معظمه قائم عليها ، وهي تعرب – بلا شك – عن نزعته القوية نحو التنظيم والإحاطة والاستقصاء ، وهي نزعة تعليمية وعلمية ؛ تعليمية لأنها تركز المسألة في نقاط محدَّدة يسهل على المتعلم استرجاعها ، وعلمية تهدف إلى حصر الأوجه المختلفة ، والوصول إلى نتائج يرضى عنها الباحث .

ويتبدَّى ولعه هذا بتجزئته عبارات أبي علي ، وتقطيعها ، وتخصيص كل عبارة ، أو جملة ، أو كلمة منها بفصل ، أو فِقْرة . كما يتبدَّى في تفريعه للمسائل التي يعرض لها .

وانظر إليه في أول سطر من سطور كتابه ، يقول : « الكلام هنا – في البسملة والصلاة على الرسول الكريم – في قسمين : أحدهما .. الثاني .. فأما البسملة ، فالكلام فيها في خمسة فصول .. وأما القسم الثاني .. فالكلام فيه في خمسة فصول أيضًا ..»[١] .

وفي موطن آخر : الكلام في الحمد في ثلاثة فصول[٢] .. وفي موطن ثالث : وبسط هذا أن تقول : الفعل المضارع يسند إلى الظاهر وإلى المضمر . فإذا أسند إلى المضمر المتصل . فإن كان متكلمًا وحده كان بالهمزة .. وإن كان .. فإن كان المضمر مخاطبًا .. فإن كان المضمر غائبًا .. فإن كان مذكرًا.. فإن كان مؤنثًا .. فإن أسند إلى الظاهر فينقسم إلى ثلاثة أقسام .. فإن كان مؤنثًا غير

---

(١) ص ١١ وما بعدها .

(٢) ص ٣٠ .

حقيقي.. فإن كان مذكرًا .. فإن كان جمعًا مكسرًا .. فإن كان مؤنثًا حقيقيًّا غير مقرون بإلا .. فإن كان جمعًا مكسرًا .. فإن كان مقرونًا بإلا[1] .. إلخ .

٨ – الجدل وفرض الأسئلة :

وهو في هذا أيضًا صادر عن نزعة تعليمية وعلمية . وهي أيضًا ظاهرة فاشية ، فالرجل كثيرًا ما يستهل كلامه بالقول : فإن قلت .. قلتُ ، أو :فإن قلت .. فالجواب .. أو : فلو قلت ، أو : فإن قيل ، أو : هذا معترض .. والجواب . بل إن الأسئلة تترى وراء بعضها لتحيط بالمسألة من جميع جوانبها[2] .

٩ – العناية بالأصول والضوابط العامة :

نثر ابن أبي الربيع كثيرًا من الأصول والضوابط والقوانين النحوية في ثنايا كلامه ، فالرجل يحترم السماع ، ويقف عنده ، ويرفض ما لم يُسمع له نظير ، ومن حفظ عنده حجة على من لم يحفظ . وهو يلوذ بالقرآن وقراءاته ، ويهتم بكلام العرب ، شعره ونثره ، كما يتتبع لغات العرب ويفاضل بينها .

والأقيسة عنده صحيحة وفاسدة ، والفاسدة هي تلك التي تؤدي إلى إثبات اللغة بالوهم ، كما أنها ليست على درجة واحدة ، والأقيس هو الذي يوافق لغة أكثر من غيرها .

ومن القواعد والضوابط العامة التي ذكرها : تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل ، ومطابقة اللفظ للمعنى ، وعلة الاختصاص لا تلزم ، والخروج من جهة واحدة أولى من جهتين ، ولا تقوم الحجة بمحتمل ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى

---

(١) ص ١٦٩ – ١٧٢.

(٢) انظر مثلًا : ص ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ . وانظر أيضًا : ص ١٧٤ ، ١٨٢ ، ١٨٧ ، ٤٠٩ ، ٤٥١ ، ٤٨٨.

مما يحتاج إلى تقدير .

وسأعرض لذلك مفصلًا في موطنه ، وثمة الإحالات اللازمة .

١٠ – العناية بمسائل الخلاف :

عُني ابن أبي الربيع عناية بمسائل الخلاف النحوي ، وأُرى أن المعنيين بالخلاف الذين لم يطلعوا على « الكافي » قد فاتهم الكثير ، فلقد رأيت الرجل يذكر مذاهب لم أقف عليها في كتب هذا الفن ، ومن ذلك أنه نسب إلى الكوفيين مذهبًا مفاده أن الابتداء عامل في المقدَّم ، والمقدم عامل في المؤخر[1] . وأنهم يرون أن المصدر المنون ينصب ولا يرفع[2] .

وهو في عرضه لهذه المسائل يبدأ عادة بالقول : واختلف النحويون[3] .. أو : اختلف البصريون والكوفيون[4] ، أو: اختلف الناس[5] . وعندما يشرع في التفصيل يقول : فمنهم .. ومنهم[6] ، أو يُسمِّي[7] . وقد يصدر الكلام برأي البصريين غير منسوب إليهم ، ثم يقول : وقال الكوفيون[8] .

وربما يذيل عرضه للخلاف بمسائل يبنيها عليه ، فيجيز ، ويمنع[9] ، أو يشير

---

(١) ص ٢٩٣.

(٢) ص ١٠٧١.

(٣) انظر مثلًا : ص ٢١٤ ، ٢١٩ ، ٢٢٨ ، ٥٠٤ ، ٧٣٥.

(٤) ص ٧١٩ ، ٧٢٥.

(٥) ص ٢٣ ، ٣٣ ، ٨٠٨ ، ٨٣٩.

(٦) ص ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٧٣٥ ، ٧٣٩.

(٧) ص ٢١٤ ، ٢٢٨ ، ٧٩٣ ، ٩٣٠.

(٨) ص ٢٦٥ ، ١٠٧١.

(٩) ص ٢١٤ وما بعدها، ٧٩٣.

إلى أن قول هذا الفريق أو ذاك هو ظاهر كلام أبي علي في كتاب ما ، ونصٌّ له في كتاب آخر[١] .

وهو – في العادة – يصدِّر مذهب البصريين[٢] ، لكنه قد يخرج عن إلفه ، فيقدم مذهب الكوفيين ، ويعقبه بمذهب البصريين[٣] ، أو يكتفي بذكر مذهب الكوفيين ، ويصوِّب ما ذهب إليه جمهور النحويين ، أو البصريون[٤] .

١١ – آثار العلوم الأخرى :

ابن أبي الربيع ليس رجل نحو فحسب ، بل ضرب بسهم في علوم أخرى ، على ما سلف بيانه في ترجمته . ولهذا فإن من خصائص منهجه تلك الإشارات والفوائد والأشتات التي تنم عن ثقافته العامة ، وصلته الوثيقة بالعلوم الأخرى .

لقد شرح ألفاظًا كثيرة شرحًا لغويًّا[٥] ، وفرّق بين دلالات الألفاظ ، وغاص في بحث العلاقات بين هذه الدلالات[٦] ، وكشف عن معرفته بلغات العرب ، وفاضل بينها[٧] .

وبثَّ بعض الإشارات البلاغية ، مثل الاستعارة ، وقال : إنها أبلغ من التشبيه[٨] ، والتكثير ، وقال : «إن تكثير الجمل في مواضع التعظيم والتهويل

---

(١) ص ٨٩٦ ، ٨٩٧.
(٢) ص ١٦ ، ١٤٠ ، ٢٣١.
(٣) ص ٢١٩.
(٤) ص ١٣٩ ، ١٧١ ، ١٧٤.
(٥) ص ٣٦ ، ٣٨ ، ٦٤ ، ٤٩٤ ، ٥٠٣.
(٦) ص ٣٦، ٣٨.
(٧) ص ٤٩٤.
(٨) ص ٤٤٢.

أفصح وأبلغ في ما يحاول من المعنى »[١] .

كما ساق بعض مصطلحات أصول الفقه ، مثل : الظهور والنص[٢] .

وألمح – وهو المنعوت بالفرضي – إلى دراستِه لعلم المواريث ، وطرق العرب في التوريث ، وأن الشرع جاء بإبطالها[٣] .

ولم يخل كتابه من فوائد عروضية ، فالشاعر لا يلحن للضرورة ، ولا لزوال الاشتراك[٤] ، والحرف المشدّد عندهم حرفان ، وكذلك هو في تقطيع الشعر[٥] .

* * *

- ٢ -

مصادر «الكافي»

لا ريب أن البحث عن مصادر «الكافي» والتفتيش عنها يحتاج إلى كثير من الصبر والجهد والتتبع ، وذلك لعدة أسباب :

أ – «الكافي» كتاب كبير ، يقع في عدة أسفار .

ب – وهو قائم على متن – الإيضاح – حظي بالذيوع ، واهتم به الناس حتى بلغت المؤلفات التي قامت عليه ٦٧ مؤلفًا .

ج – وابن أبي الربيع من رجال القرن السابع الهجري ، فوراءه قرون من المعرفة المتراكمة .

---

(١) ص ٤٦٦.
(٢) ص ٤٧٦ ، ٩٢٣.
(٣) ص ٨٩٤.
(٤) ص ٨٠٩.
(٥) ص ٢١٠.

د – وهو من علماء المغرب والأندلس ، ومعلوم أن تراث تلك البلاد ، حتى ما طُبع منه بعيد عن أيدينا نحن المشارقة ، فكيف بالمخطوط منه ، وما أكثره ، وما أكثر ما تلف منه ، وما أكثر ما فقد وضاع ! ومؤلفات ابن أبي الربيع نفسه شاهدة على ذلك ، فُقد معظمها ، وما بقي لم يسلم كلُّه .

هـ – وأخيرًا فإن الرجل ، وليس بدعًا في ذلك ، يعبُّ مِن تراث مَنْ قبله عَبًّا ، ساكتًا عن التصريح بالمصدر الذي أخذ عنه ، وكأنَّ ما يقوله له ، أو قانعًا بالقول: وجاء الناس ، أو : ومن الناس ، أو : وذهب بعض المتأخرين ، أو : ورأيت بعض من يقرئ هذا الكتاب .. إلخ . فإذا ما نَسب القول إلى صاحبه ، أو عزا المذهب إلى من هو له كان ذلك مَدْعاة للأنس ، وحافزًا على السرور والاستبشار ، على أن ذكر الاسم قد لا يغني كثيرًا ، فقد يكون له غير كتاب .

وليس هذا الموطن موطن البحث عن السبب أو الأسباب التي تكمن وراء هذه الظاهرة ، ظاهرة إغفال ذكر المصادر ، وتكفي هنا الإشارة إلى ما ذهب إليه أحد الباحثين من أنهم لم يكونوا يُشْغَلون بذلك ، لأن التراث في نظرهم صرح عقلي واحد ، يشارك الجميع في بنائه ، وليس عليهم أن يذكروا هذا أو ذاك[1] .

وأُرى أن كثيرًا من المتأخرين ، ومنهم ابن أبي الربيع ، قد متَّعهم الله بذاكرة عجيبة ، وعت آراء السابقين وأقوالهم في المسائل المختلفة ، لكن كثرة المؤلَّفات وتزاحمها أدَّتا إلى شرود اسم الكتاب ، أو الخشية من الغلط فيه ، فسكتوا عنه .

لقد عَوّل ابن أبي الربيع كثيرًا على مَنْ تقدَّموه ، سواء من السابقين الأولين الذين كانوا طلائع علوم العربية بعامة ، والنحو بخاصة ، مثل سيبويه والخليل والفراء والأخفش والمبرد والزجاجي وأبي علي وابن جني ، أو من المتأخرين ، مثل

---

(١) التراث والتجديد ٦٩.

أستاذه أبي علي الشلوبين وأبي بكر بن طلحة وابن أبي العافية وغيرهم ممن قرأ عليهم ، أو قرأ مصنفاتهم على شيوخه .

وهو في تعويله هذا مصرِّح مرة ، وساكت مراتٍ كثيرة ، كما أوضحت آنفًا ، على أن سكوته عن ذكر المصادر أعظم كثيرًا من سكوته عن ذكر أصحابها ، ففي حين لم يذكر من المصادر سوى عدد قليل (١٦ مصدرًا) ، بعضها أورده عَرَضًا ، لا في سياق الأخذ منه ، ذكر أعلامًا كثيرين ، متقدمين ومتأخرين ، في مواطن كثيرة . وسيأتي لاحقًا تفصيل الكلام في هذه النقطة .

وعليه فإن بإمكان الباحث أن يطمئن إلى أن الأعلام المذكورين أكثر صدقًا في الكشف عن مصادر الكتاب . أما أسماء الكتب فما أظن ما ذكره منها سوى غيض من فيضِ مصادرَ أخرى سكت عنها .

وما ذكرتُه عن صعوبة الوصول إلى مصادر « الكافي » لا يعني بالطبع التَّسليم ، فقد أدَّاني التفتيش في المصادر السابقة ، ومقايسة ما جاء على لسان ابن أبي الربيع بما جاء فيها ، وتخريج شواهد « الكافي » وتتبعها في مظانِّها ، إلى معرفة بعض المصادر التي لم يذكرها . ومن الفضيلة أن أعترف في الوقت نفسه أن ثمة نقولًا لم أقف على مصادرها ، وظلَّت عليّ غيبًا ، قد تكشفه الأيام لي ، أو لغيري .

ومهما يكن فإن العين لا تخطئ بحال ثلاثة أعلام كانوا ذوي أثر بالغ في « الكافي » ، وهم : سيبويه ، وأبو علي الفارسي ، وأبو علي الشلوبين . أما الأول فهو إمام النحويين جميعًا ، وكتابه قرآن النحو الذي لا غنى لأحد ممن جاء بعده عنه . وأما الثاني فهو صاحب المتن (الإيضاح) الذي أقام عليه ابن أبي الربيع شرحه ، وهو من هو بين النحويين في عصورهم المختلفة . وأما الثالث فهو شيخ ابن أبي الربيع الذي كان اعتماده عليه في علوم العربية .

ويمكن أن نضيف إليهم رابعًا ، وهو أبو الحسين بن الطراوة ، وإن اختلفت جهة تناول ما أخذه منه فقد كان له بالمرصاد ، يردُّ عليه ، ويُفَنِّد أقواله ، مصرِّحًا باسمه مرة ، ومكنيًا عنه بـ « بعض المتأخرين » مرات كثيرة .

ويلفت النظر أن ابن أبي الربيع لم يذكر أيًا من شروح « الإيضاح » على كثرتها ، كما أنه لم يذكر أيًّا من الشارحين ، ما عدا ثلاثة : أولهم « الشلوبين » ، وإنما ذكره في سياق الإفادة من آرائه وأقواله وانفصالاته عن الاعتراضات التي وُجِّهت لـ « الإيضاح » دون أن يشير إلى شرحه لـ « الإيضاح » ، وإن كنت إخال أن الانفصالات الكثيرة التي نقلها عنه قد تكون كُلُّها أو جلُّها من « شرح الإيضاح » هذا. وهو مفقود. وقد أشرت إلى ذلك غير مرة في الحواشي . وثانيهم : أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر ، المعروف بـ « الخِدَبّ » ، وله طرر على « الإيضاح » ، وثالثهم عيسى بن عبد العزيز الجزولي.

وبعد فينبغي قبل الدخول في الكلام في « مصادر الكافي » أن أنبِّه إلى أنه على الرغم من أن «الكافي» كتاب نحو في عَظْمه وصلبه ، فإن فيه لغة وقراءات ، وتفسيرًا ، وأحاديث ، وأدبًا ، وأخبارًا ، وعروضًا ، وأشتاتًا أخرى ، فالمصادر إذن ليست كتب النحو فحسب .

كتب النحو والتصريف :

لعل من نافلة القول أن أشير إلى أن معظم مصادر « الكافي » من كتب النحو ، فالكتاب نحوٌ في عَظْمه وصُلْبه ، كما سلف . وعلى الرغم من ذلك فإن جملة الكتب النحوية التي صرح بها ابن أبي الربيع لم تتعدَّ ثمانية كتب ، منها كتاب واحد له هو : « شرح الجمل » ، وذكره مرة واحدة . ومنها «كتاب سيبويه» ، وذكره خمس مرات . ومنها ثلاثة كتب لأبي علي ، هي :

« التذكرة » ، وذكرها أربع مرات ، و « العسكريات » ، وذكرها مرتين و «الحلبيات» ، وذكرها مرتين أيضًا . ومنها « الأصول» ، وذكره مرة واحدة . ومن كتب ابن جني كتاب القدّ (أو : ذا القد) ، وذكره مرة واحدة . كما ذكر «الكراسة» للجزولي ست مرات[1] .

ولا أظنني في حاجة إلى الإشارة إلى أن عدد هذه المصادر ، وعدد مرات ذكرها ، ليس سوى إيماءة خاطفة إلى مصادر أخرى ، وعدد مرات تبلغ عدتها أضعاف المذكورة ، وإذا كانت الأعلام أكثر صدقًا في التعبير عن مصادر الكتاب ، فلنلق نظرة عليها :

ذكر ابن أبي الربيع سيبويه ٢٠٤ مرة ، (لم أعتدَّ بالمرات إذا تكرر الاسم في الصفحة نفسها ، وكذا الأمر في بقية الأعلام التي ستلي) . ويمكن أن نضيف إليها ثلاث مرات كنَّى عنه فيها بـ « صاحب الكتاب » أو ذكر « الكتابَ » ولم يذكر اسم صاحبه[2] .

وذكر أبا علي الفارسي ١٤٧ مرة (لم أعُدَّ فيها تلك المذكورة ، أو المكني عنه فيها بـ « قال » في صدور العبارات المجتزأة ، من « الإيضاح ») .

وذكر أبا علي الشلوبين ٤٦ مرة ، ولم يذكر أيًّا من كتبه ، وفي ما بعد فضل تفصيل في القول عنه.

وذكر أبا الحسن الأخفش ٤١ مرة ، وهو يذكره بكنيته ، وربما ذكره بلقبه[3] . وما أخذه منه ليس في « معاني القرآن » ومنه ما لم أقف عليه في المصادر

---

(١) انظر مواطن ورود هذه الكتب في فهرس الكتب الواردة في المتن – برسم عناوينها .

(٢) انظر : ص ٣٤ ، ١٢٨ ، ١٣٠.

(٣) ص ٢١٦.

التي اطلعت عليها[1] . وبعضه من تعليقاته على حواشي نسخ « الكتاب »[2] .

وذكر الكسائي ١٨ مرة ، منها مرة برسم « الكوفيون »[3] ، فهو أحدهم ، والآخران هما : عاصم وحمزة ، ومرة برسم « النحويان »[4] ، فهو أحدهما ، والآخر : أبو عمرو بن العلاء .

وذكر أبا القاسم الزجاجي ١٨ مرة ، وهو غالبًا ما يذكره بكنيته ، وربما ذكره بنسبته «الزجاجي»[5] ، وقد يجمع بينهما[6] . وما أخذه منه في « الجمل » .

وذكر أبا العباس المبرد ١٦ مرة . ويمكن أن يضاف إليها مرة ، ذكر فيها كتابه « الكامل »[7] ، ولم يذكره . وهو يذكره حينًا بكنيته[8] ، وحينًا بشهرته[9] ، وحينًا باسمه « محمد بن يزيد »[10] ، وحينًا بكنيته وشهرته معًا[11] . وما أخذه منه في« الكامل»[12] ، وفي «المقتضب»[13] . وربما لم أقف على ما أخذه فيهما[14] .

---

(١) ص ٣٢٧.
(٢) ص ٣٢٩ ، ٨١٩.
(٣) ص ٥٠٢.
(٤) ص ٩٤٦.
(٥) ص ٦٩٤.
(٦) ص ٧٢٣.
(٧) ص ١١١٦.
(٨) ص ٦٤٣ ، ١٠٠٤.
(٩) ص ٣٠٢ ، ٣٨٨ ، ٥٣٨.
(١٠) ص ٦٤١.
(١١) ص ٤٣٦ ، ٥٢٧ ، ٥٣٦.
(١٢) ص ٩٢٨ ، ١٠٠٤.
(١٣) ص ٨١٠ ، ١٠٦٧.
(١٤) ص ٣٨٨.

وذكر الخليل بن أحمد ١٦ مرة ، ونقوله عنه ، وما أخذه منه في «الكتاب» .

وذكر أبا الحسين بن الطراوة ١٦ مرة أيضًا . وهو يذكره بشهرته[1] . وربما ذكره بكنيته وشهرته معًا[2] ، ويكني عنه أحيانًا بـ « بعض المتأخرين »[3] أو يقول : « ومن الناس » ، ويريده[4] . وبعض ما أخذه عنه في « الإفصاح » ، وبعضه الآخر ليس فيه[5] ، فلعله في كتابه المفقود : « المقدمات إلى علم الكتاب وحل المشكلات على توالى الأبواب » وهو « أوعب مؤلفاته وأكثرها أهمية ، فقد ضمنه تفصيلاً شافيًا – على ما ذكر – لآرائه واختياراته » وأُرى أنه الكتاب الذي أفرغ فيه ابن الطراوة ما عنده من نقد لـ « الإيضاح » واعتراضٍ عليه ، وحشد فيه نفسه للبرهنة عل آرائه واختياراته[6] ، أما « الإفصاح » فما هو إلا رسالة هدف منها إلى الاقتصار على رَدِّ ما تفرَّد به أبو علي ، أو خالف سيبويه فيه . أما ما لم يتفرَّد به ، وما لم يخالف فيه سيبويه فقد وكله إلى « المقدمات »[7] .

وذكر الزمخشري عشر مرات ، وما أخذه منه في « الكشاف »[8] ، وربما نَصَّ على أنه في تفسيره[9] . وبعضه لم أقف عليه في مظانه من المفصل ، ولا

---

(١) ص ٩٧ ، ١٠٢ ، ١١٩.
(٢) ص ٧٣ ، ٣٢٣ ، ٤٧٧.
(٣) ص ١١١ ، ٩٨٩.
(٤) ص ١١٢.
(٥) ص ٣٢٤ ، ٣٥٨ ، ٤٤٠.
(٦) الإفصاح ٣٢.
(٧) المصدر السابق ٢٣.
(٨) ص ٢٤ ، ٣٥.
(٩) ص ٤٠١ ، ٤٥٠.

الكشاف[1] .

وذكر ابن جني تسع مرات . وبعض ما أخذه منه في «الخصائص»[2] وربما أنشد نقلًا عنه بيتًا ، وهو في «الخصائص» ، و«سر الصناعة» معًا[3] . وقد يأخذ منه ساكتًا عن التصريح به أو بالمصدر الذي أخذ منه ، إلا أن مقارنة الكلامين يرجح أن كلامه هو كلام ابن جني بتصرف[4] .

وذكر أبا عثمان المازني ثماني مرات . ويذكره بنسبته[5] . وربما ذكره بكنيته ونسبته معًا[6] . وقد يشير إلى قوله دون أن يسميه[7] .

وذكر أبا عمرو بن العلاء سبع مرات . ويذكره بكنيته[8] . وما أفاد منه إلا قارئًا .

وذكر الجزولي ست مرات ، وهو ينعته بـ « صاحب الكراسة »[9] .

وذكر الفراء خمس مرات . وبعض ما أخذه منه في « معاني القرآن »[10] .

وذكر ابن أبي العافية خمس مرات أيضًا .

---

(١) ص ٤٨.
(٢) ص ٤١٨ ، ٦٠٤.
(٣) ص ٦٥٥.
(٤) ص ٨٧٥.
(٥) ص ٢٢١ ، ٢٥٠ ، ٢٧٣.
(٦) ص ٢٤٨.
(٧) ص ٤٤٦.
(٨) ص ١٥٠ ، ٤٢٨ ، ٤٩٩.
(٩) ص ١٢٨ ، ١٧٢.
(١٠) ص ٩٧١.

وذكر أبا بكر بن السراج أربع مرات . ويذكره بكنيته[1] ، وبشهرته[2] . وما يعزوه إليه في «الأصول»[3] . وربما نَصَّ على كتابه « الأصول »[4] .

وذكر أبا عمر الجَرْمي أربع مرات أيضًا . ويذكره بنسبته[5] ، وربما ذكره بكنيته ونسبته معًا[6] . وقد يشير إلى قول له دون أن يُسَمِّيه[7] .

وذكر الأعلم الشنتمري ثلاث مرات . ويقتصر في ذكره على « الأعلم » . وما يأخذه منه لم أقف عليه في مظانه[8] من « النكت » ، و « تحصيل عين الذهب » ، فلعله أخذه من كتب أخرى له ، أو من كتب النحويين التي حوت آراءه .

وذكر أبا بكر محمد بن طلحة مرتين . ويذكره بـ « ابن طلحة » .

وذكر يونس بن حبيب مرة واحدة . وما أخذه منه في « الكتاب »[9] .

وذكر الرماني مرة واحدة .

وذكر السيرافي مرة واحدة .

وذكر أبا بكر بن طاهر الخِدَبّ مرة واحدة . ويذكره بـ « ابن طاهر » . ولعل

---

(١) ص ١١٤.
(٢) ص ٤٠١ ، ٤٠٧.
(٣) ٤٠١ ، ٤٠٧.
(٤) ص ٨٠٣.
(٥) ص ٤٤٧ ، ١٠٠٤ ، ١٠٢٦.
(٦) ص ٧٤١.
(٧) ص ٤٤٦.
(٨) ص ٢٩٤.
(٩) ص ٢٢٨.

ما أخذه منه في طرره على «الإيضاح»[1] .

وذكر أبا الخطاب الأخفش الأكبر مرة واحدة . ويذكره بكنيته .

وذكر ابن ملكون ، في سياق نسبة رأي له ، عزاه له الشلوبين[2] .

أولئك هم النحويون الذين أفاد منهم ابن أبي الربيع ، وساق آراءهم ، ونقل عنهم ، وناقشهم ، وأنشد لهم . وأظن أنه قد يسوغ لي على استحياء أن أسرد عددا من عناوين كتبهم التي أغفلها الرجل ، وثبت لديَّ أو غلب على ظني أنه أخذ منها أو رجع إليها ، على أني قد أثبتُّ ذلك في الحواشي ، وهذه هي مسبوقة بأسماء أصحابها ، ومقرونة ببعض الملحوظات المفيدة .

أبو علي الشلوبين : شرح الإيضاح . وهو مفقود .

أبو القاسم الزجاجي : الجمل .

أبو العباس المبرد : الكامل ، والمقتضب .

أبو الحسين بن الطراوة : الإفصاح ، والمقدمات .

الزمخشري : المفصل . وهو من مصادر ابن أبي الربيع .

ابن جني : سر الصناعة ، والمنصف .

أبو عثمان المازني : التصريف . وذكره بعد .

الجزولي : الكراسة .

الفراء : معاني القرآن .

ابن السراج : الأصول .

---

(1) ص ٤٢١.

(2) ص ١٩٢.

ابن طاهر الخِدب : طرره على «الإيضاح» .

على أن بعض هذه الكتب التي ذكرت ربما لا يكون ابن أبي الربيع قد رجع إليها ، واعتمد في أقوال أصحابها على ما سمعه من شيوخه ، أو قرأه في كتب أخرى .

ولن أغادر الكلام في هذه النقطة قبل أن أقول : إن كتابًا في الخلاف النحوي بين المدرستين (البصرية والكوفية) يمكن أن يُجَرَّد من «الكافي» ، وعلى الرغم من ذلك فإن ابن أبي الربيع لم يذكر «الإنصاف» ، ولا صاحبه الأنباري ، كما أنه لم يذكر كتاب خلاف آخر !

ومهما يكن فإن ثمة ظاهرة في أسلوب ابن أبي الربيع لابد من الإشارة إليها ، وهي أنه لا ينقل نصوصًا من المصادر السابقة إلا نادرًا ، وأن ما يريد قوله يصوغه بعبارته هو ، وهذا عامل آخر يزيد من صعوبة الكلام عن مصادره .

كتب اللغة والمعجمات :

في «الكافي» مادة لغوية تناثرت هنا وهناك ، وبخاصة في أوائل كتابه حيث توقف طويلًا عند البسملة ، وعبارة «صلى الله على سيدنا محمد» اللتين صدر بهما أبو علي كتابه ، وكذلك في كلامه على مقدمة «الإيضاح» ، وفي ثنايا تعليقاته على الأبيات الشعرية ، سواء منها تلك التي أوردها صاحب «الإيضاح» ، أو التي ساقها هو للاستشهاد بها ، أو للإفادة منها . وثمة مواطن خصبة عرض فيها الرجل لمسائل لغوية ، تدل على تمكُّنه في هذا المجال ، وطول باعه فيه .

ولا أشك في أن ابن أبي الربيع كانت بين يديه مجموعة من كتب اللغة والمعجمات ، على الرغم من أنه لم يذكر في هذا الجزء إلا كتابين : «الفصيح»

لثعلب ، و « إصلاح المنطق » لابن السكّيت . وذكر عَرَضًا كتابًا تحت عنوان « كتاب اطرغش وابرغش »[1] ، ولم أعرفه . ولقد رأيته يذكر كتبًا لغوية ومعجمات في الأجزاء التالية من « الكافي » ، فقد نقل مصرحًا عن« العين» للخليل بن أحمد[2] ، و «القلب» لابن السكيت[3] ، و «المحكم والمحيط الأعظم في اللغة» لابن سيده[4] ، و«مختصر العين» لأبي بكر الزبيدي[5] ، و «المقصور والممدود» لأبي علي القالي[6] .

وما قلته في كتب النحو والتصريف من أن الأعلام أكثر تعبيرًا عن مصادره ينطبق على كتب اللغة والمعجمات .

ومن الشذرات التي تدعم ما قلته آنفًا تفسيره لكثير من الألفاظ تفسيرًا لغويًا ، فمن ذلك مثلًا قوله: « الإسناد والإضافة عند العرب لفظان مترادفان ، تقول : « أسندت صُلْبي إلى الحائط ، بمعنى أضفته »[7] ، وينتقل من هذا المعنى اللغوي الذي تنص عليه المعجمات إلى المعنى الاصطلاحي عند أهل صنعته فيقول : « والنحويون فرقوا بينهما ، فجعلوا الإسناد لما ضُمَّ على جهة الإفادة ، وجعلوا الإضافة لما ضُمَّ على جهة التعريف والتخصيص وزوال الاشتراك[8] .

ومهما يكن فإن ابن أبي الربيع قد صرح بأسماء عدد من أعلام اللغويين ،

---

(١) ص ١٢٠.
(٢) الكافي ٥/ ٥٧٨.
(٣) المصدر السابق ٥/ ٥٥٢.
(٤) المصدر السابق ٥/ ٥٨١، ٥٨٦.
(٥) المصدر السابق ٥/ ٦١١.
(٦) المصدر السابق ٥/ ٥٨٧.
(٧) ص ٨٧ .
(٨) الموضع السابق.

معيِّنًا كتبهم حينًا ، ومكتفيًا بأسمائهم غالبًا .

ذكر أحمد بن يحيى ثعلب ست مرات . وهو يذكره بلقبه « ثعلب » . ونقوله جميعًا عنه في «الفصيح» . وقد صرح بكتابه هذا في موضع واحد[1] .

وذكر ابن قتيبة خمس مرات . وربما نعته بـ « القتبي »[2] . ونقوله جميعًا عنه في « أدب الكاتب ». ولم يصرح بكتابه .

وذكر يعقوب بن إسحاق ، المعروف بابن السكيت خمس مرات أيضًا . وهو يذكره باسمه «يعقوب» . ونقوله عنه جميعًا عنه في « إصلاح المنطق » . وقد صرح بكتابه في ثلاثة مواضع[3] .

وذكر كلًّا من أبي زيد الأنصاري ، وكراع النمل مرة واحدة .

أما الأول فقد ورد ضمن كلام أبي علي في « الإيضاح » . وأما الثاني فهو يذكره بصدر لقبه « كُراع » . وما نقله عنه في كتابه « المنجَّد » .

كتب القراءات والتفاسير :

حفل « الكافي » بإشارات كثيرة إلى قراءات قرآنية ، وذكر القُرَّاء والجماعة ، يريد : القراء السبعة ، وأكثر القراء . كما ذكر الحرميان (ابن كثير ونافع) ، وأبا بكر (راوية عاصم) وحفصًا وحمزة ، والكسائي ، وأبا عمرو بن العلاء وغيرهم .

ولم يذكر من التفاسير سوى كشاف الزمخشري ، ولم يذكر من المفسرين سوى الزمخشري ، ذكره في عشرة مواضع كما سلف ، إلا أنه نقل في غير

---

(١) ص ٣٤.
(٢) ص ٦٤٣.
(٣) ص ٦٤٣ ، ١١٤١ ، ١١٤٢.

موضع أقوالًا نسبها إلى بعض المفسرين[1] ، أو ساقها مجرَّدة ، على أنه تعرض لعدد كبير من الآيات القرآنية ونظر في معناها ، وهو ما سينجلي أكثر في موطنه .

ولا شك أن ابن أبي الربيع لم يقتصر في مصادره من كتب القراءات والتفسير على « الكشاف » ، ولكنه أغفل ذكرها ، ولم ينصَّ عليها ، شأنه في ذلك شأن كثير من المؤلفين العرب على ما سلف بيانه .

ويؤكِّد ذلك أني رأيته يطلق أحكامًا عامة قاطعة ، كأن يقول : والقراء كلهم يقرأون[2] . . أو يقول : والقراء كلهم يقرأون . . إلا نافعًا[3] . ومثل هذه الأحكام ترجح أنه رجع إلى كتب هذا الفن وأخذ منها .

ورأيته ينقل عن « بعض المفسرين »[4] في غير موضع ، ويناقشهم ، مما يقطع برجوعه إلى كتبهم وإفادته منها . كما أنه يعبر أحيانًا عن المفسرين بـ « الناس » ، قال : « واختلف الناس في الأبلغ منهما (الرحمن الرحيم) : فمنهم من ذهب إلى أن « الرحيم » أبلغ . . إلخ[5] .

كتب الأدب والأخبار :

ذكر ابن أبي الربيع كتابين من كتب الأدب والأخبار : الكامل للمبرد[6] ، والأمالي لأبي علي القالي[7] . ولم يذكر غيرهما ، لكنه دفع في ثنايا كلامه بأمثال

(١) انظر : فهرس الطوائف والجماعات .. برسم « بعض المفسرين » .
(٢) ص ٤٢٨.
(٣) ص ١٠٩١.
(٤) ص ٤٨٩ ، ٩٤٣.
(٥) ٢٣.
(٦) ص ١١١٦.
(٧) ص ٨٣٧.

وأقوال وخطب وأخبار أدبية تنبئ عن عودته إلى مصادر هذا الفن ، وسيأتي تفصيل ذلك في مواضعه .

كتب أخري :

وأُرى أن ثمة مصادر أخرى غير ما ذكرته وألمحت إليه ، لكنها مصادر غير مباشرة كانت عونًا لابن أبي الربيع في كتابه « الكافي » ، لأنها أسهمت في تكوينه العلمي ، وقد تبدَّت هذه المصادر بآثارها ، فعندما يجري في كلامه النص والظاهر ، والمجمل والمؤول[1] ، وأن اللفظ المشترك يعم[2] ، فإن ذلك يعني إفادته من علم أصول الفقه وكتبه . بل إنه في ثنايا حديثه عن الطوارئ التي تلزم المبتدأ التقديم ، ومنها إرادة الحصر يسوق الحديث « تحريم الصلاة التكبير وتحليلها التسليم » ويستنبط أنه لو عكس فقال : التكبير تحريم الصلاة ، والتسليم تحليلها ، لم يقتض الحصر بنصٍّ ولا ظهور . . ثم يقول : « وهذه المسألة اختلف فيها النحويون والأصوليون والفقهاء ، ويعقب : « والصحيح – والله أعلم – ما ذكرته من اختلاف المعنى بالتقديم والتأخير ، وذلك بالظهور ، لا بالنص »[3] . وفي « البسيط »[4] أشار إلى أخذ مالك والشافعي – رحمهما الله – من الحديث أنه لا تحريم للصلاة غير التكبير ، ولا تحليل لها إلا بالتسليم ، فجعلا التكبير فرضًا به يدخل في الصلاة ، والسلام فرضًا به يخرج من الصلاة.

إن مثل هذا الكلام يؤكد عودته إلى مصادر أصولية وفقهية ، وإن لم يصرح بها .

(١) ص ٥.
(٢) ص ٢٧.
(٣) ص ٤٧٦.
(٤) ٢/ ٧١٥، ٧١٦.

وعندما يتحدث عن الاتساع ، وأن الاستعارة تشبيه بليغ ، وأن الإضمار أبلغ في المدح ، وأن تكثير الجمل مطلوب في مواضع التفخيم ، وأن اللّف من حسن الكلام ، وأن الاختصار من بديع الكلام . . إلخ[1] . فإن ذلك يعني إفادته من علم البلاغة وكتبه .

وعندما تتناثر في كتبه عبارات مثل : الإقواء لا يكون بين المرفوع والمنصوب وإنما بين المرفوع والمخفوض ، والحرف المشدد حرفان في تقطيع الشعر وغيره . وعندما يعرض لمسائل في ضرائر الشعر[2] ، فإن ذلك يعني إفادته من علم العروض والقافية وما يتصل بهما ، ورجوعه إلى كتبهما .

على أن كلامه في أنواع الدلالات : دلالة المطابقة ، ودلالة التضمن ، ودلالة الملازمة ، وأنه لابد في كل فعل من أربع دلالات : الحدث ، ووجوده ، وأنه جيء به ليسند إليه الفاعل أو المفعول ، والدلالة على الزمان[3] ، ينمُّ أيضًا عن علاقة وثيقة بعلم المنطق ، أو العودة إلى كتبه .

كل هذه المعارف والعلوم وما صنف فيها ، شكَّلت عقل ابن أبي الربيع وصاغت تفكيره الذي بنى به كتابه ، فاستند إلى هذه الذخيرة العلمية الثرية ، واقتحم غمار المسائل النحوية واللغوية العويصة لينظر ويوازن ويرجِّح ويضعِّف ، ويجلو كل هذه المسائل ، في تمكُّن واقتدار يسمو به إلى درجة النحويين المتقدمين .

* * *

(١) ص ٣٧٠ ، ٣٨٣ ، ٤١٩ ، ٤٤٢ ، ٤٤٥ ، ٤٦٦ .

(٢) انظر : فهرس العروض والقافية ، وفهرس الضرائر .

(٣) ص ٩٥ ، ٩٦.

الفصل الثالث

الأصول في «الكافي»

لكل علم أسس يقوم عليها ، وعلم النحو ، هذا الصرح العقلي الضخم ، قام على أسس كانت في أول الأمر في رؤوس النحويين الأوائل ، يطبقونها ، دون أن يحيطوا بأبعادها ، أو يربطوا بينها ويكشفوا عن العلائق التي تحكمها . وهذا أمر طبعي فهذه الأسس هي الفلسفة العامة ، وهي تتكون تدريجيًا من تناول الجزئيات وبحثها ، ولا تزال تتعمق وتتحدد ملامحها ، وتنضج ، حتى تشكل «علمًا» فحركة التاريخ تقيد أولًا وتدرس ، ثم تجرد فلسفة هذه الحركة في علم ، ومسائل الفقه تعرض أولًا ، ويُفتى فيها ، ثم يأتي من يصوغ الأصول التي صدرت عنها هذه الفتاوى والآراء الفقهية ، كأن هذه الأصول كانت موجودة في الواقع العملي لرجال هذا العلم أو ذاك ، لكن وضعها في إطار «علم» هو الذي يأتي لاحقًا ، يقول أحد الباحثين المحدثين :

«ليس معنى وجود أول مؤلف مشهور عن الموضوع - يريد الأصول لابن السراج - في القرن الثالث الهجري أن تلك الأفكار لم تكن موجودة من قبل ، بل كانت موجودة بصورتها العملية في دراسات النحاة وآرائهم ، لكن لم توضع للبحث بطريقة مباشرة إلا بعد فترة كافية من بداية النحو ونموِّه»[1] .

ومهما يكن فإن أول مؤلف مستقل في هذا العلم ، كان في القرن السادس الهجري ، وهو القرن السابق للقرن الذي عاش فيه ابن أبي الربيع ، فقد وضع الأنباري (ت٥٧٧هـ) كتابه «لمع الأدلة في أصول النحو» مما يعني أن العلم قد

(١) أصول النحو العربي - المقدمة (أ) .

استوى على سوقه، واكتمل بناؤه النظري.

على أن ابن جني (ت٣٩٢هـ) قد ضمن كتابه العظيم «الخصائص» كثيرًا من مسائل هذا العلم وقضاياه، وكان واعيًا لما يقوم به تاريخيًا، ومدركًا في الوقت نفسه لأسبقية علم أصول الفقه والكلام على محاولته، يقول: «وذلك أنا لم نر أحدًا من علماء البلدين تعرّض لأصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه. فأما كتاب «أصول أبي بكر» فلم يُلْمِمْ بما نحن فيه إلا حرفًا أو حرفين في أوله، وقد تُعُلِّق عليه به»[1].

ومعلوم أن أصول النحو هي «أدلته التي تفرّعت منها فروعه وفصوله» وهي عند ابن جني: السماع، والإجماع، والقياس[2]، وعند الأنباري: النقل والقياس والاستصحاب[3]، وللسماع مصادره، وللقياس قضاياه، وللاستصحاب مسائله، وللإجماع أسسه.

ولاشك أن معرفة هذه الأدلة وما يتصل بها ضرورية لـ «التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطّلاع على الدليل، فإن المخلّد إلى التقليد لايعرف وجه الخطأ من الصواب، ولاينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب»[4].

وابن أبي الربيع متمكن من أصول الصنعة، عارف لأسرارها ودقائقها، قادر على الإفادة منها، وهذا ما يظهر جليًا في ما يلي، حيث أستعرض أدلة هذه الصنعة، وتجلياتها في كتابه، وأبين موقفه منها.

---

(١) الخصائص ١/ ٢.

(٢) الاقتراح ٤.

(٣) لمع الأدلة ٨١.

(٤) لمع الأدلة ٨٠.

- ١ -

السماع ومصادره

السماع أصل عظيم أقام عليه النحويون كلامهم، ودليلٌ معتبر من أدلتهم، بل إنه سيد الأدلة، على اختلاف في غير ضابط يتشدد بعضهم، ويتساهل بعضهم الآخر فيها.

وللسماع كمصطلح مرادفات، فالسماع هو الرواية، وهو النقل أيضًا.

ويحلو لكثيرين أن يضعوا السماع في مواجهة القياس، وكأنهما متعارضان. والحق أن السماع هو الحجة النقلية، والقياس هو الحجة العقلية، وما دام الاحتجاج لكلام العرب فإن كلامهم غير مدفوع، إلا إذا كان مجروحًا بقلة، أو مخالطة لغرباء، أدّت إلى ضعف اللسان وخروجه عن جادة الاستقامة، أو تجاوز لشرط الزمن الذي فسدت بعده السلائق. ولهذا قلت إنه سَيِّد الأدلة، حتى عند أولئك الذين يعظمون القياس، أمثال أبي علي الفارسي وابن جني، فإنهم إذا ما وُجد السماع غير مجروح وقفوا عنده واحترموه، بل قدّموه على القياس[1].

موقف ابن أبي الربيع:

وابن أبي الربيع - كما يبدو في كتابه - يُجِلُّ السماع إجلالًا عظيمًا، تلمس ذلك في حرصه الشديد على استقراء كلام العرب، ودعوته له، واستناده إليه في تقرير أحكامه. وما أراه في ذلك إلا امتدادًا لأبي علي.

وعلماء المدرستين الكبيرتين: البصرة والكوفة، مجمعون على خطر هذا الدليل، والفارق بينهما في كمّ المادة المسموعة التي يُعتَدُّ بها، فبينما يعتد

---

(١) الخصائص ١/ ١١٧، ١٢٥.

الكوفيون بالمسموع وإن قل، ويبنون عليه قواعدهم، يقف البصريون موقفًا آخر، فلا يعتدون بالقليل، ولا يبنون عليه، وإن حفظوه، لأنه من وجهة نظرهم لايكفي لكي يُبنَى عليه قانون، أو تُستخرج منه قاعدة جامعة. وعلى أية حال فالمسموع - كما اتضح - ذو مكانة عالية عند المدرستين.

ولقد رأيته يذكر كلمة العرب في هذا الجزء وحده (الأول) ١٥٨ مرة، (لم أعدَّ فيها الكلمة إذا تكررت غير مرة في الصفحة الواحدة)، ويذكر فصحاء العرب أربع مرات، ويذكر «من العرب» أو «بعض العرب» ١٤ مرة، و«العربي» مرة واحدة. ولا ريب أن هذا الإلحاح على الكلمة يدل على مكانة كلامهم في نفسه، واعتداده بالسماع في الصنعة.

وتتجلّى هذه المكانة، مكانة المادة المسموعة من مقدمة الكتاب ف «كلام العرب مقدَّم على كل كلام، ومن نبا طبعه عن إدراكه وعلمه، ولم ينشرح صدره لضبطه وفهمه فهو معدود من جملة مقلدي الأنام»[1]، وهذه «الصنعة إنما بُنيت لضبط فصيح كلام العرب، وماجاء عليه القرآن والسنة»[2].

وأعود إلى ما ذكرته من حرصه على الاستقراء، فأقول: إن الرجل لا يفتأ يحشد في كلامه عبارات من مثل: «اعلم أن التنوين في كلام العرب على خمسة أقسام»[3] و «هذا الذي ذكرته عليه فصحاء العرب»[4] و «لا تضع العرب الماضي موضع المستقبل إلا في الشرط»[5]، و«الصفة المؤكدة جاءت في كلام

---

(١) ص ٦.
(٢) ص ٨٢.
(٣) ص ٨٣.
(٤) ص ٢٢٣.
(٥) ص ١٠١.

العرب»[1]، و«قائل هذا يُرَدّ عليه.. بأنه لم توجد قط في كلام العرب كلمة معربة بإعرابين»[2] و «العرب تحكم للمعاقب بحكم ما عاقبه»[3].

ولا يفتأ يعول على المادة المسموعة ويحترمها ويحافظ عليها ويقبلها وإن لم تبلغ حدَّ الكثرة. ومن ذلك قوله، وهو يتحدث عن «اللائي»: «ومنهم من يبدل الهمزة، ومنهم من يحذف الياء.. والعرب قد تحذف الياء المكسور ما قبلها لدلالة الكسرة عليها، وليس بكثير، وإنما هو محفوظ في الكلام بخلاف القوافي والفواصل»[4].

مثل هذه الأحكام العامة الحاسمة تدل دلالة واضحة على مدى تحكُّمه من طرائقهم ومعرفته بأساليبهم من ناحية، وعلى مبلغ عنايته بالمادة المسموعة من ناحية أخرى.

والسماع عنده أولًا، والنظر والتعليل بعده، ولهذا فإنه بعد أن يعلل يقول «والسماع يُتَّبع في هذا كله، ثم يؤتى بما يناسبه من التعليل»[5]، أو يقول: «وأصل «أي» البناء، لأنها موصولة، وإنما جاءت معربة بالحمل على «كل» و «بعض»، فلما طرأ عليها في هذا الموضع ما ضعَّفها بالخروج عن نظائرها، رجعت إلى أصلها، وهذا تعليل بعد السماع، فلا يقال غير ما قالته العرب»[6].

فإذا ما احتدم الخلاف وأعيته المسألة كان الرجوع إلى العرب القول الفصل

---

(١) ص ١١٠.
(٢) ص ١٣٥.
(٣) ص ١٦٥.
(٤) ص ٥٠١، ٥٠٢.
(٥) ص ٧٩٦.
(٦) ص ٥٢٢.

الذي لابديل عنه ، ومن ذلك أن النحويين اختلفوا فأجاز بعضهم القول : نعم الذي جاء زيد ، ومنهم من منع ، وبعد أن دفع برأي كل وأدلته ، قال : والذي يظهر لي الرجوع إلى كلام العرب : فإن سمع «نعم الذي جاءك» قيل . وإن لم يسمع ، فلايقال بالقياس على غيره ، للفرق الذي تقدم»[1] .

وهو يتوقف عند السماع ، فلا يغادره ، ويمنع القياس ، فقد أبطل قول من قال : إن «الرجل» في «زيد نعم الرجل» هو «زيد» ، وليس بجنس ، بأن الجملة إذا وقعت خبرًا فلا بد فيها من رابط ، والرابط ضمير أو ما يقوم مقامه ، والذي يقوم مقامه ثلاثة أشياء: تكرار الاسم ، واسم الإشارة ، واسم الجنس ، ثم قال : «وإنما كان الأصل الضمير ، فلا يُعْدَل عنه إلى غيره مما يقوم مقامه إلا بدليل من كلام العرب لا اعتراض فيه ، ولا احتمال يدخله ، وقد صَحَّ الدليل في الثلاثة المذكورة ، فلا يزاد عليها بالقياس»[2] .

وفي سياق كلامه على اختلاف النحويين في «إنْ» هل تعمل عمل «ما» لأنها تنفي الحال وبعدها المبتدأ والخبر ، أو لا تعمل ، لأن «ما» أصلًا لم تعمل على القياس إذ ليس لها اختصاص ، قال : والذي يظهر لي أنَّ «إنْ» لاتعمل بالقياس على « ما » إنما تعمل بالسماع ، كما أن «ما» لو لم يُسمع فيها العمل ما أُعملت ، ولم يُنْظر إلى شبهها بـ «ليس»[3] .

وإذا ما قاس أحد كلامًا على كلام العرب ، فإن هذا يكون مذهبه ، لكنه لا يستطيع أن يلزم أحدًا أن يتبعه ، فقد نقل عن أبي القاسم الزجاجي قوله : « ومن العرب من يقول : إنما زيد قائم» . وعَقَّب : وهذا الذي ادعى ما رأيت أحدًا

(١) ص ٧٠٨.

(٢) ص ٧٠٥.

(٣) ص ٨٢٧.

يذكره عن العرب . فإن كان نسبه للعرب فقال : ومن العرب ، بهذه النسبة مسامحة في العبارة ، فيكون هذا مذهبه ، فلا يلزم أحدًا أن يتبعه ؛ لأنه لم يأت بنص عن العرب ، فيكون حجة »[1] .

انظر إلى حكمه : وهذا الذي ادعى ما رأيت . . كيف يدل على مدى استقرائه ودرايته بلغات العرب ولهجاتها ، وانظر كيف يتوقف عند السماع ، ويَحُدُّ من أثر القياس عند انعدام السماع .

والركون إلى القياس الذي يحتمل التأويل إذا لم يعضده سماع لايكفي حجة ، فقد أيَّد مذهب شيخه الشلوبين الذي ذهب إلى أن المنصوب بعد الفعل اللازم محمول على إسقاط حرف الجر ، وخالف بعض المتأخرين الذين ذهبوا إلى أنه منصوب على التشبيه بالمفعول ، والكوفيين الذين جعلوه تمييزًا وإن كان معرفة ، وأسقط دليلهم المنقول «تهراق الدماء» قائلًا : فإن ادّعى – يريد : بعض المتأخرين – أنه يُقال هذا ، فقد ادعى مالم يسمع ، وإنما قاله بالقياس على ماجاء في الأثر «تهراق الدماء» ، وقد مضى تأويله ، ولا تقوم الحجة بمتأوَّل»[2] .

ويقرر قوة القياس على المسموع وإن قلَّ ، لأن قلَّته في كلامهم قد تكون اتفاقًا ، ولهذا فهو يرى جواز عمل المصدر المنون الرفع في الكلام ، لأن «القياس يقتضي ذلك ، لأنه بالوجه الذي ينصب المفعول يرفع الفاعل ، لأنه إنما نصب بنيابته مناب «أن والفعل» وكذلك أيضًا يرفع ، ولا يستنكر في الشيء القياسي أن يقلَّ في كلام العرب ، ويكون ذلك اتفاقًا ، فلا تكون قلته مانعة من الأخذ فيه بالقياس»[3] ويضرب مثلًا على ذلك بـ « فَعَلِيّ » في النسب إلى «فعولة» لم يأت

(١) ص ٩١٤.

(٢) ص ١٠٤٤.

(٣) ص ١٠٧٢.

منه إلا لفظة واحدة ، قالوا في «شنوءة» : شنئي ، ثم قاسوا عليه كل «فعولة» لما كان القياس فيه قويًّا»[١] .

على أن ذلك لايعني أنه قد خرج عن نهج أصحابه من البصريين الذين لايبنون إلا على الكثير ، بدليل أنه في سياق كلامه عن أن العرب تستعمل الباء بمعنى الهمزة ذكر أنه قد جاء قليلًا في ما يتعدى ، واستشهد بقوله تعالى : ﴿ولولا دفعِ اللَّه النَّاسَ بعضَهم ببعضٍ﴾ في قراءة الجماعة غير نافع ، ثم قال : « ولا خلاف أن هذا في المتعدي مقصور على السماع ، لا يقال منه إلا ما قالته العرب ، لقلته»[٢] وإنما أخذ بالقليل في نحو «شنوءة وشنئي» لقوة القياس .

وقد يرد المسموع فيأخذه بعضهم على ظاهره ، في حين يقف ابن أبي الربيع موقفًا آخر ، يبنيه على معرفته بكلام العرب وأساليبهم المأثورة عنهم واستقرائه لها ، فقد حكى البغداديون «الثلاثة الأثواب والأربعة الدراهم» وجعلوا «أَلْ» فيهما معرفة ، فجاء ليقرر أنه «ينبغي أن يعتقد فيهما أنهما زائدتان في الأول ، إذ التعريف حاصل بدخولهما في الثاني ، أو يُدَّعى أن التعريف وقع بالأول ، ودخلتا في الثاني إصلاحًا» وساق حجته «لأنك لاتجد في كلام العرب اسمًا مفردًا معرفًا بالألف واللام ، مضافًا إلى نكرة»[٣] .

وبعضهم يذهب إلى وجهة في الإعراب ، لكنه يستبعد وجهته وينقضها لأنه يترتب عليها الوقوع في دائرة المحظور «عدم السماع» ، ومن ذلك أن من الناس من يذهب إلى أن «بين» في الآية ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[٤] مبنية لإضافتها إلى

---

(١) ص ١٠٧٢.
(٢) ص ٦٤٤.
(٣) ص ١١٠٨.
(٤) الأنعام ٩٤.

المبني ، فقال : «وهذا عندي بعيد ، لأنه يلزم أن تقول : جاءني غلامك ، بالنصب . وهذا لم يسمع له نظير»[١] .

ويبلغ اعتداده بالسماع وتعويله عليه واحترامه له ذروته ، فـ «بله» مثل «رويد» اسم فعل ومصدر ، لكنه لايقال «بلهك زيدًا» كما يقولون : «رويدك زيدًا» ، نعم «الكلام كالكلام ، لكن العرب لم تقله ، فسبيلك أن تقف حيث وقفوا ، ثم تفسر»[٢] ، والخبر الجملة لابد فيه من ضمير يربطه بالمبتدأ ، وأجاز الأخفش الارتباط بالمعنى ، فردَّه ابن أبي الربيع بأن ماصح الربط به ثلاثة : اسم الإشارة ، وتكرار المبتدأ بلفظه ، واسم الجنس ، وقال : فهذه الثلاثة هي التي صحت وثبتت عن لسان العرب ، وأما غيرها فلم يثبت ، فلا سبيل إلى دعواه بالإمكان ، إذ ليس كل ممكن راعته العرب ، إذ هناك ممكنات رفضتها»[٣] .

وإذا ما اختلف النحويون ، فمنع أحدهم ما أجازه الآخر ، فإن الكِفَّةَ ترجح لصالح ذلك الذي حكى عن العرب ؛ لأن من حفظ حجةٌ على من لم يحفظ ، وهذا ما دفع به قول ابن الطراوة بأن «رسم» لايكون مصدرًا ، في حين قال أبو علي إنه يطلق على التغيير[٤] .

وإذا ما أراد أن يرد رأي فريق مخالف ، فإنه يرده بنحو قوله : « وهذا الذي ذهبوا إليه يخالفه السماع»[٥] قال ذلك في سياق تفنيده ما ذهب إليه الكوفيون من منع إعمال المصدر معرفًا بالألف واللام .

---

(١) ص ٨٩٣.
(٢) ص ١١٤٤.
(٣) ص ٤١٤.
(٤) ص ١٠٩٦ - ١٠٩٨.
(٥) ص ١١٠٩.

ويشير إلى أن القياس جارٍ في هذه المسألة أو تلك، لكنه يحرص على أن يقرن ذلك بموقف العرب، هل قالت ما اقتضاه القياس أو رفضته، ومن ذلك قوله معقبًا على عبارة أبي علي: «وليس في الأسماء اسم آخره حرف علة قبلها ضمة»: يقول: «وأما الياء فيوجد ذلك فيها بالقياس، ولكن العرب رفضته وغيرت الضمة للياء فقلبتها كسرة.. وأما الواو فيوجد ذلك فيها بالقياس إلا أن العرب رفضت ذلك»[1].

وعلى الرغم من احترامه الشديد للسماع وتقديره له – كما أسلفت – فإن هذا السماع مُقَيَّد، فلا بد أن يكون في الكلام، لا في الضرورة، فعلى الضرورة لا ينبى قانون، ولا يخالف القياس. ومن ذلك أنه رد استدلال الكوفيين بقوله:

* يا أيها المائح دلوي دونكا *

على أن معمول اسم الفعل يتقدم عليه، فقال: وهذا لو لم يقبل التأويل لم تقم به حجة، ولم ين عليه قانون، ولا خولف به ما يقتضيه القياس، لأنه سماع ورد في الشعر، والشعر يكون فيه مالا يكون في الكلام، على أنه يقبل التأويل»[2].

بعد هذا كله يتضح لنا موقف ابن أبي الربيع، فهو نحوي بصري يضع «السماع» في المقام الأول، يقف عنده، ويرجع إليه، ويقيس عليه، ولايجرؤ أن يخترع كلامًا لم تقله العرب، وإن أشبه المخترع كلامهم. وهو يرجع اعتمادًا عليه، ويُجري في ثنايا ذلك أقيسته، دون أن يقترب من الحمى المحظور، حمى «عدم السماع»، فإذا لم يُسْمَع ما أدى إليه القياس ظل رياضة تقتضيها الصنعة،

---

(١) ص ٢٢٥، ٢٢٦.
(٢) ص ١١٥٦.

ويؤدي إليها النظر لكنها لا تغدو من كلام العرب.

أما وقد اتضح موقفه من السماع عامة فلننظر في مصادر هذا السماع، وطرقه في التعامل معها والإفادة منها:

أ – القرآن الكريم وقراءاته:

القرآن كلام الله المنزل على نبيه الكريم، فليس فوقه كلام. وهو عند النحويين أوثق مصادر السماع وأعلاها، يلوذون بآياته، ويستندون إليها في تقرير قواعدهم، وبيان أحكامهم، ليس في ذلك خلاف بينهم.

وابن أبي الربيع سائر على منهجهم، حاذٍ حذوهم. بل إنه أكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية كثرة ظاهرة، والمتتبع لكلامه يلحظ بوضوح ذلك، ويرى كم هو مستحضر للقرآن، متمكن من الإحاطة بما ورد فيه من أساليب وما لم يرد. وهذا ما يجعله يطلق بين الحين والحين أحكامًا قاطعة، كأن يقول: «ولم تجئ – يريد: اللاتي – في القرآن محذوفة الياء»[1]، أو يقول: «والذي جاء من هذا – يريد: إضافة المصدر إلى الفاعل، أو المفعول، وما يتصل بذلك – كله في القرآن في ما أذكره الإضافة إلى الفاعل بحضرة المفعول.. والإضافة إلى المفعول بغير فاعل.. والإضافة إلى الفاعل بغير مفعول.. ولا أذكر في القرآن الإضافة إلى المفعول بحضرة الفاعل»[2].

ولقد بلغت عدة الآيات التي استشهد بها في هذا الجزء (المحقَّق) وحده (٢٨٨) آية، ماخلا المكرَّر وبعضها مما استشهد به أبو علي في «الإيضاح».

وتتبدَّى عنايته بهذا المصدر (القرآن الكريم) منذ المقدمة التي استهل بها

---

(١) ص ٥٠٢.
(٢) ص ١٠٨٣.

كتابه ، فقد ساق في معرض كلامه على أن القرآن نزل بلسان عربي مبين ثلاث آيات من ثلاث سور[1]. وفي ثنايا الكتاب كثيرًا ما يورد غير آية في سياق واحد[2]. وتُسلِّمه الآية إلى الآية[3] ، فقد استشهد على أن الياء تأتي بمعنى الهمزة بآيتين: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْۚ﴾[4] و ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾[5] ، ومن الآية الثانية انتقل إلى آية ثالثة ليفسّر كلمة العصبة ، فأورد قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[6] .

وتتكرر الآية لديه في غير موطن بصورة لافتة للنظر ، فهو يستشهد بالآية مرتين ، أو ثلاثًا ، وقد يصل عدد المرات إلى أربع أو خمس[7]. ومن ذلك: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[8] استشهد بها مرتين ، و ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْۚ﴾[9] ثلاث مرات ، و ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[10] أربع مرات ، و ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[11] خمس مرات .

---

(١) ص ٦ ، ٧.
(٢) لا حاجة إلى الاستشهاد على ذلك، فهو من الفشوّ بمكان.
(٣) ص ٦٥٦ ، ٦٥٧.
(٤) البقرة ٢٠.
(٥) القصص ٧٦.
(٦) يوسف ١٤.
(٧) يكشف ذلك فهرس الآيات القرآنية.
(٨) البقرة ٦. وانظرها في: ص ٤٤٠ ، ٤٥٢.
(٩) البقرة ٢٠. وانظرها في: ٦٤١ ، ٩٢٨ ، ١٠٩٢.
(١٠) الشعراء ١٩٧. وانظرها في: ص ٧٧٩ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ١٠٨٩.
(١١) الإخلاص ١. وانظرها في: ٤٤٨ ، ٥٩٢ ، ٦٨٦ ، ٧٧٩ ، ٧٨٢ .

والرجل يقتصر في الغالب على موطن الاستشهاد من الآية ، فيكتفي بكلمتين[1] ، أو كلمة واحدة[2]. وقد تكون هاتان الكلمتان بعض آية من غير سورة. ومن ذلك أنه أورد ﴿ سلام عليكم ﴾ وهما من سورة الأنعام ، أو الأعراف ، أو النحل ، أو القصص ، أو الزمر ، أو الرعد[3] .

ولم يقتصر في استشهاده بالقرآن على المسائل النحوية والصرفية ، فقد ساق الآية ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[4] مستدلًا على أن «العصبة» بمعنى الجماعة[5] ، و ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِىِّۚ﴾[6] في معرض كلامه على أن الصلاة من الله – سبحانه – رحمة ومن غيره دعاء ، مشيرًا إلى أن من العلماء من استدلّ بالآية على أن اللفظ المشترك يعمّ ، وأن منهم من حملها على وجه آخر ، فجعل التشريك من قبيل أن كلا من رحمة الله ودعاء الملائكة تعظيم للمدعو له ، فكأن ﴿يُصَلُّونَ﴾ بمنزلة «يعظمون»[7]. كما أورد ﴿ٱعْمَلُوٓا۟ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًاۚ﴾[8] ليدلّ على أن الشكر يكون بالعمل بالجوارح[9] ، و ﴿إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَۖ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْۗ﴾[10] ليقول: إن الشكر جاء في مقابله الكفر ، والكفر يكون

---

(١) انظر مثلًا: ص ٤١ ، ١٩٩ ، ٣٨٥ ، ٥٩٢ ، ١١٥٥.
(٢) ص ١١٥٥.
(٣) انظر: فهرس الآيات القرآنية.
(٤) يوسف ١٤.
(٥) ص ٦٤٢.
(٦) الأحزاب ٥٦.
(٧) ص ٢٧.
(٨) سبأ ١٣.
(٩) ص ٣٧.
(١٠) الزمر ٧.

بالسان والاعتقاد والجوارح ، والشكر يكون بهذه الثلاثة[1] . وذَيَّل قوله : « وذلك أنه قد استقر عند أهل السنة ختم كلامهم بتعظيم الله وبالصلاة على رسوله»[2] بالآية الكريمة : ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[3] . وغير هذه الآيات كثير حشدها في سياق الاستشهاد اللغوي ونحوه .

* * *

والقرآن والقراءات حقيقة واحدة أم حقيقتان مختلفتان ؟ لقد أوضح الإمام الزركشي العلاقة القائمة بينهما ، فقال : « القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان ، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز ، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرها »[4] .

وإذا كان القرآن الكريم كلُّه كلامًا واحدًا لا تفاوت فيه ولا مفاضلة بين أجزائه ، ومن ثَمَّ فإن النحويين وقفوا أمامه وقفة التبجيل والتعظيم ، فإن موقفهم لم يكن كذلك تجاه القراءات ، فقد فاضلوا بينها ، وطعنوا في بعضها ، بل صنَّفوها على وفق معايير وشروط ، فكانت القراءات السبعة العالية الصحيحة ، ووضعوا بعدها ثلاث قراءات تكمل السبعة إلى العشر ، ثم أربع قراءات ، فيكون المجموع أربع عشرة قراءة .

وإذا كان النحويون قد تحرّوا ، على تفاوت بينهم ، موافقة القراءة للعربية ولو بوجه ، فإن القراء لم يشغلهم سوى صحة السند ، أي صحة النسبة إلى النبي

(١) ص ٣٧.
(٢) ص ٢٦.
(٣) يونس ١٠.
(٤) البرهان في علوم القرآن ١/٣١٨.

صلى الله عليه وسلم ، بينما عُني الفقهاء والأصوليون بالتواتر . ومهما يكن فإن أقوى القراءات وأحسنها هي تلك التي تتوافر فيها ثلاثة شروط[1] :

- صحة السند إلى النبي ﷺ بالتواتر .
- موافقة العربية ، ولو بوجه .
- موافقة رسم المصحف العثماني .

ويلاحظ أن الشرط الأول يتضمن عنصرين : صحة النسبة ، والتواتر ، أولهما - كما أسلفنا - هَمُّ القراء ، وثانيهما هَمُّ الفقهاء والأصوليين الذين يُعْنون باستخراج الأحكام . أما بشأن الشرط الثالث فينبغي الإشارة إلى أن الرسم قد يوافق غير قراءة .

إن صحة النسبة هي شرط قبول القراءة عند القراء . أما التواتر وموافقة العربية والرسم فهي على حد تعبير أحد الباحثين «مناط القوة»[2] . ولهذا فإنهم قبلوا ما صَحَّ من رواية الآحاد ، ولم يأبهوا بمخالفة العربية . ويبدو أن شرط التواتر شرط عزيز ، قال الشوكاني : « وقد ادُّعي تواتر كل واحدة من القراءات السبع . . وادُّعي أيضًا تواتر القراءات العشر ، وهي هذه - يريد السبع - مع قراءة يعقوب وأبي جعفر وخلف . وليس على ذلك أثارة من علم ، فإن هذه القراءات ، كل واحدة منها منقولة نقلًا أحاديًا ، كما يعرف ذلك من يعرف أسانيد هؤلاء القراء لقراءاتهم . وقد نقل جماعة من القراء الإجماع على أن في هذه القراءات ماهو متواتر ، وفيها ماهو آحاد ، ولم يقل أحد منهم بتواتر كل واحدة من السبع ، فضلًا عن العشر ، وإنما هو قول قاله بعض أهل الأصول .

(١) النشر ١/ ١٠.
(٢) الأصول ٩٨.

وأهل الفن أخبر بفنهم»[1].

أما النحويون فالأساس عندهم موافقة العربية. ولذلك فإن بعضهم لم يجد حرجًا في رَدِّ قراءة ما، ونعتها بالشذوذ والرداءة، إذا ما خالفت العربية. ولعل الذي جَرّأهم على ذلك ما ذكرته آنفًا من عدم التسليم بشرط التواتر من القراء أنفسهم، حتى للقراءات السبعة المشهورة.

على أنه ينبغي التنبه إلى أن نعتهم لقراءة ما بالشذوذ لايعني رفضهم لها، لكنه يعني عدم جواز القياس عليها، قال السيوطي: «أما القرآن فكُلما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترًا، أم آحادًا، أم شاذًا. وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل لو خالفته يُحتَجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه.. وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافًا بين النحاة»[2].

ومسألة القراءات ومواقف النحويين منها ذات شعب وتفصيلات وتاريخ طويل، بدأت منذ أيام الصحابة رضوان الله عليهم، مرورًا بإمام النحويين سيبويه، ومن جاء بعده، ووصولًا إلى صاحب متن الإيضاح أبي علي الفارسي الذي نُعت بأنه «أجرى مقاييس العربية على القراءات المروية، وأصدر أحكام الحسن والقبح على هذه القراءات بمقدار ما لها من جريان على القياس، فما اتفق من هذه القراءات مع تلك المقاييس كان حسنًا، وما لم يتفق كان رديئًا، ثم إنه يعتدُّ بآراء النحاة، فيأخذ بها، ولا يعتد بالقراء السبعة إذا خالفوا في قراءاتهم

---

(١) إرشاد الفحول ٢٩.

(٢) الاقتراح ١٤، ١٥.

مذهبه النحوي، متبعًا في ذلك مسلك القياس والنظر، لا مسلك الرواية والأثر»[1].

ولسنا هنا بصدد استعراض المسألة ومواقف النحويين منها، ولكن الغرض هو استجلاء موقف ابن أبي الربيع فحسب.

موقف ابن أبي الربيع:

لقد صرح الرجل باعتداده وتعويله على شرط النسبة قال: «والقراءة سُنَّة لا تُتَعَدَّى»[2] و«القراءة سنة متبعة، ورواية مضبوطة، والتعليل والنظر من وراء ذلك»[3] و«هي رواية مسندة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلا بُدَّ من الرجوع إليها»[4]، و«القراءة سنة متبعة، ليس لأحد أن يقرأ بكل مايجوز في اللسان العربي، إنما يقرأ بما يجوز في اللسان العربي وصَحَّت به الرواية»[5].

وهذا النص الأخير يكشف بوضوح عن موقف ابن أبي الربيع، فهو يربط ربطًا محكمًا بين شرطي النسبة وموافقة العربية، على أن موافقة العربية وحدها لا تكفي، إذ القراءة سنة متبعة، وهذا هو مفهوم النصوص الأخرى التي ذكرناها.

ويبقى الشرط الثالث، موافقة رسم المصحف العثماني، وهو أيضًا شرط يَعْتَدُّ به ابن أبي الربيع، قال: «وإنما وقف عليها - يريد: التاء في الآية:

---

(١) أبو علي الفارسي ٣٤٢.

(٢) الكافي ٥/ ٨٤.

(٣) الكافي ٥/ ٨٣٩.

(٤) الكافي ٥/ ٨٠٢.

(٥) الكافي ٥/ ٨٧٩.

﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴾[1] – بالتاء، موافقة لخط المصحف »[2].

بعد هذا يحسن أن نتساءل: أين يقف ابن أبي الربيع من النحويين في احتجاجهم بالقراءات، وهل يلتقي معهم، أو يفترق عنهم، وأين هي نقاط الالتقاء والافتراق؟

إنه – كما اتضح – يقف بين أهل صنعته من جهة، إذ يعتد بموافقة العربية، والقُرّاء إذ يحترم صحة النسبة ويعوّل عليها، فلا تحمله الصنعة على الطعن في قراءة ثبتت صلتها بالنبي صلى الله عليه وسلم، ويحاول أن يجد لما أوهم من القراءات خروجًا عن الصنعة وجهًا يحملها عليه.

والحق أن الفارق دقيق، فأبو علي مثلًا لا يتورع عن وصم قراءة حتى لو كانت صحيحة السند متواترة بالضعف والرداءة لمخالفتها العربية، جريًا منه وراء قوانين صنعته، وتحكيمًا لها، في حين يتوقف ابن أبي الربيع متحرجًا، باحثًا للمشكلة عن حل.

ويزداد موقفه جلاء إذا ما عرضنا كلامه في الآية الكريمة: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[3] في قراءة ابن عامر: ﴿ زُيِّنَ ﴾ مبنيًا للمفعول و﴿ قَتْلُ ﴾ بالرفع، و﴿ أَوْلَٰدَهُمْ ﴾ بالنصب، و﴿ شُرَكَآئِهِمْ ﴾ بالخفض، إذ إن فيها فصلًا بين المضاف والمضاف إليه.

إن هذه القراءة تجلو مواقف النحويين، وطريقتهم في التعامل مع القراءات.

(١) النجم ١٩.
(٢) الكافي ٥/٧٥٣.
(٣) الأنعام ١٣٧.

ومعلوم أن قراءة ابن عامر هذه من القراءات السبعة، لكنهم طعنوا بها، وقد فتح باب الطعن فيها الفراء في معانيه، وأبو عبيد، ثم أبو علي الفارسي والسيرافي، فالزمخشري. أما الفراء فقال: «ولم نجد مثله في العربية». وأما أبو عبيد فقال: «لا أحب قراءة ابن عامر لما فيها من الاستكراه». وأما أبو علي فقال: «ولو عدل عنها – أي قراءة ابن عامر – كان أولى، لأنهم لم يفصلوا بين المتضايفين بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظروف، وإنما أجازوه في الشعر». وأما السيرافي فقال: «وقراءة ابن عامر لاوجه لها» وأما الزمخشري فقال: «وأما قراءة ابن عامر.. فشيء لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر، لكان سمجًا مردودًا»[1].

تلك هي مواقف السابقين وأقوالهم في هذه القراءة، فما هو موقف ابن أبي الربيع، وماذا قال فيها؟

لقد عرض ابن أبي الربيع القراءة في حيدة متخففًا من أوزار الصنعة، فقال: وقد جاء في قراءة ابن عامر إضافة المصدر إلى الفاعل، وقد فصل بينهما بالمفعول» ثم قال مؤيدًا لها: «وقد جاء هذا في كلام العرب، قال:

فَزَجَجْتُه بِمِزَجَّة   زَجَّ القلوصَ أبي مزادة

وانتقل بعد ذلك إلى الزمخشري ناقدًا له «وجاء الزمخشري هنا، وتعسّف على القراءة والقارئ. وحمله على هذا قبح مذهبه، أعاذنا الله مما ابتلي به»[2].

وإذا كان موقف ابن أبي الربيع هذا موقفًا محمودًا، له ما يسوغه من

(١) انظر: ص ١٠٨٥ – ١٠٨٨، فثمة كلام المؤلف على الآية، وما علّقته في الحواشي من كلام النحويين السابقين.
(٢) ص ١٠٨٥ – ١٠٨٨.

احترامه قراءة سبعيّة وتحرّجه من الطعن فيها ، فإنَّ موقفه من الزمخشري هنا غير مفهوم ، وكأن الزمخشري انفرد بما قاله دون العالمين ، وكأن ظاهرة تلحين القراء به بدأت . وإذا ما حاولنا أن نفسر موقفه هذا باستقباحه مذهب الاعتزال الذي عليه الزمخشري ، فإن أبا علي نفسه متهم بالاعتزال ، فلماذا لم يشر إليه ؟!

وأيا ماكان فإني أرى أنَّ ما قاله الزمخشري في قراءة ابن عامر ليس بدافع من اعتزاله ، لكنها الأقيسة النحوية ، وتحكيمها بقسوة في مجاري الكلام .

إن محاولة ابن أبي الربيع أن يجمع بين قوانين الصنعة واحترام الرواية أوصلته إلى تخريج يدفع ما يحدث من صدام بينهما بـ « أن النحويين لم يقصدوا ضبط جميع اللغة ، وإنما قصدوا ضبط مشهورها». وعليه فإن ماجاء من قراءات صحيحة إنما هو خارج عن المشهور والكثير ، لكنه صحيحٌ لا شك فيه . وعلي هذا الأساس صحّح قراءة الكسائي : ﴿ نَخۡسِفۡ بِهِمُ ﴾[1] بإدغام الفاء في الباء ، وقال : « فلم يقرأ بها الكسائي إلا برواية صحيحة . هذا مما لا خلاف فيه . ووجه الإدغام القرب ، إلا أن الأكثر في لسان العرب ترك الإدغام »[2] .

كما صحح قراءة أبي عمرو : ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ﴾[3] بإدغام الميم في الباء ، وقال : هكذا نقل . والأكثر على أنه إخفاء ، وليس بإدغام »[4] ، فانظر إلى تسليمه للنقل واحترامه له .

وصحح قراءة أبي عمرو أيضًا : ﴿ يَغۡفِرۡ لَكُم ﴾[5] بإدغام الراء في

(١) سبأ ٩.

(٢) الكافي ٥/ ٨٣٩.

(٣) التكوير ١٥.

(٤) الكافي ٥/ ٨٣٩.

(٥) آل عمران ٣١، والأنفال ٢٩، ٧٠، والأحزاب ٧١، والأحقاف ٣١، والحديد ٢٨، والصف ١٢، والتغابن ١٧، ونوح ٤.

اللام ، على الرغم من أن الراء لا تدغم في مقاربها لما فيها من زيادة التكرار ، وقال : « والقراءة بالإدغام صحيحة ، مجمع عليها ، لاشك فيها ، إلا أن الأكثر من العرب على ترك الإدغام ، وعليه بنى النحويون كلامهم »[1] .

ولأن ابن أبي الربيع يحترم الرواية ، ويسلم للنقل ، فإن القراءات السبع عنده لا تردّ ، ومن ثم فهو يحرص حينًا على النصّ عليها ، قال معقبًا على قوله – تعالى – : ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوۡمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ ﴾[2] و ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوۡمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ ﴾[3] : لم يقرأ في السبع إلا بنصب ﴿جَوَابَ﴾[4] » . ويشير حينًا إلى أنها الأكثر ، كما فعل عندما قرر أن «الحين» يكون منصوبًا مع «لات» ، ويكون مرفوعًا ، لكن الأكثر أن يكون منصوبًا ، وساق الآية ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[5] . والنصب قراءة السبعة . وقرأ الحسن بالرفع .

فإذا كانت القراءتان سبعيتين فإنه يوجههما مسويًا بينهما . ومن هذا الضرب ما قاله في ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ بِضَنِينٍ ﴾[6] : «تقرأ بالظاء والضاد : قرأ بالظاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ، والباقون بالضاد . فمن قرأ بالظاء جعل (فعيلاً) بمعنى (مفعول) . ومن قرأ بالضاد ، فـ (فعيل) بمعنى (فاعل)[7] » .

وقد يشعر كلامه ترجيح قراءة على أخرى ، على الرغم من أنهما سبعيتان ، ففي سياق كلامه في ضمير الشأن أو القصة ذكر أن الاختيار فيه أن يكون مذكرًا

(١) الكافي ٥/ ٨٤٠.

(٢) العنكبوت ٢٤، ٢٩، والنمل ٥٦.

(٣) الأعراف ٨٢.

(٤) ص ٧٦٠.

(٥) سورة ص ٣. وانظر: ص ٨٢٧.

(٦) التكوير ٢٤.

(٧) ص ٩٧٤.

إذا كان المخبَر عنه مذكرًا ، ومؤنثًا إذا كان المخبر عنه مؤنثًا ، وأورد قراءة ابن عامر : ﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾[1] ، مستدلًا على جواز العكس على قلة ، ثم قال : « ولكن المختار ما ذكرته ، طلبًا للمشاكلة »[2] .

ووجه الاستشهاد بالآية أن في ﴿ تَكُن ﴾ ضمير القصة ، على الرغم من أن المخبر عنه ﴿ أَن يَعْلَمَهُۥ ﴾ أي «العلم» مذكَّر . وإنما لم يكن التأنيث لـ ﴿ ءَايَةً ﴾ لأن ﴿ أَن يَعْلَمَهُۥ ﴾ معرفة ، فلو جعل التأنيث لها لأخبر بالمعرفة عن النكرة[3] .

ومن الضرب السالف ميله إلى قراءة غير أبي عمرو وحمزة والكسائي ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ ﴾[4] ، ولكن السبب هنا مختلف ، فثمة المشاكلة ، وهنا الكثرة وموافقة أصول الصنعة ، فالصفة إذا رفعت الظاهر ، أو المضمر المنفصل ، فالاختيار على الترتيب : الجمع المكسر ، فالإفراد . وعلى هذا نص سيبويه وابن السراج ، وقالا : إن ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ ﴾ أكثر من ﴿ خَاشِعًا أَبْصَٰرُهُمْ ﴾ . أما التثنية والجمع السالم فإنما يكون من قبيل التحبُّب[5] .

بل إنه قد يرجح صراحة ، كما فعل عندما جعل قراءة أبي عمرو : ﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ ﴾[6] بإدغام الياءين أحسن من قراءة غيره بدون إدغام ، لأن الياء الأولى لم يجر المد فيها[7] .

(١) الشعراء ١٩٧. وقرأ بقية السبعة ﴿ يكن ﴾ بالياء و ﴿ آية ﴾ نصباً .
(٢) ص ٧٧٩ ، ٧٨٠.
(٣) هذا تخريج أبي علي . انظر : ١٠٨٩.
(٤) القمر ٧.
(٥) ص ٤٠٠ ، ٤٠١.
(٦) البقرة ٢٥٤.
(٧) الكافي ٥/ ٨٣٣.

وما أرى ابن أبي الربيع في احتفاله بالقراءات السبع وتورُّعه عن الطعن فيها إلا مسلِّمًا بشرط التواتر فيها ، غير موافق على ما قاله الشوكاني من أن كل واحدة منها منقولة نقلًا أحاديًا ، وما ذكره من أن جماعة من القراء نقلوا الإجماع على أن في هذه القراءات ما هو متواتر ، وفيها ماهو آحاد ، وأن أحدًا منهم لم يقل بتواتر كل واحدة من السبع . وإلا فما كان أسهل عليه أن يحذو حذو سابقيه من النحويين ، وبخاصة في قراءات بعينها ، ومنها قراءة ابن عامر التي سلفت الإشارة إليها قريبًا .

وماذا عن موقفه من القراءات الأخرى ، الثلاث المكملة العشر ، فما بعدها ؟

قبل أن نجيب على هذا التساؤل لا بد من الإشارة إلى أن مابعد السبعة من قراءات ، التي أطلق عليها القراءات الشاذة ، لم يكن نعتها بذلك إلا من قبيل الاصطلاح ، فهي شاذة لأنها خارجة عما « اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار ، وهو ما أودعه أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد كتابه الموسوم بقراءات السبعة »[1] ، لأنه – كما قال ابن جني – «مع خروجه عنها نازعٌ بالثقة إلى قرائه ، محفوف بالروايات من أمامه وورائه ، ولعله ، أو كثيرًا منه ، مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه»[2] ، ولأنه كما قال ابن جني أيضًا : «ضارب في صحة الرواية بجرانه ، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه»[3] . ولهذا فإن ابن جني عندما لا يجد تأويلًا ، يقول : «هذا مستضعف الإعراب عندنا»[4] ، ولا يقول : هذه القراءة ضعيفة .

وعلى الرغم مما قاله ابن جني فإنه مما لاشك فيه أن النظرة إلى السبعة ظلت

(١) المحتسب ١/ ٣٢.
(٢) المصدر السابق .
(٣) المصدر السابق .
(٤) المحتسب ١/ ٢٣٤.

مختلفة ، فهي مقدَّمةٌ عند الناس ، ومقدَّمة عند القراء اعتمادًا على اجتماع أكثر قراء الأمصار عليها ، وعلى القول بتواترها . أما النحويون المتقدمون فإن ذلك لم يشغلهم ، وظلت موافقة العربية هي رائدهم في الغالب ، قال السيوطي : « كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة عن العربية وينسبونهم إلى اللحن ، وهم مخطئون في ذلك فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها »[1] .

وابن أبي الربيع في موقفه من القراءات الشاذة – في مايبدو لي – لا يتابع ابن جني ، ولا يرى الاحتجاج بها في الصنعة النحوية ، فهو يصرح في سياق تعليقه على القراءة التي أوردها أبو علي : ﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ ﴾[2] بفتح التاء وكسر اللام وضم القاف ، بأن «هذه قراءة لم يقرأ بها أحد من السلف ، وإنما هي من القراءات الشاذة تثبت بها اللغة ، ولا يثبت بها الحكم ، لأن الناطق بها عربي»[3] . وكان أبو علي قد استشهد بها حقًّا في اللغة ، فقال : « ويجوز أن يكون – يريد : أولق – (أفعل) من وَلَق يَلِق ، إذا أسرع . ومنه قوله – تعالى – ﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ ﴾[4] ». ولم يزد ابن أبي الربيع على ماقال . أما ابن جني فإنه قال : « أما ﴿ تَلَقَّوْنَهُۥ ﴾ فتُسرعون فيه ، وتَخِفُّون إليه . . وأصله : تلقون فيه أو إليه ، فحذف حرف الجر ، وأوصل الفعل إلى المفعول »[5] .

ويذكر ابن أبي الربيع أحيانًا أن « هذه القراءة ليست في السبع ، وهي

(١) الاقتراح ١٥.

(٢) الكافي ٥/ ٣١.

(٣) النور ١٥.

(٤) التكملة ٥٤٥، ٥٤٦.

(٥) المحتسب ٢/ ١٠٤، ١٠٥.

شاذة »[1] أو « وهذه قراءة لم يُقْرأ بها في السبع» ، وكأنه يومئ إلى موقفه الذي صَرّح به ، على أني رأيته في غير موطن يعرض القراءة الشاذة دون كبير حماس لها ، فهو يشير إلى القراءة غير السبعية في سياق البناء على قراءة سبعية ، ومن ذلك أنه ذكر أن ابن عامر وأبا بكر قرآ : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ ﴾[2] ببناء ﴿ يُسَبِّحُ ﴾ للمفعول ، ثم قال : « وعلى هذا قرئ في غير السبع : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[3] فـ ﴿ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ فاعل بفعل مضمر ، تقديره : زينه شركاؤهم» . والقراءة هذه هي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي والحسن البصري وعبد الملك قاضي الجند صاحب ابن عامر[4] .

وقد يذكر القراءة غير السبعية عَرَضًا في سياق افتراض سؤال : « فإن قلت : أقدر «مستقرًا» ، ويكون خبر مبتدأ محذوف تقديره : الذي هو مستقر في الدار زيد ، ويكون من قبيل ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِيٓ أَحْسَنَ ﴾ في من قرأه بالرفع »[5] . وقراءة الرفع هذه هي قراءة يحيى بن أبي يعمر ويعقوب والأعمش .

وعلى الرغم من ذلك فإنه لم يجرح – في ما رأيت – القراءة الشاذة ، ولم ينعتها بما يقدح ، اللّهم إلا في سياق نص للمازني ، قال فيه : « كان أبو السمال يقرأ حرفًا يلحن فيه بعد أن كان فصيحًا ، وهو : ﴿ إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا ٱلْعَذَابِ ﴾[6] »

(١) الكافي ٥/ ٢١١.

(٢) النور ٣٦، ٣٧.

(٣) الأنعام ١٣٧.

(٤) ص ٦٥٧.

(٥) ص ٥١٣ ، ٥١٤.

(٦) الصافات ٣٨.

فقد عقَّب مجاريًا المازني في وصم القراءة باللحن: «لأن اسم الفاعل في الآية ليس فيه ألف ولام، فلو كان فيه ألف ولام لم يكن لحنًا»[1].

على أن احتفاله بالقراءة السبعية، لا يمنعه من أن ينص على أن السبعية جاءت على الأقل من لغة العرب، كما فعل في قراءة أبي عمرو: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ﴾[2] بإدغام الميم في الباء، قال: «هكذا نقل. والأكثر على أنها إخفاء، وليس بإدغام»[3]. وكذا فعل في قراءة أبي عمرو أيضًا: ﴿يَغْفِرْ لَكُم﴾[4] بإدغام الراء في اللام، مشيرًا إلى أن الأكثر ترك الإدغام[5].

كما أن عدم احتجاجه بالشاذة لا يحول بينه وبين أن يشير إليها، وإن كانت على الأقل. ومن ذلك أنه قرّر أن «الحين» يكون منصوبًا مع «لات» ويكون مرفوعًا، لكن الأكثر أن يكون منصوبًا. ومعلوم أن الحسن قرأ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[6] بالرفع.

خلاصة القول أن ابن أبي الربيع يحتج بالسبعة دون قيد، ولا يقربها بنقد أو قدح، وأنه لا يحتج بالقراءات الشاذة في النحو والإعراب، لكنه لا يصفها بالضعف، أو القبح، أو الرداءة، أو ما إلى ذلك مما درج أغلب النحويين المتقدمين عليه.

---

(١) ص ١٠٢٤.
(٢) التكوير ١٥.
(٣) الكافي ٥/ ٨٣٩.
(٤) آل عمران ٣١، والأنفال ٢٩، ٧٠، والأحزاب ٧١، والأحقاف ٣١، والحديد ٢٨، والصف ١٢، والتغابن ١٧، ونوح ٤.
(٥) الكافي ٥/ ٨٤٠.
(٦) سورة ص ٣. وانظر: ص ٨٢٧.

طريقته في العرض والاحتجاج:

لم يجر ابن أبي الربيع على سَنَن واحد في طريقة عرضه للقراءات القرآنية، ونسبتها إلى أصحابها، واحتجاجه بها، أو لها، وأغراض هذا الاحتجاج.

وطريقته في العرض تقوم على الإشارة إلى القراءة، كأن يقول: وقرأ، أو: في قراءة من قرأ، أو في قراءةِ... لكنه يغفل الإشارة أحيانًا. ومن ذلك أنه استشهد بقوله - تعالى -: ﴿وَصِيَّةٌ لِّأَزْوَٰجِهِم﴾[1] بالرفع. وهي قراءة ابن كثير، ونافع، وعاصم في رواية أبي بكر، والكسائي، كما استشهد بقوله - تعالى -: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[2] بفتح ﴿أَنَّهَآ﴾. وهي قراءة عن ابن كثير وأبي عمرو وعاصم والأعمش واليزيدي الذين قرأوا بالكسر. واستشهد أيضًا بقوله - تعالى-: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾[3] بتخفيف ﴿إِنْ﴾. وهي قراءة نافع وابن كثير.

وهو يورد القراءة، ولا ينبه على القراءة أو القراءات الأخرى في الغالب. ومن ذلك أنه قال معقّبًا على ذكر أبي علي قراءة: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾[4] بالرفع: «هذه قراءة أبي عمرو». ثم استطرد: «والقراء كلهم يقرأون بالنصب على التوكيد، ويكون المجرور خبر ﴿إِنَّ﴾»[5]. وليس الكلام في التوكيد مرادًا، بل جاء عرضًا.

وقد يقتضي التعليق على القراءة مناط الشاهد ذكر القراءة الأخرى، ومن

---

(١) البقرة ٢٤٠. وانظر: ٣٨٦.
(٢) الأنعام ١٠٩. وانظر: ص ٨٣٦.
(٣) هود ١١١. وانظر: ص ٩٠٥.
(٤) آل عمران ١٥٤.
(٥) ص ٤٢٨، ٤٢٩.

هذا الضرب قوله عقيب إيراده قوله – تعالى – : ﴿ فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗاۚ ﴾(1) : «الظاهر أنه أتى – يريد أبا علي – بالآية من أجل قوله – تعالى – : ﴿ وجَاعِلَ ٱلَّيۡلِ سَكَنٗا ﴾ ، و﴿ جَاعِلَ ﴾ هنا بمعنى الماضي . فإن قلت : ولِمَ لَمْ يكن ﴿ جاعل ﴾ هنا بمعنى الحال ، لأنها حال مستمرة ؟ قلتُ : إنما جعلها بمعنى الماضي لأن الكوفيين قرأوا : ﴿ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا ﴾ ، وتفسير القرآن بالقرآن أولى »(2) .

وربما دفع بقراءتين للتدليل على ما قرّره ، قال : «وقرئ : ﴿ وَفِيهَا مَا تَشۡتَهِيهِ ٱلۡأَنفُسُ ﴾ و﴿ تشتهي ٱلۡأَنفُسُ ﴾ »(3) بعد أن قرّر أن الضمير المنصوب المتصل بالفعل العائد على الموصول ، ما عدا الألف واللام و «أيا» يجوز إثباته وحذفه . والقراءة بهاءين هي قراءة نافع وابن عامر وحفص عن عاصم ، وبهاء الفعل وحدها قراءة غيرهم .

ورأيته ينسب القراءة لصاحبها أو أصحابها حينًا ، ويتركها غُفلًا حينًا آخر ، وكأن هَمَّه هو القراءة نفسها ، وما فيها من مسألة . ولا تتبدّى الحكمة من النسبة في موطن ، وعدمها في موطن آخر .

فمن القراءات التي نسبها تلك التي في سورة الجاثية : ﴿ إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٣﴾ وَفِي خَلۡقِكُمۡ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزۡقٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ﴾(4) ، قال : «في قراءة حمزة والكسائي ،

---

(١) الأنعام ٩٦.

(٢) ص ١٠١٠ ، ١٠١١.

(٣) الزخرف ٧١.

(٤) الجاثية ٣، ٤، ٥.

فإنهما قرآها بنصب ﴿ ءَايَٰتٞ ﴾ ، فقد عطفا ﴿ اختلاف ﴾ على ﴿ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ ، وشرّكا بينهما في حرف الجر بالواو ، فهذا عطفٌ على عاملين »(1) .

ونسب قراءة ﴿ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ ﴾(2) بهاء مكسورة إلى ابن عامر ، ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ ﴾(3) بالرفع إلى النحويَّيْن وحمزة ، وبالنصب إلى بقية السبعة ، و﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾(4) إلى حفص مشيرًا إلى أن «لعل» فيها ضُمّنت معنى التمني ، و﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيۡبَ فِيهَا ﴾(5) بنصب ﴿ الساعة ﴾ إلى حمزة .

ومن القراءات التي لم ينسبها : ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ ﴾(6) بالرفع ، مكتفيًا بالقول : «في من قرأه بالرفع» ، وهي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق والأعمش . كما أنه لم ينسب : ﴿ وَفِيهَا مَا تَشۡتَهِيهِ ٱلۡأَنفُسُ ﴾ و﴿ تشتهي ٱلۡأَنفُسُ ﴾(7) . والأولى قراءة نافع وابن عامر وحفص عن عاصم ، والثانية قراءة غيرهم . ولم ينسب ﴿ وَإِنَّ كُلّٗا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ رَبُّكَ أَعۡمَٰلَهُمۡۚ ﴾(8) . وهي قراءة نافع وابن كثير . ولم ينسب ﴿ وَصِيَّةٗ لِّأَزۡوَٰجِهِم ﴾(9) بالرفع . وهي لابن كثير ونافع ، وعاصم في رواية أبي بكر والكسائي .

---

(١) ص ٨٢٠.

(٢) الأنعام ٩٠. وانظر: ص ٩٥٧.

(٣) المائدة ٧١. وانظر: ص ٩٤٦.

(٤) غافر ٣٦، ٣٧. وانظر: ص ٩١٥.

(٥) الجاثية ٣٢. وانظر: ص ٩٠٩.

(٦) الأنعام ١٥٤، وانظر: ص ٥١٤.

(٧) الزخرف ٧١. وانظر: ص ٥١٧.

(٨) هود ١١١. وانظر: ص ٩٠٥.

(٩) البقرة ٢٤٠. وانظر: ص ٣٨٦.

ولربما أجمل في النسبة ، فلم يَعُدَّ مَنْ قرأوا هذه القراءة مقتصرًا على النص أنها قراءة الجماعة غير نافع ، كما فعل في ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾[1] فـ ﴿ دفع ﴾ قراءة الجماعة غير نافع . أما نافع فقرأ: ﴿ دفاع ﴾ .

وقد يحلو له حينًا أن ينبه إلى أن هذه القراءة أو تلك قد أجمع القراء (السبعة) عليها . وهذا ما فعله عندما ساق قوله – تعالى – : ﴿ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِۚ ﴾[2] ، و ﴿ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْۚ ﴾[3] ، فقد ذكر أن حفصًا قرأ ﴿ سَوَآءً ﴾ الأولى بالنصب ، وأن حفصًا وحمزة والكسائي قرأوا ﴿ سَوَآءً ﴾ الثانية بالنصب ، ثم قال : « والقراء كلهم إنما قرأوا برفع ﴿ سَوَآءٌ ﴾ على أن يكون خبر مبتدأ مقدمًا ، وما بعده مبتدأ »[4] .

لقد ذكر ابن أبي الربيع في هذا الجزء القراء السبعة جميعًا ، وذكر من رواتهم : حفصًا وأبا بكر ، وذكر من غيرهم من قراء الشواذ : قنبل وأبا السمال . وهذا الأخير ذكره ضمن نص منقول عن أبي عثمان المازني ، ولم يذكر أبا عبد الرحمن السلمي والحسن وعبد الملك قاضي الجند صاحب ابن عامر ، مكتفيًا بالقول : « وعلى هذا قرئ في غير السبع »[5] ، كما لم يذكر يحيى بن يعمر ويعقوب والأعمش[6] ، مشيرًا إلى قراءتهم فحسب .

وهو يذكر القراء بما اشتهروا به ، وربما كنّى عنهم ، فقد كنّى عن ابن كثير

(١) الحج ٤٠. وانظر: ص ٦٤٣.
(٢) الحج ٢٥.
(٣) الجاثية ٢١.
(٤) ص ٣٧٧ ، ٣٧٨.
(٥) ص ٦٥٧.
(٦) ص ٥١٤.

ونافع بـ « الحرميان »[1] ، وعن أبي عمرو والكسائي بـ « النحويان »[2] ، وعن عاصم وحمزة والكسائي بـ « الكوفيون »[3] .

ويتخذ ابن أبي الربيع في الاحتجاج بالقراءات طرائق مختلفة ، ويسعى لأغراض عديدة :

فهو يدفع بالقراءة ليدلّل على كثرة إعراب ما في تركيب ما ، كما فعل عندما قرر أن الأكثر في « الحين » أن يكون منصوبًا مع « لات »[4] ، وذيل ذلك بقراءة : ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[5] ، وهي قراءة الجمهور .

أو ليثبت الجواز لأمر ما ، فقد ذكر أنه يجوز أن تخفف « إنَّ » ويبقى عملها ، وأعقب ذلك بقراءة نافع وابن كثير: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْۚ ﴾[6] .

أو ليستدل على لغة ما ، فقد قرر أن في « لعل » لغات ، منها « أنَّ » وساق دليلًا على ذلك قراءة غير ابن كثير وأبي عمرو وعاصم والأعمش واليزيدي : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[7] ، المعنى: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون .

أو ليؤيد تفسيرًا يتصل بالصنعة النحوية في قراءة أخرى ، كما فعل عندما

(١) ص ١٥٠.
(٢) ص ٩٤٦.
(٣) ص ١٠١٠.
(٤) ص ٨٢٧.
(٥) سورة ص ٣.
(٦) هود ١١١. وانظر: ص ٩٠٥.
(٧) الأنعام ١٠٩. وانظر: ص ٨٣٦.

أورد قراءة الكوفيين : ﴿ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا ﴾[1] ليرجح ما ذهب إليه أبو علي من أن المراد من ﴿ وجاعل ﴾ في القراءة الأخرى الماضي ، لأن تفسير القرآن بالقرآن أولى[2] .

أو ليثبِّت قاعدة أصولية ، فقد قرَّر أن الأمر أصله أن يكون بالجملة الفعلية ، ثم وضعت الاسمية موضعها ، ثم قال : « وعليه جاء قوله – سبحانه – : ﴿ وَصِيَّةٗ لِّأَزۡوَٰجِهِم ﴾[3] . والقراءة بالرفع هي قراءة ابن كثير ونافع ، وعاصم من رواية أبي بكر ، والكسائي .

أو يدفع الاستشهاد بالقراءة على مسألة ، لأن ثمة فارقًا بين القراءة والمسألة يحول دون ذلك . وهذا ما فعله عندما رفض إعادة الضمير على اللفظ تارة فيكون غائبًا ، وعلى المعنى تارة فيكون مخاطبًا ، كما في قراءة : ﴿ وَمَن يَقۡنُتۡ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا ﴾[4] في قولهم : الذي ضرب زيدًا أنا ، لأن الخبر في المثال لن يكون له فائدة ، ومن حق المسند والمسند إليه أن يفيد أحدهما ما لا يفيده الآخر ، فلو قلت : الذي ضربتُ زيدًا أنا ، لفهم من الصلة أنك الضارب ، فلم يكن لـ « أنا » فائدة ، وهو الخبر[5] .

ب – الحديث والأثر :

ذكر أحد الباحثين المحدثين أن المراد بالحديث الشريف : « أقوال النبي ﷺ وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله أو أحواله أو ما وقع في زمنه . وقد تشتمل

(١) الأنعام ٩٦.

(٢) ص ١٠١١.

(٣) البقرة ٢٤٠. وانظر :ص ٣٨٦.

(٤) الأحزاب ٣١.

(٥) ص ٥٥٠ ، ٥٥١.

كتب الحديث على أقوال التابعين أيضًا »[1] . والحديث والأثر والخبر تقرب من بعضها . ويفرق بعض المشتغلين بعلم الحديث بينها[2] . لكن هذه التفرقة ليست بذات بال في الصنعة النحوية ، فلا فائدة من الكلام فيها ، وذلك لأن اللغويين والنحويين يحتجون بأقوال النبي ﷺ وصحابته والتابعين جميعًا .

والحق أن مسألة الاحتجاج بالحديث بدأت صغيرة ، وانتهت كبيرة ، أعني أن الالتفات إليها على أنها « قضية » ، إنما جاء في وقت متأخر ، فالنحويون المتقدمون لم ينشغلوا بها ، ولم ينظروا في جواز حُجّية الحديث أو منعها في بناء قواعدهم ، لكنهم كانوا – دون شك – قليلي الاحتجاج بالحديث ، وكان ما أوردوه من الأحاديث في سياق الاحتجاج اللغوي أو نحوه . وأبو علي الفارسي صاحب «الإيضاح» واحد منهم[3] .

ومع ابن جني (ت ٣٩٢هـ) بدأ اتجاه جديد ، فقد نُعت الرجل بأنه « أول من أكثر من الاحتجاج بالحديث كثرة فاقت من تقدّمه ، ووصلت إلى أكثر من أربعة أضعاف الأحاديث التي احتج بها أبو علي الفارسي »[4] .

وتلا ابن جني السهيلي (ت ٥٨١هـ) ، وابن خروف (ت ٦١٠هـ) ، ثم جاء ابن مالك (ت٦٧٢هـ) فأربى على الغاية في الاستشهاد بالحديث ، وسار على نهجه ابن هشام المصري(٧٦١هـ)[5] .

ويعد ابن الضائع (٦٨٠هـ) – وهو عصريُّ ابن أبي الربيع – أول من

(١) في أصول النحو ٤١.

(٢) الحديث النبوي في النحو العربي ٥٣، ٥٤.

(٣) انظر : ص ٤٩ من الدراسة .

(٤) موقف النحاة ١٤٨.

(٥) الحديث النبوي ١٠٤ وما بعدها .

التفت إلى القضية على نحو نظري، فبحث في عزوف المتقدمين من النحويين عن الاحتجاج بالحديث، وأرجعه إلى: تجويز الرواية بالمعنى. وتابعه في ذلك أبو حيان (ت ٧٤٥هـ)، وأضاف سببًا آخر، هو: وقوع اللحن كثيرًا في ما روي من الحديث[1].

لقد انقسم النحويون المتأخرون ثلاث فرق: فرقة أجازت، وعلى رأسها ابن مالك، وفرقة منعت، وعلى رأسها ابن الضائع وأبو حيان. وفرقة وقفت بين هؤلاء وهؤلاء، وعلى رأسها الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)[2].

وورث المحدَثون القضية، فنظروا فيها، ودرسوها، فضرب كلٌّ في واد، ورمى بسهمه بين السهام، فابتعدوا عن الموضوعية حينًا، واقتربوا حينًا، سواء في أصل القضية: الإباحة، أو المنع، أم في ما تفرَّع عن كل من نظر في التفصيلات والدقائق[3].

على أن الجميع اتفقوا على أن «الحديث إذا صَحَّت نسبته إليه – أي إلى الرسول الكريم – وثبت أنه قاله بلفظه، فلا مجال لدفعه في الاستشهاد، ولا في الاحتجاج به في التعقيد»[4].

وأُراني مع المجيزين، لأسباب موضوعية، لَخَّصها د. تمام حسان[5]، وليس هذا مكان عرضها، فليس الهدف مما سبق إلا وضع قضية الاحتجاج بالحديث الشريف في إطارها التاريخي، تمهيدًا لنرى أين يقف ابن أبي الربيع منها؟

---

(١) انظر: الاقتراح ١٦، والخزانة ١/٩ – ١٥.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.
(٤) الأصول ١٠٠.
(٥) الأصول ١٠٠، ١٠١.

موقف ابن أبي الربيع:

لم يعرض ابن أبي الربيع – في ما رأيت – إلى قضية الاحتجاج بالحديث، على الرغم من أنه عصريُّ ابن الضائع. وقد بلغت عدة الأحاديث والآثار التي استشهد بها في الجزء المحقق وحده سبعة عشر حديثًا وأثرًا[1] غير الحديث الذي استشهد به أبو علي في «الإيضاح»: «كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصِّرانه».

وصنَّفتُ الأحاديث التي استشهد بها ابن أبي الربيع، فوجدتها على النحو التالي: أحد عشر حديثًا بلفظ النبي ﷺ واحد منها قدسي، وحديث واحد يحكي حاله عليه الصلاة والسلام، وخمسة آثار.

ولعل من المفيد أن أذكر هذه الأحاديث في سياقاتها التي وردت فيها، لنتبين طريقة الرجل في الاحتجاج بها، والإفادة منها، ومعالجته لما تضمنته من مشكلات تركيبية، وأقدِّم منها ما أورده احتجاجًا على مسائل الصنعة النحوية، فالقضايا اللغوية والمعنوية:

أحاديث احتج بها علي «الصنعة»:

١ – «إضافة الآل إلى المضمر ضعيفة في الاستعمال. وإنما يضاف الآل إلى الظاهر المعظَّم.. ولما سئل النبي ﷺ: كيف يُصَلَّى عليك؟ فقال: «قولوا: اللَّهم صلى على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم...» فانظر إلى قوله ﷺ: وعلى آل محمد، ولم يقل: وآله..»[2].

---

(١) استشهد في الجزء الثاني من الكافي بسبعة أحاديث، وفي الجزء الخامس بحديث واحد. والعهدة على محققَي الجزأين.
(٢) ص ٦٠.

والحديث بلفظه في الموطأ – كتاب قصر الصلاة في السفر – باب ما جاء في الصلاة على النبي ﷺ.

والاحتجاج بالحديث – كما هو بيّن – في مسألة تركيبية، تتصل بالمضاف والمضاف إليه. وأول من ضعّف إضافته إلى الضمير – كما ذكر ابن السّيد – هو الكسائي. وتبعه النحاس والزُّبيدي، والمؤلف. وصحّح ابن السّيد هذه الإضافة، وعَدَّها لغة.

٢ – «وأما قوله ﷺ لعائشة: لولا قومكِ حديث عهدهم بكفر لأقمت البيت على قواعد إبراهيم. فـ «حديث عهدهم بكفر» جملة مستقلة بنفسها، و «عهدهم» مبتدأ، و«حديث» خبره، وهي مقدمة من تأخير، والتقدير: لولا قومك لأقمت البيت على قواعد إبراهيم، ثم قال: عهدهم بالكفر حديث، كأن ذلك الكلام جواب لمن يستفهم، ويقول: ما بال هؤلاء يمتنع من ذلك لأجلهم، فقيل له: عهدهم بالكفر حديثٌ»[1].

والحديث بألفاظ مختلفة، أشار إليها المؤلف[2]، وليس في واحد منها ما يُعترض به على من يقول بلزوم حذف الخبر بعد «لولا». ولذلك فقد ضعّف هذه الراواية، وطعن بها مشيرًا إلى أنه لم يرها من طريق صحيح.

وظاهرٌ هنا أنه لا يحتج بالحديث على أمر ما، وإنما أورده على أنه يُعترض به على ما ذهب إليه أكثر النحويين من أن خبر «لولا» لا يكون كونًا خاصًا، فلا يقال: لولا زيد ضارب لأكرمتك، بل يقال: لولا ضرب زيد لأكرمتك، وأوَّله على التقديم والتأخير إن ثبتت الرواية، وإلا فالرواية لم تأت من طريق يُعَوَّل عليه.

---

(١) ص ٢٩٨.

(٢) التخريج في حواشي ص ٢٩٨.

والحق أن الحديث بلفظه الذي طعن به ابن أبي الربيع ثابت، أخرجه البخاري في غير باب من صحيحه. كما أخرج مسلم الحديث بلفظ: «لولا قومك حديثو عهد بكفر»، وأخرجه مالك في مُوطَّئه بلفظ: «لولا قومك حديث عهد. .». وعلى اللفظين الأخيرين الإشكال واقع أيضًا، بل لعله ألزم، إذ الظاهر أن «حديثو عهد» و «حديثُ عهد» هو الخبر، ولا يوجد خبر لـ «حديثو» و «حديث» فما بعدهما مضاف إليه.

٣ – «فإذا قلت: زيد أحسن ما يكون في يوم الجمعة، فيكون المجرور خبرًا لـ «أحسن» والجملة خبر لـ «زيد»، وعلى هذا جاء الحديث: «كان رسول الله ﷺ أجودَ الناس، وكان أجودُ ما يكون في رمضان». فقوله: «في رمضان» خبر لـ «أجود» والجملة خبر لـ «كان» واسم «كان» مضمر يعود إليه، عليه السلام»[1].

والحديث أخرجه البخاري بلفظه في غير موطن من صحيحه، كما أخرجه مسلم[2]. والاحتجاج بالحديث على النحو كما هو بيّنٌ.

٤ – «جاء في الحديث: أوَ مخرجيّ هم. فالظاهر أن «مخرجيّ» خبر مقدَّم، و «هم» مبتدأ، والتقدير: أو مخرجويَ هم، وسقطت نون الجمع للضمير، ثم قُلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء، وسبقها بالسكون، وقلبت الضمة كسرة، لتصحَّ الياء. . ويجوز أن يكون «هم» فاعلًا، ويكون على لغة «أكلوني البراغيث». ولو جاء على الأكثر. . لقال: أو مخرجي هم. . بسكون الياء، وفتحها خفيفة». والحديث أخرجه البخاري.

---

(١) ص ٣٦٣.

(٢) ص ٣٦٣، ح ٤.

إن اسم الفاعل والصفة المشبهة لا يعملان عند سيبويه إلا إذا كانا معتمدين. فإن أُعملا فالاختيار أن يبقيا على حالهما في التثنية والجمع، لأنهما جريا مجرى الفعل المقدَّم. وإن لم يعملا فلابدَّ من تثنيتهما وجمعهما لأنهما في تقدير التأخير. وعليه فالاختيار في الحديث أن يكون «مخرجيّ» خبرًا مقدمًا و«هم» مبتدأ مؤخرًا. ويجوز أن يكون «هم» فاعلًا، على لغة «أكلوني البراغيث».

أما كلمة «مخرجيّ» فأصلها: مخرجوي.

وكلامه في التركيب وفي الكلمة كلامٌ في النحو والتصريف.

٥ – «جاء في الحديث في المرأة التي شكت زوجها، فقالت: لا أنا، وثابت». فـ«أنا» مبتدأ، و«ثابت»: معطوف عليه سدَّ مسد الخبر.. ودخلت «لا» على الجملة الاسمية ولم تكرَّر، وهذا قليل. وكأنه حسَّنه قليلًا أن هذه الجملة في معنى الفعلية، فكأنها قالت: لا ألازم ثابتًا ولا أبقى معه.. ويمكن أن يقال: إن هذه – يريد: لا – وإن لم تكرر، هي في تقدير التكرار.. لا أنا مع ثابت ولا هو معي، فجاز لذلك وإن لم يتكرَّر في اللفظ»[1].

والمرأة هي حبيبة بنت سهل الأنصاري، و«ثابت» زوجها، وقد قالت العبارة تخالع زوجها.

والحديث في الموطأ برواية: لا أنا، ولا ثابت بن قيس. والشاهد على هذه الرواية أيضًا، ولا كلام في «لا» وعدم تكرارها.

والاحتجاج على النحو أيضًا، كما هو بيِّن.

٦ – «وعلى هذا – يريد تذكير الضمير وإفراده على تقدير: المذكور – جاء الحديث: «جاء نعم النساء، نساءُ قريش، أحناه على ولد». ولم يقل: أحناها،

(١) ص ٣٧٣.

فهو على تقدير: أحنى من ذُكر»[1].

وقد استشهد ابن أبي الربيع بالحديث مرتين، وفي المرة الثانية ذكره بلفظ: «خير نساء رَكِبْنَ الإبل نساء قريش، أحناه على يتيم..»[2]. كما استشهد به في «البسيط». على أنه مما يحكى، ولم يرفعه[3].

والحديث أخرجه البخاري بروايات مختلفة في غير باب من صحيحه[4]، وفيها جميعًا «أحناه».

واستشهاده به – كما هو بيِّن – على مسألة نحوية.

٧ – «ومنها – يريد: من الطوارئ التي تُلزم المبتدأ التقديم – صاحبي زيد، المعنى: لا صاحب لي إلا زيد. فإن قلت: زيد صاحبي، فمعناه الإخبار عن «زيد» بالصحبة من غير تعرُّض للحصر. ومن هذا ما رُوي عنه ﷺ: «تحريم الصلاة التكبير، وتحليلها التسليم، أي لا تحريم للصلاة إلا بالتكبير، ولا تحليل إلا بالتسليم. هذا هو الظاهر من هذا اللفظ، فلو قال ﷺ: التكبير تحريم الصلاة، والتسليم تحليلها، لم يقتض الحصر بنصٍّ ولا ظهور»[5].

والحديث أخرجه أبو داود وابن ماجه وأحمد[6]. وهو عند الأولين باللفظ الذي أورده ابن أبي الربيع، وعند الإمام أحمد بلفظ «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم». والشاهد فيها جميعًا. والاستشهاد

(١) ص ٤٢٠.
(٢) ص ٦١٠.
(٣) البسيط ٢/ ٧٨٣.
(٤) التخريج في ص: ٤٢٠، ح ٥.
(٥) ص ٤٧٥.
(٦) انظر التخريج في ص: ٤٧٥، ح ٥.

بالحديث على مسألة نحوية .

٨ - « ولذلك قالت عائشة لأبي موسى الأشعري - رضي الله عنهما - : « ما كنتَ سائلًا عنه أمك فسلني عنه » ، إعلامًا بأنه لا فرق بين زوج الرسول - عليه السلام - والأم في البِر والكرامة والتعظيم والتحريم والحرمة . . »[١] .

الحديث بلفظه في الموطأ[٢] . والاستشهاد بالحديث على المعنى ، فقد أورده في سياق الكلام على أن الخبر إذا كان مفردًا لم يحتج المبتدأ إلى ضمير يعود منه عليه لأنه هو هو ، ومَثَّل لذلك بقوله - تعالى-: ﴿ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ﴾ ، وذكر أن الآية من قبيل الاستعارة ، وهي أبلغ في التشبيه ، ثم أتى بالحديث ليدل على مكانة زوجات الرسول .

٩ - « وعليه - يريد : اسم التفضيل المضاف إضافة تخصيص وتعريف ، لا تخفيف ، يثنى ويجمع - جاء قوله ﷺ : « أحاسنكم أخلاقًا ، الموطَّئون أكنافًا ، الذين يألفون ويؤلفون »[٣] .

واستشهد المؤلف بالحديث في « البسيط »[٤] . والحديث في سنده ضعف[٥] . والاحتجاج به على النحو .

١٠ - « ورأيت بعض المتأخرين يذهب إلى أن العرب تفعل هذا - يريد : تأخير الضمير عن موضعه ، وجعله فاعلًا ليستتر ويزول عن اللفظ به فيخف ، ونصب ما كان حقه الرفع - في الفعل غير المتعدي . . واستدلَّ على هذا بما جاء

(١) ص ٤٤٢.
(٢) التخريج في ص: ٤٤٣، ح ١.
(٣) ص ١٠٣٨.
(٤) ٢/ ١٠٤٢.
(٥) التخريج في ص: ١٠٣٨، ح ٢.

في الأثر : « كانت امرأة على عهد رسول الله ﷺ تُهراق الدماءَ » . الأصل : تهراق دماؤُها ، ثم نقل الضمير ، فنصبت « الدماء » على التشبيه بالمفعول به »[١] .

ولم يرتض ابن أبي الربيع هذا ، وتابع الشلوبين في أن النصب على التشبيه بالمفعول به لا يكون في الأفعال ، وإنما يكون في الصفات وأسماء الفاعلين والمفعولين بشروط ، وتأول الحديث على إسقاط حرف الجر .

والحديث أخرجه الإمام أحمد[٢] . واستشهد به ابن أبي الربيع أيضًا في «البسيط»[٣] . وبيِّنٌ أنه في سياق الاستشهاد النحوي .

١١ - « وكما جاء في الأثر :« الحياء من الإيمان » ، فالألف واللام هنا للتعريف بمنزلة الألف واللام الداخلتين على جميع الأسماء . . وهذا المصدر الذي لم يوجد في شخص بعينه ، وإنما أخذ بحقيقة مجرَّدة عن موادِّها ، لا يعمل ، لا يرفع ولا ينصب ، ويكون معرفة بالألف واللام على طريقة تعريف الجنس »[٤] .

والحديث أخرجه البخاري ومسلم[٥] . والاحتجاج به على أنَّ المصدر إذا كان بالألف واللام لا يعمل ، إلا على ضعف . والكوفيون لا يعملونه معرفًا بهما . وابن أبي الربيع يرى عمله ، ولكن على ضعف ، متابعًا أبا علي[٦] .

(١) ص ١٠٤٤.
(٢) المسند ٦/ ٢٩٣، ٣٢٠.
(٣) ٢/ ١٠٨٣.
(٤) ص ١١٠٨.
(٥) التخريج في ص: ١١٠٨، ح ٢.
(٦) ص ١١٠٨.

١٢ - « فالألف واللام هنا - يريد في الأثر: الحياء من الإيمان - للتعريف بمنزلة الألف واللام الداخلتين على جميع الأسماء، نحو: الرجل خير من المرأة، والتمرة خير من الجرادة »[١].

جاء في الموطأ أن رجلًا جاء إلى عمر بن الخطاب فسأله عن جرادات قتلها وهو مُحْرِم، فقال عمر لكعب: تعال حتى نحكم، فقال كعب: درهم، فقال عمر لكعب: إنك لتجد الدراهم، التمرة خير من جرادة. اهـ. ولعل ما ورد في الحديث هو الأصل في الاستعمال. وقد روي بالألف واللام، كما أورده المؤلف[٢]. والحديث وارد في سياق الاستشهاد النحوي.

هذه هي الأحاديث التي احتج بها ابن أبي الربيع على قضايا النحو والتصريف كما وردت في سياقاتها، مع بعض التعليقات عليها. ويمكن أن نضيف إليها الحديث الذي استشهد به أبو علي، وهو:

١٣- « كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصّرانه »[٣].

استشهد به أبو علي على أن في « يكون » ضمير شأن، و « أبواه » مبتدأ خبره « اللذان ». ويروي: هما اللذين. وعليه فلا شاهد. وعرض ابن أبي الربيع للحديث مفصّلًا، فقال: « يولد » في موضع الصفة لـ « مولود » والخبر « على الفطرة ». و « حتى » متعلقة بقوله « على الفطرة » ولا يكون الخبر « يولد » وتكون « حتى » متعلقة بـ « يولد »؛ لأنه يصير المعنى: يولد حتى يكون. وهذا لا

---

(١) ص ١١٠٨.

(٢) ص ١١٠٨، وحواشيها.

(٣) الإيضاح ١٠١.

يمكن. إلا أن تقدّر محذوفًا، وهو: ويبقى على ذلك حتى يكون أبواه. وهذا تكلّف »[١].

وللحديث روايات وطرق مختلفة[٢]، وليس في أيٍّ منها موطن الشاهد، فما في كتب الحديث: « حتى يعرب عنه لسانه، أو « حتى يعبّر عنه لسانه ». وقد شكك القدماء في رواية الحديث باللفظ الذي ذكره أبو علي، قال أبو ذر الخشني: « لم نعلم هذا الحديث هكذا إلا من رواية سيبويه »[٣].

وأقول: هذا حق، فالرواية غير موجودة إلا في كتب النحويين، حتى إن العكبري الذي استشهد به بلفظ سيبويه في شرحه على « الإيضاح »[٤] قد أورده في « إعراب الحديث النبوي »[٥] بلفظ: حتى يعرب عنه لسانه.

هذا وقد استشهد ابن أبي الربيع بالحديث في « البسيط »[٦] على أنه خبر.

أحاديث احتج بها علي « اللغة والمعني »:

١٤ - « أصحابي كالنجوم »[٧]. استشهد به في سياق الدعاء للصحابة والثناء عليهم. وهو حديث موضوع[٨].

١٥ - « أفلا أكون عبدًا شكورًا؟ »[٩]. استشهد به على أن الشكر يكون

---

(١) ص ٧٧٠.

(٢) التخريج في ص: ٧٧٠، ح ٣.

(٣) غاية الأمل ٢/ ٣٩٨.

(٤) ٢/ ٤٧٧.

(٥) ص ١٣٣.

(٦) ٢/ ٧٠١.

(٧) ص ٨.

(٨) التخريج في ص: ٨، ح ١.

(٩) ص ٣٧.

بالعمل بالجوارح . وهو حديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم[1] .

١٦ - « قسمت الصلاة بيني وبين عبدي بنصفين ، فنصفها لي ، ونصفها لعبدي ، ولعبدي ما سأل ، قال رسول الله ﷺ : اقرأوا يقول العبد :الحمد لله رب العالمين ، يقول الله : حمدني عبدي ، يقول العبد : الرحمن الرحيم ، يقول الله : أثنى عليّ عبدي »[2] .

استشهد به على أن الثناء هو المدح إذا تكرّر . والحديث في الموطأ[3] .

١٧ - « العجز عن الإدراك إدراك »[4] قول للصّدّيق - رضي الله عنه - ذكره في معرض كلامه على وزن لفظ « الله » ، وأنه يحتمل أن يكون « فَعَلا » من « الوله » ، لأن العقول تتحيّر في عظمته ، وتعجز عن إدراكه . ولذلك قال الصديق . . . وهو استشهاد بالمعنى كما يبدو .

وقد حقّقت في ما علّقت على القول أن المؤلف قد يكون وهم في نسبته ، وأنه تابع في ذلك وهمًا قديمًا ، فالقول فيه أثر النظر والنّزعة الفلسفية ، ومن المستبعد أن يكون من كلام الصديق ، وقلت : أظنه من كلام من ابن عربي ، فقد رأيته يردّده في مؤلّفاته ، ولعل الوهم جاء من اشتراكهما في الكنية[5] .

١٨ - « إذا قلت لكم : اغزوهم في الصيف ، قلتم : هذه حمارّة القيظ ، أَنظِرْنا ينصرمُ الحَرّ عنا»[6] . جزء من خطبة لعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه-

---

(١) التخريج في ص: ٣٧، ح ٢.
(٢) ص ٣٧.
(٣) التخريج في ص: ٣٧، ح ٥.
(٤) ص ٥٥.
(٥) ص ٥٥، ح ١
(٦) ص ١٠٩٥.

قالها حين بلغه أن خيل معاوية قتلت عاملًا له .

واستشهد به ابن أبي الربيع ليدلّ على أن من العرب من يسمي الفصل الذي فيه الحَرّ : الصيف ، بعد أن قال : إن الأكثر يسمونه : القيظ ، ويسمون ما قبله - وهو الذي تسميه العامّة : الربيع - الربيع الآخِر[1] . وهذا احتجاج لغوي .

* * *

بعد هذا يمكن أن نُجمل بعض الملاحظات على هذه الأحاديث والآثار :

- احتج ابن أبي الربيع بثمانية عشر حديثًا وأثرًا ، منها الحديث الذي استشهد به أبو علي « كل مولود يولد . . . » .

- إن عدة الأحاديث التي احتج بها لا تسلكه في زمرة المكثرين من الاحتجاج بالحديث ، فهو سائر إذن على خطى أبي علي والنحويين والمتقدمين .

- احتج ببعض الأحاديث احتجاجًا صريحًا ، في حين جاء إيراده لبعضها على سبيل الخروج عن القاعدة مما دفعه إلى التأويل .

وأمثلة الضرب الأول الأحاديث : ١، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ١٠، ١١، ١٢. وأمثلة الضرب الثاني : ٢، ٩.

- معظم الأحاديث بألفاظ ثابتة في كتب السنة ، وبعضها مما انفردت به كتب النحويين (حديث رقم ١٢) .

- معظم الأحاديث مرفوعة إلى النبي ﷺ . وبعضها جاءت على أنها من الأثر (حديث ٩، ١٠) فهل ثمة فرق عند ابن أبي الربيع بين الحديث والأثر ؟ .

ويلاحظ أن الحديث (رقم ١٢) الذي جاء في « الإيضاح » ، استشهد به في

---

(١) ص ١٠٩٥.

«البسيط» على أنه خبر، وأن الحديث (رقم ٦) استشهد به في «البسيط» على أنه مما يحكى ولم يرفعه، وأن الحديث (رقم ١١) جاء غفلًا، ولعله من كلام عمر بن الخطاب – رضي الله عنه.

نخلص من هذا كله إلى أن ابن أبي الربيع ليس من المكثرين في الاحتجاج بالحديث، إلا أن احتجاجه بمعظمها جاء صريحًا، وأنه رفع معظم الأحاديث إلى النبي ﷺ، وأن استخدامه كلمتي الأثر والخبر لا يدلُّ قطعًا على أنه يفرق بينها وبين الحديث.

جـ – الأمثال والأقوال:

الأمثال والأقوال من كلام العرب، وكلامهم مصدر من مصادر السماع «يُحتَج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم»[١]، شأنه في ذلك شأن أشعارهم وأرجازهم.

وهي ترد بعد نحو: قالوا، أو: تقول العرب، أو: ومثل هذا قولهم، أو: وحكي عن بعض العرب، أو: وحكي عن العرب، أو: يقال، أو: ومن هذا قولهم[٢]. أو تأتي على لسان من شافهوا العرب، أو رووا عمن شافهوهم. وبعض النحويين أنفسهم كانوا ممن شافهوا، كما هو معلوم.

وبعض الأقوال أصبحت لكثرة تكرارها أمثالًا، أو جرت مجراها، وبعضها اقترب أو بدا كأنه من نماذج الصنعة والعبارات التي صاغها النحويون ليمثّلوا أو يقربوا قواعدهم وقوانينهم، حتى إنها غُمَّت، فلم يعد من السهل الحكم عليها، وبيان ما إذا كانت من أقوال العرب أو من نماذج النحويين، مما أوقع كثيرًا من

(١) الاقتراح ١٩.

(٢) انظر: ص ١٨٦، ٢٣٩، ٥٣٩، ٦٠٤، ٦٠٥، ٧١٣.

الباحثين في الخلط بينها. وبخاصة في الفهارس التي يضعونها للنصوص التي يحققونها.

وقد احتج ابن أبي الربيع بطائفة من الأمثال، وبعضها مما كثر دورانه في كتب النحويين، وأوردها في سياقات مختلفة، ولغايات متباينة.

فلقد ذكر مثلًا «هو أزهى من غراب»[١]، ليقول إنه شاذ، إذ إن «أفعل من» لا يأتي إلا مما يأتي منه فعلا التعجب، وهما لا يأتيان من الفعل المبني للمجهول، و«أزهى» من «زُهي». ثم حاول أن يجد له وجهًا، فقال: «ويمكن أن يكون من شيء لم ينطق به، كأنه «زها»، ويكون بمنزلة «مذاكير»[٢].

وقد يدفع بمثلين في سياق واحد، فبعد أن ذكر المثل آنف الذكر، أعقبه بمثل آخر: «وقالوا: والعود أحمد»[٣]. ، فظاهرة أنه من «حُمِد». ويمكن أن يكون من «حَمِدَ»، كأنه قال: العود أمدح، فجعل العود مادحًا لما كان سبب المدح.

والمثلان خرجا عن القاعدة «وإذا أمكن أن يبقى على الأصل والقياس فلا سبيل إلى غيره»[٤].

كما ذكر المثل المشهور «عسى الغوير أبؤسًا»[٥] وهو من الأمثال التي استشهد بها أبو علي، وقد جاء به في سياق الكلام على «عسى» وأنها تأتي بمنزلة «قارب» إلا أن مفعولها يلزم أن يكون «أن والفعل»، ولا يجوز حذفه،

(١) ص ٧٣٨.

(٢) الموضع السابق،

(٣) الموضع السابق.

(٤) الموضع السابق.

(٥) ص ٦٦٨.

وجاء بالمثل على أنه شاذ، فقد جاء الخبر مصدرًا صريحًا، وحقه أن يكون مؤولًا، وذكر أن من الناس من جعله على حذف مضاف، تقديره: عسى الغوير ذا أبؤس. ورَجَّح الأول لأن فيه ضرورة واحدة هي النطق بلفظ المصدر صريحًا. وعلى الثاني تكون فيه ضرورتان: استعمال «عسى» استعمال «كاد»، أي بدون «أن» والإتيان بالخبر مفردًا[1].

ومن الأمثال التي شذّت: لو ذات سوار لطمتني، الذي ينسب إلى حاتم الطائي، فـ«لو» طالبة بالفعل، وفي المثل جاء بعدها اسم[2].

ويأتي بالمثل حينًا استطرادًا، ومن هذا القبيل «أسرق من زبابة»[3]، فقد ذكر «زبابة وزباب» على أنهما مفرد وجمع والفرق بينهما التاء، فقال: زبابة وزباب للفأرة الصماء التي يضرب بها المثل، فيقال: أسرق من زبابة، ويشبه بها الجاهل[4].

كما يأتي به حينًا آخر في سياق الإشارة إلى أن ما قرّره قد يتخلّف، فقد ذكر أن الأفعال لا يخبر عنها، ولكن سمع من العرب على قلة أفعال أُخبر عنها، ومن ذلك «تسمعُ بالمعيدي خير من أن تراه»[5]. وفي المثل روايتان أخريان: «أن تسمعَ» و«تسمعَ» بالنصب. وعليهما فلا شاهد».

وقد يكون المثل شعرًا، فيذكره دون أن يشير إلى ذلك، فلقد أورد:

* إياك أعني واسمعي يا جارة *[6]

---

(١) الموضع السابق.

(٢) ص ٩٢٥.

(٣) ص ٤٤٤.

(٤) الموضع السابق.

(٥) ص ٧٦، ٧٨.

(٦) ص ٤٢.

وهو من الرجز، مستدلًا على أن تقديم النكرة الفضلة يفيد الحصر، لكن ذلك - كما قال - ليس بنص في الفضلات، ولا في العمد، إلا في المبتدأ إذا كان نكرة[1].

وقد يأتي المثل في بيت من الشعر، ولا يتعلّق غرضه به، فلا يشير إليه، كما في قول الهذلي:

رويد عليًا جُدَّ ما ثدي أمِّهم   إلينا ولكنْ بعضُهم متماينُ[2]

فـ«جد ما ثدي أمهم» مثل، لكنه ساق البيت مستشهدًا على أن «رويد» تنصب المفعول به؛ إذ إنها موضوعة موضع «اترك»[3].

ونقل عن سيبويه أن العرب تقول: ظننت بزيد، وأوّله على أن الباء هنا بمنزلة الباء في: نزلت بالبلد، فكأن المعنى: أوقعت ظني بزيد، ولا يُذكر الخبر الذي تعلّق به، ثم قال: ويكون هذا بمنزلة قولهم: «من يسمع يخل»[4]. يريد أن معنى المثل: من يسمع أخبار الناس يقع في نفسه عليهم المكروه، أو: من يسمع أخبارهم يخل مسموعه صادقًا، فحذف متعلّق الفعلين[5].

وفي كلامه على مسوغات الابتداء بالنكرة ذكر أن منها الوقوع موقع الجملة الفعلية، وضرب أمثلة على ذلك، ثم جاء بالمثل: «شر أهرَّ ذا ناب»[6]، إذ المعنى فيه: ما أهر ذا ناب إلا شر، ثم قدم الشر على معنى الحصر، فلم يُحتج إلى

---

(١) ص ٤٣.

(٢) ص ١١٣٢.

(٣) الموضع السابق.

(٤) ص ٩٧٥.

(٥) الموضع السابق.

(٦) ص ٤١.

النفي والإثبات[1] .

وربما ساق المثل لغرض لغوي ، فقد ذكر أبو علي البيت :

أمِنْ رسم دارٍ مربَعٌ ومصيفُ   لعينيك من ماء الشؤون وَكِيفُ

مستشهدًا على إضافة المصدر إلى المفعول ومعه الفاعل ، ووجد ابن أبي الربيع ذلك فرصة لشرح ألفاظ البيت ، فقال : مربع : زمان الربيع . . ومصيف : زمان الصيف و هو الذي يسميه العامة ربيعًا . . إلا أن الأكثر يسمونه صيفًا . ومن أمثالهم : « الصيف ضيَّعْتِ اللبن »[2] .

ومن الأمثال التي ذكرها أبو علي في باب أسماء الأفعال : سرعان ذي إهالة[3] ، فعرض له ابن أبي الربيع شارحًا ألفاظه ، معربًا له[4] .

وبعد فهذه هي الأمثال التي استخدمها ابن أبي الربيع في هذا الجزء ، وهي لا تبلغ مبلغ شواهده من القرآن الكريم ، ولا من الشعر ، ولا تقرب منها . وقد لاحظت أنه لم يكن يحرص على النص على المثل ، مكتفيًا بالقول : وقالوا ، ونحوه .

* * *

أما الأقوال فهي كثيرة ، وقد استقاها من مؤلفات اللغويين والنحويين السابقين ، ومنها قول للحارث بن عباد ، وآخر للمهلهل بن ربيعة .

أما قول الحارث فذلك : « نعم القتيل قتيلًا أصلح الله به بين ابني وائل » ، وقد استشهد به مرتين[5] ، ليدل على الجمع بين فاعل « نعم » الظاهر ، ومميزه ،

(١) ص ٤١، ٣٨٦.

(٢) ص ١٠٩٥.

(٣) ص ١١٤٧.

(٤) ص ١١٤٨.

(٥) ص ٣٢٥ ، ٧٠٠.

وهو ممنوع عند سيبويه وجماعة ، وجائز عند أبي علي وجماعة ، وحسَّنه عند المؤلف أن التمييز يأتي توكيدًا لا لمجرد رفع الإبهام[1] .

وأما قول مهلهل فهو : « بؤ بشِسْع نَعْل كُلَيْب »[2] ، قاله ردًّا على الحارث . ولم يأت به مستشهداً ، وإنما في سياق حكايته مناسبة قول الحارث .

ومن الأقوال التي استشهد بها : « بالرفاء والبنين » ، وقدَّرَ للمجرور مبتدأ محذوفًا : إملاكك ، ولم يقدِّر فعلًا ، وذلك لأن الفعل الذي يصل بحرف الجر ضعيف ، وينبغي ألا يعمل إلا ظاهرًا[3] .

واستشهد بقول لناشب بن بشامة ، من بني العنبر : « بآية أكلتُ معكم حيسًا »[4] ، وهي جزء من رسالة تحذير مُوَرَّاة . وأورده في سياق أن غير ظروف الزمان لا تضاف إلى الجمل إلا على قلة ، وفي القول أضيفت « آية » إلى الجملة[5] .

كما استشهد في السياق نفسه بـ « لا أفعل بذي تسلم »[6] وهو من الأقوال التي ذكرها سيبويه[7] .

وليس ما ذكرت هو كل الأقوال التي استشهد بها ابن أبي الربيع ، فالكتاب حافل بأقوال كثيرة ، وغالبها من قبيل تلك التي أشرنا إلى أنها أصبحت أقرب

(١) الموضعان السابقان وحواشيهما.

(٢) ص ٧٠١ وحواشيها.

(٣) ص ١٢.

(٤) ص ٩٣٧.

(٥) ص ٩٣٨، ح ١.

(٦) ص ٩٣٥.

(٧) ص ٩٣٧، ح ٢.

إلى نماذج النحويين وعباراتهم التي صاغوها للتمثيل والتقريب، ومنها: «لا سواء»[1]، و «إنهم أجمعون ذاهبون»[2]، و «ربه رجلًا»[3]، و «ما جاءت حاجتك»[4]، و «ائت السوق أنك تشتري سويقًا»[5]، و «أما العسل فأنا شراب»[6]، و «أمت في الحجر لا فيك»[7]، و «كان البر قفيزان أو قفيزين بدرهم»[8]، و «هو أحسن الفتيان وأجمله»[9]، و «كل رجل وضيعته»[10]، و «أعددت الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه»[11]، وهي جميعًا من حكاية سيبويه[12].

على أن ابن أبي الربيع قد نسب عبارات إلى العرب مما حكاه سيبويه، لكني لم أجدها في «الكتاب». ومن ذلك: «قطع الله يد ورجل من قالها»[13] و «شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة»[14]. والقول الأول في «معاني

---

(١) ص ٤٦٤.

(٢) ص ٨٦٦، ٨٦٧.

(٣) ص ٥٩٣.

(٤) ص ٧٤٩، ٧٥٠، ٨٩٥.

(٥) ص ٨٣٦.

(٦) ٩٨٠.

(٧) ص ٣٨٧، ٤٧٤.

(٨) ص ٤١٩.

(٩) ص ٤٢١، ٦١٠، ٦١١، ٦١٥.

(١٠) ص ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٨٤.

(١١) ص ٣٥٣، ٧٩١.

(١٢) انظر حواشي الصفحات السابقة.

(١٣) ص ٦٠٤.

(١٤) ص ٧٤٨.

القرآن» للفراء[1]، مع خلاف في اللفظ. والثاني استشهد به في «البسيط»[2] أيضًا، ونسبه إلى سيبويه كذلك. ولعل هذين القولين ونحوهما من نسخة من «الكتاب» غير التي توفرت بين أيدينا، أو أنه وهم.

كما أنه ذكر أقوالًا تضمنها «الكتاب» محكية عن الخليل، مثل: «مشنوء من يشنؤك» و «تميمي أنا»[3]، و «ما أنا بالذي قائل لك سوءًا»[4].

وثمة أقوال في «الكتاب» ذكرها ابن أبي الربيع ولم يشر إلى ذلك، مثل «لا أفعل بذي تسلم» و «أما العسل فأنا شراب» و «إنهم أجمعون ذاهبون»[5].

ونقل عن ابن قتيبة: «تكلم فلان فما أسقط بحرف وما أسقط حرفًا»[6]، وعن يعقوب: «شربت لبن بعيري» و «صرعتني بعيري» و «استجرى البعير»[7]، وعن كراع «المسمع من الأذن: مدخل الكلام فيه»[8]، وعن رؤبة «خيرٍ عافاك الله»[9]، وعن الأخفش: «ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها»[10]، وعن ابن الأعرابي «زيد لا يضيرك عليه رجل»[11]، وعن

---

(١) ٢/ ٣٢٢.

(٢) ٢/ ٦٦٨، ٦٦٩.

(٣) القولان في: ص ٤٧٧. وانظر: الكتاب ٢/ ١٢٧.

(٤) ص ٥١٩. وانظر: الكتاب ١/ ٢٧٠.

(٥) الأمثلة الثلاثة في: ص ٩٣٧، ٩٨٠، ٨٦٦، ٨٦٧. وانظر: الكتاب ٣/ ١١٨، و ١/ ١١١، ١٥٥.

(٦) ص ٥٣٨، ٦٤٣، ٩٤٨. وانظر: أدب الكاتب ٤٧١.

(٧) ص ١١١٥. وانظر: إصلاح المنطق ٣٢٦.

(٨) ص ١١١٥.

(٩) ص ٥٠.

(١٠) ص ٧٤١.

(١١) ص ٧١٣.

البغداديين: «الثلاثة الأثواب والأربعة الدراهم، والمائة الثوب»[1].

ومن البدهي أن يذكر تلك الأمثال والأقوال التي جاءت في «الإيضاح»، مثل: أخطب ما يكون الأمير قائمًا[2]، وكل رجل وضيعته[3]، وسرعان ذي إهالة[4]، وعسى الغوير أبؤسًا[5]، واستوى الماء والخشبة[6]. وقد أشرت إلى ذلك في مواطنه.

ولا بأس هنا أن أشير من قبيل الاستطراد إلى حظ الكتاب من نماذج النحويين وعباراتهم، فقد دفع ابن أبي الربيع في ثنايا كلامه بكثير منها. ويدل على ما قلنا فهرس أساليب اللغة ونماذج الصنعة فليراجع.

* * *

د - الشعر:

لا أظنني في حاجة إلى الإشارة إلى خطر الشعر عند النحويين. فإذا كان الشعر هو ديوان العرب، فهو أيضًا ديوان النحويين. منه استنبطوا قواعدهم، وعليه بنوا قواعدهم، وأعلوا صرح صنعتهم، لكن هذه المكانة كانت محكومة بضوابط من الزمان والمكان، فالشعر المحتجُّ به هو ذلك الذي لم يتجاوز نهاية القرن الثاني الهجري، وهو أيضًا ذلك الذي خرج من رقعة جغرافية ذات مواصفات خاصة.

---

(١) ص ١٠٦٤.

(٢) ص ٣٥٩، ٣٦٠. وانظر: الإيضاح ٣٤.

(٣) ص ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٨٤. وانظر: الإيضاح ٣٥.

(٤) ص ١١٤٧. وانظر: الإيضاح ١٦٥.

(٥) ص ٦٦٨، ٦٧٢، ٦٧٧. وانظر: الإيضاح ٧٦.

(٦) ص ٢٣٣، ٥٠٦، ٨٩٨. وانظر: الإيضاح ١٩٣.

لقد جعلوا الشعراء الذين يحتجون بهم باعتبار أزمنتهم في طبقات: طبقة الجاهليين، وطبقة المخضرمين، وطبقة الإسلاميين، وطبقة المحدثين. أما الأولى والثانية فالاحتجاج بهما قولٌ واحد. وأما الثالثة فالصحيح أنها مع اللتين قبلها. وأما الأخيرة فهي محل خلاف. والصحيح أنه لا يُحْتَجُّ بها. وذهب الزمخشري إلى الاحتجاج بأهل الثقة منها[1].

وفي الاحتجاج بهم باعتبار مساكنهم وأنسابهم كلام، فالمقدَّمون هم بنو قيس وتميم وأسد، ويأتي بعدهم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين. وإنما قدَّموا هؤلاء، لأسباب تتعلق بمدى خلوص العربية فيهم، وابتعادهم عن غيرهم من أصحاب اللغات الأخرى: «وبالجملة لم يؤخذ عن حضريٍّ قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم، التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم»[2].

وقد أكثر ابن أبي الربيع من الاستشهاد بالشعر، فبلغ عدد شواهده الشعرية التي ضمها هذا الجزء (المحقَّق) ٢٥ شاهدًا، منها ٢٥ من الرجز، وفيها ٦٠ صدرًا وعجزًا، أو جزءًا من هذا، أو ذاك، أو بعض صدر وعجز معًا. وتكرَّر من هذه الشواهد ٣٦ بيتًا مرتين، وثمانية ثلاث مرات، واثنان أربعًا، وواحد خمسًا، وواحد ستًّا، وواحد سبعًا، وهذا الأخير هو بيت الأعشى:

فإمـا تريني ولي لِمَّة فإنَّ الحوادث أودى بها[3]

ومن البدهي أن يأخذ ابن أبي الربيع من شواهد «الإيضاح» إذ هو المتن الذي

---

(١) انظر: الخزانة ١/٣، وشرح أبيات المغني ٣/ ٣٩١، والأصول ١٠٨ وما بعدها.

(٢) الاقتراح ١٩.

(٣) انظر: فهرس الأعلام (ميمون بن قيس، الأعشى).

يشرحه ، وقد أحصيت ما أخذه منه فوجدته ٥٦ شاهدًا[١] ، ساقها ضمن كلام أبي علي نفسه الذي اقتطعه وقدّمه في صدر شرحه ، أو في ثنايا الشرح عينه .

وليس بدعًا أن يعوّل كثيرًا على شواهد سيبويه ، فهي أعلى الشواهد قدرًا ، وأوثقها ، وقد بلغ عدد شواهد «الكتاب» لديه ٩٤ شاهدًا ، دفع ببعضها مصرّحًا بأنها من إنشاد سيبويه حينًا[٢] ، وساكتًا عن ذلك حينًا آخر[٣] .

وإلى هذا وذاك استشهد بشواهد لأبي علي أيضًا ، لكنها ليست في «الإيضاح» ، بل في كتبه الأخرى ، مثل : العضديات ، والحلبيات ، والبغداديات[٤] .

كما استشهد بشواهد للمتقدمين من النحويين واللغويين ، أمثال : أبي زيد ، والجاحظ ، والمبرد ، وابن قتيبة ، وابن السكيت ، وثعلب ، وابن دريد ، والزجاج ، وابن السيرافي ، فضلًا عن المتأخرين ، أمثال : ابن جني ، والزمخشري ، وابن السيد ، والجرجاني ، والشلوبين .

على أن ذكر الأسماء هذه لا يعني أنه أخذ هذه الشواهد من كتبهم رأسًا ، فالشواهد ملك لكل المشتغلين بالصنعة ، وهي في معظمها دائرة في مؤلفاتهم .

ومهما يكن فإن بعض شواهد ابن أبي الربيع الشعرية مما يعز الوقوف عليه في الكتب النحوية ، ولا تجده إلا في الدواوين ، أو المجموعات الشعرية ، أو مصادر

---

(١) هي مما ورد في «الإيضاح» . وثمة شواهد أخرى هي مما في «التكملة» لم أحصها ، وإن كنت قد أشرت إليها في الحواشي .

(٢) انظر مثلًا : ص ٢٢٤ ، ٢٥٣ ، ٢٨١ ، ٣٥٥ ، ٤١٢ ، ٤٦٨ ، ٦٠٤ ، ٦٧٧ ، ٦٩٤ ، ٧١١ ، ٨٤٣ .

(٣) انظر مثلًا : ص ١٧٢ ، ٢٤٧ ، ٢٦٣ ، ٣٠٨ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٦٣ ، ٤٦٥ ، ٧٠٣.

(٤) انظر : ص ٥٧ ، ٨٢ ، ١٣١.

العلوم الأخرى . وهذه بعض أمثلة لما قلت[١] :

– استشهد ببيت زهير :

أليس بفياض يداه غمامةٌ ثِمال اليتامى في السنين محمدِ

ولم أجده في المصادر النحوية على وفرتها . وقد رأيته في الديوان .

– استشهد ببيت النابغة :

قُعودًا على آل الوجيه ولاحقٍ يقيمون حولياتها بالمقارعِ

ولم أجده إلا في الديوان ، و «أشعار الستة الجاهليين»[٢] .

– استشهد ببيت الأعشى :

قطعت إذا خَبَّ ريعانُها بعرفاء تنهض في آدها

ولم أجده إلا في الديوان ، وإصلاح المنطق[٣] .

– استشهد ببيت زهير :

وأقصرت عَمّا تعلمين وسُدِّدت عليّ سوى قصد السبيلِ معادلُهْ

ولم أجده إلا في الديوان[٤] .

– استشهد ببيت النابغة :

والطاعنُ الطعنةَ يوم الوغى ينهل منها الأسل الناهلُ

ولم أجده إلا في الديوان ، واللسان (نهل)[٥] .

---

(١) انظر: ص ٣٠، ح ١.

(٢) انظر: ص ٦١، ح ٣.

(٣) انظر: ص ٦٨، ح ١.

(٤) انظر: ص ٧٠، ح ٧.

(٥) انظر: ص ٢١٤، ح ٤.

- استشهد ببيت هند بنت عتبة:

من كل غيثٍ في السنيـ   بن إذا الكواكب خاوية

ولم أجده إلا في سيرة ابن هشام، وفي مصدر لاحق، هو: شرح شواهد المغني[1].

وشواهده في معظمها مسوقة لأغراض نحوية أو صرفية، إلا النزر اليسير الذي جاء لأغراض أخرى، مثل اللغة والبلاغة. فمما ساقه لغرض لغوي بيت الأعشى الذي سلف، فقد أورده في ثنايا كلامه على أن التأييد مصدر أيّده، إذا قوّاه، وأن الأيد بمعنى القوة[2].

ومن هذا القبيل بيت زهير أيضًا (سلف آنفًا)، جاء به بعد أن قال: يقال: قَصّر عن الشيء، بالتشديد، إذا لم يقدِر عليه، وأقصر عن الشيء، إذا كفّ عنه وإن كان قادرًا عليه[3].

ومما ساقه لغرض بلاغي بيت الحارث بن حِلِّزة:

وهـمُ زَبـاب حـائـرٌ   لا تسمع الآذان رَعْدا

وبيتا القيس بن خُفاف:

وسابغة من جياد الدرو   ع تسمع للبيض فيها صليلا
كمتن الغدير زهته الدبورُ   يَجُرُّ المدجّج منها فُضولا

الأول ليستدل على أن الجاهلَ يُشَبَّه بالزَّبابة[4]. والأخيران على أن العرب

---

(1) انظر: ص ٣١٣، ح ٤، ٥.
(2) ص ٦٧، ٦٨.
(3) ص ٧٠.
(4) ص ٤٤٤.

وغيرهم يشبّهون الدروع بالغدران[1].

على أن الأغراض تتداخل أحيانًا، فيكون الشاهد دليلًا على مسألة لغوية ونحوية معًا، ومن هذا:

إن الفرزدق صخرة عاديّةٌ   طالت فليس تنالها الأوعالا

فقد خدم به أمرين: أن « طال » بمعنى: طال فلان فلانًا، أي كان أطول منه، أي أفضل، وأنها تستعمل متعدّية[2].

وننتقل إلى نسبة هذه الشواهد إلى أصحابها، فنجد أن ابن أبي الربيع قد نسب ٩٢ شاهدًا من جملة شواهده، وترك ١٥٩ منها دون نسبة. وقد نسبتُ اعتمادًا على المصادر ١٤٣ منها، وبقي ١٦ شاهدًا لم أهتد إلى قائليها[3]، منها شاهد لم أقف عليه في المصادر أصلًا، وهو:

على الإنسان أن يسعى بجدٍّ   وليس عليه أن يلقى نجاحًا[4]

وثمة بيت نسبه ابن أبي الربيع إلى الأعشى، ولم أجده في ديوانه، ولا في المصادر التي اطلعت عليها، على وفرتها[5].

وتتوزع الشواهد التي نسبها على ٣٦ شاعرًا، منهم ١٨ جاهليًا، وأربعة مخضرمين، و ١٣ إسلاميًا، وواحد مولد، هو أبو تمام. وقد حظي امرؤ القيس

---

(1) ص ٤٤٥.
(2) ص ٦٥.
(3) ص ٣٦، ٧١، ٢٢٠، ٢٨١، ٣٥٤، ٤٨٤، ٤٩١، ١٠٠١، ١٠١٥، ١٠٧٨، ١٠٨٠، ١٠٨٦، ١١٠٩.
(4) ص ٧١.
(5) ص ٥٠١، ح ١.

بأوفر حظ ، فقد نسب له ١٧ شاهدًا[١] ، تلاه النابغة الذبياني ١٤ شاهدًا[٢] ، فزهير اثني عشر شاهدًا[٣] ، فطرفة خمسة[٤] ، فكل من علقمة الفحل[٥] ، والأعشى الكبير[٦] أربعة ، فعنترة ثلاثة[٧] ، فكلٌ من تأبط شرًا[٨] ، والأخنس بن شهاب التغلبي[٩] ، وكثير عزة[١٠] ، وعبد القيس بن خُفاف[١١] شاهدين ، في حين نسب شاهدًا واحدًا لكل من العباس بن مرداس[١٢] ، وعبد المطلب بن هاشم ، وابن لوذان ، وأبي صخر الهذلي ، والحارث بن حِلِّزة ، والشماخ بن ضرار ، وسنان بن الفحل الطائي ، وسُلْمِيّ بن ربيعة ، وأم شَملة بنت برد المنقري ، وذي الرمة ، وطفيل الغنوي ، وعمر بن أبي ربيعة ، وجرير ، وأبي تمام ، وعبدة بن الطبيب ، وهشام أخي ذي الرمة ، والفرزدق ، والعُدَيْل بن الفَرْخ ، وسعد بن مالك ، والخنساء ، واللعين المِنقري ، وقيس بن الخطيم ، ووَدّاك بن

---

(١) ص ٣٨ ، ١٠١ ، ٣٦٩ ، ٣٨٨ ، ٥٣٦ ، ٦٢٦ ، ٦٢٨ ، ٦٤٢ ، ٧٩٠ ، ٨٠٣ ، ٦٣٦ ، ٦٨١ ، ٩٢٥ ، ٩٣٦ ، ١٠٣٤ (مكرر)، ١٠٤٣ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٩.

(٢) ص ٦١ ، ١٤٩ ، ١٥٤ ، ١٧١ ، ٢٢٤ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ ، ٤٩٢ (بيتان) ، ٦٥٣ ، ٩٠٨ (مكرر)، ٩١١ ، ١٠٩٩ ، ١١٣٨.

(٣) ص ٣٠ ، ٦٩ (٣ أبيات)، ٤٣٣ ، ٤٥٧ ، ٤٧٨ ، ٥٠٤ ، ٥٥٥ (مكرر)، ٧٤٧ ، ٩٥٥ ، ١٠٤٢.

(٤) ص ٢٣٧ ، ٧٤٧ ، ٨٣٠ ، ٨٩٢ (مكرر)، ١٠٩٥ ، ١١٣٥.

(٥) ص ٥٧ (بيتان)، ٢٩٧، ٣١٢.

(٦) ص ٣١ ، ٧٧ (مكرر)، ٥٠٠ ، ٩٠٥ ، ١٠٢٠.

(٧) ص ٢٥٣ ، ٣٦٩ ، ١١١٤.

(٨) ص ٢٣٤ ، ٤٩٠ ، ١١٥٧.

(٩) ص ٦١٧ ، ٧١٢.

(١٠) ص ٦٢٣ ، ٩٦٢.

(١١) ص ٤٤٥ (بيتان) .

(١٢) انظر موطن الشاهد لكل من العباس ومن يليه في : فهرس الأعلام .

تميل المازني ، والأخطل ، والهذلي . وهذا الأخير ذكره ابن أبي الربيع : الهذلي (كذا) ، ولم يصرح باسمه . ويحتمل أن يكون : مالك بن خالد الخُناعي الهذلي ، أو المعطل الهذلي ، ذلك أن الشاهد المنسوب له ، وهو :

رويد عليًا جُدَّ ما ثديُ أمهم ... إلينا ولكن بعضهم متماينُ[١]

من قصيدة أوردها السكري في « شرح ديوان الهذليين » ، وهي منسوبة لكل منهما .

وثمة شعراء ممن نَسب لهم في المواطن التي أشرنا إليها ، استشهد لهم بشواهد في مواطن أخرى مغفلًا النسبة إليهم . وقد بلغ عدد هؤلاء ١٦ شاعرًا ، ووصل عدد الشواهد التي نُسِبت لهم ٣٨ شاهدًا توزعت عليهم على النحو التالي : الفرزدق (٧ شواهد)[٢] ، جرير (٦ شواهد)[٣] ، ذو الرمة (٤ شواهد)[٤] ، كل من امرئ القيس[٥] ، والشماخ[٦] (٣ شواهد) ، كل من الأعشى[٧] وقيس بن الخطيم[٨] (شاهدان) ، كل من النابغة ، وزهير ، وتأبط شرًا ، وعبد القيس بن خفاف ، وطفيل الغنوي ، وعمر بن أبي ربيعة ، وسعد بن مالك ، وكثير عزة[٩] (شاهد واحد) .

---

(١) ص ١١٣٢، ح ٢.

(٢) ص ٨١ ، ١٠٩ ، ٢٥٨ ، ١٦٣ ، ٦٠٤ ، ٩١٣ ، ١٠٦٥.

(٣) ص ١٤٢ ، ٣٠٣ ، ٩٦٤ ، ١٠٣٩ (بيتان)، ١١١٦.

(٤) ص ٣٠٢ ، ٤٦٥ ، ٧٢٠ ، ٨٥٠.

(٥) ص ٢٤٧ ، ٢٦٣ ، ٦٤٢.

(٦) ص ٤٩١ ، ٨٤٩ ، ٩٢٦.

(٧) ص ٦٨ ، ٣٥٤.

(٨) ص ٢٤٧ ، ٥٣٧.

(٩) انظر الصفحات التالية على ترتيب الأسماء : ٢١٤ ، ٤٧٦ ، ٦١٩ ، ٦٧٦ ، ٧٣٠ ، ٧٤٢ ، ٧٩٠ ، ٧٤٢.

فإذا ما أضفنا هذه الشواهد التي لم ينسبها المؤلف إلى الشواهد التي نسبها تبين لنا أنه استشهد للفرزدق بثمانية شواهد، ولجرير بسبعة، ولذي الرمة بخمسة، ولامرئ القيس بعشرين، وللشماخ بأربعة، وللأعشى بستة، ولكثير بأربعة، ولقيس بن الخطيم بثلاثة، وللنابغة بخمسة عشر، ولزهير بثلاثة عشر، ولكل من تأبط شرًا وعبد القيس بثلاثة، ولكل من طفيل وعمر بن أبي ربيعة وسعد بن مالك بشاهدين.

ولا ينبغي أن يغيب أن هؤلاء الشعراء لم تخلص لهم الشواهد، وإنما أثبتُّ أسماءهم من باب أنه قد نسب لهم في مواطن أخرى كما سلفَ. وإلا فإن جريرًا خلص له من الشواهد غير المنسوبة خمسة، أما البيت السادس:

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم ... بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا

فإن الأشهب بن رميلة ينازعه فيه، وإن كان البغدادي قد صحح أنه له[1].

وهذا بيت ذي الرمة:

يا ما أميلح غزلانًا شَدَنَّ لنا ... من هؤليائكن الضَّالِ والسَّمُرِ

ينازعه فيه أربعة: قيس ليلى، وعبد الرحمن العرجي، والحسين بن عبد الله، وبدوي اسمه كاهل الثقفي[2].

أما بيت الشماخ:

* طباخ ساعات الكرى زادَ الكسِلْ *

فينازعه فيه ابن أخيه جُبار بن جَزْء[3].

---

(١) ص ٣٠٣، ح ٣.
(٢) ص ٧٢٠، ح ٢.
(٣) ص ٨٤٩، ح ١.

والبيت:

ديارُ التي كادت ونحن على مِنى ... تحلُّ بنا لولا نجاء الركائب

نسب لحسان بن ثابت، كما نسب لقيس بن الخطيم[1].

والبيت:

بدا ليَ أني لست مدرك ما مضى ... ولا سابقًا شيئًا إذا كان جائيا

نسب لزهير، ونسب لصِرْمة بن أبي أنس الأنصاري، ولعبد الله بن رواحة الأنصاري أيضًا[2].

والبيت:

لو كان حَيًّا قبلهن ظعائنًا ... حَيَّا الحطيمُ وجوههن وزمزمُ

نسب لعمر بن أبي ربيعة، ولعروة بن أذينة، ولعبد الرحمن العرجي[3].

بل إن بعض الأبيات التي نسبها ابن أبي الربيع نفسه لشاعر ما، قد لا تخلص له، لكنه لا يعنى بالتنبيه على ذلك. ومن هذا القبيل:

إذا هي لم تستك بعود أراكة ... تُنُخِّل فاستاكت به عودُ إِسْحِلِ

فقد نسبه لعمر بن أبي ربيعة، وليس خالصًا له، فهو منسوب لثلاثة: طفيل الغنوي، وعبد الرحمن بن أبي ربيعة، والمقنع الكندي[4].

وإذا كان ابن أبي الربيع قد ذكر ٣٦ شاعرًا، كما أسلفنا، فإن ١٧١ شاعر

---

(١) ص ٥٣٧، ح ١.
(٢) ص ٧٣٠، ح ٢.
(٣) ص ٦٠٩، ح ٢.
(٤) ص ٦١٩، ح ٥.

لم يشر إليهم ، وهم مجموع الشعراء الذين ذكرتهم المصادر في نسبة ما أورده من شواهد ، بغض النظر عما تحتمله شواهد كثيرة من نسبة لأكثر من شاعر ، على أن بعض الشواهد قد لا تنص المصادر على أسماء قائليها ، وتكتفي بنسبتها لغلام من بني كلب[1] ، أو رجل من بكر بن وائل[2] ، أو راجز من بني أُسَيِّد[3] ، أو أعرابي من هذيل[4] .

وجُلُّ شواهد ابن أبي الربيع ليست مثار خلاف في نسبتها . إن ٣٩ شاهدًا فحسب من مجموع شواهده (٢٥١) هي التي وقع خلاف في نسبتها ، في ما رأيت من المصادر . ومهما يكن فإن الرجل لم يكن معنيًا بالخلاف في نسبة شواهده ، إلا نادرًا ، كما فعل في البيت الذي نسبه لابن لَوْذان :

كذب العتيق وماء شَنٍّ باردٌ   إن كنت سائلتي غَبوقًا فاذهبْ

ثم قال : ويروى البيت لعنترة[5] .

وتجرُّنا مسألة نسبة الشواهد إلى التلبث بعض الشيء عند انتماءات أصحاب شواهده القبلية ، وما يتصل بذلك من أماكن إقامتها وظروف حياتها ، فقد كان للقدماء قيود فرضوها ، واعتمدوا عليها في رفض الأخذ عن أهل الحضر ، وسكان البراري الذين يسكنون أطراف البلاد ويجاورون الأمم الأخرى[6] .

لقد حذا ابن أبي الربيع حذو المتقدمين فاستشهد بأشعار القبائل المقدَّمة من

---

(١) ص ٨٧٤.
(٢) ص ١١٢٥.
(٣) ص ١١٥٦.
(٤) ص ٢٣٧.
(٥) ص ٢٥٤.
(٦) الاقتراح ١٩، ٢٠.

قيس وتميم وأسد وهذيل وكنانة وطيئ[1] ، لكنه لم يقف عند هؤلاء ، وساق شواهد تنسب لشعراء منسوبين لقبائل ذكر السيوطي في ما نقل عن الفارابي أنه لم يؤخذ منها[2] ، ولم يوافَق على ما قاله من متقدمي النحويين ، ومنهم سيبويه ، بلسان حالهم . ومن هؤلاء الشعراء الذين استشهد ابن أبي الربيع بهم : الحارث ابن كَلَدة ، وأمية بن أبي الصلت ، وهما من ثقيف ، أورد للأول بيتًا[3] ، وللثاني بيتين[4] ، وأبو داود ، وهو من إياد ، أورد له بيتًا[5] . والأخنس بن شهاب ، وهو من تغلب ، أورد له بيتين[6] ، ورجل من بكر بن وائل أورد له بيتًا[7] وعدي بن زيد العبادي ، وهو ممن خالطوا الأعاجم ، أورد له خمسة أبيات[8] . وثقيف وبكر وتغلب من القبائل التي نص الفارابي على عدم الأخذ عنها . وقد أخذ سيبويه عن هذه القبائل وغيرها كما حقَّقه أحد الباحثين المحدثين[9] .

أما عن انتماءات أصحاب شواهده الزمانية ، فقد سلف أن أشرنا إلى أنه لم يذكر إلا شاعرًا واحدًا من المولدين ، هو أبو تمام ، وساق بيته :

من كان مرعى عزمه وهمومه   روض الأماني لم يزل مهزولا

---

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق.
(٣) ص ١٠٣٩. وانظر البيت في: الكتاب ١/ ٨٨، ١٣٠.
(٤) ص ٣٥١ ، ٤١٢. وانظر البيتين في: الكتاب ٣/ ١٦١ و ١/ ٦٢.
(٥) ص ٨٢٠. وانظر البيت في: الكتاب ١/ ٦٦.
(٦) ص ٦١٧ ، ٧١٢.
(٧) ص ١١٢٥. وانظر البيت في: الكتاب ١/ ٢٤٢ و ٣/ ٢٧٠.
(٨) ص ٣٠٨ ، ٣٨٢ ، ٤١٢ ، ٧٨٨ ، ٨٢١. وانظر الأبيات في: الكتاب ٣/ ١٣ و ١/ ١٤٠ و ١/ ٦٢ و ١/ ٦٦.
(٩) شواهد الشعر في كتاب سيبويه ٣٠٠ - ٣٠٣.

وإنما ذكره نقلًا عن أبي علي[1] . وقد نَصَّ على أنه لا يستشهد به ، وحاول تسويغ وروده في «الإيضاح» بأن أبا علي جاء به على أنه من قبيل الأمثلة التي يصنعها النحويون ، استحسانًا لمعانيها وألفاظها ، ولكن ليس على سبيل الاحتجاج[2] . وفي هذا إشارة إلى أن المولَّدين حجة في المعاني لأنها مشتركة ، لا في الإعراب ، نَصَّ على ذلك ابن جني[3] ، واستبعد الجرجاني أن يكون أبو علي قد استشهد بالبيت أصلًا ، ورأى أنه من الأبيات التي أُلحقت بحاشية الكتاب ، ثم دخلت عموده[4] .

وقد يحسن هنا أن أشير إلى أنه استشهد ببيت ، هو :

ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة   إليَّ فهلا نفسُ ليلى شفيعها

وهو من الأبيات المتنازع عليها ، نسب إلى قيس ليلى ، وإلى إبراهيم بن العباس الصولي ، وإلى الصمة بن عبد الله القشيري . الأول والثالث إسلاميان . أما الثاني فهو مولَّد (ت ٢٤٣هـ)[5] .

وقد ظهر لي من منهج ابن أبي الربيع في شواهده أنه عُني إلى حد ما بالتنبيه على الخلاف في روايات شواهده . ويأتي ذلك أحيانًا في سياق السعي للإجابة على تلك الأسئلة التي يتطلبها الجدل النحوي . ومن هذا القبيل إيراده بيت الزباء :

* ما للجمال مشيها وئيدا *

---

(١) الإيضاح ١٠٢.

(٢) ص ٧٧٢.

(٣) الخصائص ١/ ٢٤.

(٤) المقتصد ١/ ٤١٢، ٤١٣. وانظر: ص ٧٧٢، فثمة فضل بيان، وإحالات.

(٥) ص ٣٠٥، ح ٣.

مشيرًا إلى رواية رفع «مشيها» ، ومخرِّجًا على هذه الرواية جواز تقديم الفاعل على الفعل ، وذلك بعد أن قال : «فإن قلت : وقد جاءت بعض كلمات قُدِّم فيها آخر الشيء على أوله . . قلت : لا يبعد أن يوجد ذلك في ضرورة الشعر . . وقد روي» وأورد البيت[1] .

ويتجلى اهتمامه بروايات الشعر في عدم قناعته بالإشارة إليها ، وانسياقه إلى توجيه كل رواية ، فقد أورد بيتي امرئ القيس :

أحارِ ترى برقًا أُريك وميضَه   كلمع اليدين في حَبِيٍّ مُكَلَّلِ
يضيء سناه أو مصابيح راهب   أهان السَّليطَ بالذُّبال المُفَتَّلِ

وذكر أن «مصابيح راهب» يروى على ثلاثة أوجه : بالرفع والخفض والنصب ، وخَرَّج كل وجه[2] .

على أنه قد تغيب عنه في ما يظهر رواية ما فيفترضها ، ليشير إلى إعراب جائز . ومن ذلك أنه أورد قول النابغة :

فانشق عنها عمودُ الصبح جافلةً   عَدْوَ النَّحوص تخاف القانص اللَّحما
أو ذو وشوم بِحوْضَى بات منكرسًا   في ليلة من جمادى أُخضلت دِيَما

وقال : فقوله : «أو ذو وشوم» معطوف على «النَّحوص» ، لأن «النحوص» في المعنى فاعلة ، ولو نَوَّن «عدوًا» لكانت «النحوص» مرفوعة . ولو قال : أو ذي وشوم ، لكان معطوفًا على اللفظ . وأقول : «أو ذي وشوم» رواية الأصمعي[3] .

---

(١) انظر: ص ٥٨٧.

(٢) ص ١٠٩٩ ، ١١٠٠.

(٣) ص ١٠٩٩.

ويفصِّل القول في ما يذكر من الروايات تفصيلًا . ومن ذلك ما علَّق به على بيت المرار الأسدي :

لقد علمت أُولى المُغيرة أنني لَحِقْتُ فلم أَنْكُل عن الضَّرْب مِسْمَعا

قال : « هذا البيت يروى : لحقت . ويروى : كررت . فأتكلم أولًا في « لحقت » . فمن روى « لحقت » أمكن أن يكون « مسمعًا » مفعولًا بـ « الضرب » ومفعولًا بـ « لحقت » ، ويكون من باب الإعمال . . ومن روى « كررت » فلا يكون إلا على إعمال المصدر ، لأن « كررت » لا يصل إلا بحرف الجر . . إلخ » . وبين كلامه في هذه الرواية وتلك شيء من الجدل النحوي[1] .

وابن أبي الربيع معنيٌّ أيضًا إلى حَدٍّ ما بغريب شواهده ، يفسّره ، ويضرب الأمثلة له ، ففي بيت المرار السالف شرح معنى « المغيرة » ومعنى « أولى » ، ونَظَّر للكلمة الأخيرة بقول عنترة :

* فطعنت أَوَّلَ فارس أُولاها *

وشرح معنى « مِسْمع » ، فهو اسم رجل منقول ، ونقل ما حكاه كراع : المسمع من الأذن : مدخل الكلام فيه[2] .

وينساق أحيانًا وراء المعاني اللغوية للشاهد ، فلا يترك لفظًا إلا فسّره ، وخير مثال على ذلك بيت الأخطل :

كأنه واضحُ الأقرابِ في لُقُحٍ أَسْمَى بهن وعَزَّتْه الأناصيلُ

فقد فسر « واضح » و « الأقراب » و « لقح » و « أسمى » و « عزته »

(1) انظر : ص ١١١٢، ١١١٣.

(2) ص ١١١٤.

و « الأناصيل » ، وساق في ثنايا ذلك عبارتين حكاهما ابن السكيت ، واستطرد من تفسير « اللُّقُح » ، وهي جمع « لَقوح » إلى « اللبون » ، ودفع وهو يفسِّر « عَزَّته الأناصيلُ » ببيت لجرير ، وصدر بيت للمتلمس[1] .

هذا وقد حظيت بعض الشواهد باهتمام ابن أبي الربيع . ومن ذلك بيت كثير:

قضى كل ذي دين فوفَّى غريمه وعَزَّة ممطولٌ مُعَنى غريمُها

وبيت امرئ القيس :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

وبيت يزيد بن الحكم الثقفي :

فليت كفافًا كان خيرُك كُلُّه وشَرُّك عني ما ارتوى الماءَ مُرْتَوِ

والأبيات الثلاثة من أبيات « الإيضاح » . وهي من الأبيات التي اعترضها بعضهم ، وأثار استشهاد أبي علي بها أو إعرابه لها جدلًا ، فما كان من ابن أبي الربيع إلا أن تلبَّث عندها طويلًا[2] .

* * *

(1) ص ١١١٥ – ١١١٦.

(2) انظر : ص ٦٢٣ – ٦٢٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨.

- ٢ -

القياس وما يتصل به[1]

النحو صناعة، والصناعات تكتسب بالتمرّن والتدريب وإعمال العقل. وإذا كان النحو «صناعة» فهو إذن يأتي في مقابل «المعرفة» التي لا تحتاج إلى المران والعقل، بل يكفي فيها التحصيل.

ومعلوم أن النحويين الأوائل كانوا لغويين، عُنوا أيّما عناية بكلام العرب، سمعوا، ونقلوا، وشافهوا، وحفظوا، وكانت لهم رحلات هدفها: المعرفة و«السماع»، ورصد أساليب اللغة وطرائقها في التعبير. وعلى المادة المسموعة أجروا نشاطهم العقلي، وجَرّدوا قوانين مطردة، وصاغوا قواعد جامعة، تخضع لها الجزئيات، ولا تخرج عنها، فنشأت الصناعة النحوية.

ولقد سلك النحويون بعقولهم مسالك شتى في بناء صنعتهم هذه، هذه المسالك تخرج عن حد الحصر، قال الأنباري: «اعلم أن أنواع الاستدلال كثيرة لا تحصر»[2]. ومن هذه الأنواع كما ذكر: الاستدلال بالعكس، وببيان العلة، وبالأصول، وبعدم النظير، وبالاستحسان، وبالاستقراء، وبالدليل المسمّى بالباقي[3]. ولكل نوع طرق وتفصيلات نصّت عليها كتب الأصول، كما أنها ليست محل إجماع في الأخذ بها، ولهم فيها إذا تعارضت كلامٌ يطول في الترجيح بينها.

---

(١) الأصول ص ١١ وما بعدها.

(٢) لمع الأدلة ١٢٧.

(٣) المصدر السابق.

أ – القياس:

ومما لا شك فيه أن «القياس» يعد أهم مظاهر النشاط العقلي لدى النحويين، وأقوى المسالك التي لجأوا إليها في النظر في مسائل صنعتهم وقضاياها. ولقد عرّفوه تعريفات عدّة، فهو: «حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع» أو: «إلحاق الفرع بالأصل بجامع» أو: «هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع»، أو: «حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»[1]. والتعريفات جميعًا متقاربة، والخلاف بينها خلافٌ لفظي لا أكثر، فالحمل والإلحاق والاعتبار بمعنى، والأصل وغير المنقول بمعنى، والفرع والمنقول بمعنى، والعلة والجامع والمعنى بمعنى.

كما أن لهم في تقسيم القياس مذاهب، فلقد قسّمه الأنباري إلى: قياس علة، وقياس طرد، وقياس شبه[2]. أما الأول والثالث فقائمان على العلة، في الأول تكون العلة مناسبة، يريدون بها العلة التي عُلّق عليها الحكم، وفي الثالث تكون العلة غير مناسبة، يريدون بها مجرد الطرد. وواضح أن هذا التقسيم قد نُظِر فيه إلى العلة.

وقسمه السيوطي إلى أربعة: قياس فرع على أصل، وقياس أصل على فرع، وقياس نظير على نظير، وقياس ضد على ضد[3]. وهو تقسيم قائم على النظر إلى المقيس والمقيس عليه.

---

(١) المصدر السابق ٩٣.

(٢) المصدر السابق ١٠٥.

(٣) الاقتراح ٤٢.

موقف ابن أبي الربيع :

ولم يعرض ابن أبي الربيع للقياس من الوجهة النظرية ، على أني رأيت له بعض كلام يتصل بالنظر ، فقد قال : « والقياس عندهم يطلق بإطلاقين : أحدهما : القياس الاستعمالي ، الثاني : القياس الأصلي ، كما تقول : القياس في « باب » : بَوَب ، يراد بذلك الذي هو أصل بالنظر إلى الوزن ، وقولهم : « باب » هو المستعمل ، وهو القياس في الاستعمال ، أي أن هذا وأمثاله هو القياس . وكذلك كل ما جاء من هذا النوع ، فقولهم : « استحوذ » خارج عن القياس الاستعمالي إلى ما هو قياس في أصل الوزن ، وكذلك : « أجْوَد » عدلوا به إلى الأصل وما يقتضيه القياس بالنظر إلى الوزن ، وعدلوا عن المستعمل ، وهو الإعلال ، وهم في هذا يشذُّون كثيرًا ، ويرجعون إلى الأصل وما تقتضيه البنية ، وذلك ليشعروا بأنه أصل هذا القانون ، وعن هذا الذي يقل في الكلام عدل هذا الأكثر في الاستعمال ، فتفطن لهذا فإنه حسن »[1] .

وأُرى أن ابن أبي الربيع قد استخدم لفظة القياس هنا بمعنى آخر ، غير المعنى المراد منها باعتبارها دالَّة على أصل من أصول النحو ، ودليل من أدلته ، فهو يريد من القياس الأصلي : الأصل ، ويريد من القياس الاستعمالي : القاعدة ، ولا يريد بهما : « حمل شيء على شيء » بالمعنى الاصطلاحي . وقد أوقع النص الذي سقته أحد الباحثين في الوهم والتناقض ، فظن استعماله للفظة « القياس » بمعناها الاصطلاحي[2] ، على أن النحويين يستخدمون في كلامهم « القياس » بالمعنيين اللذين ذكرهما .

(١) الكافي ٥/٤٠٨.
(٢) المصدر السابق ٥/١٥٢، ١٥٣.

ومهما يكن فإن ابن أبي الربيع قد عُني عناية كبيرة بالقياس ، ولاذ به ، في ما يعرض له من مسائل ، وتردَّدت في ثنايا كلامه لفظة « قياس » غير مرة .

والكثرة عنده أساس القياس ، ولذلك فهو يقول : « وإذا صَحَّت الكثرة صَحَّ القياس »[1] . وهو في هذا يترسم خطى أصحابه البصريين الذين - كما أسلفت - لا يعتدُّون بالقليل ، ولا يبنون عليه .

وليست الأقيسة عنده كلها صحيحة ، فثمة أقيسة فاسدة ، بمعنى أنه حكم عليها بالفساد ، وهي تلك التي تؤدي إلى إثبات اللغة بالوهم . ومن هذه الأقيسة الفاسدة تلك التي اعتمدها الزمخشري في إجازته الخفض في كل مقسم به إذا حُذف منه الحرف الجار ، وذلك حملًا على « اللّهِ لأفعلن » ، وقد عقب ابن أبي الربيع قائلًا : « وهذا القياس ليس بصحيح ؛ لأن هذا الاسم - يريد : لفظ الجلالة - قد خُصَّ بأشياء . . ولا توجد تلك الأشياء في غير هذا الاسم المعظم ، فكيف يصح القياس ؟ ولعل هذا مما خُصَّ به هذا الاسم ، فيصير إلى إثبات اللغة بالوهم »[2] .

كما أن الأقيسة ليست كلُّها على درجة واحدة ، فبعضها أقوى من بعض . وإذا كانت الكثرة عمدة في صحة القياس عند البصريين ، وابن أبي الربيع منهم ، فإن هذه الكثرة عندما تتفاوت ، فإن قياسًا يفضل آخر . ومن ذلك أنه بعد أن عَلَّل لكسر نون التثنية بـ « يُفَرَّق بينها وبين النون في الجمع » قال : «ولولا طلب الفرق بينهما ، لكان الأقيس أن تكون مفتوحة ، لأن لغة المتبعين عند التقاء الساكنين هي الأكثر »[3] .

(١) ص ٦٤٤.
(٢) ص ٤٨.
(٣) ص ٢٧٥ ، ٢٧٦.

ومن قبيل المفاضلة بين الأقيسة، تفضيله مذهب البصريين في عدم إلحاق التاء الفعل المسند إلى الجمع المذكر السالم على مذهب الكوفيين الذين يجرون الجمع السالم مجرى المكسر فيجيزون: الزيدون فعلت، كما يجيزون: الرجال فعلت. وإنما نصر مذهب أصحابه لأنه الأقيس لسلامة الواحد[1].

ويربط حينًا بين الأقيس، والأكثر، فيقول: «وأجرى الكوفيون الجمع [المؤنث] السالم مجرى الجمع المكسر، لأنهما جمع، ولا يبعد أن يُجْري العرب الجمع السالم مجرى الجمع المكسر في قليل من الكلام، لما ذكروه، إلا أن الأقيس والأكثر ما ذهب إليه البصريون، لسلامة الواحد»[2].

وليس القياس حمى مباحًا، بل هو مرهون بما سمع واستقرَّ في المواضع التي هدى إليها الاستقراء، ولذلك رفض أن يكون إعراب ﴿ مستقبل ﴾ من قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ ﴾ بدلًا، لأن المشتق لا يبدل من الجامد إلا بحذف الموصوف وإقامة الصفة مُقامه، لأن البدل على تقدير تكرار العامل، والمشتق لا يلي العوامل، ثم عقب قائلًا: «وليس – يريد حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه – يصنع في كل موضع بالقياس، إنما هو قياس في مواضع مخصوصة»[3].

ويجري وراء القياس، فيشير إلى أنه قائم في مسألة ما، لكن العرب رفضته، وهذا ما فعله عندما ساق نَصَّ أبي علي: «وليس في الأسماء اسم آخره حرف علة قبلها ضمة» فقال: أما الألف فلا يوجد ذلك فيها.. وأما الياء فيوجد ذلك فيها بالقياس، لكن العرب رفضته، وغَيَّرت الضمة للياء، فقلبتْها كسرة.. وأما

(١) ص ١٧٠، ١٧١.

(٢) الموضع السابق.

(٣) ص ١٠٠٢.

الواو فيوجد ذلك فيها بالقياس، إلا أن العرب رفضت ذلك، فردَّت الضمة كسرة، والواو ياء»[1].

وتتبدَّى عنايته بالقياس، واعتداده به، ودقة نظره فيه، في تفرقته بين جهتين له: جهة الاستعمال، وجهة الأصل، فإذا كان العرب قد رفضوا استعمال الجملة الفعلية بعد «إذا» التي للمفاجأة، وهو قياس، فإن ذلك لا يخرج الموضع عن صلاحيته لها، إذ ليس هناك ما يمنع من ذلك، ويترتب على ذلك أن العرب أجازوا فتح «إنّ» وكسرها بعد «إذا» المفاجأة على الرغم من أنه موضع لا تتعاقب فيه الجملتان، لأن رفضهم استعمال الفعلية لم يخرج الموضع عن الصلاحية للجملتين، وظل اختصاصه بالاسمية من جهة واحدة هي جهة الاستعمال، لا من جهة الأصل[2].

وابن أبي الربيع مغرم بالقياس، مولعٌ بجمع الأشباه إلى الأشباه، والنظائر إلى النظائر، ويقوده هذا الولع إلى أن يدفع بالشبيه أو النظير تلو شبيهه أو نظيره. ومن ذلك أنه عندما عرض لمتعلَّق المجرور في البسملة، وقدَّر أنه اسمٌ مبتدأ، وليس فعلًا، لأن الفعل الذي يصل بحرف الجر ضعيف، فلا يعمل إلا ظاهرًا = قال: وكذلك يجب أن يقدَّر لكل مجرور يتعلق بمحذوف، ثم انطلق يحشد الأشباه، فساق بيتي شعر، وأردفهما بأن المقدَّر في «بزيد» في جواب من قال: بمن مررت؟ هو: مروري بزيد، واستدلَّ بباب الاشتغال، وأن المقدر في نحو: زيدًا مررت به: لقيت زيدًا، فيكون التفسير بالمعنى، وأنه لا يقال: بزيد مررت به، على تقدير: مررت بزيد مررت به، واستطرد فدفع في ثنايا كلامه أنك تقول لمن أشال سوطًا أو شهر سيفًا: زيدًا، أي اضرب زيدًا، ولا تقول بزيد، تريد: مر

(١) ص ٢٢٥.

(٢) ص ٩٢٣.

بزيد ، كما لا يجوز : زيدٍ ، بحذف حرف الجر ، تريد : مُرَّ بزيد[1] .

وتتصل بالقياس مسألة الشذوذ ، فمفهوم الشذوذ هو الخروج على القياس ، وموقف ابن أبي الربيع منه أنَّ ما سمع شاذًّا ، لا يُتجاوز إلى غيره ، يقول : « والشذوذ خروج عن القياس ، فحيثما سُمع قصر ، ويبقى في غيره على ما يقتضيه القياس ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : في الدار إن زيدًا قائم ، وتقيسه على : إن في الدار زيدًا قائم . فإذا لم يجز أن يقاس بعض أحوال « إن » على بعضها ، فكيف يقاس غيرها عليها[2] ؟

وإذا ما وقع المحظور ، وورد الشاذ ، أو ارتُكب ، فإن ارتكاب أهونه هو المطلوب والأولى . ولهذا فإن النحويين عندما اختلفوا في « كان » إذا وقعت بين « ما » وفعل التعجب ، فذهب فريق إلى القول بأنها زائدة ، وذهب فريق إلى أنها ناقصة ، استظهر ابن أبي الربيع أنها زائدة ، لأن القول بنقصانها يترتب عليه ثلاثة أمور ، كلها شذوذ وخروج عن القياس ، أما القول بزيادتها فليس فيه إلا الفصل خاصة ، ومهما أمكن تقليل الشذوذ فهو أولى[3] .

وترتبط فكرة القياس بالأصل والفرع ، فالقياس – كما سلف – حمل أصل على فرع ، أو حمل فرع على أصل . . إلخ ، والأصل هو تلك الصورة المجردة التي أدى إليها النظر النحوي ، ومفادها «الحكم الذي يستحقه الشيء ذاته »[4] . أو هو « فكرة مجردة أو صورة ذهنية تتمثل هي وما يتفرع عنها في تطبيقاتها المشخصة »[5] . ولهذا الأصل حقوق ليست للفرع . ومن الأصول التي

---

(١) ص ١٢ وما بعدها.

(٢) ص ٧٦٦.

(٣) ص ٧٣٨ ، ٧٣٩.

(٤) القياس في النحو ٣٢.

(٥) المصدر السابق.

ذكرها ابن أبي الربيع أن أصل النصب والرفع للأفعال ، والأصل في الجملة الإخبار ، وأصل الخبر أن يكون مفردًا[1] .

وما لا يستحق ذلك الحكم الذي أشرنا إليه بذاته هو الفرع ، والعرب قد تحمل هذا الفرع على الأصل ، فيأخذ أحكامه ، أو حكمه ، لكن حق هذا النوع أن تكون فيه أوصاف الأصل ، وإلا لم يستحق الحكم . ومن ذلك أن اسم الفاعل فرع في العمل ، فقد عمل بالحمل على الفعل ، لكن الاستقراء كشف عن أنه إنما يعمل إذا كان مسوقًا لغيره ، كما يُساق الفعل لغيره ، أو يتقدمه حرف طالب بالفعل ، كأداة الاستفهام أو « ما » النافية أو « لا » النافية . وعليه فلا يجوز إعماله غير معتمد ، و « من أعمله غير معتمد ، فقد أعمله بغير سماع ، ولا قياس صحيح ، لأنه قد ألغى من الأوصاف ما هو مناسب ، ولم يُراعه في الفرع ، وحق الفرع أن يكون فيه أوصاف الأصل المناسبة كلها ، وإن لم يحافظ في القياس على هذا ، فيكون إثباتٌ بالوهم لا بالتحقيق »[2] .

ومن ذلك أيضًا أن المصدر يعمل بالحمل على الفعل ، بشرط أن يكون لـ« العلاج » و « العلاج » ما يحتاج إلى حركة حسية كالضرب ، وهو عكس المصادر المعنوية المتعلقة بالفعل كالفهم والعلم . فإذا لم يكن للعلاج ذهب عنه ما اكتسبه من العمل ، لأن عمله بالنيابة ، وهي لا تتحقق إلا مع العلاج ، لأن الفعل إنما وضع لذلك[3] .

وعن الفرع ينبثق فرع آخر ، فاسم الفاعل يعمل بالحمل على الفعل ، والصفة المشبهة تعمل بالحمل على اسم الفاعل ، فهي إذن في الدرجة الثالثة ، وما كان في

---

(١) ص ٩٤٠.

(٢) ص ٩٩٤ ، ٩٩٥.

(٣) ص ١٠٦٩.

الدرجة الثالثة يضعف عمله ، فإذا كان اسم الفاعل قد أخذ صفات الأصل ، فجاز أن يتقدم معموله عليه ، فإن الصفة لضعفها لا يجوز تقدم معمولها عليها[1] .

ب – نظرية العلة :

العلة أحد أركان القياس الذي عرضنا له آنفًا . وظاهرة التعليل قديمة ، نشأت مبكرًا ، ربما مع نشأة النظر النحوي نفسه ، وتنامت شيئًا فشيئًا حتى أصبحت ميدانًا رحبًا ، تصنف فيه المؤلَّفات ، وتفرد له الكتب . ولعل أقدم مؤلَّف وصل إلينا في هذه البابة «الإيضاح في علل النحو» للزجاجي ، المتوفى ٣٤١هـ . ومما طبع مؤخرًا من كتب هذا الفن «اللباب في علل البناء والإعراب» للعكبري ، المتوفى ٦١٦هـ .

وليس النحويون بدعًا في عنايتهم بها ، فالإنسان بطبعه مُغْرم بالجري وراء أسرار الأشياء ، ومعرفة أسبابها . نعم العرب نطقوا بلغتهم ، وجرت على ألسنتهم ألفاظها وتراكيبها ، لكنهم لم ينصُّوا على علل مجاري هذا الكلام ، وعندما جاء النحويون وبدأوا باستقراء هذا الكلام وتجريد القواعد والقوانين منه وله ، نظروا في حكمة أصحاب اللغة ، وبحثوا عن علل كلامهم ، على أنهم كانوا واعين – وهم يعلِّلون – أن العلل التي قالوا بها قد يأتي من يقول بغيرها ، ولا حرج في ذلك ولا ضير . كما أن الحكم الواحد ، أو المسألة الواحدة قد يكون لها غير علة ، ولا حرج في ذلك ولا ضير .

وثمة نَصٌّ على جانب كبير من الأهمية ، نقله الزجاجي عن بعض شيوخه ، مفاده : «أن الخليل ابن أحمد – رحمه الله – سئل عن العلل التي يعتلُّ بها في

---

(١) ص ١١٥٣.

النحو ، فقيل له : أعن العرب أخذتَها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيّتها وطباعها ، وعرفتْ مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللتُ أنا بما عندي أنه علة لما علَّلته منه ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست ، وإن لم تكن هناك علة له ، فَمَثَلي في ذلك مَثَل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام ، وقد صَحَّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها ، قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا ، سنحت له ، وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك . فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها»[1] .

ولقد بلغ التعليل شأوًا بعيدًا على يد أبي علي الفارسي ، وابن جني ، حتى وُصف أولهما بأنه «انتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا»[2] ، وأفرد الثاني صفحات من خصائصه للكلام على العلل وأنواعها ، وقرّر أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل الفقهاء لأنهم يحيلون إلى الحس ، ويحتجون بثقل الحال وخفتها على النفس ، خلافًا للعلل الفقهية التي هي أمارات لوقوع الأحكام[3] .

ولقد نقل الأنباري عن أبي عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليس أن

---

(١) الإيضاح في علل النحو ٦٥، ٦٦.

(٢) الخصائص ٢٠٨/١.

(٣) الخصائص ٤٩/١ وما بعدها.

«اعتلالات النحويين صنفان، علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهم للأولى أكثر استعمالًا وأشد تداولًا، وهي واسعة الشعب، إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعًا»(١).

أما النوع الأول (العلل المطردة) فهو ما أسماه الزجاجي «العلل التعليمية»، وأما النوع الثاني (العلل الحكمية)، فهو ما أُطْلَق عليه «العلل القياسية» و«الجدلية»، وقد سماها ابن مضاء في ما بعد: العلل الأوائل والثواني والثوالث(٢).

والعلل المطردة أو التعليمية أكثر استعمالًا وأشد تداولًا، على حَدِّ تعبير الجليس، وقد عَدُّوا منها أربعًا وعشرين على ما ذكر(٣).

موقف ابن أبي الربيع:

وجاء ابن أبي الربيع ليجد أمامه نظرية العلل متكاملة ناضجة، ورأى النحويين يُعْنَون بها، ويلجأون إليها، ويحرصون على تأييد أحكامهم بها. ولم يخرج عن ذلك سوى ابن مضاء الذي ثار على العلة والعامل، وألَّف في ذلك «الرد على النحاة» داعيًا إلى اطراح العلل التي عرفت بالعلل الثواني والثوالث، وإلغاء نظرية العامل.

وسار ابن أبي الربيع على خطى النحويين، ففشت في كتابه العلل بأنواعها: التعليمية والقياسية والجدلية، على ما صنَّفها عليه الزجاجي.

---

(١) الاقتراح ٤٧، ٤٨.

(٢) الرد على النحاة ١٠٢.

(٣) الاقتراح ٤٨.

إن ابن أبي الربيع يلتمس العلل لكل حكم يسوقه، أو مسألة يعرضها، بل يسعى وراءها سعيًا، فيحشد غير علة في سياق الحكم أو المسألة الواحدة. ومن ذلك أنه رَدَّ قول من قال: إن الابتداء هو العامل في المبتدأ والخبر معًا، واعتلَّ لذلك بعلتين: أن الابتداء لا طلب له بالخبر، وأن الابتداء معنى، والعامل المعنوى أضعف من العامل اللفظي(١).

وذكر «ما زيد بخارج ولا ذاهبًا عمرو»، وعلل عدم جواز هذا التركيب عند من لا يجيز العطف على عاملين، وهم الأكثرون بأمرين: عمل «ما» والخبر مقدم، والعطف على عاملين(٢).

وتتزاحم العلل عنده تزاحمًا. ومن ذلك أنه ذكر أن المفعول يتقدم على الفاعل، وعَلَّل لذلك بخمس علل: الاعتناء به والاهتمام، أو أن يكون فيه شرف علو، أو الاختصار في اللفظ، أو الاضطرار، أو الاتساع والإشعار بقوة عمل الفعل. وقد تجتمع علتان من هذه أو ثلاث، فيتضاعف حسن التقديم(٣).

بل إنه يفترض أحيانًا الأسئلة التي تتطلب إجابة، هي العلة، فيقول: «فإذا جاء الاسم مبنيًّا على السكون ففيه سؤال واحد: لم بني؟ وإذا جاء مبنيًّا على الفتح ففيه سؤالان: لم بُني، ولِم لم يُبن على السكون؟ فإذا جاء مبنيًّا على الكسر أو الضم، ففيه ثلاثة: لم بني، ولِم لم يبن على السكون، ولم لم ينتقل على الفتح وهو أخف الحركات؟ وهنا سؤال رابع لا يلزم، وهو: لم خُصَّ بالضم؟ فإن وجد له علة فحسن. وإلا فلا يلزم»(٤).

---

(١) ص ٣٩٥.

(٢) ص ٨٢٤.

(٣) ص ٥٩٥، ٥٩٦.

(٤) ص ١٧٩، ١٨٠.

هذا المثال آنف الذكر يتبدّى فيه حرصه على التعليل وعنايته به ، كما يتبدّى فيه استخدامه للعلل بأنواعها ، فالسؤال الأول « لم بني » سؤالٌ عن علة البناء ، وهي علة تدخل في العلل القياسية ، وما بعده من الأسئلة يدخل قي العلل الجدلية النظرية .

وقد يمنع النحويون تركيبًا ما ، ويعلل كل فريق للمنع بعلة ، فيأتي ابن أبي الربيع ليبني على ذلك جواز تركيب آخر أو منعه ، فلقد منع النحويون « ليس طعامَك زيدٌ بآكل » وعلَّل فريق بأن المنع لأنه وَلِي « ليس » ما ليس باسم لها ولا خبر ، وعلل آخر بأن المنع لأن « الطعام » وقع بين أجنبيين ، فبنى ابن أبي الربيع على التعليل الأول امتناع « ما طعامك آكلًا زيد » لأنك أوليت « ما » الحجازية ما ليس باسم لها ولا خبر ، وعلى الثاني الجواز ، لأن « الطعام » لم يقع بين أجنبيين ، إذ هو معمول الخبر ، والخبر يجوز تقديمه على قوله :

* وإذ ما مثلَهم بَشَرُ *

لكن هذا ضعيف ، لا ينبغي أن يُفَرَّع عليه »[1] .

والرجل يدفع ما يعتل به بعضهم لأنه لا يرى صلاحية ما ساقوه ليكون علة ، ومن ذلك أنه رد على الكوفيين في ما قالوه من أن الأفعال المضارعة رُفعت لتعريها عن النواصب والجوازم ، بأن « التعري عدم ، والعدم لا يكون علة ، لا العام منه ولا الخاص عند المحققين[2] ، قال ذلك بعد أن دحض القول بالتعري بأن التعري قد ثبت من عوامل الأسماء ، أو شرطًا في العمل « فلا يعمل في الأفعال »[3] .

---

(١) ص ٨١٣.
(٢) ص ٢٣٢.
(٣) الموضع السابق.

ونحو ذلك قرّره في سياق نصره مذهب أبي علي في أن التعري في باب الابتداء ليس بعامل ، وإنما هو شرط في العمل ، والعامل هو الإسناد ، وذلك لأن التعري عدم ، والعدم لا يؤثِّر ، ولا يُعَلَّلُ به ، ولولا الإسناد وانضمام الكلمة إلى الكلمة على جهة الإفادة ما جيء بالإعراب ، فهو المؤثِّر ، والتعري شرط في عمله[1] .

وينتصر ابن أبي الربيع أحيانًا لما يسوقه أبو علي من تعليل ، فقد علل أبو علي عدم جواز تقدم أسماء الأفعال عليها بأنها ليست كالأفعال في القوة ، وحمل قوله تعالى ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾[2] على أن ﴿ كِتَٰبَ ﴾ مصدر مؤكد لفعل دل عليه الكلام الأول ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ ﴾ ، بينما جعله الكوفيون معمولًا لـ ﴿ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ بناء على مذهبهم بجواز تقدم معمولات أسماء الأفعال عليها[3] .

ويلجأ ابن أبي الربيع كثيرًا لمسلك السبر والتقسيم ، وهو من مسالك العلة ليخلص إلى حكم يراه صوابًا . ومن ذلك أنه استدل على أن أسماء الأفعال أسماء وليست بحروف ، بأن الحروف لا يستقل منها كلام مع الاسم ، قال ذلك أبو علي ، وأضاف ابن أبي الربيع : ولم يحتج إلى أن يستدل على أنها ليست بأفعال لأن الأمر في ذلك بيِّنٌ ، ألا ترى أن أوزانها ليست أوزان الأفعال وأحكامها مخالفة أحكام الأفعال ، ألا ترى أن « حي هل » مركبة ، والتركيب لا يكون في الأفعال ، ولا في الأسماء الجارية على الأفعال ، ولا في المصادر المأخوذة منها الأفعال ، ولا الصفات المشتقة منها . . فإذ ا بطل أن تكون حروفًا ، وبطل أن تكون أفعالًا ، كما ذكرت ، صَحَّ أنها أسماء ، إذ لا رابع لها في

---

(١) ص ٢٩٣.
(٢) النساء ٢٤.
(٣) ص ١١٥٤.

الكلام[١] .

وينقل ابن أبي الربيع تعليلات غيره ، ومن ذلك أنه نقل عن شيخه الشلوبين أنه ذكر في كون أسماء الأفعال أكثر ما تستعمل في الأمر والنهي ثلاثة أوجه ، وبعد أن ذكر الأوجه الثلاثة قال : « ولقائل أن يقول : إنما كانت أسماء الأفعال أكثر ما تكون في الأمر والنهي لهذه الوجوه الثلاثة »[٢] .

لقد استخدم ابن أبي الربيع كثيرًا من العلل التي نَص عليها الجليس ، كما استخدم عللًا أخرى . وقد رصدتُها ، وأطلقت عليها أسماء حذوت فيها حذو أسماء العلل المشهورة .

وفي ما يلي أمثلة للعلل التي نُصَّ عليها ، وأقفوها بالعلل الأخرى :

علة سماع :

السماع أقوى الأدلة ، وهي في الوقت نفسه عِلَّة يلجأ إليها النحوي عندما ينظر في تفسير مسألة ما ، فيخفى عليه وجهها ، ولا يجد أمامه إلا أن يلوذ بالسماع ، وقد نقل السيوطي عن ابن مكتوم في تذكرته أنه مثل لهذه العلة بنحو قولهم : امرأة ثدياء ، لا يقال : رجل أثدى ، ليس لذلك علة سوى السماع[٣] .

واستخدم ابن أبي الربيع هذه العلة ، فقد علَّل عدم جعله الباء في قراءة نافع : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾[٤] بمنزلة الهمزة ، بأن هذا لم تفعله العرب إلا في الفعل الثلاثي . ولقد أشرت في ما علقته على كلامه بأن

(١) ص ١١٤٦.
(٢) ص ١١٢٧.
(٣) انظر : الاقتراح ٤٨.
(٤) البقرة ٢٥١.

﴿دفاع﴾ يجوز أن يكون مصدر « دفع » كما تقول : كتب كتابًا . وعليه فيجوز جعل الباء بمعنى الهمزة[١] .

كما علل عدم تعرض النحويين لنحو « الثلاثة الأبواب » و « الأربعة الدراهم » و « المائة الثوب » مما جمع فيه بين الألف واللام والإضافة بأن ذلك غير مطرد وأن فصحاء العرب على خلافه . وجاء ذلك في سياق تقريره أنه لا يعلم بابًا جمع فيه بين الألف واللام والإضافة إلا بابي اسم الفاعل والصفة المشبهة[٢] .

علة أصل :

ومَثَّل لها ابن مكتوم بـ « استحوذ » و « يؤكرم » و « صرف ما لا ينصرف » ، فكأن المراد أنه يُعَلَّل بها كل ما ورد على أصله مخالفًا ما حقُّه أن يكون عليه الاستعمال . وأرى أنه يمكن أن يُعَلَّل بها أيضًا ما جاء على أصله دون أن يخالف الاستعمال ، كأن يقال : لماذا الأفعال مبنية ؟ فيكون الجواب : لأن الأصل فيها البناء .

ومن هذا الضرب من العلة عند ابن أبي الربيع: أن الأصل أن يكون الدعاء بالجملة الفعلية[٣] وكذلك الأمر[٤] ، وأن الأصل في الألف واللام أن تدخل على الجملة الفعلية والاسمية[٥] ، وفي «أي» البناء[٦] ، وفي « ما » النافية أن تكون

(١) ص ١٠٩٢، ح ٤.
(٢) ص ١٠٦٣.
(٣) ص ٣٨٦.
(٤) ص ٣٨٦.
(٥) ص ٥٠٤.
(٦) ص ٥٢٢.

للحال، وفي «لا» أن تكون للاستقبال[1].

علة شبه أو تشبيه:

ولها أمثلة عديدة، فهي علة سَيّارة، تحفل بها كتب النحويين. ومنها أنه عَلَّل إمالة ألف «بلى» بشبهها بالاسم في قيامها بنفسها ونيابتها عن الجملة[2]. ودخول لام الابتداءعلى الخبر إذا تعذَّر دخولها على المبتدأ بأنه شبيه بالمبتدأ في أنه عمدة[3]. ونصب اسم «إن» وأصله الرفع بشبهه بالمفعول المقدم[4]. وكذلك خبر «كان»[5]. وجزم «إذا» في الشعر بشبهها بـ «إنْ» بما فيها من السبب[6]. وعمل «إنَّ» النصب والرفع بشبهها بالفعل المتعدي من أربعة أوجه: معناها كمعناه، وآخرها كآخره، وعددها كعدده، وطلبها كطلبه[7]. وعمل اسم الفاعل بشبهه بالمضارع من جهة اللفظ والمعنى[8].

علة تعويض:

وهي – كسابقتها – تنتشر انتشارًا. ومن أمثلتها: تعليله تنوين نحو «يومئذ» بأنه عوض من الجملة، إذ الأصل: يوم إذ كان ذلك[9]. وزيادة ألف

---

(١) ص ٧٩٨.
(٢) ص ١١٨.
(٣) ص ٨٧٩.
(٤) ص ٢٩٠.
(٥) الموضع السابق.
(٦) ص ٢٤٦.
(٧) ص ٨٤٤.
(٨) ص ٩٩٧.
(٩) ص ٨٤.

«بلى» بأنها عوض من الجملة أيضًا، إذ الأصل: بل كان ذلك[1]. وتنوين «ذَلَذِل» بأنه عوض من الألف إذا الأصل: ذلاذل[2]. ونون التثنية والجمع السالم بأنه عوض من الحركة والتنوين في المفرد[3].

علة حمل علي المعني:

ولها أمثلة، منها تعليله وضع «لا» وهي لنفي المستقبل موضع «ما» وهي لنفي الحال، والعكس، في بعض الأحيان، بأن ذلك لحمل كل منهما على معنى صاحبه[4]، وتعليله البناء في الأسماء بشبه الحرف[5]، والإعراب في الأفعال بشبه الاسم[6] وغير ذلك، وتعليله عمل حروف الجزاء الجزم بأن فيها معنى «إنْ»[7].

علّة تضادّ:

لهذا الضرب من العلل أمثلة، منها أنه عَلَّل عدم صحة الإخبار عن الفعل بأن «وضعهُ يضادُّ الإخبار، لأن الفعل إنما أخذ من الحدث ليسند إلى الفاعل أو المفعول، فيستفيد من ذلك المخاطب ما لم يكن عنده، فلابد أن يكون ما يقتضيه الفعل، وسيق دليلًا عليه مجهولًا عند السامع، ولا يُخْبَر أحد عن شيء حتى

---

(١) الموضع السابق.
(٢) ص ٨٤.
(٣) ص ٢٨٣.
(٤) ص ١٠٤.
(٥) ص ١٧٨.
(٦) ص ١٧٨.
(٧) ص ٢٤٥.

يكون معلومًا عنده ، فقد تضادَّ وضع الفعل والإخبار عنه »[1] .

وكذا شأن الحرف[2] .

علة فرق :

ومثالها تعليله كسر النون في المثنى بأنه « ليفرِّق بينها وبين النون في الجمع ، ولولا طلب الفرق بينهما ، لكان الأقيس أن تكون مفتوحة ، لأن لغة المتبعين عند التقاء الساكنين هي الأكثر »[3] ، وتعليله عمل « إن » النصب ثم الرفع « ليفرق بينها وبين باب « كان » وأخواتها »[4] .

علة أولى :

ومثالها تعليله اختيار النصب في « آليوم زيدًا ضربته ؟ » بأن الاستفهام بالفعل أولى[5] .

علة مشاكلة :

ومثالها تعليله اختيار النصب في نحو : أَيُّهم ضربته : أزيدًا ضربته أم عمرو ؟ بأنه للهمزة وللمشاكلة . فلو قلت : أَيُّهم ضربته ؟ ، برفع أَيّ ، فإن الأحسن : أزيدٌ ضربته أم عمرو ، ليشاكل ما قبله[6] .

وثمة علل أخرى استنبطتها من كلامه :

---

(١) ص ٧٨.

(٢) الموضع السابق.

(٣) ص ٢٧٥ ، ٢٧٦.

(٤) ص ٨٤٤.

(٥) ص ٣٣٣.

(٦) ص ٣٤٠.

علة نيابة :

من أمثلتها أنه عَلَّل إمالة حرف النداء بتنزله منزلة الفعل بالنيابة[1] ، وجَعْل أبي القاسم الزجاجي «حتى » و « لام الجحود » و « الفاء » و « الواو » نواصب بأنها نائبة مناب « أنْ » إذ لا تظهر بعدها[2] . وأن الفاعل مع المصدر لا يحذف ، كما لم يحذف مع الفعل ، لأن المصدر نائب مناب الفعل[3] .

علة قبح :

ويمكن التمثيل لها بما أورده من أن الأصل في لام التوكيد أن تكون قبل « إنَّ » فتقول : لإنَّ زيدًا قائم ، ثم قال معلِّلًا « فاستُقبح الجمع بين حرفين مؤكدين ، لأن كل واحد منهما إنما جيء به لتوكيد الجملة من المبتدأ والخبر »[4] .

علة ضرورة :

يمكن أن ننسب إلى هذه العلة كل ما يدخل في باب الضرائر . ومما ورد منها عند ابن أبي الربيع أنه عَلَّل وقوع الأجنبي بين الصلة والموصول في الشعر بالضرورة[5] .

علة ترتيب :

وجاءت في سياق تضعيف الإضافة إلى المفعول بحضرة الفاعل وأنها لا

---

(١) ص ١١٨.

(٢) الموضع السابق.

(٣) ص ١٠٧٣.

(٤) ص ٨٧٤.

(٥) ص ١٠٨٠.

توجد في الأكثر إلا في الشعر، حيث قال: «لأنهما إذا حضرا، فالإضافة إلى الفاعل أولى، لأن مرتبته التقدُّم»[١].

علة نقض الغرض:

عَلَّل بها عدم حذف الفاعل مع الفعل، بأن الفعل طالبٌ الفاعل ببنيته، وللإخبار عنه أخذ الحدث وبني، فحذفه نقض للغرض، كما عَلَّل عدم جواز حذف نائب الفاعل، بأن في ذلك أيضًا نقض الغرض[٢].

علة حلول:

من أمثلتها أنه عَلَّل وجوب كسر «إنَّ» بعد «ظننت» ومعها اللام، بأنها وقعت موضع جملة لم يعمل فيها عامل، وكذلك الأمر في أخوات «ظننت»[٣].

علة صدارة:

وبها علل منع لام الابتداء أن يعمل ما قبلها في ما بعدها، وما بعدها في ما قبلها، فقال «لأنها حرف صدر»[٤].

علة مناسبة:

ويندرج تحتها تعليله فتح الراء في نحو ﴿لا تضارَّ﴾[٥]، و«يا إسحارُّ» إذا

---

(١) ص ١٠٨٣، ١٠٨٤.
(٢) ص ١٠٧٣.
(٣) ص ٨٧٨.
(٤) ص ٨٧٧.
(٥) البقرة ٢٣٣.

رخم على من نوى، بمناسبة الحركة الألف[١].

علة مقابَلة:

من أمثلتها تعليله تنوين جمع المؤنث السالم بأنه حرف يقابل النون في جمع المذكر السالم، ولذلك أطلقوا عليه «تنوين المقابلة»[٢].

علة فرع:

عَلَّل كسر تاء جمع المؤنث السالم حملًا على الجمع المذكر السالم، بأن المؤنث فرع عن المذكر[٣].

جـ - نظرية العامل:

ليس بإمكان باحث في النحو العربي إلا أن يتلبَّث طويلًا عند نظرية العامل، أو فكرة المؤثِّر أو المسبِّب الذي عزا إليه النحويون تلك الحركات أو الحروف التي تكون في أواخر الكلمات، وبها تُفْهَمُ دلالات التركيب اللغوي، ومن ثَمَّ يكون الاتصال بين أفراد الجماعة اللغوية، وإذا قيل قديمًا «النحو كله قياس»[٤]، فإن بالإمكان القول دون خشية المبالغة: النحو كله عامل. نعم، فالعِلم، علم النحو كله إنما نشأ لضبط أواخر الكلمات، لتمييز معاني هذه الكلمات، وبيان دلالاتها ومواقعها في تركيب الجملة.

ويرجع القول بالعامل على نحو ما، إلى بدايات النظر النحوي، فقد أشار

---

(١) ص ٢٧٧.
(٢) ص ٢٨٧.
(٣) الموضع السابق.
(٤) لمع الأدلة ٩٥.

إليه دون أن يسميه ابن أبي إسحاق الحضرمي[1]، وعندما جاء سيبويه صَرَّح بالمصطلح في كتابه[2]، ثم نمت الفكرة وتشعبت شيئًا فشيئًا حتى أصبحت نظرية متكاملة، دخلت في نسيج أبواب النحو جميعًا، وصارت مثار خلاف وجدل نظري طويل ومركَّب بين النحويين، بَعُد بهم أحيانًا عن روح اللغة ووظيفتها. وقد أدرك ذلك بعضهم واعترف به، كما أفاض بعضهم في العناية بدراسة «العوامل» وصَنَّفها، وفصل القول فيها، مفردًا لها كتابًا مستقلًّا، مثل عبد القاهر الجرجاني، الذي ألّف «العوامل المئة في النحو».

وجاء ابن أبي الربيع فورث نظرية العامل هذه، ولم يضف في ما رأيت إلى أسسها النظرية، لكنه طَبَّقها، وأفاد منها، وبنى عليها كثيرًا من مناقشاته ومسائله. وأعرض في ما يلي لتطبيقات هذه النظرية، وما أورده من أسسها في ثنايا كتابه.

نثر ابن أبي الربيع بين سطور كتابه كثيرًا مما يشير إلى إيمانه بنظرية العامل، وضرورتها لبناء قانون يحكم الكلام العربي، ولعل هذا الإيمان قد جاءه من الربط القوي الذي استقر في العقل النحوي العربي بين السبب والمسبَّب، والعلة والمعلول، والأثر والصانع. ولم يخرج عن هذا الإجماع إلا صوت أو صوتان، لم يتركا أثرًا يذكر، وأعني بهما ابن حزم الظاهري، ثم ابن مضاء الذي دعا إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث وهدم نظرية العامل.

ويرجع بعض الباحثين نظرية العامل في النحو إلى علم الكلام والمنطق، فالعلة فيهما تشترك مع العامل في عدة صفات، فكل معمول لابد له من عامل، كما

---

(١) الموشح ٦٠، ٦١.
(٢) ١/٣.

أن كل معلول لابد له من علة، وليس للمعمول الواحد أكثر من عامل، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد[1].

وأيًّا ما كان الأمر فإن «العامل» عند النحويين مرتبط دون شك ارتباطًا قويًّا بعقيدة التوحيد التي تقوم على فكرة وجود فاعل لكل فعل، أي عامل لكل معمول. يقول ابن أبي الربيع بعد أن أبطل أن يكون الفعل المضارع مرتفعًا بالتعري عن النواصب والجوازم وأن التعري صَحَّ عاملًا في الأسماء: «ولابد للعمل من شيء يرتبط به، يوجد بوجوده، ويعدم بعدمه، وإلا فلا يدخل تحت قانون»[2].

وأثر العامل يتجلّى في أواخر الأسماء، قال أبو علي: «واعتقاب هذه الحركات المختلفة على الآخرِ، إنما هو لاختلاف العوامل الداخلة عليه»[3]، حتى في تلك الكلمات التي لا تتغير أواخرها لسبب ما، فإن الأثر يكون مقدَّرًا، ويبحث النحويون عن علة عدم ظهوره، فيرجعون العلة حينًا إلى التعذر، وحينًا إلى الثقل، وحينًا إلى انشغال الحركة بحركة أكثر مناسبة، هذا إذا كانت الكلمة معربة، فإن كانت مبنيّة فإن أثر العامل أيضًا في الحسبان، فالكلمة مبنية حقًّا، لكن محلّها رفع أو نصب أو جر أو جزم. ولقد جعل ابن أبي الربيع أواخر الأسماء بالنسبة إلى الإعراب على خمسة أقسام[4]:

قسم يلحقه الإعراب ويظهرُ فيه، ولا يتغير، وذلك ما آخره صحيح، أو آخره ياء أو واو، قبلهما سواكن.

---

(١) إحياء النحو ٣١.
(٢) ص ١٧٤، ١٧٥.
(٣) ص ١٢٤.
(٤) ص ٢٠٥، ٢٠٦.

وقسم يُقَدَّر فيه ، ولا يظهر ، ويبقى الآخر على حاله ، وذلك كل ما آخره ألف التأنيث ، أو ألف الإلحاق ، أو ألف التطويل .

وقسم يظهر فيه بعض الإعراب ، وذلك كل ما آخره ياء ، قبلها كسرة ، وهو بدوره على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكون الياء أصلية ، نحو : القاضي ، وأظب .

وثانيها : أن تكون الياء منقلبة عن واو ، نحو : الغازي ، وأجرٍ .

وثالثها : أن تكون الياء منقلبة عن ألف الإلحاق ، نحو : « أُرَيْط » تصغير « أرطى ، وأَراط » .

وقسم يتغير آخره عند لحاق الإعراب ، ولا يظهر ، وذلك كل ما آخره واو ، قبلها فتحة ، أو ياء قبلها فتحة ، نحو : عصا ، ورحى .

وقسم يتغير آخره ، ويظهر الإعراب ، وذلك إذا وقع قبل الألف ألف ساكنة ، فإنها تنقلب همزة ، ويظهر الإعراب .

انظر إلى هذا الاستقصاء والتفصيل في أواخر الكلمات ، وما يطرأ عليها ، والعناية ببيان أثر العامل ، ظاهرًا دائمًا ، ومقدَّرًا دائمًا ، وظاهرًا حينًا ومقدَّرًا حينًا ، وربط ذلك كله بحال الأواخر من ثبات أو تغيير .

وعندما حدَّ أبو علي الإعراب فقال : « الإعراب أن يختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل » اعترضوه بالمصادر التي لا تتصرف ، وبالظروف التي لا تتصرف ، نحو « سبحان » و « معاذ » و « ريحان » و « سحر » ليوم بعينه ، فردَّ ابن أبي الربيع بأن العرب ألزمتها طريقة واحدة ، وليس ذلك بالمخرج لها عن أن تكون معربة[1] .

---

(١) ص ١٢١ ، ١٢٢.

وهذا الرد هو نحوٌ من رَدِّ شيخه الشلوبين على من اعترض أيضًا حد الإعراب عند الجزولي ، فقد قال : « إن تلك الأسماء – يريد : المصادر والظروف الملازمة للنصب – أصلها أن تختلف لاختلاف العوامل ، لأنها غير مشبَّهة بالحروف ، ولكن منع ذلك قلة تمكُّنها . . وقوانينهم إنما يعقدونها أبدًا على الأصول لا على العوارض »[1] .

على أن أثر العامل على أهميته ، وخطره في الإفهام ، قد تكون المحافظة على غيره والتضحية به أوجب أحيانًا ، ومن هذا ما قرره في سياق اختياره مذهب الزجاجي في أن علامة التثنية (الألف والياء) وُجدت مع العامل لا قبله ، قال « والأول – يريد : مذهب أبي القاسم – أحسن من مذهب المازني (الألف هي التي أُلحقت علامة للتثنية ، وكان بقاؤها مع العوامل دليل الرفع ، وانقلابها إلى الياء دليل النصب والخفض) لأن حرف المعنى لا تغيِّره العوامل في ذاته ، لأن المحافظة على معنى التثنية أوجب من المحافظة على ما يحدثه العامل ، لأن ما يحدثه العامل يفهم من التركيب في الأكثر ، فقلَّما يقع فيه اللبس»[2] .

وإذا كان العامل مؤثرًا ، فإنه لابد أن يكون شيئًا له وجود . وعليه فإن « العدم » لا يصح أن يكون عاملًا . وبهذا أبطل ابن أبي الربيع القول بأن العامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء ، لأن الابتداء هو تعرية الاسم من العوامل اللفظية والإسناد إليه ، فهو إذن عدم[3] .

كما أبطل القول بأن الأفعال المضارعة إنما رُفعت لتعريها عن النواصب

---

(١) شرح المقدمة الجزولية ١/ ٢٥١.

(٢) ص ٢٧٣.

(٣) ص ١٧٦.

والجوازم ، بأن التعري عدم أيضًا[1] .

والعدم عنده لا يكون عاملًا ؛ مطلقًا كان أو مقيّدًا ، عامًّا كان أو خاصًّا[2] ، قال : « الذي ذهب إليه المحققون من أهل النظر التسوية بين العدم المطلق والعدم المقيد ، لأن العدم ضد الوجود ، فما ليس موجودًا يستحيل أن يوجد غيره »[3] .

نعم العدم الخاص يمكن أن يكون شرطًا في العمل . ولهذا فإنه صَحَّح القول بأن العامل في المبتدأ هو الإسناد ، وأن التعري شرط في العمل فحسب[4] .

وما أطلقنا عليه « العدم » آنفًا هو من قبيل العوامل المعنوية ، فمن المعروف أن النحويين يقسمون العوامل قسمين : عوامل لفظية ، وعوامل معنوية ، ومفهوم العامل المعنوي أنه « وصفٌ . . لم يجعل عليه دليل من اللفظ »[5] ، والرفع والنصب والجر تحدث في الاسم بأوصاف « فما منها حادث بلفظ ، نُسب العمل إلى ذلك اللفظ ، وما منها حادث بغير لفظ يقتضيه ويدلُّ عليه ، نسب العمل إلى الوصف ، وقيل فيه : عامل معنوي »[6] وكأن العوامل بنوعيها إنما هي أوصاف ، فإن دُلَّ على الوصف بلفظ ، فهي لفظية ، وإن لم يُدَلَّ عليه فهي معنوية .

وجميع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات عواملها لفظية ، إلا المبتدأ فإن عامله معنوي ، وهو الإسناد[7] .

ونقل ابن أبي الربيع عن الأعلم أنه جعل العامل المعنوي على قسمين :

---

(١) ص ١٧٤ ، ٢٣١ ، ٢٣٢.

(٢) ص ٢٣٢.

(٣) البسيط ١/ ٢٢٩.

(٤) ص ٢٣٢.

(٥) ص ٢٩٢.

(٦) الموضع السابق.

(٧) ص ٢٩٢.

الإهمال ، والتعري والإسناد ، فـ « زيد » في « زيد اضربه » ، و « زيدٌ هل ضربته » ؟ مرفوع على الإهمال ، وفي « زيد قائم » مرفوع بالتعري والإسناد[1] .

وليست العوامل اللفظية والمعنوية سواء ، فإذا ما تعارضتا فإن الأولى أقوى وأجدر بالعمل ، ولهذا فإن العوامل الداخلة على الابتداء والخبر ، هي التي تعمل في ما بعدها ، على الرغم من أنها لا تخرج الخبر من أن يكون مسندًا إليه ، « ألا ترى أنك إذا قلت : إن زيدًا قائم ، فـ « زيد » سيق ليسند إليه قائم . . فكان يجب لذلك أن يكون مرفوعًا ، لكن استحقت هذه الكلمة – يريد : « إنَّ » ونحوها » – لشبهها بالعوامل الحقيقة أن تكون عاملة في ما بعدها . . فتعارض اللفظي والمعنوي ، فكان العمل للظاهر ، وهو اللفظيّ ، لأنه أقوى »[2] .

والعوامل أسماء أو أفعال أو حروف ، ثم إن كلًّا منها يختص في الأصل بأثر ما يحدثه ، أو يشترك مع غيره في أثر ما . فالأفعال تحدث النصب ، وهي أصل فيه ، والأسماء والحروف التي تحدث النصب محمولة على الأفعال . ويشتركان ، أي الأفعال والأسماء ، في إحداث الرفع ، لكن الأسماء تُحدث الرفع استقلالًا بالابتداء والمبتدأ ، وما عدا هذين ، فإن إحداثها الرفع سرى لها من الفعل .

وأما الجر فهو مشترك بين الأسماء والحروف ، فإن كانت الإضافة بالحرف فيكون الخافض الحرف ، وإلا فهو الاسم[3] .

ومن الناس من جعل الخفض كُلَّه بالحرف ، وقال : الخافض في « غلام زيد » اللام المقدَّرة ؛ لأن الأصل : غلام لزيد . وليس هذا الرأي الأخير عند ابن أبي

---

(١) ص ٢٩٤ ، ٣٨٤.

(٢) ص ٢٨٤ ، ٢٩٥.

(٣) ص ٩٧٧.

الربيع بصحيح[1].

وقد عَدَّ ابن أبي الربيع الأسماء التي تعمل عمل الأفعال، فحصرها في سبعة: أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، وأمثلة المبالغة، والصفات المشبهة، والمصادر، وأسماء الأفعال، وأسماء العدد والمقادير وما جرى مجراها[2].

وإذا كان بعضهم قد اعترض عمل أمثلة المبالغة، معتلًا بأنها عملت بالحمل على اسم الفاعل، وهذا بدوره إنما عمل لجريانه على المضارع من جهة التساوي في الحروف والحركات والسكنات، وأمثلة المبالغة زال جريانها، فإن ابن أبي الربيع يرى أن هذا الجريان في أمثلة المبالغة غير مرعيّ، بدليل أن اسم الفاعل يعمل إذا جُمع[3].

وليست العوامل كلها سواء في حركتها داخل الجملة، وقدرتها على التأثير في مختلف أنواع المعمولات، فالصفات مثلًا قسمان: قسم يرفع الظاهر، وقسم لا يرفعه. فالأول: اسم الفاعل، واسم المفعول به إذا كان بمعنى الحال والاستقبال، وأمثلة المبالغة إذا كانت كذلك أيضًا. والثاني: الجوامد التي لحظ فيها العرب معنى المشتق، فرفعت الضمير، ولم تقو على رفع الظاهر.

كما أن ثمة كلمات أو وحدات لغوية تحول بين العامل وما يمكن أن يعمل فيه، فحروف الصدور مثلًا لا يجوز أن يعمل ما بعدها في ما قبلها ولا ما قبلها في ما بعدها، كما لا يعمل فيها ما قبلها (باستثناء الابتداء وحروف الجر، لأن الخافض المخفوض كالشيء الواحد)؛ لأن لها صدر الكلام، وهذه القاعدة

---

(1) الموضع السابق.
(2) ص ٩٧٨.
(3) ص ٩٨٣.

حدت بالنحويين إلى تقدير عامل لذاك المعمول الذي لا يصحّ تسليط العامل الموجود عليه[1].

وبالمقابل فإن هناك حوائلَ غير حصينة فلا تعتبر، ومن ذلك: «آليوم زيدًا ضربته»، المختار في «زيدًا» النصب، لأن الاستفهام بالفعل أولى، على الرغم من أنه قد حال بين الهمزة والاسم الظرف، لكن الظرف حائل غير حصين[2].

ولا يجوز أن يكون للعامل غير معمول، فـ «الفعل إذا طلب معنى، فلا يعطى منه إلا لفظًا واحدًا». وبهذا رَدَّ ابن أبي الربيع ما ذهب إليه بعضهم من أن «زيدًا» من «زيدًا ضربته» منصوب بـ «ضربته»، ذلك أن «ضربَ» يطلب مفعولًا وقد تعدى إلى الضمير فنصبه، فلا يصحُّ أن ينصب غيره إلا على جهة التبعية، ولا يمكن التبعية لتقدُّمه[3].

على أن بعض العوامل يمكن تسليطها على غير معمول، كما هو الحال في «باب ظننت وأخواتها» فهذه الأفعال تنصب المبتدأ مفعولًا به أول، وتنصب الخبر مفعولًا به ثانيًا، وكذلك في «باب أعلم» الذي ينصب ثلاثة مفعولين.

والعوامل لديها قدرة على التأثير، ظاهرة ومقدرة، لكن بعضها لضعف فيه ليس كذلك، فالفعل المحذوف في باب الاشتغال ينبغي أن يكون واصلًا بنفسه، أو متعديًا، وإلا لم يصح عمله، لأن الفعل الذي يصل بحرف الجر على شريطة التفسير ضعيف و «الحذف على شريطة التفسير لا يُقْدَم عليه بالقياس، وإنما يُقال منه ما قالت العرب، وهي لم تقله إلا في ما كان الفعل فيه يصل بنفسه»[4].

---

(1) ص ٣١٥، ٣٢١.
(2) ص ٣٣٣.
(3) ص ٣٢٥، ٣٢٦.
(4) ص ٣٢٧.

لهذا فإنه يقال : زيدًا مررت به ، ويكون التقدير : لقيت زيدًا مررت به ، ولا يقال : بزيد مررت به ، على تقدير : مررت بزيد مررت به ، على الرغم من أن التفسير من جهة اللفظ أقرب من التفسير من جهة المعنى[1] .

وإذا كان الفعل الذي لا يصل بنفسه لا يعمل مقدرًا ، فإن معنى الفعل من باب أولى لا يعمل مقدرًا ، لأنه أضعف من صاحبه ، ولهذا فإنهما لا يدخلان باب الاشتغال ، قال ابن أبي الربيع : « وهذا لا أعلم فيه خلافًا »[2] .

بل إن الفعل نفسه لا يعمل في الفاعل إذا تقدَّم عليه ، وذلك لأنهما كالشيء الواحد ، لطلب الفعل الفاعل بالبنية ، فإذا اشتغل الفعل بضمير الفاعل ، وصار مفسِّرًا ، لم يعودا كالشيء الواحد[3] .

ويختلف تأثير العامل في بعض الأحيان على وفق المعنى أو الوجه الذي يستعمل فيه ، وذلك لأن بعض العوامل تكون على وجوه ، ومع كل وجه يختلف عملها ، وخير مثال على ذلك « جعل » ، فقد فصل ابن أبي الربيع القول فيها تفصيلًا ، رابطًا بين تأثيرها بوصفها عاملًا ، واستخدامها اللغوي بوصفها كلمة ذات دلالة معينة في السياق الذي تَرِد فيه[4] .

والعامل القوي إذا تهيَّأ للعمل فلا يجوز أن يُقْطَعَ عنه ، أو يمنع منه (على هذا اتفق النحويون البصريون والكوفيون) . ومن ذلك أنه لا يجوز « مررت برجل يقوم أبوه » على أن « أبوه » مبتدأ و«يقوم» خبره ؛ لأن « يقوم » قد تهيَّأ بتقدمه للعمل في « أبوه » فلا يصحُّ قطعه عن العمل . فإن لم يتهيأ جاز على ضعف ،

(١) ص ١٤.
(٢) ص ٣٣١.
(٣) ص ٣٣٢.
(٤) ص ٣٤٦ ، ٣٤٨.

ومن هذا : « زيدٌ ضربت » حقه : زيدًا ضربت ، لكنهم أجازوا الصورة الأولى ؛ لأن « ضربت » تأخر عن معموله ، فضَعُف[1] . ومعلوم أن من أصولهم أن العامل إذا تأخَّر ضعف . فإذا ضعف العامل جاز القطع ، وعليه يجوز « مررت برجل قائم أبوه » على أن يكون « قائم » خبرًا مقدمًا و«أبوه» مبتدأ مؤخرًا ، كما يجوز أن يكون « قائم نعت لـ « رجل » و « أبوه » فاعل به . وإنما جاز لأن «قائم» اسم فاعل محمول في عمله على الفعل فلا يقوى قوته[2] .

وقد يتنازع عاملان العملَ في معمول واحد ، كما في باب التنازع . وهنا يبرز أثر الموقع موقع العامل ، في الظفر بالمعركة . أما البصريون ومنهم أبو علي فينتصرون لتسليط الثاني لأنه أقرب إلى المعمول ، ولأن إعماله في الكلام أكثر ، وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل . والمؤلف يقفو قفوهم . وأما الكوفيون فيُعْملون الأول ، ويشغلون الثاني بالضمير ، ولهم حججهم أيضًا . ولقد أطال ابن أبي الربيع القول هنا ، ورَتَّب على المسألة كثيرًا من الأمثلة والنماذج ، وناقشها ، ورجَّح ، وضعَّف[3] .

وقد يطلب عامل معمولًا ببنيته ، لكنه لا يقوى على الوصول إليه إلا بحرف الجر ، فيجتمع طالبان: الفعل والحرف ، الفعل يطلبه بالرفع ، والحرف يطلبه بالخفض ، ولا يجوز أن يظهر في الاسم عملان ، فلم يكن بُدٌّ من ظهور أحدهما في اللفظ ، وتعليق الآخر ، وجعله عاملًا في الموضع ومعلَّقًا عنه ، فتعليق الفعل أولى ، لأن الأفعال وجد فيها ذلك ، ولم يأت التعليق في الحروف إلا شذوذًا[4] .

(١) ص ٣٧٩.
(٢) ص ٣٧٩.
(٣) ص ٦٠٦ وما بعدها.
(٤) ص ٦٠٣ ، ٩٥٦ – ٩٦٠.

والعوامل تؤثر في المفردات، لا في الجمل، لأن الجمل ليست محلًّا لتأثير العوامل إلا في ثلاثة أبواب: باب كان وأخواتها، وما جرى مجرى «ليس»، وباب «إنّ» وأخواتها، وما جرى مجرى «إن»، وباب «ظن» وأخواتها، وما جرى مجراها. وإنما كان هذا الاستثناء؛ لأن ألفاظ هذه الأبواب داخلة لِمَعَانٍ في الخبر، فصارت طالبةً الخبر، وطالبةً مَنْ له الخبر بطلبه، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد قائم، ثم قلت: كان زيد قائمًا، أعطتك «كان» القيام في ما مضى من الزمان. فلما كانت تطلب قيامًا مخصوصًا، لم تدخل لتدل على أن حقيقة القيام في ما مضى، هذا لا يمكن، فصارت بذلك طالبة مَنْ له الخبر، وهو «زيدٌ»، فصارت طالبة «زيدًا» و«قائمًا» من جهتين، كما أن «ضرب» طالب الفاعل والمفعول من جهتين، و«ضرب» يرفع الفاعل وينصب المفعول، فجعلوا «كان» كذلك»[1].

تلك هي بعض ملامح تطبيقات نظرية العامل عند ابن أبي الربيع، وقد أوجزتها إيجازًا، واكتفيت بالمثل عن الأمثلة، وبالإيماءة عن الإفاضة. ويمكن أن نخلص من كل ما سبق إلى أن ابن أبي الربيع مؤمن بـ«العامل» شأنه في ذلك شأن النحويين المتقدمين، وأنه يرى أن «العدم» مطلقًا كان أو مقيدًا لا يكون عاملًا، وأنه لم يذكر من العوامل المعنوية سوى الابتداء، ومفهوم الابتداء عنده هو: الإسناد، أو كما عبر بعضهم: «كونه أولًا مقتضيًا ثانيًا»[2]. أما كون الابتداء هو التعري عن العوامل اللفظية الذي نُسب إلى بعضهم فهو غير مقبول عنده لأنه بهذا المفهوم عدم، والعدم لا يعمل، العدم عنده شرط في العمل. وقد شبهه بعضهم بأنه «كالحياة فإنها شرط لتحقُّق العلم، وليست العلة في وجود

---

(١) ص ٧٤٤، ٧٤٥.

(٢) التبيين ٢٢٤.

العلم»[1]. وهذا هو مذهب جمهور البصريين.

وذكر من العوامل المعنوية أيضًا الوقوع موقع الاسم، ونسب إليه عمل الرفع في الأفعال المضارعة، وهو أيضًا مذهب البصريين. ورد أيضًا ما قال به الكوفيون من أن عامل الرفع فيها هو التجرد من الناصب والجازم. ونقل عن الأعلم أنه جعل العامل المعنوي على قسمين: الإهمال، والتعري والإسناد.

ولم يذكر من العوامل المعنوية ثلاثة عوامل، قال بها الكوفيون، وهي: الخلاف الذي نصبوا به المضارع بعد «أو» و«الفاء» و«الواو» بعد الأمر والنهي والاستفهام والتمني والنداء والعرض والتحضيض والدعاء والترجي، والمفعول معه. والمفعولية، والتبعية. فالأول نصب المضارع في تلك المواطن، ونصب المفعول به، والثاني أثر في الصفة والتأكيد وعطف البيان.

وقرّر أن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، وأن بعض العوامل لا تعمل مقدَّرة لضعفها، وأن العوامل ليست سواء في قدرتها على التأثير في مختلف أنواع المعمولات، وأنه لا يجوز أنْ يكون للعامل غير معمول، وأنَّ العوامل إذا تأخرت ضعفت، وأنه لا يجوز تهيئة العامل القوي للعمل، ثم قطعه عنه، وأن تأثير العوامل في المفردات لا الجمل، إلا في أبواب بعينها.

- ٣ -

الإجماع

إذا كان الأصلان (السماع، والقياس) قد حظيا بإجماع أهل الصنعة، واعتبارهم، فإن هذا الأصل الثالث (الإجماع) لم يحظ بما حظي به قريناه،

---

(١) المصدر السابق ٢٢٦.

فهو محل خلاف ونزاع. وأرى أن هذا الخلاف قد تأخّر بعض الشيء، وارتبط ظهوره باستواء النظر النحوي على سُوقه.

والإجماع في الأصل مصطلح ينتمي إلى علم أصول الفقه، وقد عَرَّفه الشريف الجرجاني بأنه: «اتفاق المجتهدين من أمة محمد (ص) في عصر على أمر ديني»[1]. ولما أخذ النحويون المصطلح لم يبعُدوا به، وألبسوه دلالة «إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة»[2] كما عَبَّر السيوطي. ويمكن أن نضيف إلى عبارته: «على أمر يتصل بالصنعة النحوية»، وذلك حتى تتساوق مع التعبير عن دلالته الأصولية.

ويراد بالإجماع أيضًا: إجماع العرب. وهو بهذا المعنى يرجع على نحو ما إلى السماع الذي يعد أقوى الأدلة. ولقد ذكر السيوطي المعنيين، وجعل الثاني حجة أيضًا، ثم قال: «ولكن أنّى لنا بالوقوف عليه. ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم، ويسكتون عليه»[3].

ورأيت سيبويه ينثر في كتابه عبارات تدلُّ على اعتباره هذا الأصل بمعناه الأخير، ومنها: «ولا نعلم أحدًا يوثق بعلمه قال خلاف ذلك»، «سمعنا العرب يقولون»، «سمعنا ذلك من فصحاء العرب»، «سمعنا أكثر العرب يقولون»، «سألنا العرب فوجدناهم يوافقونه»، «سألنا العلويين والتميميين فرأيناهم يقولون»، «كذا قول العرب ويونس»، «حدثنا بذلك أبو الخطاب عن أهل الحجاز»، «هذا قول جميع من نثق بعلمه وروايته عن العرب، ولا أعلمه إلا

(١) التعريفات ٨. واختلف كل من الأصوليين والمتكلمين في حجيته، ولهم في ذلك كلام يطول، انظره مفصّلًا في كتبهم، ومنها: كشف الأسرار ٣/ ٩٤٦، ٩٤٧، والمستصفى ١/ ١٧٣.

(٢) الاقتراح ٣٥.

(٣) الاقتراح ٣٦.

قول الخليل»، «ولم نسمع عربيًا يقوله»، «ليس من العرب أحد إلا يقول في تصغير ناس»[1].

وجاء المبرد فصرّح باعتباره هذا الأصل بمعناه الأول (إجماع النحويين) وجعل إجماعهم حجة: «إن إجماعهم حجة على من خالف منهم»[2].

وترقّى النظر إلى هذا الأصل، وازداد عمقًا وتفصيلًا عند ابن جني، فهو لا يرى إجماع أهل البلدين (البصرة والكوفة) حجة «ولعَمْري إن هذا – يريد: الإجماع – ليس بموضوع قطع على الخصم، إلا أن فيه تشنيعًا عليه، وإهابة به إلى تركه.. وإنما لم يكن فيه قطعٌ، لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس، ما لو يُلْو بنصٍّ، أو ينتهك حرمة شرع»[3]، على أن الإجماع عنده قد يكون حجة «إذا أعطاك خصمك يده ألاّ يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص. فأما إن لم يعط يده فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يَرِد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص عن رسول الله ﷺ من قوله: «أمتي لا تجتمع على ضلالة» وإنما هو علم منتزَع من استقراء هذه اللغة، فكل من فرق له عن علة صحيحة، وطريق نَهْجَة، كان خليلَ نفسه، وأبا عمرو فكره، إلا أنا – مع هذا الذي رأيناه وسَوَّغنا مرتكبه – لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها، وتتالت أواخِرَ على أوائل... إلا بعد أن يناهضه إتقانًا، ويثابته عِرفانًا، ولا يُخْلِد إلى سانح خاطره، ولا إلى نزوة من نزوات فكره»[4].

(١) انظر هذه العبارات ونحوها في فهارس سيبويه للشيخ عضيمة ص ٣٦ وما بعدها.

(٢) المقتضب ٢/ ١٧٥.

(٣) الخصائص ١/ ١٩٠.

(٤) المصدر السابق.

ولعل ما قاله ابن جني هذا هو أعمق ما قيل في بابه ، فالإجماع حقًّا ليس حجة قاطعة ، ولكن مخالفة ما أجمع عليه الناس ينبغي أن يكون مما هو أهلٌ لذلك .

أما الأنباري في لمعه فقد أسقط الإجماع من أدلة النحو واكتفى بـ « النقل والقياس واستصحاب الحال »[1] ، قال السيوطي : « فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية ، كما هو رأي قوم »[2] . أما السيوطي نفسه فقد جعل الأدلة أربعة : السماع والإجماع والقياس والاستصحاب[3] ، ونقل عن ابن جني أنه جعلها ثلاثة : السماع والإجماع والقياس[4] .

ويتبين مما سلف أن الإجماع بمعنى إجماع العرب ليس موضع خُلْف ، ولا ينبغي . ونأتي إلى ابن أبي الربيع وموقفه من هذا الأصل .

لقد استخدم الرجل « الإجماع » بمعنييه ، واعتدَّ به في الحالين .

فمن اعتداده بإجماع العرب قوله « الحذف على شريطة التفسير لا يُقْدَم عليه بالقياس ، وإنما يقال منه ما قالت العرب ، وهي لم تقله إلا في ما كان الفعل يصل فيه بنفسه »[5] و « إن العرب لا تقول : جعل زيد يقوم أخوه »[6] ، و « هذا – يريد : العطف على الموضع – كثير في كلام العرب »[7] ، و « هذا – يريد : حذف « إذ »

(1) لمع الأدلة ٤٥.
(2) الاقتراح ٤.
(3) المصدر السابق.
(4) المصدر السابق.
(5) ص ٣٢٧.
(6) ص ٣٥٣.
(7) ص ٤٤٢.

قبل « كان » من « علمي بزيد كان ذا مال » – لم يأت من لسان العرب »[1] و « لم يثبت عن العرب أنها تقول هذا – يريد : هذا زيد فمنطلق »[2] .

مثل هذه الأحكام العامة التي أسلفت والإيماءات إلى الكثرة ونحوها تدخل في باب إجماع أصحاب اللغة ، سواء كان إجماعًا على إيجاب أمر ، أو نفيه .

ومن قبيل إجماع العرب إجماع فصحائهم ، وفي ما يلي بعض مما أورده : « وهذا الذي ذكرته عليه فصحاء العرب »[3] ، و « فصحاء العرب يرجعون إلى هاتين اللغتين عند الاضطرار »[4] ، و « تكثير الجمل في مثل هذا أبلغ وأكثر في كلام فصحاء العرب » ، و « هذا لم يعرِّج عليه نحاة البصرة والكوفة ، لعدم اطراده ، وأن فصحاء العرب على خلافه »[5] .

ليس ذلك فحسب ، بل إنه يورد في معرض الاحتجاج ما يرد عن العرب ، أو يقوله بعضهم[6] .

وليس اعتداده بإجماع أهل الصنعة بأدنى أهمية من اعتداده بإجماع أهل اللغة . ويتجلَّى ذلك في إشارته إلى اتفاق النحويين ، أو اتفاق كل النحويين ، أو النحويين كلهم ، أو جمهورهم ، أو أكثرهم .

ومن الإشارات العامة التي تشمل أهل الصنعة جميعًا ، وتؤكد تسليمه لهم قوله : « فقد اتفق كلُّهم – يريد سيبويه وأبا علي وأكثر النحويين من البصريين

(1) ص ٤٥٤ – ٤٥٦.
(2) ص ٤٩٣.
(3) ص ٢٢٣.
(4) ص ٢٦٣.
(5) ص ١٠٦٤.
(6) انظر مثلًا ص: ١٣٩ ، ٣٧٧ ، ٤١٩ ، ٤٩٨.

والأخفش وبعض الكوفيين – على ما ذهب إليه سيبويه – من دخول الفاء في خبر المبتدأ – فلا كلام في ذلك إلا في بيانه وبيان شروطه »[1] .

وقد يسوق في ثنايا كلامه نحو قوله « لكن على الجملة قد اتفق النحويون على صحة القلب ، واستقراره من كلام العرب »[2] ، أو يقرر حكمًا « ولا تقول : بزيد مررت به ، على تقدير : مررت بزيد مررت به » ثم يذيله بقوله : « وهذا متفق عليه عند جمهور النحويين »[3] ، أو يصوّب ما ذهب إليه الجمهور ، كما فعل عندما ذكر أن « الصواب ما ذهب إليه جمهور النحويين ، وهو أن الألف فيها شيئان أحدهما : الدلالة على التثنية ، الثاني : الدلالة على الرفع »[4] ، أو يقول : « فإذا قلت : يضربان الزيدان ، فالألف حرف وعلامة للتثنية . . وعلى هذا أكثر النحويين »[5] أو : « وأكثر النحويين على أنَّ هذا – لولا زيد ضارب لأكرمتك – لا يقال »[6] ، أو : « فذهب أكثر النحويين إلى أن العرب تقول : ذهبت بزيد ، على معنى : جعلته يذهب »[7] .

وقد يأتي احتفاله بإجماعهم حينًا في سياق شرح عبارة وبيان المراد منها ، كما فعل حين عَلّق على عبارة أبي علي : « وحركات الإعراب ثلاث : رفع ونصب وجر » ، قال : لم يُرِدْ أن يبين أن جميع الحركات يكون بها الإعراب . . ولا أراد أن يبين الحركات . . وإنما أراد : أن يبيِّن ألقاب حركات الإعراب » ثم

(١) ص ٤٨٣.
(٢) ص ٥٣٨.
(٣) ص ١٤.
(٤) ص ١٣٩.
(٥) ص ٢٥٠.
(٦) ص ٢٩٧.
(٧) ص ٦٤١.

ختم كلامه : « ولا أ علم أحدًا من النحويين إلا نَبَّه على هذا ، وبَيَّنَ الاصطلاح فيه ، فجاء أبو علي بما جاء به غيره ، ونَبَّه على ذلك »[1] .

فإذا ما كان الرأي لطائفة من النحويين ، أو لبعضهم ، فإنه قد يردُّه ، وذلك ما فعله عندما نقل اعتراض طائفة على رواية الإيضاح « فالاسم في باب الإسناد والحديث أعمُّ من الفعل »[2] ، وكذلك عندما ذكر أن بعض النحويين أعرب ﴿ ٱلنَّارُ ﴾ من قوله – تعالى – : ﴿ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[3] ، وجعل ﴿ وَعَدَهَا ﴾ خبرًا ، فقد قال : وهذا الذي قاله صحيح في الإعراب ، إلا أن ما ذهب إليه أبو علي أقوى من جهتين »[4] .

وقد يُعَوِّل على النحويين ، خاصًّا منهم المتقدمين أو المتأخرين ، فمن تعويله على النحويين المتقدمين قوله : لا أعلم خلافًا بين النحويين المتقدمين أن مواضع الصرف تسعة »[5] ، وقوله : « وهذا الذي ذكرته من جواز تقديم الخبر على المبتدأ لا أعلم للنحويين المتقدمين فيه خلافًا »[6] ، وقوله: «ولا أعلم خلافًا بين النحويين المتقدمين أن المصدر الذي يعمل لا يعمل إلا بالنيابة مناب الفعل ، أو مَناب «أن» والفعل ، أو ما جرى مجراه »[7] .

ومن اعتماده على المتأخرين ما صحَّحه من أن الذي يتعلق به « إذا » لا

(١) ص ١٢٨ ، ١٢٩.
(٢) ص ٩٠ ، ٩٢.
(٣) الحج ٧٢.
(٤) ص ٤٦٦.
(٥) ص ١٥٦.
(٦) ص ٤٧٧.
(٧) ص ١٠٧٠.

يكون إلا بعدها، وهو جوابها» ثم قال: «وعلى هذا أكثر النحويين المتأخرين»[1].

والرجل لا يفتأ يذكر البصريين؛ أصحابه، وهو ينعتهم بـ «البصريون»، أو «نحاة البصرة»[2]، وربما قال: «جميع البصريين»[3]، أو «أكثر النحويين من البصريين»[4]، أو: «المتقدمون من البصريين»[5]. وكل ذلك ضرب من ضروب الإجماع، يمكن وسمه بـ «الإجماع المذهبي»، حتى عندما يعبر بنحو «أكثر النحويين من البصريين» أو «المتقدمون من البصريين» فإن ذلك يندرج على نحو ما تحت «الإجماع».

ويأتي ذكره لهم غالبًا في سياق عرض آرائهم، لكنه قد يذكرهم محتجًا، كأن يقول: «وهذا - يريد وضع «عن» مكان الباء - بعيد، لأن البصريين لايذهبون إلى هذا»[6].

وقد يجمع بين أصحابه والكوفيين، كأن يقول: «وأثبت الباء على هذا المعنى - معنى الهمزة - البصريون والكوفيون، ولا أعلم خلافًا في هذا إلا لأبي العباس المبرد»[7].

وربما قرن بين سيبويه وأكثر النحويين من البصريين والكوفيين، وهو ما فعله

---

(١) ص ٣١١.

(٢) انظر مثلًا: ص ١٦، ١٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٧١، ٢٣١. وعد إلى فهرس الجماعات والأمم والقبائل، برسم «البصريون».

(٣) ص ٦٠٧.

(٤) ص ٤٨٢، ٥٣٧.

(٥) ص ٧٦٤.

(٦) ص ٥٣٩.

(٧) ص ٩٢٣.

في تقرير المسألة السالفة[1].

وربما انتخب من أهل الصنعة، فأشار إلى ما اعتمده المحققون، أو محققو الصنعة. ومن ذلك أنه ذكر أن «من الناس من ذهب إلى أن «الذي» و «التي» و «الآن» تعرّفن بالألف واللام»، ثم قال: «وليس ذلك بصحيح عند محققي هذه الصنعة»[2].

ولقد استهجن تخطئة ابن الطراوة «جميع النحويين» فقال: «وأطلق الخطأ على جميع النحويين في قولهم: إن ظروف الزمان لا تكون أخبارًا عن الجثث. وقد بيّنت لك الحق في ذلك وصحة كلامهم»[3].

وبعد، فإن ماسبق يؤكد اعتماد ابن أبي الربيع أصل الإجماع بمعنييه واستناده إليه في تقرير أحكامه، وتقوية مذاهبه، وانتصاره للآراء التي يعتقد صوابها، سواء كانت له، أو لغيره من النحويين.

* * *

---

(١) ص ٥٣٧.

(٢) ص ٥١٣. وانظر أيضًا: ص ٦٦٩.

(٣) ص ٤٤٠.

الباب الثالث

شخصية ابن أبي الربيع النحوية

إن الصورة التي رسمتها الصفحات السابقة لابن أبي الربيع وجهده في كتابه لما تتضح بعد ، فما زالت هناك جوانب لابد من استكمالها حتى تتحدد ملامح شخصيته . وسبيلنا إلى ذلك إلقاء عدة نظرات :

أولاها على مذهبه النحوي ، وأصداء الاتجاهات النحوية العامة ، وآراء أعلام النحويين في كتابه ، ومواقفه من هذه الاتجاهات والآراء .

وثانيتها وثالثتها – وهما منبثقتان من الأولى – على مواقفه من رجلين ذوَي وضع خاص ، هما : أبو علي الفارسي ، وابن الطراوة .

ورابعتها على ماأدّاه إليه اجتهاده من آراء خاصة ، وإضافات ، وتحقيقات ، ونقدات ، واختيارات ، ثم على أثره في النحويين الذين جاءوا بعده .

وخامستها – وهي تقويمية – على الهنات والسقطات التي وقع فيها من خلال الجزء الأول من «الكافي» ، وتشير إشارات خاطفة إلى ميزات الرجل ، وما يثقل ميزانه في صنعته ، وبين أهلها .

* * *

الفصل الأول

ابن أبي الربيع والنحويون

يعرض هذا الفصل لبيان مذهب ابن أبي الربيع النحوي، ويكشف عن اتجاهات النحويين في كتابه، ومواقفه منهم. وسوف نسلك الكلام على هذه الاتجاهات والمذاهب في عدة نقاط، ندرك أن من الصعب الفصل بينها، لكننا سنحاول ذلك ما استطعنا إليه سبيلًا؛ لأن التركيز على كل نقطة على حدة يوصل إلى الغرض الذي نسعى إليه، وهو تجلية وجه الرجل ومكانه بين النحويين.

- ١ -

مذهبه النحوي

ابن أبي الربيع بصريٌّ المذهب. ليس في ذلك شك. أصوله هي أصول البصريين، وقواعد الصنعة وضوابطها عنده هي قواعدهم وضوابطهم، وآراؤه في كثير من المسائل الفرعية هي آراؤهم. وقد فصَّلنا القول في الأُصول والقواعد في ماسلف، كما تناثرت قبلُ إشارات إلى آرائه. ونفصل بعدُ القول في هذه الآراء، وموافقتها لآراء أصحابه، ومخالفتها لآراء الآخرين، لكن ذلك لايمنع من أن نحتشد هنا؛ لنجمع ما تفرَّق، وندلَّ مرة واحدة على «بصريته»، ولكن في إيجاز شديد، مكتفين بالإشارة عن العبارة، ومعوِّلين على الإحالة، حتى لا نقع في هوة التكرار.

أ - عُني أيما عناية بكتب النحويين البصريين: الكتاب، والجمل،

والإيضاح . فوضع على هذه الكتب الأصول مصنفات . واحتفل في كتابنا هذا «الكافي» احتفالًا عظيمًا بكتاب سيبويه ، وبـ «الإيضاح» . والأول كتاب النحويين عامة ، والبصريين خاصة ، والثاني مفتاح لذاك وموصل إليه . ولاشك أن ذلك يومئ بوضوح إلى اتجاهاته في صنعته .

ب - شغل سيبويه وهو إمام أهل البصرة ، وأبو علي وهو رأس من رؤوس المدرسة البصرية ، مكانة خاصة في نفس ابن أبي الربيع . وتجلّى ذلك في «الكافي» في كثرة تعويله على الأول ، وفي الذّبِّ عن الثاني ، ونصرته في آرائه ، وعدم التعرض له بأي تجريح ، على ما سأبين لاحقًا .

جـ - اعتمد أصول البصريين العامة ، وقد فَصّلت قبلُ الكلام في مواقفه من السماع ومصادره ، والقياس وما يتصل به من علة وعامل ، ثم من الإجماع . وكشفت عن صدوره في تطبيقاته عن المفهوم البصري لهذه الأصول .

د - دأب على تقديم مذهب البصريين إلا نادرًا ، سواء صَرَّح بنسبته إليهم ، أو سكت . وفي ذلك إشارة إلى أن مذهبهم هو الأصل عنده ، والإشارة أكثر دلالة عندما يسكت . وقد ألمحت إلى ذلك عند الحديث عن منهجه . وأعرض له بتفصيل بَعْدُ من وجه آخر في النقطتين التاليتين «مع البصريين» و «مع الكوفيين» .

هـ - وافق جمهور البصريين في آرائهم في المسائل الفرعية . ويتبين هذا في «مع البصريين» ، ثم في الفصل الخاص بـ «اجتهاداته وأثره» .

و - كان بالمرصاد غالبًا للكوفيين عامة ، ولأعلامهم ، ينقض كلامهم ، ويدفع آراءهم ، وينصر أصحابه عليهم . وهو ما أجلوه بعد في « مع البصريين » و «مع الكوفيين» .

تاسعًا : استخدم مصطلحات البصريين ، فذكر اسم الفاعل ويقابله عند الكوفيين الفعل الدائم ، وضمير الشأن ويقابله المجهول ، وضمير الفصل ويقابله

العماد ، والضمير ويقابله المكني والكناية ، والظرف ويقابله الصفة أو المحل ، والبدل ويقابله الترجمة ، والتمييز ويقابله التفسير ، ولا النافية للجنس ويقابلها لا التبرئة ، والعطف بالحرف ويقابله عطف النسق ، والمنصرف وغير المنصرف ويقابله ما يجرى ومالا يجرى ، ولام الابتداء ويقابلها لام القسم[(١)] . . إلخ .

على أني رأيته يجمع أحيانًا بين مصطلحات أصحابه والكوفيين ، فهو يستخدم الخفض والجحود ، وهما كوفيان ، إلى جانب الجر والإنكار أو النفي[(٢)] . ومعلوم أن هذا الجمع قد بدأ مبكرًا على أيدي البغداديين .

كما رأيته يستخدم مصطلحات غير دائرة بين أهل الصنعة ، مثل الفعل الساقط أو الواقع بمعنى الفعل المتعدي ، أو الفعل الذي يصل بنفسه ، بمعنى الذي يتعدى أيضًا ، والظهور والكمون ، والبناء للفاعل ، وللمفعول[(٣)] ، يريد : الفعل المبني للمعلوم ، وللمجهول . وهي من المصطلحات التي استخدمها متقدمو النحويين .

- ٢ -

مع البصـريين

لما كان الرجل بصريًا ، فإن المدرسة البصرية ذات حضور قوي في كتابه ، كما أن أعلام هذه المدرسة في آرائهم ذات الطابع العام التي أصبحت آراء جمهور المدرسة ، أو تلك ذات الطابع الخاص التي انفردوا بها ، ذوو حضور قوي أيضًا .

---

(١) انظر المصطلحات التي استخدمها في : ص ٢٠٥ ، ٢٥٨ ، ٦١٣ ، ٦١٩ ، ٦٢٥ ، ٦٣١ ، ٧٠٠ ، ٨٠٨.

(٢) انظر : ص ١١٨ ، ١٦٤ ، ١٩١ ، ٢٣٥.

(٣) انظر : ص ١٦٣ ، ٣١٣ ، ٣٢٧ ، ٣٢٩.

وسلف أن أشرنا إلى أن كتابًا كبيرًا في فن الخلاف النحوي يمكن تجريده من «الكافي» ، كما ألمحنا بإيجاز إلى منهجه في عرض المسائل الخلافية ، هذا المنهج الذي اعتمد على تصدير آراء البصريين والانتصار لهم ، وقبل أن نخوض في التفاصيل نقدم بذكر بعض التسميات التي تشير بوضوح إلى اتجاهه النحوي ، وتكشف عن عنايته بالمدرسة التي ينتمي إليها .

لقد صرّح ابن أبي الربيع بـ «البصريين» أو «نحاة البصرة» ٣٦ مرة (لم أعدَّ فيها المرات التي تذكر في الصفحة الواحدة) ، كما ذكر «جميع البصريين» مرة واحدة ، و «أكثر النحويين من البصريين» مرتين ، و«المتقدمون من البصريين» مرة واحدة[١] .

ولعله كنّى عنهم ، أو قصدهم عندما أطلق «أكثر النحويين» في اثني عشر موضعًا[٢] ، يدلنا على ذلك أنه قال في معرض شرحه عبارة لأبي علي : « فجعل «هذا» عاملًا ، وهو مذهب أكثر النحويين ؛ لأن المبتدأ عامل في الخبر ، ولأن الابتداء عامل في المبتدأ . وهو الصواب » . ومعلوم أن القول بأن المبتدأ هو العامل في الخبر هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين[٣] .

كما يدلُّنا على أنه يريدهم أنه يضعهم في مقابل الكوفيين ، وإن لم يصرح بالكوفيين ، فقد ذكر أن خبر «ليس» يتقدم على اسمها ، وأنه لا يعلم في ذلك خلافًا ، ثم قال : «سيبويه وأكثر النحويين يجرون مجرى تقدم خبرها على اسمها تقدمها عليها . . . والمبرد يمنع ذلك»[٤] .

---

(١) انظر : فهرس الجماعات والأمم والقبائل.

(٢) انظر : فهرس الجماعات .

(٣) ص ٣٩٥.

(٤) ص ٦٦٥.

ونحن نعلم أن مع المبرد - البصري - في المنع الكوفيين وابن السراج والجرجاني وابن مالك .

كما كَنّى عنهم أو عن فريق منهم بـ «المحققون » و «محققو الصنعة» في ثلاثة مواضع[١] ، فقد قرّر أن الصحيح ما ذهب إليه البصريون من أن الأفعال المضارعة رفعت ؛ لوقوعها موقع الأسماء ، وليس لتعريها عن النواصب والجوازم ؛ لأمرين : أن التعري قد ثبت من عوامل الأسماء ، أو شرطًا في العمل في باب الابتداء ، وأن التعري عدم ، والعدم لايكون علة ، لا العام منه ، ولا الخاص ، عند المحققين[٢] . وواضح أنه يعني بـ «المحققين» البصريين .

وفي الكلام على «الآن» يقول : إنها تعرفت بالإشارة ، والألف واللام زائدتان ؛ لتوكيد التعريف ، ويشير إلى أنَّ من الناس من ذهب إلى أنَّ الألف واللام فيها معرّفة ، ثم يعقب : «وليس ذلك بصحيح عند محققي هذه الصنعة» والمذهب الأول هو مذهب سيبويه والجَرْمي والمازني والزجاج ، ومعهم الأخفش ، والمذهب الثاني هو مذهب المبرد وابن السراج والزمخشري .

ويلاحظ من النصوص السابقة أنه يربط بين سيبويه وجمهور البصريين ، وبينه وبين أكثر النحويين ، وأن سيبويه داخل ضمن المحققين .

وثمة تسميات أخرى كنّى بها عن البصريين ، مثل : جمهور النحويين[٣] ، وأكثر النحويين[٤] ، والنحويين المتقدمين[٥] ، وقد ترددت التسمية الأولى أربع

---

(١) ص ٢٣٢ ، ٥١٣ ، ٦٦٩.

(٢) ص ٢٣٢.

(٣) ص ١٤ ، ١٣٩ ، ٩٢٨ ، ١١٣٩.

(٤) انظر مثلاً : ص ١٦٢ ، ٢٥٠ ، ٢٩٧ ، ٣٩٥، وغيرها مما ورد في فهرس الجماعات برسم «أكثر النحويين» .

(٥) ص ١٥٦ ، ٤٧٧ ، ١٠٧٠.

مرات ، والثانية ١٢ مرة ، والثالثة خمس مرات . وما أراه إلا عناهم في المواضع التي أطلق «النحويون» ، وعددها ٦٠ موضعًا . ويمكن أيضًا أن ندرجهم في تسمية «جميع النحويين» و «كل النحويين» التي ذكرها ٣ مرات .

ولعل من الضروري أن نتتبع مواقف ابن أبي الربيع من مسائل الخلاف العامة ثم من بعض أعلام المدرسة البصرية ، لنرى مبلغ تأييده لأصحابه من ناحية ، ونؤكد رسوخ البصرية لديه من ناحية أخرى . وسوف نجتزئ بعدد من المسائل الخلافية حتى لا نقع في هُوَّة الإطالة .

وأَولى مسائل الخلاف التي تطالعنا – وإن لم يشر إلى ذلك – مسألة الخلاف في متعلّق المجرور في البسملة ، فقد قرر أنه خبر مبتدأ محذوف ، وهو رأي بعض البصريين ، ثم عَلَّل عدم تقديره فعلًا ، وهو رأي الزجاج والكوفيين وبعض المتأخرين ، بأن الفعل الذي يصل بحرف الجر ضعيف ، فينبغي ألا يعمل إلا ظاهرًا ، واستدلَّ على ذلك بباب الاشتغال ، حيث تقول : زيدًا مررت به ، وتقدر : لقيت زيدًا مررت به ، ويكون التفسير بالمعنى على الرغم من أن التفسير من جهة اللفظ أقرب ، وذلك لما ذكره من ضعف الفعل الواصل بحرف الجر[1] .

وفي «كلا» اختلفوا أيضًا ، فهي عند البصريين مفردة في اللفظ تثنية في المعنى ، وعند الكوفيين تثنية . وقد ذكر خمسة أدلة للبصريين . وترك مقولة الكوفيين عُطْلًا[2] .

وفي علة رفع الأفعال المضارعة قال : إن البصريين يذهبون إلى أنها الوقوع موقع الأسماء ، في حين يرى الكوفيون أنها التعري عن النواصب والجوازم . وقد

---

(١) ص ١١ – ١٥.
(٢) ص ١٤٠ – ١٤٣.

صَحَّح مذهب البصريين[1] .

وأيَّد ابن أبي الربيع مذهب البصريين في صيغة الأمر ، فهي عندهم مبنية على السكون . ويرى الكوفيون أنها معربة مجزومة ؛ لأنها مختصرة من الأمر باللام ، ثم حذفت التاء اكتفاء بالخطاب ، فحذفت اللام ؛ لزوال حرف المضارعة ، فبقيت الفاء ساكنة فاجتلبت ألف الوصل لها . وقد رَدَّ مذهبهم بأنهم ادعوا أمرين : أحدهما لا نظير له في كلام العرب البتة ، وهو حذف حرف المضارعة ، وثانيهما لا نظير له إلا في الشعر ، وهو حذف لام الأمر[2] .

وقد يردُّ توجيهًا لمسألة ما ويستبعده ؛ لأن التوجيه قائم على أمر لا يوافق عليه البصريون ، فقد خَرَّج بعضهم عبارة النحويين : أخبر عن «زيد» بـ «الذي» بأنها جاءت على القلب ؛ إذ المقصود : أخبر عن الذي بزيد ، وخرجها بعضهم بأنها من قبيل وضع حرف موضع حرف ، فقد وُضع «عن» موضع «الباء» ووضع «الباء» موضع «عن» ، فما كان من ابن أبي الربيع إلا أن استبعد هذا التخريج الأخير ؛ «لأن البصريين لايذهبون إلى هذا» أي لايذهبون إلى نيابة الحروف بعضها عن بعض[3] . وكفى بهذا دلالة على بصرية الرجل . وفي مسألة رافع الفاعل أورد مذهب البصريين القائل بأنه الإسناد ، ومذهب الكوفيين القائل بأنه موقع الفعل . ثم أبطل مذهب الكوفيين من وجوه ثلاثة ، اثنين منها ذكرهما أبو علي ، ويحتملان النقض ، وثالثها هو الأقوى في الإبطال[4] .

على أن تأييده للبصريين لايعني تعبّده بكلامهم ، فإذا ما استبان له قوة

---

(١) ص ٢٣١.
(٢) ص ٢٦٥ ، ٢٦٦.
(٣) ص ٥٣٨ ، ٥٣٩.
(٤) ص ٥٨٨ – ٥٩١.

مذهب الكوفيين ، وقوة موافقته لقواعد الصنعة ، فإنه يقف على الحيدة ، وهذا ما فعله عندما عرض لاختلاف البصريين والكوفيين في اشتقاق «اسم» ، فالأولون ذهبوا إلى أنه محذوف اللام ، من السُّمُو ، والآخرون قرروا أنه محذوف الفاء من الوسم ، أي العلامة ، وعقب ابن أبي الربيع قائلًا : «وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون أبين من جهة الاشتقاق ؛ لأن الألفاظ الدالة على المعاني علامات للمعاني . وأخذه من السمو فيه مجاز وترك الحقيقة ، ففيه بُعْدُ كذلك ، فكلام الكوفيين من هذه الجهة أرجح ، وكلام البصريين أرجح من جهة اللفظ ؛ لأنهم لايدعون في اللفظ قلبًا وتغييرًا . وكلاهما مذهب»[١] .

* * *

ويطول الأمر لو استقصينا مسائل الخلاف عنده ومواقفه منها ، فلننتقل إلى مواقفه من أعلام المدرسة البصرية ، وسنكتفي بثلاثة منهم: سيبويه ، والخليل ، والمبرد. ونبدأ أولًا برأس المدرسة سيبويه .

أ - سيبويه :

ابن أبي الربيع لهج بسيبويه ، فلقد صرح به كما أسلفنا ٢٠٦ مرة ، وعناه في مواطن كثيرة[٢]. وإخال أنه لم يغب عن كلامه ، فهو مستحضر له غاية الاستحضار ، لايدع فرصة تسنح ، إلا ساق كلامه ، مصدِّرًا له ، أو مدخلًا له في تضاعيف ما يقول ، أو مذيِّلًا به ماقرر. وليس ذلك فحسب ، بل إن ابن أبي الربيع قد أطال النظر في «الكتاب» ، وتعاورت عيناه صفحاته ، حتى غدا حافظًا له ، مستظهرًا أقوال صاحبه في مواطنها المختلفة[٣]. مدركًا مراميه القريبة

(١) ص ١٩.
(٢) ص ١٢٤ ، ١٢٥.
(٣) ص ٩٣٥.

والبعيدة ، محيطًا بما جاء فيه .

ولهذا كله لم يكن مستغربًا أن يكون له تعليقة ، أو تقييد على سيبويه . وهو غالبًا ما يذكره بـ «سيبويه» ، وربما نعته بـ«صاحب الكتاب»[١] . وقد تنوعت أشكال إفاداته منه ، وأخذت صورًا عدة :

- نقل نصوص كثيرة بحروفها ، أو بتغيير يسير ، مع الإشارة أحيانًا إلى الباب في «الكتاب» ، على أنه يتصرف في عناوين الأبواب ويختصرها ، فـ «باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها» ذكره هكذا «باب الإضافة إلى المحلوف به»[٢] .

ولقد لاحظت أن النصوص المنقولة تترى نصًا عقيب نصٍّ ، وربما تجاوزت ثلاثة نقول ، فإذا ما فرغ من أولها ، وأوضح مراد سيبويه منها وعلّق عليه ، قال : «وقال» مضمرًا «سيبويه» على الرغم من طول الفصل. ويفعل ذلك أيضًا في النقل الثالث[٣].

بل إنه يشعرك بأنه قد فرغ من النقل عن سيبويه ، كأن يقول : فقد تحصل مما ذكرته من كلام سيبويه . . ثم يعود مرة أخرى ؛ ليضمر ذكره ، فيقول : «وأما من يقول : لهي أبوك ، فوزنه عنده - يريد : عند سيبويه - فَعِل»[٤] .

- حكاية كلام سيبويه بالمعنى ، أو بتصرف : فمن حكايته بالمعنى قوله : قال سيبويه : «وتضعه - يريد : الفعل الحاضر - العرب للماضي»[٥]. وعبارة

(١) ص ١٢٨ .
(٢) ص ٥٣ .
(٣) ص ٥٣ ، ٥٤.
(٤) ص ٥٤ .
(٥) ص ١٠٠ .

سيبويه : «وقد تقع «تفعل» في موضع «فعلنا» في بعض المواضع»[١] .

ومن تصرفه أنه يقدم من كلام سيبويه ما يشاء ، ويؤخر ما يشاء ، وينقص من الأمثلة ، كما في كلامه عن «فاعِل» و «فاعَل» وأن الأول يكون في الاسم والفعل ، وأن الثاني يكون في الاسم ، ولايكون صفة[٢] .

– الإفادة من معرفة سيبويه بلغات العرب ومذاهبهم في الكلام . ومن ذلك ما ذكره من أن سيبويه نَصَّ على أن «أمس» إذا لم تكن بالألف واللام ولا بالإضافة فإن أهل الحجاز يبنونها على الكسر على كل حال . وأما بنو تميم فهم يبنون إن كانت في موضع نصب أو خفض بغير «مذ» ، ويجرون مجرى مالا ينصرف إن كانت في موضع رفع أو خفض بـ «مذ» أو «منذ»[٣] .

ومن ذلك أيضًا أنه أشار إلى أن سيبويه ذكر أن الفصحاء من العرب لا يفعلون ذلك ، يريد : لايلحقون الألف واللام والتنوين الأفعال . وهو يسوق كثيرًا مما يحكيه سيبويه عن العرب ، مثل : مررت بكل قائمًا[٤] .

– سوق أمثلته مشيرًا إلى ذلك حينًا ، وغير مشير حينًا آخر . ومن الأمثلة التي ساقها دون أن يشير إلى سيبويه : العباس والحارث والدبران والنجم[٥] ، وذلك في سياق كلامه عن زيادة الألف واللام . وهي أمثلة سيبويه ، كما بينت في الحواشي . وإنما قلت : إنها أمثلة سيبويه ، وهي متردِّدة في كتب النحويين ؛ لأن سيبويه كما ذكرت لا يغيب عن كلام ابن أبي الربيع .

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٤.

(٢) ص ٥٩.

(٣) ص ١٩١ .

(٤) ص ٢٠٠ .

(٥) ص ٨٦ .

– الاستشهاد بنماذجه وأساليبه ، مصرحًا بأنها جاءت في «الكتاب» مرة ، وغير مصرح مرات . فمما صرح به قوله : وجاء في «الكتاب» : اثنتي بعدما تفرغ[١] . ومما لم يصرح به أنه تكلم في «أول» وأقسامها في كلام العرب ، فلم يخرج عمّا قاله سيبويه ، ودفع في ثنايا كلامه بنماذجه : رأيته عامًا أول ، ورأيت الهلال أول الناس[٢] .

– نثر آرائه في مواضع كثيرة . وربما ألمح إلى موطن ورود الرأي في «الكتاب» كأن يقول : فذهب سيبويه في أول الكتاب[٣] . ومن الآراء التي نثرها ما أشار إليه من أن مذهب سيبويه في ألف التثنية وواو الجمع وياء المؤنثة المخاطبة مع الأفعال المضارعة أنها اسم[٤] ، وأنه اكتفى بالمضارعة في مواضع ؛ لأنها تغني عن التضمن[٥] ، وأن «آي» جمع «آية»[٦] ، وأن «لن» غير مركبة[٧] .

– إنشاده أبيات الكتاب ، فقد أنشد كثيرًا منها ، مصرحًا حينًا[٨] ، وساكتًا أحيانًا[٩] . وربما نَصّ على أن سيبويه أنشد البيت ، وعَيَّنَ اسم الباب الذي أنشده فيه[١٠] . وقد ينشد البيت غير مرة ، فينسب الإنشاد لسيبويه في موطن ، ويغفل

---

(١) ص ١٣٠. وانظر: الكتاب ٣/ ١١.

(٢) ص ١٩٧ ، ١٩٨. وانظر: الكتاب ٢/ ٤٥، ٤٦.

(٣) ص ٢٧٠ .

(٤) ص ١٤٤. وانظر: الكتاب ٤/ ٢١٣.

(٥) ص ١٥١. وانظر: الكتاب ٣/ ٢٩٩.

(٦) ص ٢١٣. وانظر: الكتاب ٤/ ٣٩٨.

(٧) ص ٢٣٨. وانظر: الكتاب ٣/ ٥.

(٨) ص ٢٢٤ .

(٩) ص ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤٣ ، ٢٤٧.

(١٠) ص ٢٥٣.

النسبة في موطن آخر[1].

وابن أبي الربيع بعد هذا كله موافق سيبويه في معظم ما يذهب إليه ، ولاشك أن هذا مظهر جلي من مظاهر بصريته ، فهو معه في أن المبتدأ هو العامل في الخبر ، وليس الابتداء هو الذي يعمل في المبتدأ والخبر على رأي الأخفش وابن السراج ، وليس الابتداء عاملًا في المقدم منهما ، والمقدم عاملًا في المؤخر . وقد نسب هذا الأخير إلى الكوفيين[2].

وفي الكلام على «لولا» إذا دخلت على المضمر المخفوض نصر مذهبه في أنها تكون جارة ، واعترض الأخفش الذي يرى أن الضمير المخفوض وضع موضع المرفوع بأن الضمير المخفوض لايكون إلا متصلًا ، ولا يتصل الضمير إلا بعامله ، «ولولا» عنده ليست بعاملة ، وإنما هو في موضع مرفوع بالابتداء ، والابتداء عامل معنوي ، ولايكون الاتصال إلا بملفوظ به[3].

وفي مسألة «أزيد عمرًا يضربه» ؟ و «أنت عمرًا ضربته» استظهر رأيه في منع أن يكون «زيد» و «عمرًا» معمولين لفعل مقدّر يفسره الفعل بعده ؛ لأن « هذا الباب لا يُتَعَدّى منه ما سُمِع . ولا يقوى هذا المضمر قوة الظاهر ، فيتعدى إلى جميع ما يتعدى إليه الظاهر ، فلا ينصب إلا واحدًا »[4].

وصَحّح ما ذهب إليه في مسألة «أيُّهم ضربته» بالرفع من أن الجواب : زيد ضربته ولا يقال النصب إلا على الجواز ، وجعل مذهبه أَصَحَّ من مذهب الأخفش الذي أجاز الرفع إن حملت على «أيُّهم ضربته» ، والنصب إن حملت على

(١) ص ١٦٣ ، ٢٢٤.
(٢) ص ٢٩٣ .
(٣) ص ٣٠٠ - ٣٠٢.
(٤) ص ٣٢٩ ، ٣٣٠.

«ضربته» ، وذلك لأن «ضربته» عار من الاستفهام[1].

وجعل مذهبه أحسن المذاهب في وزن «آية» و «راية» ، فوزنهما عنده «فَعْل» ، في حين هما عند الخليل «فَعَل» ، وعند الأخفش «فاعل» وعَلَّل تفضيله مذهب سيبويه «لأن كلام الخليل لا نظير له ، وكلام الأخفش نظيره يحفظ ولا يقاس عليه في الباب الذي جاء فيه ، وقول سيبويه كثير مطرد في الباب الذي جاء فيه ، مع أن البدل أقرب من الحذف »[2].

والحق أن جميع الوجوه لا تخلو من شذوذ في الحذف والقلب ، وقد أفسد ابن عصفور مذهب سيبويه بأن فيه إعلال العين وترك اللام ، مع أن إبدال الياء الساكنة ألفًا ليس بمستمر. ولقد قلت في حواشيَّ : يبدو لي أن ماذهب إليه الخليل هو أقرب المذاهب ، فالكلمة خرجت عن القياس بإعلال عينها دون لامها ، وكفى ، وهو ما استحبه المبرد ، وجعله ابن عصفور «الأولى»[3].

وتظهر عناية ابن أبي الربيع بسيبويه في حرصه ودقته في التعامل مع عبارته ، فهو يدرك أنها مشكلة وتحتمل ، ولذلك فهو غالبًا مايقول :يظهر من كلام سيبويه . . ونحوها[4]. أو يقول : وفي لفظ سيبويه بعض ظهور يقتضي أن موضعها - يريد : أسماء الأفعال - نصب ، وإن لم يكن واضحًا[5].

فإذا ماكانت عبارته صريحة ومباشرة ، فإنه يقول : وهذا هو نص سيبويه ، أو : وهذا الذي قاله أبو علي هو الذي نص عليه سيبويه في الكتاب[6].

(١) ص ٣٤٠ .
(٢) ص ٢١٦ .
(٣) ص ٢١٧، ح ١.
(٤) انظر مثلاً : ص ٣١٢ ، ٣٢٩ ، ٣٣٧ ، ٤٤١.
(٥) ص ١١٢٤.
(٦) ص ٣٦٠.

إن دأب ابن أبي الربيع هو موافقة سيبويه ، وتخريج كلامه ، والاستدلال له ، وتحسينه ، وتصحيحه ، واستظهاره ، وجعله الأقوى ، والأقرب ، والأقيس .

ب – الخليل :

أما الخليل فقد أفاد منه ، ونقل عنه ، واستدل بما حكاه ، معتمدًا على الكتاب إلا أنه جعل مذهب سيبويه في «آية وراية» أحسن من مذهبه ، كما سلف . ومهما يكن فقد كان حفيًا به ، معنيًا بالرد عنه . ومن ذلك أنه نقل أن سيبويه حكى عنه أنه قال في «ماأحسن زيدًا» : إن «ما» بمنزلة «شيء» وإن التمثيل : شيء أحسن زيدًا ، فاعترضه ابن الطراوة بأن « ما أحسن زيدًا » لايقال إلا في التعجب ، وأن «شيء أحسن زيدًا » لايقال في التعجب ، فكيف يُقدَّر بما ليس في معناه ، بل المفهوم منهما مختلف . وقد رده ابن أبي الربيع بالقول « وهذا اعتراض وردٌ ممن لا يفهم مقصود كلامهم ، فإن الخليل إنما أراد أن «ما أحسن زيدًا» في تقدير «شيء أحسن زيدًا» الذي يقال على التعجب ، وإن كان لم ينطق به ، لا أنه في تقدير : «شيء أحسن زيدًا» المنطوق به ، فلو قال الخليل : إنه في تقدير المنطوق به لكان الاعتراض صحيحًا ، وإنما قال : «وهذا تمثيل ولا يتكلم به» فلا يرد عليه الاعتراض بوجه»[١] .

جـ– المبرد :

ونأتي إلى المبرد ، وهو – كما رأيت – لا يشغل مكانة سيبويه في نفسه ، ولا يجد حفاوة الخليل عنده ، ففي مسألة الفاء التي تدخل في خبر المبتدأ ، ذكر خلاف النحويين في ذلك ، ثم أورد الآية الكريمة : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ

(١) ص ٧١٤ .

فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾[١] التي تأولها كل من سيبويه والمبرد ، لأن الفاء جاءت في الخبر ﴿ فَٱقْطَعُوٓاْ ﴾ وليس المبتدأ اسمًا موصولًا ولا نكرة موصوفة فليس فيه معنى الشرط . أما سيبويه ، فقد جعل « السارق » مبتدأ ، والخبر محذوف ، تقديره : ومما يقص عليكم . وأما المبرد فقد علل دخول الفاء بأن في الكلام معنى الشرط والجزاء ، كأنه : الذي يسرق فاقطع يده . قال ابن أبي الربيع : « وما ذهب إليه سيبويه أحسن عندي »[٢] .

وفي موطن آخر في كلامه في السياق نفسه ، أشار إلى شروط دخول الفاء في خبر الأسماء الموصولة ، ومنها : أن يكون الموصول غير الألف واللام ، وقال : وأبو العباس المبرد لا يشترط هذا الشرط . . ورتّب على ذلك أنه يظهر له أن الفاء لا تدخل في مثل هذا إلا على من يرى أن الألف واللام هنا اسم . ولعل أبا العباس يذهب إلى ذلك . وأما إذا جعلت الألف واللام حرفًا ، فيظهر لي ألا تدخل الفاء في الخبر[٣] .

وقد رجعت إلى كلام المبرد في المقتضب فوجدته غير صريح في مذهبه في « أل » . ولذلك قال ابن أبي الربيع : « لعل » . لكن الفارقي قال وهو يشرح كلام المبرد : فأما الألف واللام فإنهما في صورة الحرف ومعنى الاسم ، واستدل على ذلك بعودة الضمير عليهما ، وأشار إلى مخالفة الأخفش والمازني بجعلهما حرفًا[٤] .

وعرض ابن أبي الربيع أيضًا لما ذهب إليه المبرد من أنه لا يقال : ذهبت بزيد ،

(١) المائدة ٣٨.

(٢) ص ٤٨٦.

(٣) ص ٥٢٨ .

(٤) ٥٢٨ وحواشيها.

حتى تذهب معه . وأما « أذهبته » ، فمعناه : جعلته يذهب ، فقد تكون معه ، وقد لا تكون ، مخالفًا بذلك أكثر النحويين الذين يرون أن العرب تقول : ذهبت بزيد ، على معنى : جعلته يذهب . . واستدل ابن أبي الربيع لهم بقوله تعالى : ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ﴾[1] . والمعنى – بلا شك – لذهب بسمعهم . . ومحال في حقِّه الانتقال ، وقوله – تعالى – ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾[2] والمعنى : لتُنيء العصبة ، أي تجعلها تنهض بثقل ، وقول امرئ القيس :

ويهدأ تاراتٍ سناه وتارةً   ينوء كتعتاب الكسير المَهيض[3]

وقوله أيضًا :

كميت يزِلُّ اللِّبْد عن حال متنه   كما زَلَّت الصفواءُ بالمتنزِّلِ[4]

وما أنشده أبو علي :

ديارُ التي كادت ونحن على مِنى   تحل بنا لولا نجاء الركائب[5] .

وما ذكره ابن قتيبة :تكلم فلان فما سقط بحرف ، وما أسقط حرفًا[6] .

ثم قال : « ورام أبو العباس تأويل هذا كله ، فقرَّب في بعض ، ولم يقدر أن يتأولها كلها » ، وختم كلامه : « فقد ثبت بما ذكرته أن العرب تستعمل الباء

---

(١) البقرة ٢٠.
(٢) القصص ٧.
(٣) تخريجه والتعليق عليه في: ص ٦٤٢ .
(٤) تخريجه والتعليق عليه في: ص ٥٣٦ .
(٥) ص ٥٣٧.
(٦) ص ٥٣٨.

بمعنى الهمزة »[1] .

وفي « البسيط » رَدٌّ بنحو من هذا على المبرد ، فقال : « وهذا الذي ذهب إليه لم يساعَد عليه ، فإن لسان العرب مخالف له »[2] . وردَّ في « التفسير » أيضًا بأن المبرد اعتل لما سيق حجةً عليه بأنه على القلب . وهذا اعتلال بعيد ، لأن القلب قليل ، وهذا كثير[3] .

وانتصر على المبرد وأكثر النحويين الذين أجازوا تقدم خبر « ليس » عليها ، إجراء لذلك مجرى تقدم خبرها على اسمها ، وقال : « وما أجازه – أي المبرد – من تقدُّم الخبر على الاسم حجة عليه »[4] . ونقل في موطن آخر أمرين أبطل بهما أبو علي قوله[5] .

وفي بيت الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم   إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

ذكر خلاف الناس في نصب خبر « ما » مقدمًا ، وأشار إلى أن « منهم من ذهب في البيت – ويعزى إلى المبرد – إلى أن مثلهم حال ، وأن الأصل : ما بشر مثلهم ، و « مثلهم » صفة ، والخبر محذوف ، تقديره : وإذ ما في الوجود بشر مثلهم ، ثم قُدِّمت صفة النكرة ، فانتصبت على الحال »[6] .

ثم رَدَّه بكلام غيره ، فقال : « ورد هذا ابن أبي العافية وغيره ، فقالوا : الحال

---

(١) ص ٦٤٣ .
(٢) ص ٦٤٣، ح ٦. وانظر: البسيط ١/٤١٧.
(٣) ص ٦٤٣، ح ٦.
(٤) ص ٦٦٦ .
(٥) ص ٧٦٥.
(٦) ص ٨١٠ ، ٨١١ .

لابد لها من عامل، والعامل إذا كان معنى فلا يعمل فيها إلا أن يكون ظاهرًا مقدَّمًا . . فإذا كان المعنى لا يعمل في الحال مؤخرًا، فكيف يعمل فيها محذوفًا؟ هذا أبعد»[1].

وفي مسألة الضمير إذا اتصل باسم الفاعل خلاف: فقد نظر سيبويه إلى اسم الفاعل: فإن كان بتنوين أو بنون، فلا بُدَّ من الإضافة، وإن كان بغيرهما، فيكون الضمير منصوبًا، إلا «هما الضارباك»، و «هم الضاربوك» فيجوز فيه الوجهان. وهو معتبِر في ذلك كله الظاهر. وذهب الأخفش إلى أن الضمير منصوب على كل حال. أما المبرد ومعه الجرمي والمازني فهو عندهم مخفوض على كل حال[2].

وقد رأى ابن أبي الربيع أن «ما اعتبره سيبويه أقرب إلى القياس»[3].

- ٣ -

مع الكوفيين

من البدهي أن نجد الكوفيين وآراءهم في كتاب ابن أبي الربيع، إذ لابد له وهو يعرض آراء البصريين أصحابه أن يعرض للآراء المخالفة. ولذلك حفل «الكافي» بالإشارة إلى آراء الكوفيين بعامة، وآراء أئمتهم بخاصة.

لقد ذكر في هذا الجزء (الأول) الكوفيين خمسًا وأربعين مرة، ونص على «أكثر النحويين من الكوفيين» مرة واحدة، و «بعض الكوفيين» و «من الكوفيين» ثماني مرات. وعَبَّر عنهم بـ «من الناس» و «بعض الناس» في غير

---

(١) الموضع السابق.

(٢) ص ١٠٠٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦.

(٣) ص ١٠٠٥.

موطن[1]. وربما أغفل التصريح بهم، أو الكناية عنهم، واقتصر على ذكر مذهبهم[2].

وإذا كان ابن أبي الربيع موافقًا البصريين، محتجًا لهم، مصحِّحًا ما ذهبوا إليه، فإنه بالمقابل مخالفٌ الكوفيين غالبًا، مبطل كلامهم، مضعِّف له.

لقد نسب إليهم أن التثنية معربة بالحركات المقدَّرة قبل الألف والواو والياء - والنسبة غير صحيحة كما حققتُ في الحواشي - وردَّ بأنه «لو كان كذلك لكانت الألف باقية في الأحوال الثلاثة، ولم تنقلب ياء في النصب والخفض، ألا ترى أن الاسم المفرد إذا كان آخره ألفًا، فإنها تبقى في الأحوال الثلاثة»[3].

وفي مسألة رافع الأفعال المضارعة ذكر أن الكوفيين ذهبوا إلى أنه التعري من العوامل الناصبة والجازمة، وقال: وهو لا يثبت، وعلّل: «لأن التعري قد صَحَّ عاملًا في المبتدأ، فكيف يكون عاملًا في الفعل؟»[4]. وفي موطن آخر كرَّر ما قاله بعبارة أخرى: «والصحيح ما ذهب إليه البصريون، لأن التعري قد ثبت من عوامل الأسماء، أو شرطًا في العمل. . فلا يعمل في الأفعال»[5].

وقال الكوفيون: إن صيغة الأمر مختصرة من الأمر باللام، وقد حذفت التاء اكتفاء بالخطاب، فحذفت اللام لزوال حرف المضارعة، ثم اجتلبت ألف الوصل، فنقض مذهبهم بأنهم ادعوا أمرين: أحدهما لا نظير له البتة، وهو حذف حرف المضارعة، وثانيهما لا نظير له إلا في الشعر، وهو حذف لام

---

(١) انظر: ص ٢٩٣، ٣٢٥، ٤٠١، ١١٤٢.

(٢) ص ١١٥١.

(٣) ص ١٣٩.

(٤) ص ١٧٤.

(٥) ص ٢٣٢.

الأمر[١].

كما قالوا: إن الاسم المرتفع بعد «لولا» فاعل بفعل محذوف، تقديره: لو زال زيد لأكرمتك، ثم حذف الفعل، وجعلت «لا» مكانه، وقاسوا ذلك على «أما أنت منطلقًا انطلقت معك»، إذ التقدير: أن كنت منطلقًا، فحذفت «كان» وجعلت «ما» مكانها، فـ«أنت» اسم «كان» المحذوفة، و«منطلقًا» خبرها.

ولم يعجب ذلك ابن أبي الربيع، فرده بأن الحرف لا يقوى أن يُحذَفَ الفعل، ويُجعل مكانه، والقياس الذي أجروه غير صحيح، وإنما جاز في «كان» لضعفها بتجرّدها من الحدث[٢].

ونراه في العلة التي ارتفع بها الفاعل يقول: «ذهب الكوفيون إلى أن الفاعل ارتفع، لأنه فاعل وموقع الفعل، وأن «ضرب» طالب «الضارب» و«المضروب»، ولكن لما كان أحدهما فاعلًا، والآخر مفعولًا، رفع الفاعل، ونصب المفعول، فبنية «ضرب» ليس لها اختصاص بأحدهما دون الآخر. ثم يبطل قولَ الكوفيين من وجوه ثلاثة: أنك إذا قلت: لم يضرب زيد، فقد نفيت عنه أن يكون فاعلًا فينبغي ألا يرتفع. ومثله: هل ضرب زيد، فـ«زيد» مرفوع، وأنت جاهل بكونه فاعلًا. وأخيرًا: لو كان «ضرب» طلبه الفاعل والمفعول على هيئة واحدة وطلب واحد، لكان نسبة الفعل لهما واحدة، والخلاف بينهما قائم، فالفاعل لا يجوز حذفه، والمفعول أنت فيه بالخيار، فعلم بهذا أن بنية «ضرب» مختصة بالفاعل[٣].

---

(١) ص ٢٦٥، ٢٦٦.
(٢) ص ٣٠٠، ٤٥٩.
(٣) ص ٥٨٩، ٥٩٠.

وفي باب التعجب ذهب الكوفيون إلى أن «أفعل» الواقعة بعد «ما» التي للتعجب اسم، وذهب البصريون إلى أنها فعل، وقال ابن أبي الربيع: «ولعل الكوفيين يريدون بقولهم: إنها اسم أنها جارية في الأحكام مجرى الأسماء. فإن أرادوا هذا، فكلامهم صحيح، ولا خلاف بينهم وبين البصريين. وإن أرادوا أنه اسم حقيقة، فيبطل بما تقدّم»[١]، من بقاء الاسم بعده دون ناصب.

إنه هنا يؤول كلامهم، ويبحث لهم عن عذر، وما قاله من قبيلِ الفرض، ليس إلا، فلا مكان لقوله «لعل» هنا، إذ إنهم صرحاء في أن «أفعل» اسم حقيقي، وإلا لما حدث الخلاف مع البصريين، إذ البصريون أنفسهم يرون أنه فعل أشبه الأسماء وجرى مجراه في أشياء[٢].

كما ذهبوا في الباب نفسه إلى أن «أفعل» في «أحسن بزيد» أمر حقيقة، و«بزيد» في موضع نصب. ولم يقبله ابن أبي الربيع أيضًا لمخالفته للمعنى، فإن معنى «أحسن بزيد» و«ما أحسن زيدًا» سواء[٣].

* * *

ونجتزئ بهذه الردود لننتقل إلى أعلام الكوفة، ونكتفي بثلاثة منهم: الفراء، والكسائي، وثعلب.

أ – الفراء:

ذكر ابن أبي الربيع الفراء خمس مرات، ولم يزد، ثلاث مرات منها في مسألة واحدة، وقد أفسد فيها جميعًا كلامه وأبطله.

---

(١) ص ٧٢٣.
(٢) ص ٧٢٣، ح ١.
(٣) ص ٧٣١.

لقد ذكر أن الفراء منع إعمال الثاني والأول يطلب عمدة في باب التنازع[1] ، فقطعه بقول الأخطل:

مثل القنافذ هَدَّاجون قد بلغت   نجرانَ أو بلغت سوآتِهم هَجَرُ[2]

فـ « بلغت » الأولى ، و « بلغت » الثانية ، كلتاهما تطلبان « سوآتهم » بالفاعلية ، فأعمل الثانية ، وأضمر في الأولى . والشاهد مسوق أصلًا على أن الفاعل قد لا يكون مرفوعًا إذا كان مفهومًا من غير الإعراب . وفي البيت روايتان : إحداهما بنصب « سوآتهم » ورفع « هجر » على قلب الإعراب للضرورة وفهم المعنى ، إذ « السوآت » هي البالغة « و « هجر » هي المبلوغة ، ونصب « نجران » فالقلب في « بلغ » الثانية وحدها . وثانيتهما برفع « نجران » فالقلب في الأولى والثانية[3] .

وفي مسألة « ظننت ذاك » ذهب الفراء إلى أن « ذاك » إشارة إلى مفعولي « ظننت » ، ، واستدل بقوله – تعالى – ﴿ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾[4] فـ « ذلك » إشارة إلى « الفارض » و « البكر » ، لأن « العوان » المتوسطة بينهما ، فكأنه – تعالى – قال : عوان بين الفارض والبكر .

وقد استبعد ابن أبي الربيع مذهبه « وهذا القول بعيد جدًّا ، لأن الموضع موضع المسند والمسند إليه ، ولا يكونان من اسم واحد ، ظاهرًا كان أو مبهمًا ، أو غير ذلك . ولو جاز هذا لجاز أن تقول لمن سمعته يقول : زيد قائم : ذلك أو

---

(١) ص ٦١٢ وما بعدها .

(٢) عرض المؤلف للبيت في ثلاثة مواطن (ص ٥٣٦ ، ٦١٤ ، ٧٥٦) والتعليق عليه في الموطن الأول .

(٣) ص ٦١٤ .

(٤) البقرة ٦٨.

ذانك . ومثل هذا لا يقال »[1] .

وأجاز الفراء قياسًا القول : « الثلاثة أثواب » ، ومنعه ابن أبي الربيع ، ونقل الاتفاق على المنع من جميع النحويين البصريين والكوفيين والبغداديين وغيرهم[2] ، وعَلَّق على ما انفرد به الفراء : « وهذا قياس فاسد ، لأن فيه الجمع بين الألف واللام والإضافة ، وليس في الثاني ألف ولام »[3] .

وما أفسده ابن أبي الربيع في « الكافي » حكم بتخطئته في « الملخص »[4] .

ومما يذكر هنا أن ابن الفخار – وهو تلميذه – قال معلّقًا على المسألة : « ظاهر الأستاذ أبي الحسين (ابن أبي الربيع) أن الفراء يقوله كما يقول : الحسن وجه . وظاهر ابن عصفور أن الإجماع على امتناع المسألتين . فإذا كان الأستاذ نسب ذلك للفراء بالإلزام ، فالقول ما قاله ابن عصفور . وإن كان حفظه ، فالقول ما قاله الأستاذ ، لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ »[5] .

ولقد رجعت إلى معاني الفراء[6] ، فوجدت ما يشعر بأنه لا يجيز نحو « الثلاثة الأثواب » الذي نسبت إجازته إلى الكوفيين ، وإذا كان منع هذه ، فأولى أن يمنع الأولى . وأضيف : إن المؤلف صريح بنسبة الإجازة إلى الفراء بقوله ، أي أنه لم ينسبه إليه بالإلزام ، كما فعل ابن الفخار . ولعل هذا الأخير لم يطلع على نص الكافي .

---

(١) ص ٩٧٢ .

(٢) ص ١٠٦٥ .

(٣) ص ١٠٦٥، ح ٢.

(٤) ٢٤٧/١.

(٥) حواشي الملخص، الموضع السابق .

(٦) معاني القرآن ٢/٣٣.

ب – الكسائي :

ذكره سبع عشرة مرة ، نقل في بعضها ما حكاه من أقوال العرب مثل : «هذا مارٌّ بزيد أمس» وردَّ بهذا القول على بعض المتأخرين (ابن الطراوة) الذين أنكروا أن يأتي اسم الفاعل بمعنى الماضي ، أو الاستقبال[1]. كما نقل ما حكاه هو وبعض البغداديين عن العرب من قولهم : «الثلاثة الدراهم» بعد أن قرر أن الألف واللام في «الذي» و «التي» زائدتان لتوكيد التعريف ، وأن تعريفهما بالصلة ، لأن الاسم لا يتعرف من جهتين[2].

كما أفاد منه غير مرة بذكر قراءاته ، وربما بنى على قراءة له ، وقوّى بها مذهبه ، فقد قرأ الكسائي وعاصم وحمزة : ﴿ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا ﴾[3] ، فاستند إليها في تقرير ما ذهب إليه أبو علي وسيبويه والمبرد وابن السراج والزجاجي من أن اسم الفاعل في القراءة الأخرى ﴿ وجاعل الليل سكنا ﴾ بمعنى الماضي ، إذ تفسير القرآن بالقرآن أولى[4].

وأورد قراءته ، وهي أيضًا قراءة حفص وحمزة : ﴿ سَوَآءً مَّحۡيَاهُمۡ وَمَمَاتُهُمۡ ﴾[5] بنصب ﴿ سَوَآءً ﴾ ، أوردها شاهدًا على أن ﴿ سَوَآءً ﴾ ترفع الظاهر ، وحملها على لغة لبعض العرب. أما القراءة الأخرى برفع ﴿ سَوَآءٌ ﴾ فهي خبر مقدَّم ، وما بعدها مبتدأ مؤخر[6].

---

(١) ص ٩٩٠ .
(٢) ص ٥١٢ .
(٣) الأنعام ٩٦.
(٤) ص ١٠١٠ ، ١٠١١.
(٥) الجاثية ٢١.
(٦) ص ٣٧٧ .

وربما ذكر قراءاته وخرّجها ، كما فعل في : ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ ﴾[1] فقد قرأ ومعه أبو عمرو ﴿ تَكُونُ ﴾ بالرفع[2] ، وفي : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ بِضَنِينٍ ﴾[3] ، فقد قرأ ومعه ابن كثير وأبو عمرو بالظاء[4].

ويلاحظ أن هذه الإفادات كلها منه قارئًا ومشافهًا للعرب ، أما آراؤه النحوية فقد كان له معه شأن آخر.

ذهب الكسائي إلى أن «أيّ» الموصولة معربة دائمًا ، وما ورد مما يوهم بناءها موجَّه عنده[5]. ومنه الآية الكريمة : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[6] ، فقد جعل ﴿ مِن ﴾ زائدة و ﴿ كُلِّ شِيعَةٍ ﴾ مفعول ، و ﴿ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ ﴾ جملة مستأنفة[7].

و«أي» عند ابن أبي الربيع الذي يتابع الجمهور أصلها البناء؛ لأنها موصولة ، وإنما أعربت بالحمل على «كل» و«بعض»؛ إذ لا تستعمل إلا مضافة ، إلا أنها لا تضاف إلا إلى معرفة ، فوافقت في المعنى «بعض» دون «كل» فضعف موجب إعرابها[8].

وفي باب التنازع قال الكسائي بحذف الفاعل مجريًا العمدة مُجرى الفضلة ، وقد احتجَّ بأبيات[9] ، ذهب فيها سيبويه إلى أنها على إضمار «مَنْ

---

(١) المائدة ٧١.
(٢) ص ٩٤٦ .
(٣) التكوير ٢٤.
(٤) ص ٩٧٤.
(٥) ص ٥٢١، ح ٧.
(٦) مريم ٦٩.
(٧) ص ٥٢١.
(٨) ص ٥٢٢ وحواشيها.
(٩) ص ٦٠٨.

يُذْكر» بمنزلة قول العرب: «هو أحسن الفتيان وأجمله» الهاء إضمار «من ذُكِر»[1]. وقد وجد ابن أبي الربيع لبعض هذه الأبيات تأويلًا آخر، وقرّر أن ما ذهب إليه سيبويه «أولى مماذهب إليه الكسائي من حذف الفاعل؛ لأن حذف الفاعل لم يوجد في موضع، فيكون هذا ثانيًا، وقد وجد إضمار «من ذكر»»[2].

وخالف الكسائيُّ في باب اسم الفاعل، فقال بأنه يعمل وهو بمعنى الماضي، وذلك اعتمادًا على مذهبه بأن عمل اسم الفاعل؛ لأن فيه معنى الفعل، لا لأنه يشبه الفعل، كما هو مذهب الجمهور[3]. وعليه فالآية لكريمة: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[4] عنده على ظاهرها بلا تأويل. أما المؤلف وأبو علي والجمهور فيخرّجونها على أنها حكاية حال، وقد جرت عادة العرب أنهم يعبرون عن الماضي والآتي، كما يعبّرون عن الشيء الحاضر، قصدًا لإحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهَدٌ في حالة الإخبار[5]. وقد نظّر أبو علي آية الكهف بآية القصص: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِن شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ﴾[6]، وقال ابن أبي الربيع: «والإشارة لا تكون إلا لحاضر، لكنه قدّر حضورهما؛ إذ كل ماضٍ لابد أن يكون حالًا، ثم يصير ماضيًا، فتُحكى حالته، وتُقدَّر موجودة، كما كانت، وهذا كثير في كلام العرب، وختم كلامه بالقول: «ولا تقوم الحجة – يريد: حجة

(١) ص ٦١٠.
(٢) ص ٦١١.
(٣) ص ٩٨٦.
(٤) الكهف ١٨.
(٥) ص ٩٩٣، ح ١.
(٦) القصص ١.

الكسائي – من محتمِل؛ لأن إثبات اللغة بالمحتمل إثبات لها بالوهم»[1].

جـ – ثعلب:

ذكره خمس مرات، واقتصرت إفاداته فيها على بعض النقول اللغوية، فقد نقل عنه في سياق كلامه على «الحمد» و«الشكر»: «تقول: حَمِدتُ الرجل، إذا شكرتَ له صنيعه»[2]، كما نقل عنه: «وتقول: جئتُ على إثره وأَثَره»، وعقّب: فدل هذا على أنهما عنده لغتان فصيحتان[3]. واستدلَّ بما حكاه «دخلت به وأدخلته على معنى واحد»[4] على أن الباء تأتي بمنزلة الهمزة، أي معدِّية، بعد أن قرّر أن البصريين والكوفيين أثبتا الباء على هذا المعنى، وأنه لا يعلم في هذا خلافًا إلا للمبرد.

وفي باب الأسماء التي سميت بها الأفعال عَدَّ أبو علي «إيه»، فقال ابن أبي الربيع: «قال ثعلب: تقول للرجل: إيهِ حدِّثنا، إذا استزدته، و«إيهًا»: كُفَّ عنا، إذا أمرته أن يقطعه، و«وَيْهًا»، إذا زجرته عن الشيء، أو أغريته به، و«واهًا» له، إذا تعجبتَ منه»[5].

ويلاحظ أن ما أفاده كله في مجال اللغة، وهذا طبعي، فليس لثعلب كبير أثر في النحو.

(١) ص ٩٩٣.
(٢) ص ٣٤.
(٣) ص ٦٣.
(٤) ص ٩٢٨.
(٥) ص ١١٤٠.

- ٤ -

مع البغداديين

ذكر ابن أبي الربيع البغداديين أربع مرات ، ثلاث مرات منها كانت التسمية فيها عامة ، وواحدة سُبقت التسمية فيها بـ « بعض » . واقتصر الأمر فيها جميعًا على حكاية ما رووه من قول العرب « الثلاثة الدراهم » ، أو « الثلاثة الأثواب ، والأربعة الدراهم ، والمائة الثوب » . وسوف أذكر كلًّا منها في سياقها :

– « فإذا صَحَّ أن « من » و « ما » يتعرفان بالصلة . . صَحَّ أن « الذي » و « التي » وتثنيتهما وجمعهما يتعرفن بالصلة ، وأن الألف واللام فيهن زائدتان ، وليستا للتعريف ؛ لأن الاسم لا يتعرف من وجهين . . ويجري ذلك مجرى ما حكى الكسائي وبعض البغداديين : « الثلاثة الدراهم » ، فأنت تعلم أن « الثلاثة » تعرفت بواحدة منهما ، وأن الأخرى زيدت ؛ لتوكيد التعريف »[1] .

« ولا أعلم بابًا جمع فيه بين الألف واللام والإضافة إلا هذين البابين يريد : باب اسم الفاعل وباب الصفة المشبهة – على حسب ما ذكرت ، إلا أن البغداديين حكوا : الثلاثة الأثواب ، والأربعة الدراهم ، والمائة الثوب » ، وهذا لم يعرِّج عليه نحاة البصرة واللغة . . ولا يجوز أن تقول : الثلاثة أثواب ، والأربعة دراهم . هذا اتفق عليه جميع النحويين البصريين والكوفيين والبغداديين وغيرهم ، إلا أن الفراء أجازه قياسًا »[2] .

– « ومن ذلك قولهم : الثلاثة الأثواب ، والأربعة الدراهم ، في ما حكاه

(١) ص ٥١٢.

(٢) ص ١٠٦٣ – ١٠٦٥.

البغداديون ، ينبغي أن يعتقد فيها أنهما زائدتان في الأول ؛ إذ التعريف حاصل بدخولهما في الثاني ، أو يُدَّعى أن التعريف وقع بالأول ، ودخلتا في الثاني إصلاحًا للأول ؛ لأنك لا تجد في كلام العرب اسمًا مفردًا معرَّفًا بالألف واللام ، مضافًا إلى نكرة » .

وإذا أعدنا النظر في هذه النصوص وقراءتها نلاحظ ما يلي :

– قلة ذكر ابن أبي الربيع للبغداديين قياسًا بالبصريين والكوفيين .

– اقتصار الإفادة منهم على ما حكوه عن العرب .

– هو نصٌّ واحد ذلك الذي نقله عنهم .

– التفرقة بين البصريين والكوفيين والبغداديين . وهذا ظاهر في النص الثاني .

ويحسن أن أشير هنا إلى أن « البغداديين » الذين يجيزون « الثلاثة الأثواب » عَبَّر عنهم ابن مالك بـ « الكوفيين »[1] . وكذا فعل ابن عصفور[2] ، على أن ابن أبي الربيع في النص الثاني نسب المنع لنحاة البصرة والكوفة ، فلم يبق إلا أن يكون المقصود بـ « البغداديين » فريقًا من نحويي الكوفة سكنوا بغداد[3] . وهذا ما يفسر لنا تردُّد النحويين في تسميتهم .

وما انتهينا إليه هو ما يمكن أن نستشفَّه من كلام أبي الطيب اللغوي ، حيث يقول : « فلم يزل أهل المِصْرين – البصرة والكوفة – على هذا حتى انتقل العلم إلى بغداد قريبًا ، وغلب أهل الكوفة على بغداد ، وحدثوا الملوك فقدَّموهم ، ورغب الناس في الروايات الشاذة ، وتفاخروا بالنوادر ، وتبادروا بالترخيصات

(١) شرح التسهيل ٢/٤٠٩.

(٢) شرح الجمل ٢/٣٧.

(٣) ص ١٠٦٤، ح ١.

و وتركوا الأصول، واعتمدوا على الفروع، فاختلط العلم »[1]. ولعل « الثلاثة الأثواب » واحدة من هذه الروايات الشاذة النادرة المترخص فيها، التي أدَّت إلى اختلاط العلم، على حدِّ تعبير أبي الطيب.

وقد سبق إلى ذلك أو نحوه أحد الباحثين المحدثين، قال: « ولا نعرف على وجه العلم الثابت من هؤلاء البغداديون؟ فقد تجد فيهم ثعلبًا وابن قتيبة وابن السكيت وغير هؤلاء. والتحقيق في هذا أن عبارة البغداديين تعني الكوفيين، وذلك لأنهم عُرفوا في بغداد »[2].

- ٥ -

مع النحويين المتأخرين

تردَّدت تسمية النحويين المتأخرين كثيرًا لدى ابن أبي الربيع، واتخذت صورًا عدة: أكثر النحويين المتأخرين، بعض المتأخرين، بعض المتأخرين من النحويين، من المتأخرين. وقد أحصيت المرات في هذا الجزء (الأول)، فوجدتها ٢٥ مرة.

ولا شك أن إطلاق هذه التسمية ليست قاطعة، فلا يوجد خط زمني فاصل نعتمده، ونحكم بناء عليه أن « النحويين المتأخرين » هم الذين جاءوا بعده، على أن بعض الباحثين يرون أن انفراط عقد المذهب البغدادي بُعيد منتصف القرن الرابع الهجري هو الحدُّ الفاصل، وإن كان ليس قاطعًا، فأولئك العلماء الذين عاشوا في النصف الأول من القرن الرابع، وامتدت حياتهم إلى النصف الثاني

(١) مراتب النحويين ٩٠.

(٢) مجلة مجمع اللغة الأردني، العدد ٢١، ٢٢/٨.

حقيقون بأن يعدوا مع المتقدمين. وعليه فإن ابن درستويه والأنباري ونفطويه وطبقتهم هم من ساقة المتقدمين، والسيرافي والفارسي وابن خالويه وطبقتهم هم من مقدمة المتأخرين[1]. ومهما يكن فإن القرن الذي بدأ به عصر المتأخرين بلا خلاف هو القرن الخامس الهجري.

وابن أبي الربيع يطلق « بعض المتأخرين » ويريد: ابن الطراوة[2] أو: ابن أبي العافية[3]، قطعًا والأول متوفى عام ٥٢٨هـ، والثاني متوفى عام ٥٨٣هـ. ويريد الزمخشري، أو ابن ملكون، أو ابن السيد البطليوسي، أو ابن خروف، أو السهيلي[4]، احتمالًا. وإنما قطعت بإرادته الأوَّلين لأني وجدت الرأي في كتاب لأحدهما[5]، أو أنه هو نفسه صرح بالنسبة في كتاب آخر من كتبه[6]، على ما بينتُه في الحواشي، وإنما جعلتُ الزمخشري ومن بعده من قبيل الاحتمال لأني لم أقف على تصريحه بهم، لكن هذه الآراء عُزيت إليهم، ولا يعني هذا انفرادهم بها، ومن ثَمَّ فليست إرادتهم من قبل ابن أبي الربيع أمرًا مؤكَّدًا.

ومهما يكن فإن ما ينسبه إلى بعض المتأخرين من آراء وأقوال قد يكون رأيًا أو قولًا نُقل عن المتقدمين، ومن ذلك مثلًا أنه قال: « ورأيت بعض المتأخرين يذهب إلى أن العرب تفعل هذا – يريد: نقل الضمير وجعله فاعلًا ونصب ما كان فاعلًا – في الفعل غير المتعدي، فشبَّهه بالفعل المتعدي، فأجاز أن يقال: زيد تفقَّأ الشحمَ، والتقدير عنده: زيد تفقَّأ شحمُه، ثم جعل الضمير فاعلًا، ونُصب

(١) نشأة النحو ١٩١، ١٩٢.

(٢) ص ١١١، ح ٢، ١٠٧٦، ح ٢.

(٣) ص ٨٥٥.

(٤) ص ٢٤٩، ٦٤٩، ٧٠٤، ٨٣٨، ١١٠٣.

(٥) ص ١٠٧٦.

(٦) ص ٨٥٥، ح ١، وص ١٠٧٦، ح ٢.

«الشحم» تشبيهًا بالمفعول به»[1]. وهذا الذي قال: إنه رأى بعض المتأخرين يذهب إليه نقله سيبويه عن العرب[2]. وفي موطن آخر قال: «ومن المتأخرين من ذهب إلى أن «الرزق» لا يكون مصدرًا، وإنما المصدر: بالفتح. ويكون الرِّزق والرَّزق بمنزلة: الذَّبح والذِّبح. فالذَّبح. . بالفتح: مصدر، وبالكسر: المذبوح .. »[3]. وقد صرَّح في «البسيط» بأن هذا قول انفرد به ابن الطراوة، قال: «ولا أعلم خلافًا بين النحويين أن الرِّزق - بالكسر - ينطلق على هذين الوجهين إلا ابن الطراوة»[4]. وأقول: سبق ابنَ الطراوة إلى ذلك الأخفش، فقد نسب إليه النحاس القول: «ولا يجوز أن يكون - يريد: ﴿ شَيْئًا ﴾ من قوله - تعالى - ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا ﴾[5] - منصوبًا بـ﴿ رِزْقًا ﴾ لأنه اسم، وليس بمصدر»[6].

وربما كان الرأي الذي نسبه إلى «بعض المتأخرين» قال به غير واحدمنهم، من ذلك مثلًا أنه نسب إلى بعض المتأخرين أنهم قالوا في «زيد نعم الرجل»: إن «الرجل» هو «زيد» وليس بجنس. والقول نسبه السيوطي إلى ابن ملكون والجواليقي والشلوبين الصغير[7]. ويغلب لَدَيَّ أنه أراد الأول، فقد صَرَّح به في مواطن من كتابه، ونسب إليه أقوالًا، فهو من مصادره، في حين لم يذكر الآخرين في كتابه هذا، ولا في البسيط، ولا في الملخص.

---

(١) ص ١٠٤٤ .

(٢) ص ١٠٤٤، ح ١.

(٣) ص ١٠٧٦ .

(٤) البسيط ٢/ ٩٩٢.

(٥) النحل ٧٣.

(٦) ص ١٠٧٦، ح ٢.

(٧) ص ٧٠٤، ح ٤.

هذا وقد رأيت كثيرًا مما نسبه إلى «بعض المتأخرين» قال بمثله الجرجاني والعكبري[1]، وهما من شراح «الإيضاح»، لكنه لم يذكرهما أبدًا، ويغلب على ظني أنه لم يطلع على شرحيهما، وأن ما جاء موافقًا لما في شرحيهما قد يكون أخذه من شُرَّاح آخرين، وما أكثرهم! على أنه لم يذكر أيًّا من شراح «الإيضاح»، باستثناء شيخه الشلوبين، كما أسلفت.

* * *

وقد ذكر ابن أبي الربيع عددًا من متأخري النحويين بمفهومه الذي أشرت إليه آنفًا، وسوف أعرض لكل منهم مرتبين على وفق أسبقية وفياتهم:

أ - أقدم المتأخرين الذين ذكرهم ابن أبي الربيع في الجزء موضوع التحقيق هو الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، فقد أشار إلى مذهبه في نحو: «زيد اضربه» و«زيد هل ضربته»، إذ «زيد» عنده في المثالين مرفوع بالإهمال، في حين إنه في نحو «زيد قائم» مرفوع بالتعري والإسناد، وهكذا جعل العامل المعنوي قسمين[2]. أما ابن أبي الربيع فالعامل عنده هو الإسناد، والتعري شرط فيه.

ولم أظفر برأي الأعلم في كتابيه «النكت» و«تحصيل عين الذهب» وجاء في «البحر المحيط» في تفسير قوله - تعالى -: ﴿ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴾[3]: وذهب الأعلم إلى أن ﴿ إِبْرَٰهِيمُ ﴾ ارتفع بالإهمال[4].

ويرى ابن أبي الربيع أن الذي دفع الأعلم إلى القول بهذا العامل هو اضطراره

---

(١) انظر مثلًا: ص ٧٤، ٨٨، ٤٤١ وحواشيها.

(٢) ص ٢٩٤.

(٣) الأنبياء ٦٠.

(٤) ص ٣٨٥ .

عندما لم يجد ما يكون مسندًا إلى الأول. والمأخذ الأقرب أن «زيد اضربه» شبيه بـ «زيد ضربته» وثانٍ عنه في أن الجملة قامت مقام المسند إليه[1].

ونقل عنه أنه روى بيت النابغة:

عُلِينَ بِكِدْيَوْنٍ وأُشْعِرْنَ كُرَّةً ... فهن وِضاءٌ صافياتُ الغلائلِ

وفيه روايتان أخريان: إضاء، وأضاء. وقد فَضّل هاتين على رواية الأعلم[2].

ب – أما الزمخشري (ت ٥٢٨هـ) فقد كانت مواقفه منه على النحو التالي:

– ذهب الزمخشري إلى أن «الرحمن» أبلغ من «الرحيم» مستدلًا بأن حروفه أكثر، والكثرة في الألفاظ مما يدل على المبالغة في المعنى.

وقد رَدّ ابن أبي الربيع استدلاله، ووصفه بأنه ليس بلازم، وقال: «ألا ترى أن «حذرًا» أقل حروفًا من «حاذر»، و«ضروب» على عدد «ضارب»، و«ضروب» أبلغ من «ضارب»، إلا أن الأكثر أن تكون لكثرة الحروف زيادة في المعنى»[3].

– قال الزمخشري: «الحمد والمدح واحد، وهو أن تمدحه بما فيه من صفة محمودة، نالك منها شيء أم لم ينلك، ولا يكون إلا باللسان. والشكر ما يكون في مقابلة إحسانه عليك، ويكون باللفظ والفعل والاعتقاد».

وعقب ابن أبي الربيع: «فالمدح أعم من الشكر من جهة، وهي أنك تمدحه على ما فعل معك، وعلى ما فعل مع غيرك، والشكر: الثناء عليك بما أولاكه.

(١) ص ٣٨٤، ٣٨٥.
(٢) ص ٤٤٣ وما بعدها.
(٣) ص ٢٤.

والحمد من هذه الجهة أعم، والشكر أعم من جهة أخرى، وهي أن الشكر يكون باللسان، وبالجوارح، وبالاعتقاد بالقلب»[1].

– قَرَّر ابن أبي الربيع أن معنى الحصر يكون في المبتدأ إذا كان معرفة فتقول: زيد فعل كذا، أي ما فعل كذا إلا زيد. ثم قال: «وعليه أخذ الزمخشري قوله – تعالى –: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾، المعنى: ما يبدئ ويعيد إلا هو، إلا أن التقديم في المعرفة ليس بنص على هذا المعنى. وهو في النكرة نَصّ»[2].

– مما اختص به لفظ الجلالة في القسم: الخفض والنصب بعد حذف حرف القسم، قالوا: اللهِ لأفعلن، و: اللهَ لأفعلن، والأصل: واللهِ لأفعلن. وكان القياس النصب. وقد ذهب الزمخشري إلى القياس عليه فادعى أن كل مقسم به إذا حُذف منه الحرف الجار جاز لك فيه الخفض والنصب.

وقال ابن أبي الربيع: «وهذا القياس ليس بصحيح لأن هذا الاسم قد خُصَّ بأشياء. ولا توجد تلك الأشياء في غير هذا الاسم المعظم، فكيف يصحُّ القياس؟ ولعل هذا مما خُصَّ به هذا الاسم، فيصير إلى إثبات اللغة بالوهم»[3].

وأقول: ما ذهب إليه الزمخشري لم أجده في «المفصل» وتتبعت بعض المظان ما وسعني فلم أجد رأيه هذا. وقد يكون رأيه هذا في الكشاف أو غيره من كتبه. ومهما يكن فإن الكوفيين وتابعهم بعض البصريين قاسوا سائر الألفاظ المقسم به على «الله» في بقائه على الخفض[4].

– الأصل في الصفة إذا رفعت الظاهر أو المضمر المنفصل: الجمع المكسر،

(١) ص ٣٦.
(٢) ص ٤٢.
(٣) ص ٤٦.
(٤) ص ٤٨، ح ٢.

ثم الإفراد، تقول: مررت برجل حسان آباؤه، ثم: مررت برجل حسن آباؤه. أما التثنية والجمع السالم فإنما يكونان على سبيل التحبُّب.

هكذا قرّر ابن أبي الربيع، ثم قال: «والزمخشري في التفسير سوّى بين التكسير والجمع السالم. وهو غلط».

ورجعت إلى التفسير فلم أجد الزمخشري يصرح بالتسوية، لكنه ذكر القراءات: ﴿ خاشعًا أبصارهم ﴾، ﴿ خاشعة أبصارهم ﴾، ﴿ خشعًا أبصارهم ﴾، ﴿ خشع أبصارهم ﴾[1].

– في المثال الدائر في كتب النحو «سواء عليَّ أقمت أم قعدت» قال ابن أبي الربيع: «ذهب الزمخشري في التفسير إلى أنها جعلت الجملة مكان «قيامك وقعودك»، فهي مبتدأ، و«سواء» خبر.

وعقب قائلًا: «وهذا ضعيف لأنه لا نظير له، لأنا لم نجد الجملة وضعت قط موضع المبتدأ، فهذه دعوى لا نظير لها، فينبغي ألّا يقال بها ما وُجد عنها مندوحة»[2].

– أجاز الزمخشري في الآية الكريمة: ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[3] أن تكون من باب الإعمال، والتقدير: فلما تبين له أن الله على كل شيء قدير، قال: أعلم أن الله على كل شيء قدير، فأعمل الثاني، وأضمر في ﴿ تَبَيَّنَ ﴾.

وقال ابن أبي الربيع: «وهذا يمكن، وإن كان غيره في الآية أقرب منه».

(١) ص ٤٠١ وحواشيها.
(٢) ص ٤٥٠ وحواشيها.
(٣) البقرة ٢٥٩.

وأراد بـ «غيره» أن يكون فاعل ﴿ تَبَيَّنَ ﴾ مضمرًا يفسره الكلام، كأنه: فلما تبين له كيفية إحياء الموتى التي استقرّ بها. وقدّر الزمخشري: فلما تبين له ما أشكل عليه[1].

– قال الزمخشري في قوله – تعالى – ﴿ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾[2]: إن «قعد» هنا بمعنى صار. والمعنى: ولا تبسطها كل البسط فتصير ملومًا محسورًا.

ويرى ابن أبي الربيع أن «قعد» بمعنى «صار» لم تأت إلا في قولهم: شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة. قال: «لا تستعمل – أي قعد – بمعنى صار إلا في «قعدت كأنها حربة» وهو كالمثل، فلا ينبغي أن يستعمل بذلك المعنى في غيره». وهو رأي ابن عصفور.

وما ردّه ابن أبي الربيع على الزمخشري قال به الفراء، فهو يرى أن استعمال «قعد» بمعنى «صار» مطرد. كما أن الكسائي حكى: «قعد لا يسأل حاجة إلا قضاها» على أن «قعد» بمعنى «صار». وجعل ابن ملكون «قعد» في قولهم: «قعد زيد يتهكم بعرض فلان» بمعنى «صار»، وجعلها ابن جني هنا زائدة[3].

– قال الزمخشري في قوله – تعالى – ﴿ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ ﴾[4]: ﴿ أُنثَىٰ ﴾ حال من الضمير، ثم أخذ يُبدي للحال فائدة، فقال: يمكن أن يكون الأصل: وضعت الذي في بطني أنثى، ثم أعاد الضمير على المعنى، إذ يكون أعاد الضمير على الحَبَلة، أي وضعت الحبلة أنثى.

(١) ص ٦٢٢.
(٢) الإسراء ٢٩.
(٣) ص ٧٤٨ وحواشيها.
(٤) آل عمران ٣٦.

وعقب ابن أبي الربيع: «وهذا عندي قريب في الحال، لأن الحال تأتي توكيدًا. وأما إذا عمل هذا في الخبر، فيجيء المسند إلى الأول لا يفيد، ومن حقهما أن يفيد أحدهما ما لا يفيده الآخر»[1].

- قال الزمخشري في قراءة ابن عامر التي يترتب عليها إضافة المصدر إلى الفاعل والفصل بينهما بالمفعول: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[2] ﴿زَيَّنَ﴾ مبنيًا للمفعول و﴿قَتْلَ﴾ بالرفع و﴿أَوْلَٰدِهِمْ﴾ بالنصب، و﴿شُرَكَآؤُهُمْ﴾ بالخفض، قال: وأما قراءة ابن عامر.. فشيء لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر، لكان سمجًا مردودًا.. فكيف به في الكلام المنثور؟!»[3].

وتصدّى له ابن أبي الربيع فقال: «وجاء الزمخشري هنا، وتعسف على القراءة والقارئ، وحمله على هذا قبح مذهبه في الاعتزال الذي حمله على الظن بأن القراءة تثبت بالرأي، وأنها غير موقوفة على النقل. وقد وجه بعضهم القراءة وأخرجها من الشذوذ».

والحق أني لا أدري سببًا لهذا الذي قاله المؤلف خاصًا به الزمخشري، فظاهرة تلحين القراءة قديمة، ولأبي علي نفسه يَدٌ فيها. وباب الطعن في قراءة ابن عامر عينها فتحه الفراء، وتلاه أبو عبيد، وأعقبهما أبو علي. ولا أظن أن مذهب الزمخشري في الاعتزال هو الدافع له، بل هي الأقيسة النحوية، وتحكيمها بقسوة في مجاري الكلام[4].

---

(١) ص ٨٩٦ وحواشيها.

(٢) الأنعام ١٣٧.

(٣) الكشاف ٢/٥٣.

(٤) ص ١٠٨٧، ١٠٨٨ وحواشيهما.

وبعد، فيلاحظ من مواقف ابن أبي الربيع من الزمخشري أنه غالبًا ما يردُّ رأيه، ويطعن في كلامه.

جـ - أما ابن طاهر الخدب (ت نحو ٥٧٠هـ) فقد أشار إلى مذهبه في الربط في جملة الخبر في الآية الكريمة: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾[1]، إذ جعل ﴿ذلك﴾ إشارة إلى «الصبر» المقيَّد بصاحبه، كأن الأصل: إن صبره لمن عزم الأمور، ثم جعل مكان «صبره» «ذلك»[2].

ومَحّص ابن أبي الربيع هذا المذهب، ورجع به إلى حذف الضمير للعلم به[3].

د - ونسب إلى ابن ملكون عن طريق شيخه الشلوبين أن أسماء الأفعال كالأفعال تستحق البناء بأصلها، لأن المعاني الموجبة للإعراب في الأسماء منتفيةٌ عنها انتفاءها عما هي دليلة عليه، وهي الأفعال[4].

ومفهوم هذا أنها أسماء لا محل لها من الإعراب، وهو مذهب جمهور البصريين، كما صرح في موطن آخر[5]، ورجَّحه ثَم على قول الكوفيين الذين يرون أن أسماء الأفعال أفعال حقيقةً، أو بعبارة أخرى: هي أفعال من جهة المعنى، ولكن جعلت ألفاظها ألفاظ الأسماء[6].

هـ - وسوّى ابن أبي الربيع بين قولين: أحدهما لابن أبي العافية، والآخر

---

(١) الشورى ٤٣.

(٢) ص ٤٢١.

(٣) ص ٤٢١.

(٤) ص ١٩٢.

(٥) ص ١١٢١.

(٦) ص ١١٢٠.

لأبي علي، وذلك في الربط في باب نعم وبئس، فقد ذهب ابن أبي العافية إلى أن نحو «زيد نعم الرجل» لم يحتج المبتدأ «زيد» إلى ضمير يعود عليه من جملة الخبر «نعم الرجل»، لأن هذا التركيب مثل تركيب «سواء عليّ أقمت أم قعدت»، فكما أن «أقمت أم قعدت» جملة، وليس فيها ضمير؛ لأن المعنى «سواء عليّ قيامك وقعودك»، فكذلك «زيد نعم الرجل» بمعنى: زيد عظيم الرجال وممدوحهم، ولا يحتاج إلى ضمير.

أما أبو علي فإنه يرى أن الجملة لم تحتج إلى ضمير؛ لأن «الرجل» لما كان شائعًا ينتظم الجنس ويجمعه، كان «عبد الله» – يريد: الممدوح – داخلًا تحته، فصار بمنزلة الذكر الذي يعود عليه»[1]. قال ابن أبي الربيع: «وقول أبي علي وما ذهب إليه أقرب من جهة اللفظ. وما ذهب إليه ابن أبي العافية أقرب من جهة المعنى»[2]. والمسألة خلافية، فما ذهب إليه أبو علي هو مذهب سيبويه والجمهور. ونقل أبو حيان عن ابن السيد أن الرابط هو «هو» محذوفًا، كما نقل عن ابن الطراوة أن «نعم الرجل» تحمل الضمير، لأن التركيب أصار الجملة اسمًا بمعنى الممدوح. وبعض النحويين يجعل «أل» في «الرجل» للعهد، فالرابط هو تكرار المبتدأ باسم هو المبتدأ في المعنى[3].

وردّ ابن أبي الربيع بكلام ابن أبي العافية وغيره قول المازني والمبرد في بيت الفرزدق:

* وإذ ما مثلَهم بشرُ *

---

(١) الإيضاح ٨٥، ٨٦.

(٢) ص ٦٩٠ .

(٣) ص ٦٨٨ .

بأن «مثلهم» حال، وأن الأصل: ما بشر مثلهم، و«مثلهم» صفة، والخبر محذوف، تقديره: وإذ ما في الوجود بشر مثلهم، ثم حذف «في الوجود» لاقتضاء الكلام إياه، فصار: وإذ ما بشر مثلهم، ثم قدمت صفة النكرة، فانتصبت على الحال.

رَدّه بأن الحال لابُدَّ لها من عامل، والعامل إذا كان معنى، فلا يعمل فيها، إلا أن يكون ظاهرًا[1] مقدّمًا. وصَحّح مذهب سيبويه بأن «ما» عملت والخبر مقدَّم، كما عملت «ما» والخبر مؤخر[2].

و – ونأتي إلى الجزولي (ت ٦٠٧هـ)، فقد ذهب موافقًا لظاهر كلام سيبويه إلى أن المضارعة التي أوجبت إعراب الفعل هي من ثلاثة أوجه: العموم والاختصاص، ودخول اللام في خبر «إن»، والوقوع موقع الاسم[3]. ولكن ابن أبي الربيع صَوَّب مذهب أبي علي الذي يرى أن المضارعة هي العموم والاختصاص بالحرف، وقال إنه لم ير أكثر من ذلك[4]. وقد حققت في حواشيّ أن أبا علي لم ير أكثر من ذلك في «الإيضاح». أما في المسائل العسكرية، فقد أضاف إلى العموم والاختصاص الوجه الثاني، أعني دخول اللام في خبر «إن». وقال بذلك أيضًا في «الأغفال»، كما نقل عنه أبو حيان[5].

وأفاد ابن أبي الربيع من الجزولي، فنقل من كُرّاسته نصوصًا لتأييد كلامه[6].

---

(١) ص ٨١١ .

(٢) ص ٨١٢ .

(٣) ص ١٧٢، ١٧٣ .

(٤) ص ١٧٢ .

(٥) ص ١٧٢، ح ٣.

(٦) ص ١٢٨، ٧١٠.

وربما أفاد منه في الرد على بعض من اعترض كلام أبي علي[1] .

ز – أما أكثر المتأخرين أثرًا في ابن أبي الربيع ، فهو – دون شك – شيخه أبو علي الشلوبين ، الذي عَوَّل عليه كثيرًا ، وأفاد منه فوائد جمة ، وأخذ عنه الكثير . ويتبدى إجلاله له في عدم ذكر اسمه إلا مسبوقًا بـ « الأستاذ » . ولقد ذكره في هذا الجزء (الأول) ٤٦ مرة ، كما سلف[2] .

لقد اعتمد ابن أبي الربيع على انفصالات شيخه عن الاعتراضات التي وُجّهت إلى أبي علي في «الإيضاح» ، سواء كانت هذه الانفصالات عن اعتراضات على عناوين الأبواب[3] ، أو أمثلته[4] ، أو عبارته[5] ، أو مصطلحاته[6] . وهو يصرّح بعزوها إليه غالبًا[7] ، ويغفل ذلك حينًا ، حتى لتظن أن هذا الانفصال أو ذاك من عنده ، لكن تتبّع كلامه في « الكافي » نفسه ، أو في « البسيط » يكشف الأمر ، إذ قد يصرح بالعزو هنا ، أو هناك[8] .

وقد يسوق كلامًا طويلًا ، على أنه من عنده ، ثم يختمه بالإشارة إلى الأستاذ ، كما فعل عندما بيّن أن ظرف الزمان لا يأتي خبرًا عن الشخص أو الجثة إلا على أحد ثلاثة أوجه ، ثم ذكرها مفصّلًا القول في كلٍّ منها ، ومستدلًّا لها ، ورادًّا ما يُعْتَرض به عليها ، وناقضًا كلام ابن الطراوة في المسألة ، وختم كلامه

(١) ص ٤٨٠ ، ٤٨١.

(٢) انظر المواضع التي ذكر فيها ابن أبي الربيع شيخه مهتديًا بـ « فهرس الأعلام » .

(٣) ص ١٢٠.

(٤) ص ٨٩ ، ٥٥٧ ، ٥٦٦ ، ٩٣٣.

(٥) ص ٩٩ ، ١١١ ، ٤٨٨ ، ٥٤٠ ، ٦٢٦ ، ٦٤٩ ، ٨٣٥.

(٦) ص ١٥٣ ، ٥٨٨ ، ٦٧١ .

(٧) انظر: ص ٨٩ ، ١٠٠ ، ١٢٠ ، ٣٥٣ ، ٤٨٠.

(٨) انظر: ص ١١٣ ، ٤٤٠ ، ٤٨٠.

بالقول : « وقد بينت لك الحق في ذلك ، وصحة كلامهم ، والانفصال عمّا ورد بالمآخذ الثلاثة . وكان الأستاذ أبو علي يأخذ بها ويرتضيها »[1] .

ويعقّب على انفصالات شيخه بتأييدها وتصحيحها وتعليلها وترجيحها[2] .

وربما دفع وراءها بانفصالات أخرى من عنده[3] .

ولم تقتصر إفاداته من شيخه على هذه الانفصالات على خطرها ، إذ إنها قد تكون من شرحه المفقود على « الإيضاح » ، بل إنه أورد كثيرًا من آرائه واختياراته وأقواله وردوده على النحويين ، مذيّلًا لها بعبارات تنمّ عن تقديره لصاحبها ، من مثل : « وهذا المأخذ كان الأستاذ أبو علي يأخذ في هذا . وإنه لحسن »[4] ، أو : « وهذا المأخذ كان . . يأخذ في هذه المسألة . وهو صحيح »[5] ، أو : « والذي كان يذهب إليه . . وهو عندي الصحيح »[6] .

كما أنه ساق كثيرًا من توجيهات شيخه لعبارات « الإيضاح » ، وما كان يذهب إليه في فهمه لها ، من مثل قوله معقّبًا على قول أبي علي : « لأن ظروف الزمان لا تتضمن الجثث » : كان الأستاذ أبو علي – رحمه الله – يقول : هذا على حذف مضاف ، تقديره : لا تتضمن فائدة الجثث ، وإلا فظروف الزمان تحتوي على الجثث وعلى الأحداث »[7] .

(١) ص ٤٤٠ .

(٢) ص ٨٩ ، ٣٥٣ ، ٤٥٠ ، ٤٨٨.

(٣) ص ١٠٠ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٦٤٩ ، ١٠٠٨.

(٤) ص ٣٨٧.

(٥) ص ٤٠٥.

(٦) ص ٥٥٨ .

(٧) ص ٣٢١ ، ٣٢٢.

ولقد رأيت بعض آراء الشلوبين التي ذكرها ابن أبي الربيع في « التوطئة »[1] .

تلك كانت الملامح العامة لمواقف ابن أبي الربيع من الأستاذ ، وهي جميعًا تشير إلى مكانته في نفسه . فإذا ما انتقلنا إلى تفصيلات مواقفه ، فلقد لاحظت أنه لم يَرُدَّ له قولًا ، أو يضعِّف له مذهبًا ، بل إنه أبدًا موافق له ، مصحِّح رأيه ، مُحَسِّن كلامه ، معتمد اختياره . وهذه نماذج من موافقاته وتصحيحاته ونحوها .

وافق ابن أبي الربيع الأستاذ في أن الجمل ثلاث :« زيد أخوك » ، و « قام زيد » ، و « زيد في الدار » ، وأن المجرور ، ومثله الظرف ، قد نابا مناب ما يتعلقان به ، لأنه لا يظهر ، ومن ثَمَّ فقد توليا عمله ، والضمير في متعلَّقهما قد صار فيهما . ثم أورد الآية الكريمة : ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾[2] اعتراضًا على القول بأن متعلَّق الظرف والمجرور لا يظهر ، ورَدَّه مفرِّقًا بين « مستقر » في الآية و«مستقر» المقدر ، بأن الأول يفهم منه غير ما يفهم من « عند » ، فأنت تقول : زيد عندي ، وإن لم يكن حاضرًا ، والمراد في الآية : فلما رآه حاضرًا بين يديه . ولما دفع الاعتراض أورد اعتراضًا آخر : فإن قلت: فقد صَحَّ أن « مستقرًا » هنا لا يظهر ، فمن قال : إن العرب جعلت حكمه للظرف ، وإن العرب لم تراعه ، إذ كان محذوفًا لا يظهر ؟ . ورَدَّه بأمرين : بأن الشيء لا يلتزم حذفُه إلا لإنابة غيره منابه ، وبأنهم يقولون : زيد في الدار قائمًا ، ولا يقولون: زيد قائمًا في الدار . ولو كان العامل في الحال «مستقرًا» لكان حكم الحال والمجرور في التقديم سواء ، لأنهما متعلَّقان بشيء واحد ، فعدم تقديم الحال دليل على أن العامل فيه المجرور بما فيه من معنى الفعل ، ونيابته منابه ، والحال إذا عمل فيها المعنى لم تتقدم عليه[3] .

---

(١) ص ٤٣٤ .
(٢) النمل ٤٠.
(٣) ص ١١٣ ، ١١٤.

وعَقَّب على ذلك بالقول : « وهذا الذي قاله الأستاذ . . وحكى أن الفارسي ذكره في غير هذا من كتبه صحيح ، لما ذكره من النيابة . والاستدلال صحيح ، ولأن المسموع ليس هو إلا الاسمَ والظرف أو المجرور . وما يتقدَّر من « مستقر » إنما هو صنعة ، لأنهما لابُدَّ لهما من متعلَّق . وأما الإفادة فلم تحصل إلا من الملفوظ به »[1] .

وأقول: هذا الذي ذهب إليه أبو علي ، وأيَّده الشلوبين، وتابعه ابن أبي الربيع ، هو مذهب السراج شيخ أبي علي ، كما ذكر أبو علي نفسه . وقد سبق الجميع إليه الأخفش ، كما حقَّقت في حواشيّ[2] .

وفي مسألة : « زيدٌ جلست عنده ، وزيدٌ ضربت ضربَه » اختلف النحويون في النصب : فأجازه الأخفش على إضمار فعل : لاصقت زيدًا جلست عنده ، وماثلت زيدًا ضربت ضربه . ومنعه بعضهم ؛ لأن جهة نصب الاسم وجهة نصب سببه مختلفة . وإنما الذي يجوز : زيدًا ضربت أخاه ، لأن « الأخ » مفعول به ، و « زيدًا » كذلك[3] .

وقد اختار الشلوبين المنع والإجازة على التفصيل السابق . قال ابن أبي الربيع : « وهو – عندي – الصحيح ، لأن هذا الباب – كما تقدم – باب خارج عن القياس ، لما فيه من الحذف على شريطة التفسير ، فلا يقال منه إلا ما قالته العرب »[4] .

ومن المواضع التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة أن يكون الخبر ظرفًا أو

---

(١) ص ١١٤ .
(٢) ص ١١٣، ح ١، ص ١١٤، ح ١.
(٣) ص ٣٢٧ ، ٣٢٨.
(٤) ص ٣٢٨.

مجرورًا ، ثم يتقدم عليها ، نحو : في الدار رجل . وقد علَّل الشلوبين ذلك بأن الإخبار في الحقيقة عن « الدار » لأن المعنى : الدار ساكنها رجل ، لأن مطلوب المخبر : حال الدار : أمعمورة هي أم خالية . وإذا كانت معمورة : بمن عُمِرت ؟ قال ابن أبي الربيع : « وهذا المأخذ كان الأستاذ أبو علي يأخذ في هذا . وإنه لحسن »[1] . ورأيت الشلوبين في شرح المقدمة الجزولية يقول: « لو قلت : في دار رجل ، لم يجز . وقد كان ينبغي للمؤلف – الجزولي – أن يشترط هذا الشرط فيه ، ولا يطلق القول فيه ، فيوهم جواز ما لا يجوز »[٢] .

وفي نحو : « زيد أعطيته وأكرمت عمرًا » حيث خلت الجملة الثانية المعطوفة على جملة الخبر من ضمير ، اختلف النحويون : فذهب السيرافي إلى أنها تحتاج إلى ضمير ، لأنك عطفت خبرًا على خبر ، فلا بُدَّ في كل خبر من ضمير يرتبط به . وظاهر سيبويه أنها لا تحتاج ؛ لأنك إنما تقصد عطف جملة على جملة ، وكأنك أخذت الأولى مجردة عن المبتدأ . وهذا المنقول عن أبي علي . قال ابن أبي الربيع : «وهو الذي كان الأستاذ أبو علي يختاره » . ولم يصرح ابن أبي الربيع هنا[٣] بمذهبه ، لكنه في موضع آخر[٤] قال ما يفيد تأييده لأبي علي والشلوبين . كما رأيته في « البسيط » يستظهر هذا المذهب[٥] .

وعقد ابن أبي الربيع مسألة للإخبار عن التاء من قولك : ضربت زيدًا ، وقال : الذي ضرب زيدًا أنا ، فتعيد الضمير على لفظ « الذي » . ولكن هل يجوز

(١) ص ٣٨٧ .
(٢) الموضع السابق .
(٣) ص ٤٣٤ .
(٤) ص ٥٥٥ ، ٥٥٦.
(٥) ص ٤٣٤ وحواشيها .

إعادة الضمير على معنى « الذي » ؟ . منهم من أجاز ذلك ، فقال : الذي ضربت زيدًا أنا . ومنهم من منع ، لأنه يترتَّب عليه أن يأتي الخبر مؤكِّدًا . والمنع ظاهر كلام أبي علي في « باب الإخبار » ، ونَصُّه في « التذكرة » ، ومذهب الشلوبين . وقال ابن أبي الربيع : « وهو الصواب »[١] .

ونسب ابن أبي الربيع لبعض المتأخرين حمل الفعل غير المتعدي على المتعدي في نصبه فاعله ، في نحو : زيد تفقَّأ شحمُه ، فأجازوا : زيد تفقَّأ الشحمَ ، جعلوا الضمير فاعلًا ، ونصبوا « الشحم » تشبيهًا بالمفعول به[٢] .

والأصل في هذا باب الصفة المشبهة ، فقد قالوا : مررت برجل حسنِ الوجهَ ، في : مررت برجلٍ حسنٍ وَجْهُه ، فلما طال الكلام بالجار والمجرور ، والصفة والموصوف ، والفعل والفاعل ، والمضاف والمضاف إليه أرادوا تخفيفه فأزالوا الضميروأخَّروه عن « الوجه » ، وجعلوه فاعلًا بالصفة ، ثم طلبت الصفة موصوفها في الحقيقة ، فلم يمكن أن ترفعه ، لأن الفعل لا يرفع إلا واحدًا ، فصارت بذلك شبيهة باسم الفاعل المتعدِّي ، في نحو : مررت برجلٍ ضاربِ الغلامَ[٣] . ثم حملوا اسم الفاعل غير المتعدِّي إذا أريد به الحال على المتعدي ، ثم حملوا اسم المفعول غير المتعدي على اسم الفاعل ، وأجازوا ما سبق في اسم الفاعل المتعدي إذا لم يُذكر منصوبه .

ومذهب الشلوبين في هذا أن النصب على التشبيه بالمفعول به لا يكون في الأفعال ، وإنما يكون في الصفات وأسماء الفاعلين وأسماء المفعولين[٤] . وقد

(١) ص ٨٩٧. وانظر أيضاً: ص ٥٦٩.
(٢) ص ١٠٤٤ وما بعدها.
(٣) ص ١٠٤١ وما بعدها.
(٤) ص ١٠٤٤ .

استظهر ابن أبي الربيع مذهبه، مستدلًّا بأنك لاتقول: زيد حَسَنَ الوجهَ، ولا: زيد تَصَبَّبَ العرق. أما ما جاء في الأثر «تهراق الدماءَ» فقد أوَّله على حذف حرف الجر، وهو كثير في كلام العرب، وما دام قد تؤول، فإن الحجة لا تقوم بمتأوَّل[1].

ومسألة حذف الفاعل مع المصدر مسألة خلافية، والشلوبين يقول بالجواز؛ لأن المصدر لا يطلب الفاعل ببنيته، كما هو الحال مع الفعل، فحذفه مع الفعل نقض للغرض وليس ثمة نقض للغرض مع المصدر، إذ إنه لا بنية له طالبة بواحد منهما، فيجوز أن تأتي له بما يريد من فاعل ومفعول، وتحذف الآخر. وقال ابن أبي الربيع: «وهذا الذي ذهب إليه صحيح من جهة القياس، ولسان العرب لايخالفه، فينبغي ألَّا يُعْدَل عنه لإضمار وتكلُّف من غير دليل تَحمل عليه»[2].

وأقول: إن الشلوبين وابن أبي الربيع يتابعان في ذلك البصريين. ومن المتأخرين من قال بمنع حذف الفاعل مع المصدر، كما لم يحذف مع الفعل، لأن المصدر نائب مناب الفعل، فلا يُحذف معه إلا ما يحذف مع الفعل.

وإذا كان ابن أبي الربيع يصحِّح ويحسِّن ويؤيد ويستظهر آراء شيخه ومذاهبه، فإن ذلك لا يمنعه من أن يسوِّي بينها وبين آراء أخرى، ظهر له وجه قوتها. ومن ذلك أنهم اختلفوا في «كأن»؛ أهي مركبة من الكاف و«إنَّ» بالكسر، أم من الكاف و«أن» بالفتح: فذهب الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء إلى القول الأول. وذهب آخرون إلى الثاني[3]. وقال

(١) ص ١٠٤٥ وحواشيها.

(٢) ص ١٠٧٤ وحواشيها.

(٣) ص ٨٣٩، ٨٤٠ وحواشيهما.

ابن أبي الربيع: «وإلى القول الأول كان الأستاذ أبو علي يميل»[1]. وعلَّل في «البسيط» ميل شيخه إلى التركيب مع «إن» بأنه يرى الحمل على اللفظ أولى من الحمل على الحكم[2]، يريد بـ «الحمل على اللفظ» أن ما حدث بالتركيب مع «إن» ليس فيه سوى استقباح اللفظ، لأن الكاف أصلها أن تكون جارة، وحرف الجر لا يدخل على «إن»، ففتحوا «إن»، وإن لم يكن موضع فتحها، لإزالة قبح اللفظ. أما «الحمل على الحكم» ففيه إخراج لـ «أن» المفتوحة عن حكمها في أنها مع ما بعدها في تأويل المفرد. ومهما يكن، فإن القولين عند ابن أبي الربيع متساويان «وكلاهما عندي وجه»[3].

وأُرى أن القول ببساطتها أقرب.

ومن ذلك أيضًا أنه ساق بيت الأخطل، الذي أنشده أبو علي:

كأنه واضح الأَقراب في لُقُحٍ ... أسمى بهن وعَزَّته الأناصيلُ[4]

شاهدًا على أن حرف الجر حذف فوصل الفعل، والأصل: عزت عليه الأناصيل، أي شَقَّت عليه. ثم ذكر أن بعض النحويين (منهم ابن جني والزمخشري) خَرَّج البيت على أن يُضَمَّن «عز» معنى «غلب»، كما في الآية: ﴿وَعَزَّنِي فِي ٱلْخِطَابِ﴾[5]، وعليه لا يكون فيه إسقاط حرف الجر، وعَقَّب قائلًا: «وكان الأستاذ أبو علي يقول: في هذا - يريد: الوجه الثاني - مجاز وعبارة بضرب المثال، والآخر حقيقة وقصدٌ لإبانة المعنى من أقرب وجوهها

(١) ص ٨٤١.

(٢) البسيط ٢/٧٦٢، ٧٦٣.

(٣) ص ٨٤١.

(٤) ص ١١١٥. وانظر: الإيضاح ١٦٢.

(٥) سورة ص ٢.

وأبيَنِها . ومتى اجتمع أمران أحدهما أقرب من جهة المعنى ، والآخر أقرب من جهة اللفظ ، فينبغي أن يُتحامل على اللفظ ، ويُحافظ على المعنى»[1] .

ولم يوافقه على ما ذهب إليه على إطلاقه ، فالتحامل على اللفظ والمحافظة على المعنى صحيح إذا كان المعنى ضعيفًا ، والمعنى في البيت قوي ، فالأمران إذن متساويان . ويمكن أن يُحمل البيت عليهما[2] .

* * *

(١) ص ١١١٨ وحواشيها.

(٢) الموضع السابق.

الفصل الثاني

ابن أبي الربيع وأبو علي

أبو علي جليل القدر عند ابن أبي الربيع ، ولعل مكانته لا تقلُّ عن مكانة سيبويه في نفسه . هذا ما يلمسه القارئ لـ « الكافي » ، ولمَّا يتجاوز المقدِّمة ، فـ « الإيضاح » عند ابن أبي الربيع من أجَلِّ ما أُلِّف بعد كتاب سيبويه ، وله ميزات كثيرة أسلفنا الإشارة إليها .

لهذا نهد ابن أبي الربيع إلى « إبداء خفيِّه ، وإيضاح مشكله ، وتقييد مطلقه ، وتفصيل مجمله ، وحَلِّ عقده ، وفتح مقفله ، والانفصال عَمَّا اعترض عليه به ، وبيان ما وقع الإشكال للمعترض بسببه» ، كما أنه ذكر «مسائل من الكتاب ؛ لتكون رياضة لضبط الأبواب» ، و «أكثر من ذلك في التصريف »[1] .

وهذه الأغراض التي وضعها ابن أبي الربيع نُصب عينيه حقَّقها على أكمل وجه ، فهو يملك قدرة تلفت النظر على استحضار آراء أبي علي في كتبه المختلفة ، بله « الإيضاح » .

ونبدأ بـ « الإيضاح » ، فالرجل مستظهر له ، واعٍ لما حواه ، فاهم لدقائقه ، نافذ إلى أسراره وخفاياه ، قادر على فك عويصه ومشكله . وتتجلّى هذه النعوت تجليًا عندما يتعارض كلام أبي علي في موطنين من كتابه ، كما حدث عندما اعترضه بعض المتأخرين ، ورماه بالتناقض ؛ لأنه ذهب في « باب حد الإعراب » إلى أن الأسماء الخمسة تعرب بالحروف ، ثم ذهب في النصف الثاني من الكتاب

(١) ص ٩ .

(التكملة) إلى أنها تعرب بالحركات ، فقد رَدَّ ابن أبي الربيع الاعتراض بأن كلامه في « باب حد الإعراب » مسامحة ، وأن مذهبه هو ما قاله في (التكملة) ، وعَلَّل ذلك بأنه تسامح في الموطن الأول ؛ لأن الحركات لا تظهر ، وصار الذي يفهم منها يفهم من الحروف[١] .

أما عن إحاطته بكتب أبي علي الأخرى ، فقد نقل عن شيخه الشلوبين قوله : « أبو علي قد بَيّن في غير هذا الكتاب ، فقال : إن الجمل ثلاث . . » ثم عقب : « وقد وجدت لأبي علي في «العسكريات. . »[٢] .

على أن قدرته هذه قد تتخلى عنه . ومن ذلك أنه نسب إلى أبي علي أنه ذهب إلى أن المضارعة التي أوجبت الإعراب للفعل المضارع هي العموم والاختصاص بالحرف ، وقال : « ولم ير أكثر من ذلك »[٣] .

قلتُ : لقد رأيت أبا علي في « المسائل العسكرية »[٤] يضيف إلى العموم والاختصاص دخول لام الابتداء عند وقوعه في خبر « إن » فتقول : إن زيدًا ليقوم ، كما تقول : إن زيدًا لقائم .

وما رأيته في « العسكريات » نسبه إليه أبو حيان في « الارتشاف »[٥] ، وقال : « وبه قال أبو علي في الأغفال » ، فكأن ابن أبي الربيع لم يعرف ما قاله أبو علي في كتابين من كتبه .

وربما يشعرك الرجل بأن لأبي علي رأيًا آخر ، لكنه لا يذكره ، ومن ذلك قوله

---

(١) ص ١٣٨ .
(٢) ص ١١٢.
(٣) ص ١٧٢.
(٤) ص ٢٥١.
(٥) ١/٤١٤.

في سياق بيان موقف أبي علي من الألف الموجودة في الوقف : « وذهب أبو علي في داخل هذا الكتاب إلى أنها في الرفع والخفض بدل من الألف الأصلية ، وفي النصب بدل من التنوين »[١] . وما يشعرك به صحيح ، فلأبي علي رأي آخر في هذه الألف يوافق فيه الأخفش والفراء والمازني الذين يذهبون إلى أن هذه الألف في أحوالها الثلاثة بدل من التنوين . وقد نسبه إليه الرضي وأبو حيان[٢] .

وبعد فالذي لاشك فيه أن المكانة الرفيعة التي يشغلها أبو علي الفارسي في نفس ابن أبي الربيع ، والمهمة التي ندب الأخير نفسه لها ، كانتا وراء ظاهرة لا تغيب في « الكافي » ، هي الاعتذار لأبي علي ، وتوجيه كلامه ، وتفسير ما أشكل منه ، والتصدي لمنتقديه ، والرد على المعترضين عليه ، والانتصار لآرائه . ويتجلى في ذلك كله حضور ابن أبي الربيع ، وقدرته على الفهم والاستنباط والتعليل والتوجيه والتأويل .

إن الاعتراضات والانتقادات التي وُجهت إلى « الإيضاح » كثيرة ، كما ذكر ابن أبي الربيع في مقدِّمته . وقد شملت هذه الاعتراضات والانتقادات عناوين الأبواب ، أو ترجماتها على حَدِّ تعبيره ، وحدوده وتعريفاته ، وشواهده وأمثلته ، وعباراته ، وكذلك آراءه . هذا فضلًا عن أن العناوين أو الحدود أو غيرها قد تكون مشكلة أو ملبسة ، ويمكن أن ينفذ إليها الاعتراض من جهة ما ، فيسبق هو إلى ذلك ، ويدفعه .

وفي ما يلي نرصد نماذج من ذلك كله ، لنرى كيف كانت مواقف ابن أبي الربيع من مادة « الإيضاح » ، وكيف رَدَّ على ما اعتُرِض عليه منها :

---

(١) ص ٢٢٠ .
(٢) ص ٢٢٠، ح ١.

١ - دفاع عن ترجمات الأبواب :

لم تبرأ عناوين أبواب « الإيضاح » من النقد . ومن ذلك مثلًا عنوان « باب حد الإعراب »[١] فقد اعترضه بعضهم بأن الباب لم يعقد لبيان حد الإعراب فحسب ، فقد ذكر أبو علي فيه إضافة إلى الحد أن الإعراب يكون بالحروف ، ويكون بالحركات ، وأنه يكون في اللفظ ، وفي التقدير ، كما ذكر ما يعرب من الأسماء بالحروف ، وغير ذلك . وعليه فقد كان أولى به أن يقول : « باب الإعراب » كما قال غيره[٢] .

ولم يسلّم ابن أبي الربيع لهؤلاء ، فقد نقل انفصالًا للشلوبين مفاده أن أبا علي ترجم الباب بأول ما ذُكر فيه ، كما قالوا : كتاب الحماسة ، وفي الكتاب : الحماسة والمراثي والأدب والنسيب . فكأنه قال : الباب الذي ذكر في أوله حد الإعراب[٣] .

ولم يكتف بانفصال شيخه ، فمن المحتمل عنده أن يكون أبو علي أراد حقًّا ذكر حد الإعراب لا غير ، ثم تَطرّق من ذكر الحد إلى الأمور الأخرى ، لما فيها من البيان له ، والتعلق به[٤] .

وحققت في حواشيّ أن عنوان الباب كما أورده ابن أبي الربيع موافق لأربعة من الأصول الخطية لـ« الإيضاح » ، ولـ « إفصاح » ابن الطراوة ، ولشرح العكبري . أما في « المقتصد » وفي نسخة دار الكتب المصرية من « الإيضاح » فهو « باب

(١) ص ١٢٠ .

(٢) الموضع السابق.

(٣) الموضع السابق.

(٤) الموضع السابق.

الإعراب » بإسقاط « حد » . وبذلك يسقط الاعتراض أصلًا[١] .

وقد يكون العنوان غير محكم ، أو يَرِد عليه الطعن من جهة ما ، فيوجهه ابن أبي الربيع بما يبرئه من ذلك ، فـ « باب إعراب الأسماء »[٢] أراد منه أبو علي بيان مراتب إعراب الأسماء ، وأن الرفع قبل النصب والجر ، وأنه لذلك قدم ذكر المرفوعات على غيرها ، فكان الأصل في الترجمة : « باب مراتب إعراب الأسماء » فحَذَفَ المضافَ للعلم به بما ذكر ، لأنه قد أكمل بيان الإعراب كله ، وما يكون منه مقدَّرًا ، وما يكون منه ظاهرًا ، وما يعرب بالحروف ، وما يعرب بالحركات[٣] .

٢ - رد الاعتراض على الحدود :

وتعرضت الحدود في « الإيضاح » للاعتراض ، فقد حَدَّ أبو علي الاسم بأنه « ما جاز الإخبار عنه »[٤] ، ولعله أخذه من حَدِّ الأخفش : « الاسم : ما جاز فيه نفعني وضرني »[٥] . واعترضه بعض المتأخرين ، ومنهم ابن السيد[٦] بأنه غير جامع ولا مانع ، غير جامع لأن في لسان العرب أسماء لا يخبر عنها ولا تستعمل إلا على طريقة واحدة ، كالظروف التي لا تتصرف ، والمصادر التي لا تتصرف ، والأسماء التي لا تستعمل إلا في النداء ، وغير مانع لأنه قد سُمع من العرب - وإن كان قليلًا - أفعال قد أُخبر عنها ، نحو « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه »[٧] .

(١) الموضع السابق، ح ١.

(٢) ص ٢٨٩ .

(٣) الموضع السابق.

(٤) ص ٧٤ .

(٥) الإيضاح في علل النحو ٤٨.

(٦) الحلل ٦٢.

(٧) ص ٧٤ - ٧٦.

وتصدى ابن أبي الربيع للجواب، فقال: إن أبا علي لم يقل: «ما أخبرت العرب عنه»[1] حتى يلزمه الاعتراض، بل قال: «ما جاز» أي ما جاز من جهة تصوُّره أن يُخبر عنه، أي ليس في موضع الاسم ما يضاد الإخبار عنه، فليس إلزام العرب هذه الأسماء طريقة واحدة بالمخرج لها عن أن تكون مما يُتَصَوَّر الإخبار عنه. وأما «تسمع. . .» فالإخبار عن المصدر، وهو على حذف «أن»، وكان الأصل: أن تسمع. إلا أن العرب حذفت «أن» ورفعت الفعل، وساغ ذلك لأنه في الأمثال التي تَشِذُّ كثيرًا.

وزاد ابن أبي الربيع بأن أبا علي جعل المحدود، أي الاسم خبرًا، فقال: «فما جاز الإخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم» ولم يقل: الاسم ما جاز الإخبار. . ليبيِّن انعكاس الحد الذي جاء من أسلوب القصر المستفاد من الابتداء بالضمير. ومعلوم أن صحة الحد تعرف بالاطراد والانعكاس. وكأن ابن أبي الربيع يؤكد أن عبارة أبي علي حَدٌّ، لا رسم[2].

ويذكر أن ممن رَدَّ على عبارة أبي علي في تعريف الاسم الجرجاني في «المقتصد» فقد عَدَّها وصفًا لا حَدًّا، لأن الحد مطرد منعكس، وحَدُّه الاسم يمكن طرده، ولا يمكن عكسه[3]. وتابعه في ذلك العكبري[4]. ونقل العكبري عن الجرجاني في شرح جمله أن جواز الإخبار عن الاسم حَدٌّ مطرد منعكس، واعتذر عن «إذ» و«أين» ونحوها بأن الزمان والمكان والحال يصح الإخبار

---

(١) هذه عبارة الأخفش الصغير. وعقب ابن السيد بأنه: قول أبي علي في الإيضاح (الحلل ٦٠)، وكأنه لم يتنبه إلى الفرق بين عبارتيهما.

(٢) ص ٧٦، ٧٧.

(٣) المقتصد ١/ ٧٠.

(٤) شرح الإيضاح ٢/ ٢٧، ٢٨.

عنها، ولكن طرأ عليها معنى الحرف[1].

ولا يخفى أن جواب ابن أبي الربيع أقوى من جواب الجرجاني في «المقتصد» الذي سلَّم للمعترض بأن العبارة وصف لا حد.

ومن حدود أبي علي المعترضة حَدُّه الإعراب، قال: «الإعراب أن يختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل». قال ابن أبي الربيع: «اعتُرِض هذا الحد بالمصادر التي لا تتصرف، وبالظروف التي لا تتصرف، نحو: سبحان اللّٰه، ومعاذ اللّٰه، وريحانه، وسحر إذا أردته ليوم بعينه، وما أشبهها، فإنها لم يختلف أواخرها، وألزمتها العرب طريقة واحدة». ورَدَّه بأن هذه الأسماء وإن لم تختلف أواخرها، لو قُدِّرت العوامل مختلفة لاختلفت أواخرها، فهي لذلك معربة، إذ ليس فيها ما يخرجها على أصلها من الإعراب[2].

وهذا الرد هو رَدُّ الشلوبين على من اعترض حَدَّ الإعراب عند الجزولي[3].

ولعل ابن أبي الربيع قد وضع الاعتراض على حد أبي علي في اعتباره عندما عرَّف الإعراب في «الملخص» فقال: «الإعراب تهيُّؤ الكلمة لتغيُّر آخرها لاختلاف العوامل عليها»[4].

٣ – تأويل الشواهد والأمثلة:

أنشد أبو علي بيت امرئ القيس:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة   كفاني ولم أطلب قليل من المال

---

(١) المصدر السابق.

(٢) ص ١٢١.

(٣) ص ١٢٢، ح ٣.

(٤) الملخص ١/ ١٠٤. و انظر: شرح المقدمة الجزولية ١/ ٢٥١.

شاهدًا على إعمال « كفاني » في « قليل »[1] . وقد اعترضه الناس، ومنهم العكبري ، بأن هذا البيت ليس من باب الإعمال ، إذ « قليل » ليس مطلوبًا لـ « كفاني » و « لم أطلب » من جهة المعنى ، بل هو مطلوب « كفاني » . أما مطلوب « لم أطلب » فهو « الملك » . ولو كان من باب الإعمال لما عمل « كفاني » حتى يشغل « لم أطلب » ، فينصب « قليل » . إذن لا لفظ مساعد على الإعمال ولا معنى صحيح . والمقصود باللفظ المساعد الضمير الذي يشغل به العامل الثاني . كما أن المعنى على إعمال الثاني يفسد[2] .

ولم يرتض ابن أبي الربيع الاعتراض وردَّه بجوابين: أولهما – لعله من عنده – ومفاده أن أبا علي أراد أن ثمة شبهًا بين باب الإعمال وهذا البيت ، ولم يرد أنه من باب الإعمال حقيقة ، ففي نحو « أكرمني وأكرمته زيد » فصلت بين الفعل وفاعله ، وقدّمت ما قياسه أن يكون مؤخرًا ، وكان الأصل: أكرمني زيد وأكرمته . وكذلك البيت ، إذ الأصل : كفاني قليل من المال ، ولم أطلب الملك ، فقدّم « ولم أطلب » وقياسه أن يكون مؤخرًا . كما أن « أكرمته » إذا اشتغل بالضمير ، فقد انقطع عن الاسم حتى صار كأنه لا يطلبه من جهة المعنى ، فلا فرق إذن بينهما إلا من جهة واحدة ، هي أنك إذا أزلت الضمير من « أكرمته » زال إعمال الأول ، فلا يكون إعمال الأول إلا مع وجود الضمير[3] .

وثانيهما – وهو من عند الشلوبين – أنه أراد : ومن دليل إعمال الأول ؛ لأنه لما قال : إن إعمال الأول جائز ، وأتى على صحته بقوله :

* تُنُخِّل فاستاكت به عُودُ إسحِلِ *

(١) ص ٦٢٦ .
(٢) الموضع السابق .
(٣) ص ٦٢٨ .

كأنه اعترض ، وقيل له : كيف يجوز هذا ، وأنت قد فصلت بين الفعل وعمدته بما هو معطوف عيها ؟ فقال : هذا جائز ، وقد جاء في كلام فصحاء العرب ، وأنشد البيت[1] .

والحق أن توجيه الشلوبين غير مستقيم ، ذلك أنه قائم على أن أبا علي أورد :

* تنخل فاستاكت به عود إسحل *

قبل :

* كفاني ولم أطلب قليل من المال *

ولما اعترُض على الأول أجاب بالثاني . وليس هذا – كما حقّقت في حواشيّ – صحيحًا ، فالبيت الثاني في « الإيضاح » قبل الأول . وعلى ذلك جرت الشروح . ولم يتنبّه ابن أبي الربيع لذلك[2] .

هذا وما ذهب إليه ابن أبي الربيع في البيت من أنه ليس من باب الإعمال هو مذهب سيبويه . على أن أبا حيان نقل عن بعض البصريين أنه من باب الإعمال حقًا ، وأن « لم أطلب » معطوف على جوب « لو » والتقدير : لو سعيت لأدنى معيشة لم أطلب قليلًا من المال لأن ذلك يمكنني دون طلب ، لحصول القليل عندي ، فلا احتياج لتطلّبه . كما نقل عن الخشني وابن ملكون والشلوبين أنه من الإعمال ، لكن « لم أطلب » ليس معطوفًا على جواب « لو » ، بل هو على الاستئناف[3] .

وأظن أنه يمكن الطعن على هؤلاء وأولئك بأنه لو كان من باب الإعمال

(١) ص ٦٢٨ ، ٦٢٩.
(٢) ص ٦٢٨، ح ٣.
(٣) ص ٦٢٩، ح ١.

لوجب شغل الثاني بالضمير حتى ينقطع عن « قليل » .

ومن أمثلة أبي علي التي اعترضت ما جاء في قوله : « ولو أُسند إلى الفعل شيء ، فقيل : ضحك خرج ، أو : كتب ينطلق ، وما أشبه ذلك ، لم يكن كلامًا »[1] . قال ابن أبي الربيع : « اعترض هذا الكلام بعض المتأخرين ، فقال : « إنما كان ينبغي أن يأتي بفعل ، لو جعلتَ مكانه مصدره كان كلامًا . وبذلك يتبين أن الفعل لا يُسند إليه . وأما أن يأتي بفعل لو جعلتَ مكان مصدره لم يصح ، ولا كان كلامًا ، فليس بكاف ، ولا مستقلٌّ في الدلالة على أن الفعل لا يسند إليه ، لو قلت : كتب الانطلاق ، أو ضحك الخروج ، لم يكن كلامًا . . وإنما كان ينبغي أن يأتي بـ « حسن تكلم » أو « قبح ضحك » فإن هذا ليس بكلام ، ولو قلت : قبح الضحك أو حسن الكلام ، لكان كلامًا ، فيُعلم بهذا أن الإسناد هنا امتنع لكونه فعلًا . وأما الأول فممتنع هو ، وإن لم يكن هناك فعل »[2] .

ولم ينفصل ابن أبي الربيع عن هذا بشيء من عنده ، وإنما ساق انفصال الشلوبين بأنك لو قلت: الضحك خرج ، أو الكَتْب ينطلق ، لكان كلامًا ، فإنما امتنع ما ذكره ، لأنه فعل ، والفعل لا يسند إليه » . وعقَّب قائلًا : « وهذا انفصال صحيح . ولا فرق – على هذا – بين الذي أتى به أبو علي ، والذي جاء به المعترض »[3] .

ومن الأمثلة المعترضة أيضًا ما جاء في قوله : « فالاسم لا يأتلف مع الاسم ،

(١) ص ٨٨ .

(٢) الموضع السابق.

(٣) ص ٨٩ .

فيكون كلامًا مفيدًا ، كقولنا : عمرو أخوك »[1] . فقد ذكر ابن أبي الربيع أن بعض المتأخرين ، ولعله يريد : ابن الطراوة ، قد اعترض مثاله : « عمرو أخوك » ، وقال : « إنما كان ينبغي أن يأتي باسمين على شرطه ، فيقول : ذا زيد. وأما « عمرو أخوك » ، فهي ثلاثة أسماء » .

وردَّ ابن أبي الربيع الاعتراض « بأن الاسم الثالث – يريد : الضمير – إنما جيء به لبيان الاسم الثاني وتعريفه ، ثم بعد ذلك وقع الإسناد بين الأول والثاني ، ولا حظَّ للثالث في الإسناد »[2] .

وفي الموضع نفسه انفصال للشلوبين لم يذكره ابن أبي الربيع ، ورأيته في ما علَّقه محقق الإفصاح لابن الطراوة[3] من حواشي نسخته الخطية ، ومفاده أن الاعتراض يلزم أبا علي لو كان مراده بقوله : فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلامًا : أنه إذا ائتلف لفظ واحد مع لفظ واحد . . ولم يُرِد ذلك ، وإنما أراد أنه إذا ائتلف شيء من هذا الجنس مع شيء منه ، و « شيء » لا يقتضي لفظًا واحدًا[4] .

٤ – توجيه العبارات المشكلة أو المحتمِلة :

عبارة « الإيضاح » عبارةٌ حَمَّالة . وقد أشار ابن أبي الربيع في المقدمة إلى أن أبا علي مال إلى الإشارة ، وتجافى الإطالة[5] . وهذا شأن المتون ، والكتب التعليمية التي يقصد فيها إلى الاختصار قصدًا ، تجنبًا للتشتيت .

(١) ص ١١١ .

(٢) الموضع ا لسابق.

(٣) الإفصاح ١٥.

(٤) ص ١١١، ح ٢.

(٥) ص ٩.

لقد عرَّف أبو علي الحرف مثلًا بأنه « ما جاء لمعنى ، ليس باسم ولا فعل »[1] ، وفسر ابن أبي الربيع عبارته : أي ليس ذلك المعنى معنى اسم ولا فعل . فالضمير إذن في « ليس » عائد على « المعنى » ، وثمة مضاف محذوف .

ولكن لماذا لا يكون الضمير في « ليس » عائدًا على « الحرف » ؟ . لم يجز ذلك ابن أبي الربيع ، لأن التقدير : ليس الحرف باسم ولا فعل . وهذا خبر لا فائدة فيه ، لأنه حين قال : الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء قد أفاد أن كل واحد غير الآخر ، ولو كان إياه لكان في التقسيم تداخل[2] .

على أن العكبري أجاز أن يكون الضمير عائدًا على « الحرف » ، كأن أبا علي وصفه بوصفين : أحدهما إثبات ، أي : الحرف ما دل على معنى فقط في غيره . والآخر سلب ، أي : الحرف ما لا تحسن فيه علامات القسمين الآخرين[3] .

ولا شك أن هذا التوجيه فيه تكلف لا داعي له ، وتحميل للعبارة أكثر ما تحتمل .

وقال أبو علي أيضًا : « ومن ذلك : زيد في الدار »[4] . واختلف الناس ، فأعاد بعضهم الإشارة على ائتلاف الاسم والاسم ، لأن التقدير : زيد مستقر في الدار . وذهب الشلوبين إلى أن الإشارة إلى «الباب » ، والتقدير : ومن الباب : زيد في الدار[5] . ورتَّب على ذلك أن أبا علي يرى أن الجمل ثلاث: زيد أخوك ،

(١) ص ١٠٦ .
(٢) ص ١٠٧.
(٣) ص ١٠٧، ح ١.
(٤) ص ١١٢ .
(٥) الموضع السابق.

وقام زيد ، وزيد في الدار ، مشيرًا إلى أنه صَرَّح في « العسكريات » بأن « زيد في الدار » قسم برأسه من أقسام الكلام[1] .

لكن أبا علي يقول بعد ذلك : « ويدخل الحرف على كل واحدة من هاتين الجملتين ، فيكون كلامًا »[2] ، فيدخل عليه الاعتراض من بعضهم ، إذ لو كان مراده أن الجمل ثلاث ، لقال : ويدخل الحرف على كل واحدة منها ، فدلَّ على أن « ذلك » إشارة إلى ائتلاف الاسم مع الاسم .

وأجاب ابن أبي الربيع بأنها ثلاث من جهة المسند ، وهي من جهة البناء على الأول اثنتان ، إذ الكلام إما أن يبنى على الاسم ، وإما أن يبنى على الفعل ، و « زيد أخوك » و « زيد في الدار » وإن اختلفا من جهة المسند ، اتفقا في أن كلًّا منهما مبني على الاسم[3] .

ومن العبارات المشكلة أيضًا قوله : « فالآخر من هذا الاسم قد اختلف باعتقاب الحركات على آخره »[4] ، فقد أعاد بعضهم الضمير في « آخره » على « الآخر » وقال : أيُّ آخِرٍ للآخِر ، الآخِر هو اللام من « رجل » .

وأجاب ابن أبي الربيع بأن الضمير عائد على « الاسم » . أما العائد على « الآخر » فهو مستتر في «اختلف » ، وقدَّر : فالآخر من هذا الاسم قد اختلف باعتقاب الحركات على آخر الاسم .

وأَحسَّ بأن تقديره قد يُعْتَرَض ، فقدَّر قائلًا : فما فائدة تكرار اللفظ ، وكان أخصر أن يقول : فالآخر من هذا الاسم قد اختلف باعتقاب الحركات عليه . وردَّ

(١) ص ١١٢. وانظر: المسائل العسكرية ١٠٥ - ١٠٩.
(٢) ص ١١٥ .
(٣) الموضع السابق.
(٤) ص ١٢٣ .

عليه: لو قال هذا لأمكن أن يُعاد الضمير على الاسم، ويكون التقدير: فالآخر من هذا الاسم قد اختلف باعتقاب الحركات على الاسم. ولذلك أظهر ليعلم أن التعاقب على الآخر[1].

وقال أبو علي: «وقد تقدم ذكر ما يختلف آخره بها قبل»[2]. فجعل بعضهم «ما» في عبارته موصولة بمعنى «الذي»، واعترض بأنه لم يذكر ما يختلف آخره بالحركات من الأسماء والأفعال، لم يذكر سوى المفرد، وكان ينبغي أن يذكر جمع التكسير والجمع المؤنث السالم[3].

لكن ابن أبي الربيع لم ير «ما» هنا موصولة، بل رآها مصدرية، والتقدير: وقد تقدَّم ذكر اختلاف آخره بها، والهاء من «آخره» تعود إلى «الاسم» كأنه قال: تقدَّم ذكر اختلاف آخر الاسم بها[4].

وقال أبو علي: «واختلاف الآخِر بالحروف: في الأسماء كقولهم: أخوك وأبوك وحموك وفوه»[5].

وقد أنكر بعض الناس الكاف في «كقولهم»، لأنها تقتضي أنه لم يذكر كل الأسماء التي تعرب بالحروف، وكان أولى به أن يقول: قولهم أخوك..

كما أن بعض من يقرئ «الإيضاح» يذهب إلى أن الكاف هنا زائدة، ويشبهها بقوله – تعالى –: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[6].

---

(١) الموضع السابق.
(٢) ص ١٢٩ .
(٣) الموضع السابق.
(٤) ص ١٣٠ .
(٥) ص ١٣٠ .
(٦) الشورى ١١.

واستبعد ابن أبي الربيع هذا التأويل، لأن الكاف إنما تزاد توكيدًا للتشبيه، وليس في «كقولهم» تشبيه فيؤكَّد، فلم يبق إلا أن تكون زائدة كما في:

* لواحق الأقراب فيها كالمقق *[1]

وهذا لا يكاد يعرف في الشعر، فكيف في الكلام؟![2].

وقد أمكن لابن أبي الربيع أن يجد وجهًا يحمل عليه لفظ أبي علي، وهو أنه ذكر هذه الأسماء مضافة للضمير المخاطب، وهي تعرب بالحروف في كل أحوالها مضافة، فلو لم يأت بالكاف لَتُوُهِّم أنها إنما تعرب بالحروف إذا كانت مضافة إلى المضمر، فجاء بالكاف ليفيد بأنها تعرب بالحروف في جميع أحوالها مضافة، إلى الظاهر، وإلى المضمر المخاطب، وإلى غير المضمر المخاطب[3].

ومن عبارات أبي علي الملبسة: «وكان في موضع الجر مفتوحًا»[4] قالها في سياق كلامه على الممنوع من الصرف. وربما كانت ملبسة لأنها لم تبيِّن مذهبه في الممنوع من الصرف. ومعلوم أن المسألة خلافية: يرى أبو الحسن أن فتحة الممنوع من الصرف ليست حركة إعراب، ولا حركة بناء، بل هي مجرد حركة للتخفيف. ويرى الزجاج أنها بناء. وأكثر النحويين على أنها حركة إعراب. وعبارة أبي علي محتملة أن يكون مذهبه مذهب أبي الحسن لأنه لم يقل: وخفض بالفتحة، وأن يكون مذهب الزجاج، لأنه قال: مفتوحًا، والفتح من ألقاب البناء[5].

---

(١) تخريجه والتعليق عليه في: ص ١٣١ .
(٢) الموضع السابق.
(٣) الموضع السابق.
(٤) ص ١٦٠ .
(٥) ص ١٦١ ، ١٦٢.

وقد خلص ابن أبي الربيع من النظر في العبارة إلى أنه ينبغي أن يقال في الفتحة: إنها علامة الخفض على كل قول، لأنها صارت في موضع الكسرة، فينبغي أن يحكم لها بحكمها، فيُنسب لها الإعراب[1].

وعلى أية حال فإن عبارة أبي علي ليست له، وإنما هي عبارة سيبويه، وقد وقع الخلاف في فهمها، فمذهب سيبويه بناء على ظاهرها أن الفتحة تخفيف، ورأى بعضهم أن مذهبه أنها إعراب، وأنه عبّر بها لأنها أخت الفتحة، تشاركها، كما شارك نصب الفعل جزمه في: لم يفعلا، ولن يفعلا. وفي المسألة كلام يطول[2].

وقد يطعن بعضهم في أبي علي، وينعته باللحن، فيتصدى ابن أبي الربيع، وينفي عنه ذلك، مخرّجًا عبارته. ومن ذلك أن بعض المتأخرين – منهم العكبري –[3] لحّن عبارة أبي علي «فإذا كان – يريد: الخبر – مفردًا كان هو هو، أو منزّلًا هذا التنزيل»: وقال: كان ينبغي أن يقول: هو إياه، ويكون «منزلًا» معطوفًا على الضمير المنصوب الواقع خبر «كان»[4]. وقد ردَّ ابن أبي الربيع بأنه جعل في «كان» ضميرًا هو اسمها، و«هو» مبتدأ، و«هو» الثاني خبره، والجملة خبر «كان»، و«منزلًا» معطوف على الجملة كلها الواقعة خبرًا لـ«كان»[5].

على أن العكبري الذي لحّن قد أوّل العبارة؛ ليخرجها عن الخطأ تأويلًا

(1) ص ١٦٢ .
(2) ص ١٦٠، ١٦٢ وحواشيهما.
(3) شرح الإيضاح ٢/٢٠٩.
(4) ص ٤٤١ .
(5) الموضع السابق.

قريبًا من تأويل ابن أبي الربيع، فقد جعل في «كان» ضمير الشأن، و«هو هو» جملة في موضع نصب، وأضمر لـ«منزلًا» «كان» أخرى[1]. ولا يخفى أن تخريج ابن أبي الربيع أحسن لخلوه من التقدير.

وإذا كان ابن أبي الربيع قد تصدّى للدفاع عن عبارة أبي علي وتوجيهها، والرد على معترضيها، فإن ذلك لا يمنعه من أن يشير إلى عدم إحكام عبارته دون أن يخدش أبا علي بنقد أو تجريح. ومن ذلك أنه قال بعد أن أورد عبارته: «فإن عطفت على «إنَّ» وما عملت فيه اسمًا»: «العطف إنما هو على اسم «إن». وأما العطف على «إنَّ» فلا يصحُّ إلا بجهة التشريك فيه»[2]. ويريد بقوله: «إلا بجهة التشريك فيه» أن العطف يصبح من عطف الجمل، وتكون «إن» منوية في الجملة الثانية.

ومن عبارات أبي علي المعترضة قوله في «باب إن وأخواتها»: «وهي إنَّ»، ذلك أن هذا الضمير ظاهره أنه يعود على: أخوات إن. وقد ردَّ الناس هذا، لأنه لا يصح أن يقال: وأخوات إن: إنَّ[3].

قال ابن أبي الربيع: «إنما يعود الضمير إلى الجميع، فكأنه قال: وهذه الحروف التي بوّبت لها هذا الباب: إن وأنّ»[4].

ونقل عن الشلوبين أنه كان يذهب إلى أنه يعود إلى الحروف، لأنه جرت عادة النحويين أن يقولوا: باب الحروف التي تؤثر في المبتدأ والخبر، وتنسخ

(1) ص ٤٤١، ح ٣.
(2) ص ٨٥٠ .
(3) ص ٨٣٥ .
(4) الموضع السابق.

حكمهما ، فقال : وهي : إن ، أي هذه الحروف[1] .

فإذا كانت عبارة أبي علي صريحة لا تحتمل التأويل ، وأعيت ابن أبي الربيع الحيلة ، فإنه يلجأ إلى القول بأنها « مسامحة » . وهذا ما فعله عندما أفادت عبارة أبي علي في « باب حد الإعراب » أن إعراب الأسماء الخمسة بالحروف[2] ، في حين ذكر في « التكملة » أن إعرابها بالحركات المقدرة في الآخر ، وما قبل الآخر متبع الآخر ، وهو مذهب سيبويه ، فدخل بعض المعترضين من هذا الباب ، وقال : « لا هو سلك طريق الصواب ، ولا تبع سيبويه ، ولا بقي على قول واحد ، وتناقض »[3] ، وكان جواب ابن أبي الربيع بأن كلامه في هذا الموطن مسامحة .

٥ – الانتصار للآراء :

دأب ابن أبي الربيع على الانتصار لأبي علي وتأييد آرائه ، وسوق التعليلات والأدلة التي تُظْهِرها .

ومن ذلك مثلًا أنه انتصر لرأيه في مفهوم المضارعة التي أوجبت إعراب الأفعال المضارعة . لقد ذهب أبو علي إلى أن المضارعة هي العموم والاختصاص بالحرف .

في حين ذهب الجزولي – وهو ظاهر سيبويه – إلى أنها العموم والاختصاص ، ودخول اللام في خبر « إن » ، والوقوع موقع الاسم[4] .

(١) الموضع السابق .
(٢) ص ١٣٢ .
(٣) ص ١٣٧ .
(٤) ص ١٧٢ ، ١٧٣.

وأبطل ابن أبي الربيع العنصرين الأخيرين . أما دخول اللام فإنه لم يكن إلا بعد الشبه ، لأن هذه اللام هي لام الابتداء ، وهي تختص بالأسماء ، لأن الابتداء لا يكون إلا في الأسماء ، فلم تدخل المضارع إلا بعد أن أشبه الاسم ، فاللام والإعراب كلاهما أصل في الأسماء ، والقول بأن اللام سبب دخول الإعراب إذن باطل ، كما أن القول بأن الإعراب سبب دخول اللام باطل .

وأما الوقوع موقع الاسم فلم يوجب جملة الإعراب ، إنما أوجب الرفع خاصة . وكان سبيل ابن أبي الربيع إلى تقرير ذلك أنه دفع مذهب أكثر الكوفيين الذين قالوا بأن عامل الرفع هو التعري عن العوامل الناصبة والجازمة ، دفعه بأن التعري ثبت عاملًا في المبتدأ ، فلا يثبت عاملًا في الفعل ؛ لأن عوامل هذا غير عوامل ذاك ، فلم يبق إلا الوقوع موقع الاسم[1] .

على أني رأيت في « المسائل العسكرية » أبا علي يقول بدخول اللام في خبر « إن » ، ويعده من أوجه الشبه التي أوجبت إعراب الأفعال المضارعة ، كما نسب أبو حيان إليه ذلك في « الأغفال » ، فلعل ابن أبي الربيع لم يطلع على نَصَّيْه في هذين الكتابين[2] .

ومما يذكر هنا أن ابن أبي الربيع لم يعرض لمذهب الكوفيين في علة إعراب الفعل المضارع ، فهم يرون أنها دخول المعاني المختلفة والأوقات الطويلة[3] ، كما أن مذهب البصريين الذي نص عليه الأنباري يشير إلى ثلاثة أوجه في علة إعراب المضارع : الشياع والاختصاص ، ودخول لام الابتداء ، والجريان على اسم

(١) ص ١٧٤ .
(٢) ص ١٧٣ وحواشيها .
(٣) الإنصاف ٢/٥٤٩.

الفاعل في حركته وسكونه[1] .

وفي الكلام على « إذا » ذكر ابن أبي الربيع أن النحويين اختلفوا فيها على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنها لا يليها إلا الجملة الفعلية ، وأن الاسم إذا جاء بعد ذلك فهو محمول على فعل محذوف أو مؤخَّر . وأن الذي تتعلق به لا يكون إلا بعدها ، وهو جوابها .

وثانيها : أنه يقع بعدها الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر ، بشرط أن يكون الخبر فعلًا .

وثالثها : يقع بعدها الجمل كلها ، اسمية كانت ، أو فعلية ، وعلى أي وجه كان الخبر .

والمذهب الأول هو مذهب أبي علي وابن جني وأكثر المتأخرين . والثاني يظهر من كلام سيبويه في باب الاشتغال . والثالث ينسب إلى الأخفش .

وقد علّق ابن أبي الربيع على الأول بأنه هو الصحيح . وسكت عن الثاني . وقال عن الثالث : وهذا لا ينبغي أن يؤخذ به[2] .

وأتى أبو علي بالآية الكريمة : ﴿ النار وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[3] ، على أن ﴿ النار ﴾ خبر مبتدأ مضمر . وذهب الزمخشري إلى أن ﴿ النار ﴾ مبتدأ ، والخبر ﴿ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[4] .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) ص ٣١٠ - ٣١٣.

(٣) الحج ٧٢.

(٤) الكشاف ٣/٢٢.

وعلى الرغم من صحة ما ذهب إليه الزمخشري ، فإن ابن أبي الربيع قوّى ما ذهب إليه أبو علي من جهتين : إحداهما تكثير الجمل ، وهو أبلغ ، وثانيتهما : أن المقصود تفسير الشر وتبيينه ، لأن صدر الآية : ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ﴾ ، وذلك الشر هو النار[1] .

وصَوَّب ابن أبي الربيع ما ذهب إليه أبو علي من أن « ال » في « الذي » و « التي » و « الآن » زائدة لتوكيد التعريف ، وأن تعريف الأولين بالصلة ، وتعريف الأخير بالإشارة ، لأن الاسم لا يتعرف من وجهين[2] .

واستظهر رأي أبي علي في عدم اشتراط الضمير في الجملة المعطوفة على جملة وقعت خبرًا ، وذلك لأنك إنما تقصد عطف جملة على جملة ، وكأنك أخذت الأولى مجردة من المبتدأ . وما رآه أبو علي هو ظاهر سيبويه ، واختاره الشلوبين[3] .

وفي الكلام على التعدية بالهمزة ، ذكر ابن أبي الربيع أن النحويين اختلفوا في القياس والسماع : فمنهم من ذهب إلى أنه كله سماع . وهو منسوب إلى المبرد ، ونقل أبو حيان عن السهيلي أنه مذهب سيبويه . ومنهم من ذهب إلى أنه مقيس في غير المتعدي . وهو مذهب سيبويه ، وظاهر كلام أبي علي . وعليه أكثر النحويين . ومنهم من ذهب إلى أنه قياس في غير المتعدي ، وفي ما يتعدى إلى واحد ، وسماع في باب ظننت . وهو مذهب المازني . ومنهم من ذهب إلى أنه قياس كله . وهذا مذهب الأخفش وابن السراج .

قال ابن أبي الربيع معقبًا على المذهب الثاني ، مذهب سيبويه وأبي علي

---

(١) ص ٤٦٧ .

(٢) ص ٥٧ .

(٣) ص ٤٣٤ ، ٥٥٩.

وأكثر النحويين : وهو الصواب[١] .

وفي مسألة إقامة المصدر مُقام الفاعل ، أي بناء الفعل له ، اشترط النحويون ثلاثة شروط : الإفادة ، وأن يكون قد نُصب نَصب المفعول به اتساعًا . وألا يحضر المفعول به حقيقة[٢] . وقد خالف بعضهم في الإفادة ، فقال : يُقام وإن كان مؤكِّدًا ، فيقال : سير بزيد سيرٌ[٣] . ومنع ذلك أبو علي . قال ابن أبي الربيع : « وهو الحق ، لأن المسند والمسند إليه من شرطهما أن يفيد كل منهما ما لا يفيده الآخر ، وألا يأتي أحدهما توكيدًا لمقتضى الآخر . . فلهذا لا يقام المصدر حتى يفيد النوع أو يفيد العدد »[٤] .

ويذكر هنا أن ما منعه أبو علي هو مذهب سيبويه . وفي المسألة مذهب ثانٍ مفاده المنع أيضا ، ولكن بشرط ألا يكون غير المصدر . فإن وجد غيره جاز ، فتقول : سير بزيد سير ، لأن المصدر قد أفاد بالمجرور . وفي المسألة أيضًا مذهب ثالث ، هو الجواز على كل حال ، وهو أضعفها[٥] .

ويرى أبو علي أن الأفعال التي لا تتصرف أربعة : عسى ، ونعم ، وبئس ، وفعل التعجب . وزاد غيره : ليس ، وحبذا[٦] . وقد نصر ابن أبي الربيع أبا علي ، وأقره في عدم إثبات الأخيرين . وعلل ذلك بأن « حبذا » بعد التركيب اسم ، لأن الأفعال لا تركب ، وأن « ليس » – وإن لم تتصرف – قد عُوِّضت تقييدَ خبرها بالأزمنة الثلاثة ، قالوا : ليس زيد قائمًا أمس ، وليس زيد قائمًا الآن ، وليس زيد

(١) ص ٦٤٠، وحواشيها .
(٢) ص ٦٣٣.
(٣) ص ٦٥٢.
(٤) الموضع السابق .
(٥) ص ٦٥٢، ح ١.
(٦) ص ٦٦٣.

قائمًا غدًا[١] .

وقد اعتذر العكبري لأبي علي بأن « حبذا » مركبة مع « ذا » عند قوم ، فصار لها حكم الأسماء . وإذا لم تكن مفردة لم تذكر مع المفردات . كما اعتذر له بأنه ذَكر « ليس » في باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر . وأنها شديدة الشبه بالحرف ، فلم تتمحض فعلًا ، فلم يذكرها مع الأفعال المحضة[٢] .

ويمكن أن نفيد مما سلف أن ابن أبي الربيع يوافق أبا علي في أن « حبذا » اسم مخالفًا القائلين بأنها فعل ، والقائلين بأنها جملة مركبة من فعل ماضٍ وفاعل .

أما « ليس » فقد نسب لأبي علي الاضطراب فيها ، وأنه قال مرة بفعليتها ، ومرة بحرفيتها . وأراني أكاد أجزم أنه قال بحرفيتها . فلقد أفاض في « الحلبيات » في الاستدلال على ذلك . ولعله ذكرها في « باب كان » من قبيل أنها تعمل عمل الباب . وابن أبي الربيع صريح في القول بفعليتها ، واستدل على ذلك بلحاق تاء التأنيث ، وضمائر الرفع لها[٣] .

وأنشد أبو علي البيت :

فأما الصدور لا صدور لجعفر ... ولكنَّ أعجازًا شديدًا ضريرُها[٤]

شاهدًا على أن جملة الخبر « لا صدور لجعفر » خلت من الضمير العائد إلى المبتدأ « الصدور » لأن اسم الجنس « صدور » أغنى عنه ، إذ إن الصدور الأولى داخلة في « صدور » الثانية[٥] .

(١) ص ٦٦٥.
(٢) ص ٦٦٣ وحواشيها .
(٣) ص ٦٦٣ وحواشيها .
(٤) ص ٤١٣ .
(٥) ص ٤١٣ ، ٤١٤ .

وذهب ابن جني إلى أن «الصدور» الأولى عامة، والثانية كذلك، وأن تكرار اللفظ هو الذي قام مقام الضمير[1].

قال ابن أبي الربيع: «وكلاهما صحيح، إلا أن مذهب أبي علي أبيَـن في البيت، وأنسب للردِّ والهجو، لأن هذا القوم لم ينسبوا لأنفسهم أنهم صدورُ العالم على الإطلاق، وإنما أثبتوا لأنفسهم صدورًا مخصوصة، فقال: ما أثبتم باطل، ليست لكم، ولا غيرُها، فأتى أولًا بما أثبتوا، ثم أتى أخيرًا بما ينفي ما أثبتوا وغيرَه»[2].

وفي باب التعجب «ما أحسن زيدًا» اختلفوا في الفاعل: فذهب الزجاجي إلى أن الفاعل في الحقيقة هو: «زيد»، وأن المعنى: زيد حسن جدًّا، وإنما انتصب «زيد» لمكان الهمزة التي تجعل الفاعل مفعولًا، فيبقى الفعل بلا فاعل، فأضمروا ضميرًا اشتغل به، فاحتاج الضمير إلى ما يعود إليه، فأتوا بـ «شيء»، ثم انتقلوا عنه إلى «ما» لمكان الإبهام.

وذهب أبو علي - وهو ظاهر الخليل وسيبويه - إلى أن الفاعل حقيقةً ضمير يعود إلى «ما» والمعنى: شيء عظيم أحسن زيدًا، إذ لم يكن بذاته حسنًا، إلا بصفة كانت فيه، لعظمها نبا الخاطر عن إدراكها، فوقع لذلك التعجب[3].

* * *

قال ابن أبي الربيع: وهذا عندي هو البيِّـن[4].

---

(١) ص ٦٩٥، ٦٩٦.

(٢) الموضع السابق.

(٣) ص ٧٢٤.

(٤) ص ٧٢٤.

وفهم ابن أبي الربيع من كلام أبي علي أنَّ «إنَّ» واللام الواقعة في خبرها كليهما دخلا لتوكيد الجملة[1]، في حين ذهب الزجاجي إلى أن «إنَّ» دخلت لتوكيد الجملة، واللام دخلت لتوكيد الخبر، فجعلهما مؤكِّدين لشيئين[2]. وقد أيَّد ابن أبي الربيع ما ذهب إليه أبو علي من التسوية، وحَمَل لفظ الزجاجي على المسامحة، وأنه قالها مراعاة لما دخل كل واحد منهما عليه[3].

على أن ما تقدَّم كله، لم يمنع الرجل من الخروج عن إلفه، فاستدرك على صاحبه، وزاد عليه، وفَضَّل آراء لغيره، أو سَوَّى بين آرائه وآراء أخرى، لأنه تبيَّن له وَجْهُ الحق بعيداً عنه. وهو ما سنعرض له بعد بتفصيل.

٦ - العناية بالروايات ونقدها:

لم يكن ابن أبي الربيع مجرد شارح لنص، ولم يقتصر في عمله على تفسيره، وبيان مرامي مؤلفه، بل إنه نهد لمهمة أخرى، تدل على مدى عنايته بالمتن الذي يشرحه، وتلك هي نقده للروايات المختلفة، والمفاضلة بينها، علماً بأن بعض ما يذكره منها قد انفرد هو به[4]. ويكشف نقده لهذه الروايات عن دقة نظره، وتمكُّنه من أصول الصنعة وجزئياتها، وقدرته على الوصول إلى الأحكام المصيبة. وهذه بعض نماذج تؤكد ذلك.

- قال أبو علي: «فالاسم في باب الإسناد والحديث أعم من الفعل».

وعَقَّب ابن أبي الربيع بأن ثمة رواية أخرى: «فالاسم في باب الإسناد إليه، والحديث عنه، أعم من الفعل»، وأن أكثر الكتب عليها، وأنها أشكل من الرواية

---

(١) ص ٨٨٠.

(٢) الموضع السابق. وانظر: الجمل ٥٤.

(٣) ص ٨٨٠.

(٤) انظر مثلًا: ص ١٢٢، ١٢٤، ١٤٦، ١٤٧.

الأولى[١] .

لقد اعترضت طائفة من النحويين، ومنهم ابن الطراوة والعكبري، الرواية الأولى، بأنه فاضل بين الاسم والفعل في الإسناد، أي الإخبار به، وعنه، وقرّر أن الاسم «أعمُّ» من الفعل في ذلك. ولا عموم في الفعل لأنه يُسند ولا يُسند إليه، فـ «دخول الفعل في الإسناد من جهة واحدة، ولا يقال «عموم» إلا في ما دخل من جهتين فأكثر»[٢] .

وخرج ابن أبي الربيع من الاعتراض بأن المفاضلة ليست في الإسناد، وإنما في الوجود في عمد الكلام، فالمسند إليه لا يكون إلا اسمًا، والمسند يكون اسمًا كثيرًا وفعلًا كثيرًا، أي أنه يوجد كلام من اسمين، ولا يوجد كلام من فعلين، إذن الاسم أعَمُّ من الفعل[٣] .

وما اعترُض به على الرواية الأولى اعترُض به على الرواية الثانية. وتزيد الثانية بأن الفعل لا يُسند إليه، ولا يُحدَّث عنه أصلًا. وقد خَرج ابن أبي الربيع من الاعتراض بإعادة الضمير في «إليه» و«عنه» إلى الاسم، كأنه: الاسم في باب الإسناد إلى الاسم، والحديث عن الاسم، أعم من الفعل، أي الاسم في باب العمد أعَمُّ من الفعل، وبذلك تكون «إليه» و«عنه» بمنزلتهما إذا أسقطهما، المعنى واحد[٤] .

وأيَّد ابن أبي الربيع تخريجه بقول أبي علي بعد: «لأن الاسم كما يجوز أن يُخْبَر عنه فقد يكون خبرًا». وفي ذلك تنبيه على أن الجمل تخلو من الفعل.

---

(١) ص ٩٠ .

(٢) ص ٩١ .

(٣) ص ٩١ .

(٤) ص ٩٣ .

وهذا هو معنى العموم المقصود. وحكم بأن الرواية الثانية أحسن، لما فيها من التنبيه على أن الجمل لا تخلو من الاسم[١] .

ويُذْكر هنا أن الرواية الأولى التي اعتذر لها ابن أبي الربيع، اعتذر لها أيضًا العكبري اعتذارًا قريب المأخذ بأن جعل المراد من «أعم»: العموم دون اشتراك أو تفضيل. واعتذر لها اعتذارًا آخر مفاده أن يكون العموم في أصل الإخبار، وأن الزيادة للاسم بالإخبار عنه[٢] .

أما الرواية الثانية التي رأى ابن أبي الربيع أنها أحسن، على الرغم من أنها أكثر إشكالًا، فإن العكبري حكم بأنها خطأ؛ لأن الإسناد إلى الاسم والحديث عنه يحصره في قسم واحد، وهو كونه محدَّثًا عنه[٣]، فلا مجال إذن للمفاضلة.

وإذا كان العكبري قد أمكنه الاعتذار عن الرواية الأولى من وجهين، فزاد على ابن أبي الربيع وجهًا، فإنه لم يجد للرواية الثانية – وهي أكثر إشكالًا – التي اعتذر لها ابن أبي الربيع وجهًا.

– وقال أبو علي: «فالآخر من هذا الاسم قد اختلف باعتقاب الحركات على آخره»[٤]. فذكر ابن أبي الربيع أن من الناس من أعاد الضمير في «آخره» على «الآخر»، وقال: أي آخِرٍ للآخرِ؟!. وقد أجاب. ثم ذكر روايتين رآهما في بعض النسخ:

الأولى: «فالاسم قد اختلف باعتقاب الحركات على آخره». وهي رواية

---

(١) ص ٩٣ .

(٢) ص ٩٠، ح ٥. وانظر: شرح الإيضاح ٢/٥٧، ٥٨.

(٣) ص ٩٠، ح ٤. وانظر: شرح الإيضاح ٢/٤٧، ٤٨.

(٤) ص ١٢٣ .

لم ترد في الأصول الخمسة التي اعتمدها محقق «الإيضاح»، كما لم ترد في أصول «المقتصد». وهي تصديق لما قلت في مطلع الكلام في هذه النقطة من أن بعض الروايات قد انفرد بها ابن أبي الربيع.

والثانية: «والآخِر من هذا الاسم قد اختلف باعتقاب الحركات عليه». وهي رواية أربعة من أصول «الإيضاح» وأصول «المقتصد»[1].

وقد عقّب ابن أبي الربيع قائلًا: «إلا أن أكثر الكتب على ما ذكرته أولًا. وهاتان الروايتان أبين»[2]. وإنما كانتا أبين لعدم ورود اعتراض عليهما.

- وقال أبو علي: «فالأسماء الموصولة نحو قولهم: الذي والتي. والألف واللام في نحو: القائم، والضارب والمعطي في حكمهما»[3].

قال ابن أبي الربيع: «هذا الموضع يروى على ثلاثة أوجه: «في حكمهما» بغير حرف عطف. «وفي حكمهما» بتقدم حرف العطف، وإضافة «الحكم» إلى ضمير التثنية. «وفي حكمها» بتقدم حرف العطف، وإضافة «الحكم» إلى ضمير المفردة المؤنثة. وهذا الثالث أشهر في هذا الموضع»[4].

ثم تكلم على كل رواية منها[5]. ولم يفاضل بينها، فهي جميعًا متّجهة. ويذكر هنا أنه قد نَدّت عنه رواية هي: «وما كان في حكمها» بزيادة «ما

---

(١) ص ١٢٤ وحواشيها.
(٢) الموضع السابق.
(٣) ص ٤٩٥.
(٤) ص ٤٩٦.
(٥) الموضع السابق.

كان». وهي في «الإيضاح»[1]، وثلاثة من أصول «المقتصد»[2].

وأودُّ هنا أن أنبّه إلى أمرين مهمين يتصلان بعنايته بالروايات ونقده لها:

أولهما: أن نظرات ابن أبي الربيع النافذة، وتمحيصه لما ذكر من روايات، يعود بفائدة كبيرة على نص «الإيضاح» المطبوع، وبعض شروحه التي تضمنت النص. وأضرب مثلًا على ذلك: قال أبو علي: «فهذا ونحوه مما يجوز فيه الإخبار بـ (الذي) و (بالألف واللام)»[3]. وذكر ابن أبي الربيع أنه قد روي: «مما يجوز»، و «مما لا يجوز».

فمن روى: مما يجوز، أرجع إلى الجملة الفعلية، والفعل متصرف، يريد أن هذا ونحوه مما لا يختلف فيه الألف واللام و «الذي»، وكل ما صح الإخبار فيه بـ «الذي» صَحّ فيه الإخبار بالألف واللام.

ومن روى: مما لا يجوز، أرجع إلى ضمير الأمر والشأن، لأن ضمير الأمر والشأن لا يُخْبَر عنه أصلًا، لأن الإخبار عنه يؤدي إلى أن يوضع غير موضعه[4].

الروايتان إذن متجهتان. والأولى هي المشهورة، كما ذكر ابن أبي الربيع.

لكن «الإيضاح» المطبوع جاء فيه: في ما يجوز فيه[5].. ولم يعلّق المحقق. وما أراه إلا تحريفًا طباعيًا. وفي «المقتصد» جاء: وهذا مما لا يجوز[6]. وقد علّق المحقق على ما ورد في «الإيضاح» بأنه سهو! ولو اطلع على كلام ابن أبي

---

(١) الإيضاح ٥٤.
(٢) المقتصد ١/٣١٤.
(٣) ص ٥٦١.
(٤) ص ٥٦١.
(٥) الإيضاح ٦١.
(٦) المقتصد ٢/١١٥٥.

الربيع لما حكم على الرواية المشهورة بأنها سهو.

وثانيهما: أن الروايات ليست مجرد خلاف أو تباين في الألفاظ، أو نقص وزيادة فيها، بل قد ينبني عليها استنباط رأي، أو الحكم بمذهب، أو حسم خلاف. ودليل ذلك أن ظاهر كلام أبي علي في «باب الإخبار بـ(الذي) والألف واللام» يفيد بأن الألف واللام حرف[1]. وعندما عرض ابن أبي الربيع للمسألة في «باب من الابتداء بالأسماء الموصولة» وذكر الروايات في عبارة أبي علي «والألف واللام في نحو: القائم، والضارب والمعطي في حكمهما» التي أشرت إليها آنفًا، قال: «ومن روى: والألف اللام.. في حكمهما، فيكون ظاهرًا في أنها حرف. وهو الصحيح»[2]. لقد استعان بالرواية ليؤكد ظاهر كلام أبي علي في موطن آخر. واعتذر له عن إيراد الألف واللام مع الأسماء الموصولة بأنها مع ما بعدها بمنزلة «الذي» وصلتها.

* * *

وبعد، فإن حرص ابن أبي الربيع على الانتصار لأبي علي، والدفاع عنه، والاعتذار له، أخرجه أحيانًا عن الصواب، وعدل به عن مقصود كلام أبي علي نفسه. وخير مثال على ذلك كلامه علي الآية الكريمة: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾[3] فقد حمل أبو علي ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ على فعل مضمر، تقديره: ابتدعوا، فجعلها من باب الاشتغال[4]. وهو إعراب المعتزلة لأنهم يقولون: ما كان مخلوقًا لله لا يكون

(١) الإيضاح ٥٧.
(٢) ص ٥٠٨.
(٣) الحديد ٢٧.
(٤) ص ٣٤٣.

مخلوقًا للعبد، والرهبانية من ابتداع الإنسان، فهي مخلوقة له. وقد صرّح أبو علي باعتزاله، فقال: «لأن ما يجعله هو - تعالى - «لا يبتدعونه هم»[1]. وليس بعد هذا إقرار بانتمائه للمعتزلة.

لكن ابن أبي الربيع يقول معلقًا على عبارته الأخيرة: «كلام ظاهره الخطأ، والخروج عن السنة، والعدول إلى مذاهب المعتزلة، وإن كان قد يقبل التأويل، ويكون معنى «يجعله»: يفرضه ويأمر به، ثم قوله: ﴿مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ﴾ بدل من ﴿ابْتَدَعُوهَا﴾ لأن المعنى واحد»[2].

والحق أن كلام أبي علي محمول على ظاهره. وقد فهمه الزمخشري وأبو حيّان وأبو البقاء على ذلك[3]. فأبو علي متهم بالاعتزال، كما حقق عدد من الباحثين المحدثين ذلك[4]. إذن تأويل ابن أبي الربيع تأويل من عنده، وليس مقصودًا لأبي علي.

* * *

ومهما يكن فإن ابن أبي الربيع قد قام بمهمته في شرح «الإيضاح» خير قيام، كما أسلفنا. وعلى الرغم من أن ذلك يعدُّ - في ظاهره - موافقة لأبي علي واتباعًا له، فإنه كشف عن شخصية نحوية متميزة متمكنة من أصول الصنعة، قادرة على الجدل والمناقشة والنفاذ إلى حقائق المسائل، والخلوص إلى نتائج مقبولة.

* * *

(١) ص ٣٤٥.
(٢) الموضع السابق.
(٣) ص ٣٤٥ وحواشيها.
(٤) منهم د. عبد الفتاح شلبي في «أبو علي الفارسي» ٧٦ - ٨١.

الفصل الثالث

ابن أبي الربيع وابن الطراوة

هما رجلان على طرفي نقيض. الأول معجب بـ «الإيضاح» وصاحبه. والثاني لايرى لهما فضلًا. الأول ينتصر ويثني ويؤيد، والثاني يطعن ويعيب ويخالف. والنظرة العامة تقول: إن الأول منصف، فهو مع الناس في إجماعهم على مكانة الرجل وكتابه، وتشير إلى أن الثاني صوت منفرد، ولعله - وحده - الذي صنَّف في تخطئة أبي علي في «الإيضاح» كتابًا مستقلًّا أسماه: «الإفصاح ببعض ماجاء من الخطأ في الإيضاح». وقد عرضت من قبل للأسباب الحقيقية التي أدَّت بابن الطراوة إلى موقفه هذا، ونقضت ماذهب إليه أحد الباحثين المحدثين من أنه الخلاف في المذهب[1].

وقد تصدى للرد عليه - في مانعلم - ثلاثة: ابن الضائع في مؤلَّف مستقل، والشلوبين، وابن أبي الربيع في ثنايا شرحه هذا.

ولسنا في معرض تبيان ما إذا كان ابن الطراوة متحاملًا على أبي علي في كتابه، إلا بالقدر الذي يكشفه لنا تناول ابن أبي الربيع لانتقادات ابن الطراوة.

لقد ذكر ابن أبي الربيع ابن الطراوة غير مرة مصرحًا وغير مصرح - كما سلف - وذكر «الإفصاح» ورَدَّ عليه، ونقض كلامه في كل المواطن التي ذكره فيها.

ولن يفوتني هنا أن أشير إلى أمرين يتصلان بانتقادات ابن الطراوة،

---

(١) ص ٣٠، ٣١ من الدراسة.

ويوضعان في ميزان ابن أبي الربيع، وهما :

– أن الانتقادات، بعضها في «الإفصاح»، وبعضها ليس فيه. ويغلب على الظن أن ماليس فيه هو من كتاب ابن الطراوة المفقود : «المقدمات إلى علم الكتاب وحل المشكلات على توالي الأبواب». وسوف أشير إلى هذا وذاك في مواطنه.

– أن شرحي «الإيضاح» : المقتصد للجرجاني، وهو مطبوع، وشرح العكبري، قد خلوَا من هذه الانتقادات، الأول ضرورةً بحكم أن الجرجاني متقدِّم على ابن الطراوة. أما الثاني فليست فيه إشارة إلى ابن الطراوة، بله انتقاداته.

بعد هذا أنتقل إلى انتقادات ابن الطراوة، وردود ابن أبي الربيع عليها، فأقول : إن ابن الطراوة تتبَّع أبا علي في عباراته، وشواهده، وأمثلته، فضلًا عن آرائه ومذاهبه النحوية واللغوية. وقد رأينا في الفصل السابق كيف تصدَّى ابن أبي الربيع للانتقادات التي وجهت لأبي علي، لكن ما رصدناه ثمة لم يكن لابن الطراوة، أو لم نستطع الجزم بأنه له. وما نرصده هنا هو ذلك الذي صرَّح بنسبته إلى ابن الطراوة، أو وقفنا على نسبته له.

- ١ -

لاشك أن ابن الطراوة قد تحامل على عبارات أبي علي، وحمَّلها أكثر مما تحتمل. ولذلك فإن ابن أبي الربيع، وهو ينظر فيها، لم يجد في الغالب كبير عناء في ردِّها، والرجوع بالعبارة إلى جادَّة الاستقامة.

أ – ولعل أول ما يلاحظ على ابن الطراوة أنه وقف عند أول عبارة في «الإيضاح»، وحكم بخطأ أبي علي، فأوقع نفسه في أمرين : الخطأ والتناقض،

على حد تعبير ابن أبي الربيع.

قال أبو علي : «الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء : اسم، وفعل، وحرف»[١].

ووقف ابن الطراوة عند «من» فجعلها للغاية. ورتَّب على ذلك أن المقتضَى «أن كل كلام لابُدَّ فيه من الاسم والفعل والحرف»[٢]. وماحكاه ابن أبي الربيع عن ابن الطراوة إن كان نصًّا فهو ليس في «الإفصاح»، وإن كان معنى فقريب منه ثمة، قال ابن الطراوة : «فإن زعم زاعم أن الرواية في الكتاب إنما هي : الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء، فالحمل بأوجه، لأن من الكلام ما يفضل هذا الحصر عنه، ومنه ما يقع دونه. فمن ذلك : زيد قائم، كلام مفيد خالٍ من فعل وحرف. وهو أكثر الكلام، لأنه الأول بالقوة. ويليه في الرتبة : زيد يقوم، اسم وفعل خالٍ من حرف.. فأما ما يقع ذلك الحصر دونه فقولك : لم يضرب زيد عمرًا، وما زاد عليه مما لايتم دونه المعنى في بعض مواطن القول. ويتم الكلام من فعل واسمين، ولايكون من اسمين وفعل...»[٣].

وفهم السهيلي عبارة أبي علي كما فهمها شيخه (ابن الطراوة)، لكنه فضلها على عبارة الزجاجي «أقسام الكلام ثلاثة : اسم، وفعل، وحرف»[٤].

كما فهم العكبري العبارة كما فهمها، وإن جعل «من» للجنس[٥]. ومعناها عنده : أن الجملة المفيدة تأتلف أجزاؤها من جنس هذه الثلاثة، إلا أن الجملة لا تتم إلا باجتماع الثلاثة. وعلى الرغم من ذلك فهي أسَدُّ من «الكلام ثلاثة أشياء»

(١) ص ٧٢.
(٢) ص ٧٣.
(٣) الإفصاح ٦.
(٤) نتائج الفكر ٦١، ٦٢.
(٥) شرح الإيضاح ٢/٢٥.

لأن ذلك يوهم أحد أمرين : إما ألاّ يكون كلامًا إلا عند اجتماعها، وإما أن يكون كل واحد منها كلامًا . وكلا القسمين باطل بمقتضى الظاهر ، وإنما يصح على تقدير حذف مضاف ، أي : أجزاء الكلام ثلاثة . وقول أبي علي صحيح من غير تقدير[1] .

وأرى أن قول أبي علي صحيح من غير تقدير حَقًّا ، لكن الأمر الأول الذي أوهمته «الكلام ثلاثة أشياء» متحقق فيه ، وهو ماصرح به العكبري ، فقد نقض بآخر كلامه أوّله !

ومهما يكن فإن معنى الغاية الذي قال به ابن الطراوة هو قول بعض المتأخرين ، كما ذكر المرادي[2] ، وعليه حملوا قول سيبويه : «وتقول : رأيته من ذلك الموضع ، فجعلته غاية رؤيتك ، كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء»[3] . وشرح ابن هشام «الغاية» بأنها «محل الابتداء والانتهاء»[4] .

وهذا المعنى غير مُسَلَّم به ، فالمبرد يرى أن معنى «من» في نحو «أخذته من زيد» هو «ابتداء الغاية»[5] . ويرى ابن مالك أنه «المجاوزة»[6] . ولا يبعد قول ابن هشام عن قول المبرد[7] .

وقد خرج ابن أبي الربيع من ذلك كله ، فـ «من» عنده ليست للغاية ، ولا للجنس ، بل هي للتبعيض . ومجيئها لهذا المعنى كثير . والتقدير عنده : الكلام

(١) شرح الإيضاح ٢/ ٢٥، ٢٦.
(٢) الجنى ٣١٦.
(٣) الكتاب ٤/ ٢٢٥.
(٤) المغني ١/ ٤٢٥.
(٥) المقتضب ٤/ ١٣٦، ١٣٧.
(٦) شرح التسهيل ٣/ ١٣٥.
(٧) المغني ١/ ٤٢٥.

يأتلف بعض ثلاثة أشياء . والعبارة على هذا المعنى مستقيمة من أقرب طريق .

ولا أدري لم لجأ ابن الطراوة والسهيلي إلى حمل «من» على معنى «الغاية» ، والعكبري إلى معنى الجنس ؟ وهل يُعْقل من رجل في علم أبي علي أن يتوهم مثل هذا الذي قالوه . لهذا قال ابن أبي الربيع : «وهذا – أي ما قاله ابن الطراوة – خطأ لا يجهله أحد ، لأن الكلام يوجد مركبًا من اسمين ، وقد قال – أي أبو علي – في الباب الثاني : يأتلف الاسم مع الاسم فيكون كلامًا مفيدًا»[1] .

ب – وفي «باب ما إذا ائتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلامًا مستقلًّا» ، قال أبو علي : فالاسم يأتلف مع الاسم ، فيكون كلامًا مفيدًا ، كقولنا : عمرو أخوك . . ويأتلف الفعل مع الاسم ، فيكون كذلك ، كقولنا : كتب عبد الله . . ومن ذلك : زيد في الدار»[2] .

قال ابن أبي الربيع : «من الناس من قال : إن الإشارة – في قوله : ومن ذلك ..– إلى ائتلاف الاسم والاسم »[3] و هو يريد : ابن الطراوة ، فقد قال : «قال المؤلف – يريد : أبا علي – : فالاسم يأتلف مع الاسم ، وذكر «زيد أخوك» وقرن به «زيد في الدار» ولابد في هذا من اعتقاد فعل ينضاف إلى الدار»[4] . وواضح أن ما ذكره ابن أبي الربيع هو مفهوم قول ابن الطراوة «وقرن به (زيد في الدار) » .

ورَدَّ ابن أبي الربيع ماذهب إليه ابن الطراوة بما قاله أستاذه الشلوبين الذي صرف الإشارة إلى «الباب» ، وإن لم يجاره في نعته ابن الطراوة بالكذب ، وأنه قوَّل أبا علي مالم يقله . وإنما صرف الشلوبين الإشارة إلى «الباب» لأن أبا علي

(١) ص ٧٣ .
(٢) ص ١١٢ .
(٣) ص ١١٢ .
(٤) الإفصاح ١٥.

بَيَّن في «المسائل العسكرية»[1] أن مذهبه أن الجمل ثلاث، وأن نحو «زيد في الدار» قسم برأسه. وقد تابعه الشلوبين في ذلك وصَحَّحه، لأن المجرور والظرف قد نابا مناب ما يتعلقان به، لأنه لايظهر، فلزم أن يتوليا عمله، ويكون الحكم لهما، وينتقل الضمير الذي كان في «مستقر» إليهما[2].

والجدير بالذكر أن مذهب أبي علي هذا سبقه إليه الأخفش، وقال به شيخه ابن السراج[3].

ولم يقف ابن أبي الربيع عند حَدِّ رد الاعتراض على العبارة، بل أورد اعتراضًا على القول بأن متعلَّق الظروف والمجرور لايظهر، ورَدَّه، ثم أورد تساؤلًا «من قال: إن العرب جعلت حكمه – أي المتعلق – للظرف، وإن العرب لم تراعه، إذ كان محذوفًا لايظهر؟»، وأجاب على ذلك بأمرين[4].

- ٢ -

أ – استشهد أبو علي ببيت كُثَيِّر:

قضى كل ذي دَيْن فوفَّى غريمه   وعَزَّة ممطول مُعَنًّى غريمُها

في «باب الفاعل» شاهدًا على تنازع عاملين وإعمال ثانيهما[5]، فتوهم ابن الطراوة أن الشاهد في عجز البيت، وصرف كلامه إلى «وعزة ممطول معنى غريمها»، فلم يجد فيه تنازعًا، إذ قَدَّر «عزة» مبتدأ، و«ممطول» و«معنى»

---

(١) ص ١٠٥ – ١٠٩.
(٢) ص ١١٢. وانظر ما علّقه محقق الإفصاح (ص ١٥) من حواشي نسخته الخطية.
(٣) ص ١١٢، ح ٥، و ص ١١٤، ح ١.
(٤) ص ١١٢ .
(٥) ص ٦٢٣ .

خبران، مبتدؤهما: غريمها. ولو كان فيه تنازع للزم إبراز ضمير «ممطول» إذ هو خبر عن «عَزَّة» وليس لها في المعنى، واسم المفعول كاسم الفاعل إذا جرى على غير من هوله، فلا بُدَّ من إبراز ضميره[1].

وقد رَدَّ الشلوبين كلام ابن الطراوة، فقال: «هذا عِيٌّ نسأل الله العافية منه، لم ير موضع التعلُّق في البيت، وهو أَبْيَن من الشمس، إنما موضع تعلُّق البيت بالباب قوله: «قضى كل ذي دين فوفى غريمه»[2].

والحَقُّ أن ما وقع فيه ابن الطراوة وقع فيه قبله الجرجاني، فقد صرف كلامه كله للعجز![3].

الشاهد في البيت إذن عند الشلوبين، وتابعه ابن أبي الربيع، في الصدر، لا في العجز. أما العجز فهو عندهما من باب التنازع أيضًا، لكنه على إعمال الأول إذا جعلت «الغريم» غير مبتدأ[4]. وقد منع ذلك الجرجاني[5]، كما منعه ابن الطراوة، لأن الضمير في «معنى» لم يبرز. وما منعاه أجازه ابن أبي الربيع، والحق معه، إذ لا يلزم إظهار الضمير في «معنى» على الرغم من جريانه على غير من هو له بسبب الضمير في «غريمها» فقد أجاز أن يكون «ممطول» خبرًا عن «عزة» و«غريمها» مفعول لم يُسَمَّ فاعله بـ«ممطول» و«معنى» حال من «الغريم» وتقدَّم عليه، ويكون «الممطول» طالبًا لـ«الغريم» و«معنى» طالب له أيضًا، فأعمل الأول، وأضمر للثاني[6].

---

(١) الإفصاح ٣٧.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المقتصد ١/ ٣٤٠، ٣٤١.
(٤) ص ٦٢٣ .
(٥) ص ٦٢٥، ح ٣. وانظر: المقتصد ١/ ٣٤٠.
(٦) ص ٦٢٤ .

ومن فضول القول أن ما ألزم به ابن الطراوة أبا علي لا يلزمه عند من لا يرى ضرورة إبراز الضمير إذا جرى اسم الفاعل واسم المفعول على غير من هو له . وعليه يضمر في « ممطول » ضميرًا يفسره ما بعده . كما لا يلزمه على مذهب الكسائي الذي يجيز حذف الفاعل في باب التنازع هربًا من الإضمار قبل الذكر[١] .

هذا وفي البيت من بعد كلام كثير ، يمكن الرجوع إليه في النص ، وفي المصادر ، التي تدل عليها الحواشي .

ب – وساق أبو علي مثالًا «زيد أخوك» و «بشر صاحبك»[٢] على أن الاسم يأتلف مع الاسم ، فاعترض بعض المتأخرين فقال : «إنما كان ينبغي أن يأتي باسمين على شرطه ، فيقول : ذا زيد . وأما «عمرو أخوك» فهي ثلاثة أسماء»[٣] . وما نسبه ابن أبي الربيع لبعض المتأخرين ليس في «الإفصاح» بحروفه ، لكن فحواه فيه ، قال ابن الطراوة : «ولو كان مكان أخوك» «أبو فلان» – كناية لا بنوّة – كان أضبط لما قصد إليه من ائتلاف الجملة من اسمين»[٤] .

وقد أجاب ابن أبي الربيع بأن الاسم الثالث إنما جيء به لبيان الاسم الثاني وتعريفه ، ثم بعد ذلك وقع الإسناد بين الأول والثاني ، ولا حظّ للثالث في الإسناد[٥] .

وإجابة ابن أبي الربيع هذه – في ما يبدو – من عنده ، وليست للشلوبين ،

---

(١) ص ٦٢٤، ح ٣.
(٢) ص ١١٢.
(٣) ص ١١١.
(٤) الإفصاح ١٥.
(٥) ص ١١١.

فلقد أجاب هذا الأخير عن الاعتراض من جهة أخرى ، إذ قال : « إنما كان يلزم أبا علي هذا الاعتراض لو كان مراده بقوله : « فالاسم يأتلف معه الاسم فيكون كلامًا » أنه إذا ائتلف لفظ واحد مع لفظ واحد . ولم يرد ذلك قط ، وإنما أراد أنه إذا ائتلف شيء من هذا الجنس مع شيء منه ، وقولنا «شيء» لا يقتضي لفظًا واحدًا دون غيره »[١] .

وزاد في الإجابة بأن انتقد المثال الذي رأى ابن الطراوة أنه أصلح ، وهو : زيد أبو فلان ، على أن يكون «أبو فلان» كناية لابنوّة ، قال الشلوبين : «وقد أساء – ابن الطراوة – الإصلاح على زعمه الفاسد بأن جعل مكان «أخوك» أبو فلان كناية لا بنوة ، كأنه إذا كان أبو فلان كناية ، كان اسمًا واحدًا ، وإذا كان بنوة كان اسمين ، و «أبو فلان» إذا كان كناية لايكون اسمًا واحدًا إلا من جهة المعنى ، وأما من جهة اللفظ فهو اسمان ؛ ألا ترى أن كل واحد من اللفظين معرب ، فكيف يكون اسمًا واحدًا وفيه إعرابان ؟»[٢] .

وأرى أن جواب ابن أبي الربيع يقطع الاعتراض بأكثر مماقطع اعتراضُ الشلوبين ، ومن طريق أقرب .

جـ – وقد يكون الاعتراض على تقدير الأمثلة . ومن ذلك أن أبا علي أورد في باب الابتداء : ضربي زيدًا قائمًا ، وقال : إن الحال سدَّت مسد الخبر ، وجعل التقدير : ضربي زيدًا إذا كان قائمًا ، أو إذ كان قائمًا[٣] . وهذا التقدير هو الذي قال به سيبويه والجمهور[٤] .

---

(١) ص ١١١، ح ٣.
(٢) الإفصاح ١٥، ١٦، ح ٤.
(٣) ص ٣٥٧ .
(٤) ص ٣٥٨. وانظر: الكتاب ١/٤٠٠ ومابعدها، والارتشاف ٢/٣٣.

ومن فضول القول أن ما ألزم به ابن الطراوة أبا علي لا يلزمه عند من لا يرى ضرورة إبراز الضمير إذا جرى اسم الفاعل واسم المفعول على غير من هو له. وعليه يضمر في «ممطول» ضميرًا يفسره ما بعده. كما لا يلزمه على مذهب الكسائي الذي يجيز حذف الفاعل في باب التنازع هربًا من الإضمار قبل الذكر[1].

هذا وفي البيت من بعد كلام كثير، يمكن الرجوع إليه في النص، وفي المصادر، التي تدل عليها الحواشي.

ب – وساق أبو علي مثالًا «زيد أخوك» و «بشر صاحبك»[2] على أن الاسم يأتلف مع الاسم، فاعترض بعض المتأخرين فقال: «إنما كان ينبغي أن يأتي باسمين على شرطه، فيقول: ذا زيد. وأما «عمرو أخوك» فهي ثلاثة أسماء»[3]. وما نسبه ابن أبي الربيع لبعض المتأخرين ليس في «الإفصاح» بحروفه، لكن فحواه فيه، قال ابن الطراوة: «ولو كان مكان أخوك «أبو فلان» – كناية لا بنوّة – كان أضبط لما قصد إليه من ائتلاف الجملة من اسمين»[4].

وقد أجاب ابن أبي الربيع بأن الاسم الثالث إنما جيء به لبيان الاسم الثاني وتعريفه، ثم بعد ذلك وقع الإسناد بين الأول والثاني، ولا حظّ للثالث في الإسناد[5].

وإجابة ابن أبي الربيع هذه – في ما يبدو – من عنده، وليست للشلوبين،

(١) ص ٦٢٤، ح ٣.
(٢) ص ١١٢.
(٣) ص ١١١.
(٤) الإفصاح ١٥.
(٥) ص ١١١.

فلقد أجاب هذا الأخير عن الاعتراض من جهة أخرى، إذ قال: «إنما كان يلزم أبا علي هذا الاعتراض لو كان مراده بقوله: «فالاسم يأتلف معه الاسم فيكون كلامًا» أنه إذا ائتلف لفظ واحد مع لفظ واحد. ولم يرد ذلك قط، وإنما أراد أنه إذا ائتلف شيء من هذا الجنس مع شيء منه، وقولنا «شيء» لا يقتضي لفظًا واحدًا دون غيره»[1].

وزاد في الإجابة بأن انتقد المثال الذي رأى ابن الطراوة أنه أصلح، وهو: زيد أبو فلان، على أن يكون «أبو فلان» كناية لابنوّة، قال الشلوبين: «وقد أساء – ابن الطراوة – الإصلاح على زعمه الفاسد بأن جعل مكان «أخوك» أبو فلان كناية لا بنوة، كأنه إذا كان أبو فلان كناية، كان اسمًا واحدًا، وإذا كان بنوة كان اسمين، و «أبو فلان» إذا كان كناية لايكون اسمًا واحدًا إلا من جهة المعنى، وأما من جهة اللفظ فهو اسمان؛ ألا ترى أن كل واحد من اللفظين معرب، فكيف يكون اسمًا واحدًا وفيه إعرابان؟»[2].

وأرى أن جواب ابن أبي الربيع يقطع الاعتراض بأكثر مماقطع اعتراضُ الشلوبين، ومن طريق أقرب.

جـ – وقد يكون الاعتراض على تقدير الأمثلة. ومن ذلك أن أبا علي أورد في باب الابتداء: ضربي زيدًا قائمًا، وقال: إن الحال سدّت مسد الخبر، وجعل التقدير: ضربي زيدًا إذا كان قائمًا، أو إذ كان قائمًا[3]. وهذا التقدير هو الذي قال به سيبويه والجمهور[4].

(١) ص ١١١، ح ٣.
(٢) الإفصاح ١٥، ١٦، ح ٤.
(٣) ص ٣٥٧ .
(٤) ص ٣٥٨. وانظر: الكتاب ١/٤٠٠ ومابعدها، والارتشاف ٢/٣٣.

قال ابن الطراوة: «إذا كان الموضع يصلح لـ «إذا» و«إذ» فما الذي يفصل بينهما، و«إذ» ظرف زمان للماضي، و«إذا» ظرف لما يُستقبل؟»[1].

وليس الاعتراض في الإفصاح، فلعله في «المقدمات» المفقودة.

واعترض أيضًا آخر بأن قال: «إذا كان التقدير: إذا كان قائمًا، فلم جعلتم «قائمًا» حالًا يسدُّ مسد الخبر، وجعلتم «كان» تامة، والأكثر في «كان» أن تكون ناقصة، ويكون «قائمًا» خبرًا لها؟»[2].

وانفصل ابن أبي الربيع عن الاعتراضين بأن العرب لا تحذف «إذا كان» و«إذ كان» إلا بشرطين: أن يكون في السياق ما يفسر المحذوف، وأن تكون «كان» تامة، وما بعدها حال من الضمير المستكن فيها[3]. فإذا كان في السياق ما يفسر المحذوف انتقض اعتراض ابن الطراوة، وإذا كانت العرب لاتحذف إلا «كان» التامة انتقض اعتراض الآخر.

وقد استدل ابن أبي الربيع على أن «كان» ينبغي أن تكون تامة بلزوم التنكير مع الحذف، فهم يقولون: ضربي زيدًا إذا كان صاحبك، ولا يقولون: ضربي زيدًا صاحبك، ويقولون: ضربي زيدًا قائمًا، وضربي زيدًا إذا كان قائمًا[4].

ولم يعرض لأمرين: لم قُدِّرت «كان» التامة بعينها دون أي فعل آخر، ولم لزم ظهور الناقصة ولم تُحذف؟. وقد علل العكبري بأن «كان» التامة هي عبارة عن الحدوث المطلق الذي تدلُّ الحال عليه، وبأن الناقصة دخلت لتدل على زمان الخبر فلو حذفت لاختل الخبر. أما التامة فإن الحال يكون دالا عليها، إذ يستحيل

(١) ص ٣٥٨.

(٢) الموضع السابق.

(٣) الموضع السابق.

(٤) الموضع السابق.

وجود حال دون ذي حال، وصاحب الحال مضمر في «كان» هذه، ودليل على الخبر المحذوف الذي هو «إذا» أو «إذ»[1].

هذا وفي المثال تقديرات وإعرابات أخرى[2].

- ٣ -

أ - أجاز ابن الطراوة الإخبار بظرف الزمان عن الشخص أو الجثة، وسوَّى بينه وبين ظرف المكان في ذلك، فما دام شرط الفائدة متحققًا فيهما فإن الإخبار بهما جائز. فإذا فقدت الفائدة لم يجز في كل منهما.

نسب هذا الرأي إليه ابن أبي الربيع هنا[3]، وفي «البسيط»[4]. كما نسبه إليه ابن لب[5]، والأزهري[6]. وقال الأخير: إنه اختيار ابن الطراوة وجماعة.

وهو - بالطبع - رأي ابن مالك:

ولا يكون اسم زمان خبرا … عن جثة وإن يفد فأخبرا

ولعل رأيه هذا مأخوذ من «المقدمات» أو غيره من كتبه، فما في «الإفصاح» غيره، قال: «فمنها - يريد: من الأشياء التي تفرّد بها أبو علي - ماقصد فيه، ولم يبعُد عن الصواب، ومنها ما لايفهمه ذوو الألباب، وأهل التقدم في الخطاب، كامتناع ظروف الزمان من أن تكون خبرًا عن الأجسام؛ لأنها

(١) ص ٣٥٨، وحواشيها. وانظر: شرح الإيضاح للعكبري ٢/ ٢٤٧، ٢٤٨.

(٢) ص ٣٥٨، ٣٥٩ وحواشيهما.

(٣) ص ٤٣٩.

(٤) البسيط ١/ ٦٠٠ ومابعدها.

(٥) التقييد ل/٧٥ (نقلًا عن: ابن الطراوة النحوي).

(٦) التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٥٤٠.

لاتتضمن الجثث[١]، وإنما امتناعها؛ لأنها لا تخلو من الجثث[٢]، فلم يقع للمخاطب فائدة كان بها جاهلًا». وبَيِّن من هذا النص أنه يوافق الجمهور وأبا علي، لكن العلة عند أبي علي أن ظروف الزمان لاتتضمن الجثث، وعنده لا تخلو من الجثث. فكأن الاعتراض على «لا تتضمن الجثث» وكأنَّ ابن الطراوة لم يفهمها. وأُرى أن مقصود أبي علي أنّ ظروف الزمان لا تتضمن ضرورةً الجثث فلا فائدة من الإخبار بها عنها، وهو عينه مقصود ابن الطراوة من «لاتخلو من الجثث». وهو عينه ما يقول به الجمهور.

وقد شرح ابن أبي الربيع مقصود أبي علي، فقال: «فظرف المكان يُخْبَر به عن الجثة، وعن المصدر؛ لأنه يتضمنها، فتقول: زيد في الدار.. والقتال في المعترك.. لأن هذه أوعية للجثث والأحداث. وأما ظرف الزمان، فإنما هو طالب بالوجود والإيقاع، ولولا وقوع الأحداث لما كان زمان، وإنما الزمان نسب بين المحدثات، فيجب ألاّ يخبر به إلا عن الحدث المتضمن للوقوع»[٣]. ومهما يكن فإن ابن أبي الربيع يتابع أبا علي والجمهور، ويرى أن ظرف الزمان لايخبر به عن الشخص إلا على أحد ثلاثة أوجه:

- أن يكون على حذف مضاف، نحو: الهلال الليلة، التقدير: حدوث الهلال الليلة.

- أن يكون الشخص موصوفًا، نحو: أكلَّ يوم رجلُ مضروب لك، التقدير: أكل يوم ضرب رجل لك.

(١) في الإفصاح (٣١): تتضمن، بدون (لا) وهو خطأ.
(٢) في الإفصاح (٣١): تخلو، بدون (لا) وهو خطأ.
(٣) ص ٤٣٦.

- أن يكون الكلام مُخْرَجًا عن حَدِّه، نحو: نحن في يوم السبت، جوابًا لمن قال: في أي يوم نحن؟ فالسؤال أصلًا عن تعيين اليوم. فأما كوننا في يوم فمما لايُجهل، فكان الأصل أن يقال في السؤال: أي يوم هذا؟، فتقول: يوم كذا. ومن هذا: زيد حين طرَّ شاربُه، الأصل: زيد طرَّ شاربه، ولما كان الوصف لايكون إلا في زمان، تجوز واتسع، وقال: في زمان كذا، وليس المقصود الإخبار عنه بأنه في زمان، وإنما المقصود الإخبار بالصفة[١].

وهذه الأوجه الثلاثة أخذ بها الشلوبين وارتضاها، كما ذكر ابن أبي الربيع.

وبعد، فإن ما ذهب إليه ابن الطراوة وابن مالك ومن تبعهما أبعد عن التكلف، وأقرب إلى روح اللغة، وأدخل في باب البلاغة، ويعضِّده ورود الإخبار بالزمان عن الذوات في الشعر والنثر، مما يسوقه النحويون أنفسهم، ثم يسعون إلى تأويله، ليخضع لقواعدهم وقوانينهم، دون داعٍ.

ب - قال أبو علي: «والفعل ينقسم بانقسام الزمان»[٢]. وعقب ابن الطراوة: ولو قال: «والفعل ينقسم بانقسام الحدث، كان مصيبًا»[٣].

وانطلق ابن أبي الربيع من عبارة أبي علي إلى الكلام في دلالة الفعل، فالفعل عنده - كما عند الجمهور - يدل على الحدث بحروفه، وعلى الزمان ببنيته. ولابد في كل فعل من أربع دلالات: الحدث، ووجوده، وأنه جيء به ليُسند إلى الفاعل أو المفعول، والزمان. اثنتان منها متَّفق عليهما، وهما: الحدث، ومجيئه للإسناد إلى غيره، والأولى راجعة إلى اللفظ، والثانية راجعة إلى البنية. أما الدلالتان الأخريان فقد اختلفوا فيهما: فذهب النحويون إلى أن بنية الفعل

(١) الأوجه الثلاثة مفصّلة في: ص٢٩٨ - ٣٠٠.
(٢) الإيضاح ٧.
(٣) الإفصاح ٥٣. ولفظ ابن الطراوة هذا لم يذكره ابن أبي الربيع، لكنه مفهوم من السياق.

وُضعت للزمان، وانجرّ مع ذلك الدلالة على وصف الحدث من مضيٍّ، وحضور، وانتظار. وذهب ابن الطراوة إلى أن بنية الفعل وضعت لوصف الحدث، وانجرّ مع ذلك الزمان[1]. وهذا مذهب تَفَرَّد به. وتبعه تلميذه السهيلي[2].

بنية الفعل إذن دالة على الزمان في القولين، لكن الدلالة على القول الأول دلالة تضمين، ووصف الحدث ملازمة، وعلى القول الثاني دلالة ملازمة، ووصف الحدث تضمن.

وابن أبي الربيع مع النحويين وأبي علي. وقد ساق دليل أبي علي على أن دلالة الفعل على الزمان دلالة مطابقة لا ملازمة بتجريد الفعل في «كان» وأخواتها له[3]. وثمة أدلة أخرى لم يَسُقْها، فَصَّل أبو علي القول فيها[4].

جـ - يرى أبو علي أن ائتلاف الحرف مع الاسم لايشكل كلامًا، واستثنى من ذلك النداء، فهو عنده مكون من حرف النداء والاسم، لكنه كلام مفيد[5].

ونقل ابن أبي الربيع أن ابن الطراوة قال :ليس النداء كلامًا[6]. وليست قولته هذه في «الإفصاح»، لكنها مفهومةٌ ثمة، فقد أخرج النداء عن معاني الكلام الثلاثة: الدعاء والسؤال والخبر، وجعله بمنزلة الأصوات، نحو «غاق» و«حوب»[7].

---

(١) ص ٩٧.
(٢) نتائج الفكر ٦٦.
(٣) ص ٩٧.
(٤) ص ٩٧، ح ٥.
(٥) ص ١١٧.
(٦) الموضع السابق.
(٧) الإفصاح ١٦.

وأسقط ابن أبي الربيع مذهب ابن الطراوة فقال: «الكلام معه هنا في حد الكلام، ولا أعلم خلافًا بين النحويين أن الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع، وإذا نظرت إلى النداء وجدت هذا الحد واقعًا عليه، فإن وافقنا في حد الكلام، فكلامه هنا ساقط. وإن خالف في حد الكلام فهو مخالف لكلام النحويين، ونقلة كلام العرب، فكلامه أيضًا ساقط»[1].

د - قال أبو علي في «باب حد الإعراب»: «والاختلاف الآخر بالحروف، مثاله في الأسماء. . وفي الأفعال نحو: يضربان، ويضربون، وتضربين»[2].

واعترض ابن الطراوة، فقال: هذا الرجل كان عند هذا القول نائمًا! أيظن أحد أن هذا الاختلاف، وهو كون الفعل تارة بالألف، وتارة بالواو، وتارة بالياء، هو الإعراب؟ وإنما هذا الاختلاف لمكان اختلاف الضمير. . والاختلاف للعامل المسمى إعرابًا: إثبات النون وحذفها»[3].

وليست عبارة ابن الطراوة هذه في «الإفصاح»، وفيه قريب منها، بفحواها وقسوتها، قال: «ومن زعم أن هذا الاختلاف للإعراب، فقد باء بإفك عظيم، ووقع من الخطأ في أمر جسيم. . ثم قال فجعل هذا الرجل – يريد: أبا علي – تعاقب هذه الحروف في آخر الاسم، لما يوجبه الإعراب فيه، فتاه ما شاء في تضلُّل، وأدمن الحزَّ، وأخطأ المِفْصَل.

ولعل العبارة كما وردت عند ابن أبي الربيع في «المقدمات».

وقد اعتذر ابن أبي الربيع لأبي علي بأنه إنما ذكر الأفعال التي تعرب

---

(١) ص ١١٩.
(٢) ص ١٤٤.
(٣) ص ١٤٥.

بالحروف، ولم يذكر كيفية الاختلاف هنا[1]، بل ذكره في «باب إعراب الأفعال»[2]، فقد قال ثمة: «فإن ثنيت الفاعل في الفعل المضارع المرفوع ألحقت لعلامة التثنية ألفًا، ولعلامة الرفع نونًا مكسورة . . »[3].

الاعتراض إذن لا يخفى بطلانه، وأن ابن الطراوة قد وهم، كما ذكر ابن أبي الربيع.

هـ - أجاز أبو علي - متابعًا النحويين - في نحو «عبد الله ضربته» رفع «عبد الله»، ونصبه، فالرفع على الابتداء، والنصب على تقدير فعل يفسره المذكور بعد، وتدخل المسألة في باب الاشتغال. والباب فيه خروج عن القياس لأنه حَذْفٌ على شريطة التفسير، والقياس أن يكون التفسير قبل الحذف لابعده، سواء كان لفظًا أو قرينة حال[4]. وجرى باب الاشتغال هذا مجرى «نعم رجلًا زيد»، ومجرى ضمير الأمر والشأن. وهو مذهب سيبويه والنحويين كلهم[5].

وقد خَطَّأ ابن الطراوة النحويين لأن كل محذوف لا يحذف إلا بشروط ثلاثة: أن يكون في الكلام ما يطلب به، وأن يكون في الكلام ما يفسِّره، وأن يكون إذا ظهر لم يُخِلّ بالمعنى. وقد فُقد من الثلاثة شرطان: الثاني والثالث: فليس معنا ما يفسر، ولأنك إذا قلت: زيدًا ضربته، فـ«ضَربته» هنا مفيد، وإذا قلت «ضربت زيدًا ضربته»، كان «ضربته» توكيدًا، فهذا إخلال[6].

(١) في «باب حد الإعراب».
(٢) ص ١٤٥.
(٣) انظر: ص ٢٤٨ ومابعدها.
(٤) ص ٣٢٢. وانظر: البسيط ٢/٦١٦.
(٥) ص ٣٢٣، ح ٢. وانظر: الكتاب ١/٨١، والبسيط ٢/٦٢٨.
(٦) ص ٣٢٤.

ولم أجد كلام ابن الطراوة هذا في «الإفصاح»، فلعله في مقدّماته المفقودة.

وقد انفصل ابن أبي الربيع عن الاعتراض بأن سَلَّم لابن الطراوة بالشروط التي ذكرها، لكنه لم يسلم بعدم وجودها في الباب، ورد مسألة الإخلال بأن المحذوف إذا ظهر زال الظاهر؛ لأن هذا الظاهر إنما هو تفسير للمحذوف، وحق التفسير أن يزول إذا ظهر المفسَّر، فإذا قلت: ضربت زيدًا، فلا تقول: ضربته، إلا على جهة التأكيد. فإذا ظهرا معًا، كان المفسَّر توكيدًا، وقد حُكِي: «نعم القتيل قتيلًا أصلح الله به بين فئتين».

ويبقى أن نقول: إن ابن الطراوة يرى أن «زيدًا» في المثال منصوب بعامل معنوي، هو: القصد[1]. هذا مذهبه في الاشتغال، وفي «زيدًا ضربت» أيضًا، لا يجعله مفعولًا مقدمًا، لأن المعمول لا يتقدم على عامله. نقل ذلك عنه تلميذه السهيلي، وقال: «وهو مذهب قوي»، لكنه فَرَّق بين «زيدًا ضربته» و«زيدًا ضربت»، فوافق شيخه في الأول، ولم يستبعد قول النحويين في الثاني[2].

ومهما يكن فإن ابن الطراوة هنا خارج عن إجماع النحويين، وما انفصل به ابن أبي الربيع قويٌّ.

و - منع ابن الطراوة عطف الجملة الفعلية على الاسمية وبالعكس، ونزَّل ذلك منزلة الإعراب في المفرد. ذكر ذلك ابن أبي الربيع[3]. وفي «البسيط» فَصَّل القول، فقال: إن ابن الطراوة منع عطف الجمل على بعضها إلا بشرطين:

(١) لعل هذا المذهب مما انفرد به ابن الطراوة، لكن مؤلف «ابن الطراوة النحوي» لم يرصده في «الآراء التي تَفَرَّد بها».
(٢) نتائج الفكر ٧١.
(٣) ص ٤٣٥. ولم يرصد صاحب «ابن الطراوة النحوي» هذا الرأي في كتابه.

المساواة في المعنى، والمساواة في النظم. والمراد بالأول: الاتحاد في الخبر، أو الاستفهام، أو الاقتضاء. والمراد بالثاني: الفعلية والاسمية[1].

وليس رأي ابن الطراوة هذا في «الإفصاح»، فلعله في «المقدِّمات». وقد رَدَّ ابن أبي الربيع رأيه، وفرّق بين المساواة في النظم والإعراب في المفرد بأن هذا الأخير مقتضىً للعوامل، وقد وقع التشريك فيه[2].

ومهما يكن فإن المسألة خلافية، وللنحويين فيها ثلاثة أقوال: الجواز مطلقًا. وهو قول الجمهور. والمنع مطلقًا. وهو رأي ابن الطراوة. والجواز بالواو فقط. وهو قول أبي علي[3].

واحتشد ابن أبي الربيع في «البسيط» للمسألة، واختار الجواز، بشرط المساواة في المعنى، لأن الجملتين إذا تنافرتا في المعنى لم يبق ما يقع فيه الاشتراك. أما المساواة في النظم فهي أمر لفظي لا يبالى به، ويجري عنده مجرى العطف على الموضع وترك اللفظ. ويكون من باب وضع الجمل بعضها مكان بعض[4].

والحق الجواز، فالشواهد عليه كثيرة، وليس ما يدعو إلى تأويلها، قال ابن أبي الربيع: «والذي يظهر لي.. أن عطف الجمل لا يشترط فيها الاتفاق في النظم، وقد بينت وجه ذلك، وإذا تتبعت كلام العرب وجدت أمثاله. وإن كان الاحتمال يتطرق إلى الأكثر فلا يتطرق إلى الجميع. لا فائدة في تأويل ما يقتضيه القياسُ ولسان العرب، وله نظائر في اللسان»[5].

(١) البسيط ٢/٦٤٤ وما بعدها.
(٢) ص ٤٣٥.
(٣) ص ٤٣٥، ح ١.
(٤) البسيط ٢/٦٤٤ وما بعدها.
(٥) البسيط ٢/٦٤٩.

ز – كما منع ابن الطراوة تقديم الخبر على المبتدأ، وعَلَّل بأن العامل في الخبر هو المبتدأ، والمبتدأ غير متصرف في نفسه، وما لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله[1].

ولم أقف على ما ذهب إليه في «الإفصاح». وقد تابع ابن الطراوة تلميذهُ السهيلي، وفَصّل القول في الخبر: فالخبر نوعان: خبر محض مجرد من المعاني التي هي نحو المدح والذم والترحم والتعظيم، وخبر ليس مجردًا من المعاني المذكورة، والممنوع تقديمه هو الخبر المحض. ونسب المنع إلى الخليل، وأوّل ما حكاه سيبويه من قولهم «قائم أنا» بأن «أنا» تأكيد للمضمر في «قائم».

وعلة المنع عنده أن العامل في الخبر كونه الاسم الأول في المعنى، أي أن العامل فيه معنوي، والعامل المعنوي لا يتقدم معموله عليه. ونظَّره بالتوابع، وهي من تمام الاسم المتبوع، فكما أنَّ التابع لا يتقدم على متبوعه لأنه كجزء منه بإجماع، فكذلك الخبر لا يتقدم على المبتدأ، وإن كان الخطب في هذا الأخير أهون لأنه ليس من تمام المبتدأ، بل من تمام الكلام الذي فيه المبتدأ[2].

ومنع تقديم الخبر على المبتدأ مذهب الكوفيين أيضًا، ويعتلون بأن التقديم يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، وحقه التأخير[3].

وليس ابن أبي الربيع مع المنع، بل إنه لا يعلم للنحويين المتقدمين خلافًا في الجواز. وقد أجاز سيبويه التقديم مستدلًّا بما حكاه الخليل: مشنوء من يشنؤك،

(١) ص ٤٧٧. وثمة علة أخرى لمذهبه نسبها إليه أبو حيّان، ووصف مذهبه بأنه غريب. انظر: الاقتراح ١٤.
(٢) نتائج الفكر ٤٠٦ – ٤٠٨.
(٣) الإنصاف ١/٦٥.

وتميمي أنا. وهو استدلال صحيح إذا ثبت أن الصفة لا تعمل إلا بشرط الاعتماد[1].

وانفصل ابن أبي الربيع عما قاله ابن الطراوة بأمرين:

– أن عمل المبتدأ قوي، فهو يعمل بحق الأصل، وليس كالفعل غير المتصرف الذي ضعف بعدم التصرف، فمنع من تقدم معموله عليه.

– وأن استعمال الاسم فاعلًا ومفعولًا ومجرورًا تصرُّف يوازي التصرف في الفعل، وكل اسم مبتدأ متصرف، ما عدا «ايمن الله»، وخبر هذا محذوف أبدًا، فلو ظهر لم يجز أن يتقدم، لأنه منع ما قياسه أن يكون فيه.

وهذان الانفصالان ليسا من عنده، كما قال، بل الأول للجرجاني، والثاني للجزولي[2].

وما ذهب إليه ابن أبي الربيع متابعًا الخليل وسيبويه والبصريين هو الصواب، فتقديم الخبر على المبتدأ فاشٍ في القرآن وكلام العرب. وما انفصل به قويٌّ يدحض ما قال به الكوفيون وابن الطراوة والسهيلي.

ح – ذهب ابن الطراوة إلى أن الفاء العاطفة لا يكون فيها معنى السبب، وأن الفاء التي فيها معنى السبب هي الرابطة، وهي التي تقع جوابًا للشرط[3]. وقد خالف بذلك أبا علي الذي يرى أن الفاء العاطفة تكون على وجهين: على معنى السبب، وعلى غير معناه[4]. وردَّ عليه مسألة «الطائر الذباب فيغضب زيد» حين جعل الفاء عاطفة «يغضب» على «الطائر»، إذ معناه: الذي يطير، قال:

(١) ص ٤٧٧ .

(٢) ص ٤٨٠.

(٣) ص ٥٥٧.

(٤) الموضع السابق.

«وهذا المعنى سخيف، لأنه جعل طيران الذباب بطبعه علة أو سببًا لغضب زيد في نفسه. ولو قال: ينزل الذباب على زيد، أو نحوه، مما يكون سببًا لغضبه، جاز. فإن جعل الفاء عاطفة حَمَلَ جملة على جملة، ليست معها لمقام واحد، نحو: يقوم زيد من نومه فيستوي الزرع على سوقه، وما أشبه هذا من برد الكلام، وسخيف الخطاب»[1].

إن ابن الطراوة يرى أن الفاء تكون عاطفة، خالصة لمعنى العطف، وتكون سببية خالصة لمعنى السبب. وهذه الأخيرة يسميها الرابطة، أي تلك التي تربط ما بعدها بما قبلها، وتجعله مسببًا عنه. ومنها تلك التي تقع جوابًا للشرط. ولذلك فإن «الطائر الذباب فيغضب زيد» من بَرْد الكلام وسخيفه، وأبو علي أخطأ من وجهة نظره مرتين: مرة في أنه أسمى الفاء عاطفة، وهي رابطة. ومرة في أنه جعل غضب زيد مسببًا عن طيران الذباب، ولا علاقة بين هذا وذاك.

ويبدو لي أن مذهب ابن الطراوة هذا مما انفرد به، فكلام النحويين لا يفصل بين معنى العطف والربط هذا الفصل الحاد، بل إن معنى العطف قد يطلق ويراد به الربط أو السببية، والفاء العاطفة هي تلك التي يقع ما بعدها عقيب ما قبلها.

وهذا المعنى عَبَّر عنه ابن جني بـ «الإتباع»، وجعله معنًى لا تنفك الفاء عنه، ثم الفاء بهذ المعنى ضربان: ضرب تكون فيه للعطف والإتباع جميعًا. وضرب تكون فيه للإتباع مجرَّدًا عن العطف. أما الضرب الأول فإنه لما كان ما بعد الفاء يقع عقيب ما قبلها، جاز أن يكون ما قبلها علة وسببًا لما بعدها. وأما الثاني فالأول فيه علة للآخِر، ولا عطف، إذ لا يدخل الثاني في إعراب الأول، فالفاء خالصة للسببية[2].

(١) الموضع السابق. وانظر: الإفصاح ٣٤.

(٢) ص ٥٥٦، ح ٤. وانظر: سر الصناعة ٥٢١/١ ومابعدها.

والسببية عند ابن هشام معنى غالب في العاطفة، جملةً، أو صفةً[1].

وجعل ابن مالك الفاء حرف عطف في جميع أماكنها، وتكلم في كون ما قبلها سببًا في ما بعدها في بعض المواطن[2].

وننظر في موقف ابن أبي الربيع من ابن الطراوة، فنجده قد أشار إلى مذهب شيخه الشلوبين في أن الفاء تكون على وجهين: سببية وعاطفة، وأن السببية لا تضاد العطف. وهذا عنده هو الصحيح. ثم علّل بأن العطف في الجمل إنما يكون على معنى تشريك الثاني مع الأول في حاله: فإن كانت الحال الأولى خبرية، فالثانية خبرية. وإن كانت استخبارًا فالثانية كذلك، وإذا قلت: قام زيد فضحك عمرو، فقد أخبرت بأمرين: بقيام زيد، وبضحك عمرو، فيجوز العطف لذلك. فإن أعطيت مع ذلك أن الثاني مسبَّب عن الأول كان زيادة، لا تُناقض الإخبار بالقضيتين[3].

نخلص من هذا كله إلى أن معنى العطف أصلًا إشراك الجملتين في الإعراب كما في المفردات والصفات، أو إشراكهما في حالهما من إخبار أو استخبار أو نحو ذلك. وأنهم يطلقونه ويريدون معنى السببية، أو الربط على حد تعبير ابن الطراوة، أو الإتباع على حد تعبير ابن جني.

كما نخلص إلى أن معنيَيْ العطف والسببية غير متضادين عند أبي علي والشلوبين وابن أبي الربيع، وأنهما متضادان عند ابن الطراوة، وأن السببية معنى لا تنفك الفاء عنه عند ابن جني، ثم يكون العطف أو الاشتراك أو لا يكون. وأن

---

(١) المغني ٢١٣/١ وما بعدها.

(٢) شرح التسهيل ٢٧/٤ وما بعدها.

(٣) ص ٥٥٨.

السببية معنى غالب عند ابن هشام، في حين إن العطف هو الغالب عند ابن مالك.

وأُرى أن معنى العطف هو ما تفيده الفاء أساسًا، ثم قد يكون معه السبب، أو لا يكون. وهو مذهب أبي علي وابن أبي الربيع وابن مالك. وليس فيه غلو ابن الطراوة، ولا ابن جني، فالأول فصل بين المعنيين، والثاني عكس فجعل السبب أساسًا، والعطف تاليًا له.

ط – لابن الطراوة رأي في «عسى» في نحو «عسى زيد أن يقوم» خلاصته أنها ليست ناسخة، وأن ما بعدها مرفوع بالفاعلية[1]. وهو في ذلك يوافق الكوفيين والمبرد[2]. أما المصدر المؤول فهو بدل اشتمال عند الكوفيين، ومفعول به عند المبرد[3]. ويبدو من نص نقله السيوطي عنه أنه يوافق الكوفيين[4].

ولهذا فإن كلام أبي علي في «باب الأفعال التي لا تتصرف» حيث قال: «فإذا أُسندت – يريد: عسى – إلى أحد هذه الأسماء لزم خبرَها (أن)[5]». لم يعجب ابن الطراوة، فاعترضه قائلًا: «كيف يصحُّ أن يكون (يقوم) خبرًا لـ(عسى) و (أن) مع الفعل بتأويل المصدر، فكأنك إذن قلت: عسى زيد القيام، و (زيد) ليس (القيام)»[6]. ولعل هذا النص الذي أورده ابن أبي الربيع في

---

(١) ص ٦٦٨. وانظر: ابن الطراوة النحوي ١٣٢.

(٢) ص ٧٦٩ وحواشيها.

(٣) حقّق الشيخ عضيمة أن المبرد يوافق سيبويه في أن «عسى» ناقصة، وأن قوله: إن «عسى» بمنزلة «قارب» هو تفسير معنى لا تفسير إعراب، وأن ما بعدها اسم وخبر لا «فاعل» و «مفعول». انظر: المقتضب ٦٨/٣، ٦٩ وحواشيهما.

(٤) ابن الطراوة النحوي ١٣٣.

(٥) ص ٦٧٠.

(٦) الموضع السابق.

«المقدمات». وفي «الإفصاح» قريب منه: «أَقتصر في هذا الباب – يزيد: باب الأفعال التي لا تتصرف – على الخطأ في رفع الاسم بـ (عسى) والخبر عنه بالمصدر، فكأنه قال: زيد أن يقوم، ثم أدخل (عسى)، واستظهر على دعواه بقول الزَّبّاء: عسى الغوير أبؤسًا... وفي تقديم (زيد) على (أن يقوم) بعد (عسى) وتأخيره عنها، وإسناده إليها – لا لعسى – نظر لم نَرَ أحدًا خلص إليه، ولا شرع لحال فيه»[1].

إن ظاهرعبارة أبي علي يفيد بأنه يرى «عسى» ناسخة، والظاهر بعدها اسمًا، والمصدر المؤول خبرًا[2]. وهو أيضًا ظاهر كلامه في «الحلبيات»[3]. وعليه الجمهور.

أما ابن أبي الربيع فإن ظاهر كلامه هنا – في «الكافي» – يوافق ظاهر كلام سيبويه، والمبرد والكوفيين وابن الطراوة في أن «عسى» تامة، ويخالف أبا علي والجمهور الذين يقولون بنقصانها، كما يخالف الكوفيين وابن الطراوة، ويوافق ظاهر المبرد في أن المصدر المؤول مفعول به[4]، فلقد وصف «عسى» بأنه فعل متعدٍّ يرفع الفاعل وينصب المفعول، فيكون بمنزلة «قارب»، إلا أن مفعوله يلزم أن يكون «أن والفعل» ولا يجوز حذفه.

ونأتي إلى انفصال ابن أبي الربيع عن اعتراض ابن الطراوة. لقد دفع بداية بما ذهب إليه ابن طلحة من أن عبارة أبي علي صحيحة، وأن «أنْ» هنا زائدة، والتقدير: عسى زيد يقوم، وزيادة «أن» لازمة، فهي لا تسقط إلا في

(١) الإفصاح ٤٢، ٤٣.
(٢) ص ٦٧٠، ٦٧١.
(٣) ص ٣٦٤.
(٤) المقتضب ٣/٦٨.

الضرورة[1].

ثم أورد انفصال الشلوبين الذي قال بأن أبا علي سَمَّى «أن يقوم» خبرًا بالأصل، لأن الأصل في «عسى» أن تستعمل استعمال «كاد» فيقال: عسى زيد يقوم، لكن العرب ألحقت «أن» مع «عسى» لما فيها من التراخي، فصارت «عسى» بمنزلة «قارب»، وصار ما بعدها فاعلًا و «أن» مع الفعل مفعولًا[2].

ثم أتى بانفصال من عنده خلاصته أن أبا علي أطلق على هذا المفعول خبرًا لشبهه بالخبر، فخبر «كان» لا يجوز حذفه، والاقتصار على الاسم، وكذلك هذا المفعول، لا يجوز حذفه والاكتفاء بالفاعل قبله، فلما خالف هذا المفعول الفضلات أشبه الخبر[3].

وأقول: إن مما يلفت النظر حقًّا في هذه المسألة أن ابن أبي الربيع على الرغم من مخالفته في هذا الموطن لأبي علي يحشد ثلاثة انفصالات؛ ليسوغ كلامه!

ومما يذكر هنا أن ابن أبي الربيع يفرّق بين «عسى زيد أن يقوم» و «عسى زيد يقوم»، في الأولى «عسى» تامة، وفي الثانية ناقصة. هذا ما يفيده ظاهر كلامه هنا – في «الكافي»[4] – وهو نصٌّ في «البسيط»[5]. وهي تفرقة غريبة لم أرها لأحد من النحويين.

ي – نقل ابن أبي الربيع أن سيبويه حكى عن الخليل أن «ما» في «ما أحسن

(١) ص ٦٧٠، ٦٧١.
(٢) ص ٦٧١.
(٣) الموضع السابق.
(٤) ص ٦٧٦.
(٥) البسيط ٢/ ٦٧١.

زيدًا » بمنزلة « شيء » وأن التمثيل : شيء أحسن زيدًا[1] .

واعترض ابن الطراوة تمثيل الخليل « ما أحسن زيدًا » بـ « شيء أحسن زيدًا » بأن الثاني لا يقال في التعجب ، فكيف يقدَّر الشيء بما ليس في معناه ، بل المفهوم منهما مختلف[2] .

وقد رَدَّ ابن أبي الربيع الاعتراض بأن الخليل إنما أراد أن « ما أحسن زيدًا » في تقدير « شيء أحسن زيدًا » الذي يقال في التعجب ، وإن كان لم ينطق به ، لا أنه في تقدير « شيء أحسن زيدًا » المنطوق به . فلو قال : إنه في تقدير هذا المنطوقِ به ، لكان الاعتراض صحيحًا ، وإنما قال : « وهذا تمثيل لا يُتكلم به »[3] .

ثم أفاض في تأييد عبارة الخليل ، ودفع اعتراض ابن الطراوة بكلام يطول[4] .

وما اعترضه ابن الطراوة هنا هو اعتراض على العبارة ، إذ هو موافق الخليل وسيبويه والبصريين في أن « ما » نكرة تامة بمعنى شيء ، والجملة بعدها خبر[5] .

ك – أنكر بعض المتأخرين أن يأتي اسم الفاعل للماضي أو الاستقبال ، وجعله في ذلك مساويًا للصفات التي تكون للحال دائمًا ، ولم ير فضلًا للجريان على الفعل في الحركات والسكنات[6] .

وهذا رأي ابن الطراوة قال : « قد بيّنا . . أن ما خاض فيه النحويون من المضارعة بين أسماء الفاعلين والأفعال ، ووجوب العمل والإعراب باطلٌ لا وجه

(١) ص ٧١٤. وانظر: الكتاب ١/ ٧٢.

(٢) ليس الاعتراض في الإفصاح ، فلعله في « المقدمات » .

(٣) ص ٧١٤ .

(٤) ص ٧١٣، ٧١٤.

(٥) ابن الطراوة النحوي ١١٩.

(٦) ص ٩٨٩ .

له . وكذلك قولهم « ضاربُ زيد أمسِ » مُحالٌ على جهته ، لا يجوزُ التكلم به ، ولا تجده أبدًا مستعملًا في الكلام ، ولا مألوفًا بين العوام ، وإنما هو لفظ تعاوره أهل النظر . . . من غير سماع من العرب »[1] .

وقد ردَّ ابن أبي الربيع بما حكاه الكسائي عن العرب : « هذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ » ، وما حكاه سيبويه : « مررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا » ، وبإجماع النحويين على إخراج اسم الفاعل واسم المفعول من الصفات كلها بتخصيصها باسم لا ينطلق على غيرهما من الصفات[2] .

وما قاله ابن الطراوة لم يُعتبر ، ولم يوافَق عليه .

ل – من المتأخرين من ذهب إلى أن « الرِّزق » لا يكون مصدرًا ، وإنما المصدر بالفتح ، ويكون الرِّزق والرَّزق بمنزلة : الذِّبح والذَّبح ، والطِّحن والطَّحن ، فالذَّبح والطَّحن بالفتح : مصدر ، وبالكسر: المذبوح والمطحون[3] .

تلك عبارة ابن أبي الربيع . والمراد بـ « من المتأخرين » : ابن الطراوة ، الذي قال : « ذكر – يريد : أبا علي – في هذا الباب – باب المصادر التي أُعملت عمل الفعل – : ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا ﴾[4] ، فنصب ﴿ شيئًا ﴾ بقوله : ﴿ رزقًا ﴾ . وهذا خطأ ؛ لأن الرِّزق اسم بمنزلة : الطِّحن والرِّعي ، لا يجوز عمل شيء منه في غيره »[5] .

وقد رَدَّ ابن أبي الربيع بأمرين :

(١) الإفصاح ٥٩.

(٢) ص ٩٩٠ وحواشيها ، وص ١٠٣٤ – ١٠٣٧. وانظر: البسيط ٢/ ٩٩٧، ٩٩٨.

(٣) ص ١٠٧٦.

(٤) النحل ٧٣.

(٥) الإفصاح ٦٥.

– أن النحويين وأهل اللغة كلهم نقلوا أن «الرَّزق» مصدر «رزق».

– وأن المصدر والاسم يأتيان بلفظ واحد، وليس ذلك بمستنكر، فقد عمل سيبويه فيه بابًا[١].

وعرض أيضًا للمسألة في «البسيط»، وزاد ثمة أن الكسر «الرِّزق» أجود، وقال: «وهو – الكسر – الذي ذكره الناس، وقد ذكره ابن القوطية في «الأفعال» فلا وجه لإنكاره إلا وضع اللغة بالوهم، وردُّها بالوهم»[٢].

والحق أن ما ذهب إليه ابن أبي الربيع من أن «الرِّزق» يكون مصدرًا، ويكون اسمًا، هو الصواب، فقد قال به جمهرة النحويين، ومنهم سيبويه، والفراء، والكوفيون، وأبو علي، كما نقله أكثر اللغويين، ومنهم ابن القوطية[٣]. على أن عبارة ابن أبي الربيع خانته بسبب اندفاعه للرد على ابن الطراوة، فجاءت غير دقيقة من وجهين: **أولهما** أنه قصر القول بأن «الرزق» لا يكون مصدرًا على ابن الطراوة. وهو مسبوق بالأخفش[٤].

وثانيهما أنه ذكر أن النحويين واللغويين جميعًا نقلوا أن «الرَّزق» مصدر «رزق»، وهو منقوض بما قاله ابن منظور: «والرَّزق. بفتح الراء، هو المصدر الحقيقي، والرزق: الاسم. ويجوز أن يوضع موضع المصدر»[٥].

---

(١) ص ١٠٧٦.

(٢) البسيط ٢/٩٩٢.

(٣) ص ١٠٧٥، ١٠٧٦ وحواشيهما.

(٤) في ما عزاه النحاس إليه، قال: «لا يجوز أن يكون – يريد: شيئاً – منصوباً بـ «رزق» لأنه اسم وليس بمصدر». (انظر: إعراب القرآن ٢/٢١٨). على أن الأخفش نفسه في معانيه (٣٨٤/١) أجاز أيضاً أن يكون «رزق» مصدراً، و ﴿شيئاً﴾ منتصباً به!

(٥) اللسان (رزق).

وأخيرًا أسوق جملة من الملاحظات المفيدة سريعًا:

– بلغت عدة اعتراضات ابن الطراوة على أبي علي سبعة عشر اعتراضًا.

– بدا في الاعتراضات التحامل الشديد، مما أوقع ابن الطراوة في الوهم والخطأ والتناقض. ولهذا التحامل أسباب أشرت إليها من قبل.

– بعض هذه الاعتراضات في «الإفصاح»، وبعضها ليس فيه. وقد يكون في كتاب ابن الطراوة المفقود «المقدمات».

– نصر ابن أبي الربيع أبا علي على ابن الطراوة في المواطن جميعًا، ورد اعتراضات الأخير بكلام أبي علي نفسه في مواطن أخرى من كتابه، أو من كتبه، أو بانفصالات نسبها لنفسه، أو لشيخه الشلوبين.

* * *

الفصل الرابع

ابن أبي الربيع : اجتهاداته وأثره

ابن أبي الربيع نحوي متأخر ، جاء بعد أن نضج النحو العربي ، واستقرت أصوله ، وأشبعت جزئياته ومسائله بحثًا وتنقيرًا . ولم يكن الرجل مجدِّدًا ، ولا ثوريًّا ، ولا ذا مذهب خاص انفرد به . إنه يحترم سابقيه ، ويعرف قدرهم ويعتمد قوانينهم ، فهو ليس ابن مضاء الذي ثار على القديم ، ودعا إلى هدم أصوله ، كما أنه ليس ابن الطراوة الذي تتبع بالنقد والتجريح أبا علي الفارسي ، وانتقص من قدره ، وهو من هو .

وكونه ليس هذا ولا ذاك لا يزري بمكانته . كيف وقد نعتوه بأنه « ملأ الأرض نحوًا » ؟ ، وكيف وكتبه – ومنها : الكافي – شاهد صدق على تمثُّله التراث النحوي ، واستيعابه له ، وفهمه لأصوله .

ونستكمل هنا الكشف عن جوانب أخرى ، فنرصد ما انفرد به من آراء ، وما أضافه على سابقيه ، ونعرض نماذج من تحقيقاته لمسائل مشكلة ، أو مختلَف فيها ، ونضرب أمثلة لنَقَداته ، ونتتبع بعض اختياراته ، محيلين في ذلك كلِّه على كلامه لربطه بما أيَّده به من تعليلات قوية ، ونظرات نافذة . ونختم ببيان أثره في النحويين اللاحقين . وستكون الحصيلة أن الرجل نحويٌّ متمكن ، ارتفع – بلغة علوم الشريعة – إلى رتبة الاجتهاد في صنعته .

- ١ -

اجتهاداته

أ – انفراداته :

هي مجموعة آراء استخرجتها من الجزء الأول (المحقَّق) ، وتأكد لي أو غلب على ظني أنها من عنده . وسلكت إلى هذا اليقين ، أو ذاك الظن طريقين : ما نص النحويون اللاحقون على أنه مما انفرد به ، أو لم يقل بها غيره . وما أدَّتْني إليه مفاتشة المصادر التي وصلت إليها يدي ، ومقايسة كلامه بما جاء فيها . وينبغي التنبُّه إلى أن ثمة كتبًا مفقودة حتى الآن ، ومنها « شرح الإيضاح » للشلوبين ، شيخ ابن أبي الربيع ، وقد يكشف ظهورها عن أن هذا الرأي أو ذاك مما حكمنا أو ظننَّا أنه لابن أبي الربيع ليس له ، على أني حققْت في رأي قيل : إنه له أنه ليس كذلك .

ومهما يكن فقد لاحظت أن هذه الآراء في معظمها هي من قبيل التلفيق بين أقوال المتقدمين ، والحكم بكل قول على المفردات أو التراكيب في سياقها الذي وردت فيه ، اعتمادًا على الأصول والضوابط النحوية المقرَّرة .

– اختلف الناس في « إذا » الفجائية : فذهب الكوفيون إلى أنها حرف . وحُكي عن الأخفش . واختاره الشلوبين في أحد قوليه . وإليه ذهب ابن مالك . وذهب المبرد وأبو علي وابن جني إلى أنها ظرف مكان . ونُسب إلى سيبويه ، واختاره ابن عصفور . وقال الزجاج : هي ظرف زمان . ونسب إلى المبرد . وقيل : هو ظاهر سيبويه . واختاره الزمخشري[1] .

---

(١) ص ٣١٤ وحواشيها .

وابن أبي الربيع يقول بحرفيتها ، وبظرفيتها المكانية ، على وفق سياق الجملة التي وقعت فيها ، فهي حرف في نحو : بينما أنا أمشي فإذا إنَّ زيدًا يفعل كذا ، وذلك لأن القول بظرفيتها ، وتعليقها بـ«يفعل» لا يصح ، إذ « إنَّ » من حروف الصدور ، وحروف الصدور لا يعمل ما بعدها في ما قبلها ، إلا أن تقول : تعلَّق بمعنى ما بعدها . ولا داعي لذلك، إذ القول بحرفيتها أظهر .

وهي ظرف مكان خبر المبتدأ في نحو : فإذا زيد[1] .

ولم أجد مثل هذا التفصيل في ما رجعت إليه من المصادر .

– ذهب ابن أبي الربيع إلى أن « أل » في « الآن » زائدة، وأن الكلمة معرفة بالإشارة إلى الوقت الحاضر، فكأنك قلت : هذا الوقت .

وهو بقوله : إنها زائدة يوافق أبا علي، وبقوله : إن التعريف بالإشارة يخالفه، إذ إن أبا علي يرى أن التعريف جاء من تضمين الكلمة معنى لام التعريف التي حذفت، فكأنه لَفَّق بين مذهبين : مذهب أبي علي، ومذهب سيبويه والأخفش والجرمي والمازني والزجاج الذين يرون أن « أل » للإشارة إلى الوقت الحاضر .

ويذكر أن المبرد وابن السراج يريان أن « أل » في « الآن » معرفة[2] .

– اختلف النحويون في « عسى »، فهي عند فريق تامة أبدًا[3] . وعند فريق ثان ناقصة أبدًا[4] . وعند فريق ثالث ناقصة، إلا إذا اكتفت بالمرفوع، ولم يأت بعدها منصوب[5] . ثم القائلون بالتمام منقسمون : بعضهم يقول بأنها تأتي

---

(١) الموضع السابق .

(٢) ص ٥١٢ ، ١٠٩٠ وحواشيهما .

(٣) هذا مذهب سيبويه والمبرد . انظر : الكتاب ٣/ ١٥٧، والمقتضب ٣/ ٧٠ ، ٧١.

(٤) قال بذلك ابن مالك . انظر : شرح التسهيل ١/ ٣٩٤، والجنى ٣٤٦.

(٥) هذا مذهب الجمهور . وفهمه بعضهم من سيبويه والمبرد ، وجعلوا تفسيرهما « عسى » بـ « قارب » ، =

متعدية ولازمة[1]، وبعضهم يقول بأنها متعدية أبدًا[2]، وبعضهم يقول بأنها لازمة[3].

وانفرد ابن أبي الربيع برأي لم أره لغيره، فهي عنده تامة. وتتعين ناقصة إذا استعملت بغير « أن » نحو: عسى زيد يقوم[4]. والتفرقة غريبة، لم أستطع توجيهها.

ومهما يكن فإن ابن أبي الربيع قد خالف هنا صاحبه أبا علي الذي يقول بنقصان « عسى » وتمامها، ولكن من جهة أخرى، فهي ناقصة في: عسى زيد أن يقوم، وتامة في: عسى أن يقوم زيد. وهو مذهب الجمهور.

وقد أطلق أبو علي على المرفوع في الحالين فاعلًا. ولعل إطلاقه في حال التمام من قبيل المسامحة، فقد أطلق على « أن والفعل » بعدها خبرًا. على أن ابن أبي الربيع الذي يقول بتمام « عسى » جعل المسامحة في إطلاقه الخبر على « أن والفعل » متابعًا في ذلك الشلوبين[5].

وأُرى أن المسامحة في ما ذكرت، إذ إن أبا علي بذلك لا يخرج عما عليه الجمهور.

– ذهب ابن أبي الربيع إلى أن « لات » هي « ليس »، وأن التاء مبدلة من

= تفسير معنى، لا تفسير إعراب. انظر: حواشي عضيمة على المقتضب ٣/ ٦٨، ٦٩. وعليه ظاهر أبي علي في الإيضاح (٧٥ – ٧٧) والحلبيات (٢٥٠).

(١) سيبويه والمبرد. وقال ابن أبي الربيع: على هذا محققو هذه الصنعة.

(٢) هو مذهب الكوفيين. انظر: الارتشاف ٢/ ١١٩، والمغني ١/ ٢٠٢، والهمع ٢/ ١٣٨.

(٣) نسبه أبو حيان إلى أبي بكر خطاب. الارتشاف ٢/ ١١٩، والهمع ٢/ ١٣٨ وما بعدها.

(٤) ص ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٧٦.

(٥) شرح المقدمة الجزولية ٣/ ٩٦٩.

السين، لكنهم لم يقولوا: ليت، حتى لا تلتبس بـ « ليت » التي للتمني، فرجعوا إلى القياس، إذ إن أصل « لَيْس » « لَيِس »، تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فكان حقها: لاس، مثل « هاب »، لكنهم قالوا: ليس، لأنها فعل غير متصرف في اللفظ، وإن جرى مجرى المتصرف في أحكامه، فلما أبدلوا التاء مكان السين ولزم اللبس رجعوا إلى الأصل، فقالوا: لات[1]. وعليه فالتاء حرف مبدل من أصل.

وفي « لات » أقوال أخرى: فهي « لا » زيدت عليها التاء، تاء التأنيث، كما قيل: ثُمّت. وهو رأي الجمهور، والأخفش[2]. وقيل: هي مركبة من « لا » والتاء، فلو سميتَ بها حكيت. وهو رأي سيبويه[3].

وقد أُعجب ابن أبي الربيع برأيه هذا، فوصفه بأنه « أحسن ما يقال في لات ». وإنما كان كذلك لأنه « عليه يجري كلام سيبويه » و « هو الظاهر من كلامه »[4]. يريد بذلك أن سيبويه أضمر فيها، فهي إذن فعل، ولو كانت حرفًا لم يضمر فيها، على أنه سبق أن اعتذر عن الإضمار بأن ذلك غير مستنكر في الحرف إذا أجري مُجرى الفعل، فرفع رفعه، وعمل عمله[5].

ولقد حققت في الحواشي أن عدَّ هذا الرأي مما انفرد به ابن أبي الربيع ما هو إلا وهم وقع فيه كثيرون، ومنهم المرادي، والسيوطي[6]، في حين ذُكِر الرأي غفلًا

---

(١) ص ٨٣٣. وانظر: البسيط ٢/ ٧٥٣، والملخص ١/ ٢٧٣.

(٢) ص ٨٣١. وانظر: الهمع ٢/ ١٢١.

(٣) الهمع ٢/ ١٢١.

(٤) ص ٨٣٣.

(٥) ص ٨٢٩.

(٦) انظر: الجنى ٤٥٢، والهمع ٢/ ١٢١.

عند أبي حيان والكيشي . أقول ذلك ؛ لأني ظفرت بنص متقدم للباقولي[1] ، عزا فيه الرأي إلى قوم ، والباقولي هذا متوفى ٥٤١هـ .

وقد ضعَّف أبو حيان هذا الرأي بأمرين : أولهما أن فيه جمعًا بين إعلالين : قلب الياء ألفًا ، وقلب السين تاء . وثانيهما أن قلب الياء الساكنة ألفًا ، وقلب السين تاء شاذان[2] .

وإذا سَلَّمنا بالأمر الأول ، فإنا لا نسلم بالأمر الثاني كله ، فليست الياء ساكنة ، بل هي متحركة بالكسر بحسب الأصل . أما إبدال التاء من السين فهو حقًّا من قبيل الشذوذ ، ومنه : سِتّ ، أصلها : سِدْس ، والنات ، أصلها : الناس ، وأكيات ، أصلها : أكياس ، وطست ، أصلها : طسّ ، وختيت ، أصلها : خسيس ، كما أُبدلت السين من التاء ، في : استخذ ، فقد أجاز ابن جني أن يكون أصلها : اتَّخذ . وإنما أبدلت واحدتهما من الأخرى ؛ لأنهما متوافقتان في الهمس ، ومخرجاهما متجاوران[3] .

وأنا مع سيبويه في أن « لات » : « لا » مركبة مع التاء ، ولست مع الجمهور والأخفش ، لأن تاء التأنيث ساكنة ، ولا مع ابن أبي الربيع ، لما قاله أبو حيان .

– العطف على الموضع في باب إنَّ وأخواتها ثلاثة أقسام : الجواز باتفاق ، وذلك « إنَّ » المكسورة ، و « لكنَّ » و « ليت » و « لعل » . واختلفوا في « أنَّ » المفتوحة ، فمنعوا ، ما عدا الزجاجي ، وابن جني ، فقد سَوَّيا بين « إنَّ و « أنَّ » .

وانفرد ابن أبي الربيع – في ما ظهر لي – بتفصيل ، مفاده أنَّ « أنَّ » المفتوحة

---

(١) كشف المشكلات ٢/ ١١٤٠.

(٢) التذييل والتكميل حـ ٢، ق ٢٦/ب (نقلًا عن حواشي الملخص ١/ ٢٧٣) .

(٣) سر الصناعة ١/ ١٥٥، ١٥٦، ١٩٧، وانظر : الارتشاف ١/ ١٥٦، ١٥٧.

إذا وقعت في موضع يجوز أن تقع فيه المكسورة على وجه ما ، جاز العطف على الموضع ، على توهُّم وجود المكسورة . وإذا لم تجز المكسورة لم يجز العطف على الموضع .

وقد مثَّل لذلك بـ « ظننت أن زيدًا قائم وعمرو » فيجوز هنا أن ترفع « عمرًا » بالعطف على الموضع ؛ لأن « ظننت » داخلة على الجمل ، ويصح أن تقع الجملة بعدها على حالها ، فتقول : ظننت لزيد قائم ، وظننت إنّ زيدًا لقائم . فكأنه يُتَوَهَّم هذا[1] .

– انفرد ابن أبي الربيع بأن المصدر النائب مناب « أن والفعل » معرفة ، سواء كان فيه « أل » أو كان منونًا ، أو مضافًا ، وأنه إذا كان فيه «أل» مُعَرَّف بغيرها ، فهي فيه زائدة ، كما هي ، في «الذي» و «التي» وما جرى مجراهما ، وكذلك في « الآن » ، فهذه الأشياء جميعًا معرفة بغيرها ؛ «الذي» وما جرى مجراها معرَّفة بالصلة ، و « الآن » بالإشارة ، ولا يجمع على الاسم تعريفان ، فلم يبق إلا أن تُدَّعى زيادتها[2] . كما أن المصدر المضاف لم يكتسب تعريفه من الإضافة ؛ إذ هي للتخفيف[3] .

والمصدر المقدَّر بـ « أن والفعل » هو كل مصدر عمل فيه غيرُ فعله ، وأُريد به العلاج ، والمراد بـ«العلاج» : ما يحتاج إلى حركة حِسِّية ، كالضرب ، والكسر ، وهو عكس المصادر المعنوية ، كالعلم والفهم ، فهذه كسائر الأسماء لا يصح لها عمل ؛ لأنها لا يمكن فيها النيابة مناب الفعل[4] .

---

(١) ص ٨٦٠ ، ٨٦٢، ح ١.

(٢) ص ١٠٩٠ ، ١١٠٧.

(٣) ص ١٠٨٨ ، ١٠٩٨.

(٤) ص ١٠٦٩، ح ٣.

والنحويون جميعًا على أن «أل» مع المصدر للتعريف، قال أبو حيان: «ولا نعلم خلافًا في أن «أل» في هذا المصدر للتعريف، إلا ما ذهب إليه صاحب الكافي أنه ينبغي أن تُدَّعى زيادتها، وادَّعى أن المصدر المنون معرفة، وأن المضاف أيضًا معرفة، وأن الإضافة فيه للتخفيف»[1].

والتحقيق أن ابن أبي الربيع إنما قال بأن المصدر المقدر بـ«أن والفعل» معرفة، اعتبارًا لما هو مقدَّرٌ به. وإذا صَحَّ أن «أن والفعل» في تقدير مصدر معرَّف بحكم الضمير[2]، فإنه لا يصح أن يكون المصدر المقدر بأن والفعل معرفة مثله، إذ لا يلزم أن يعطى الشيء حكم ما هو في معناه، قال ابن هشام: ألا ترى أن المصدر قد لا يعطى حكم أنَّ أو أنْ وصلتهما، وبالعكس، دليل الأول أنهم لم يعطوه حكمهما في جواز حذف الجر، ولا في سدهما مَسَدَّ جزأي الإسناد»[3]. وكما أنه لم يعط حكماهما اللذان ذكرهما ابن هشام، فإنه لم يعط حكمهما في التعريف.

ب – إضافاته:

إذا كانت انفرادات الرجل أو آراؤه الخاصة قليلة، أو لا تكاد تذكر، شأنه في ذلك شأن المتأخرين من أعلام النحويين الذين شُغلوا بتحليل آراء سابقيهم والمفاضلة بينها، فإن ثمة مظهرًا من مظاهر اجتهاده، وملمحا بارزًا من ملامح شخصيته، تمثل في ما يمكن تسميته: «الاحتمالات»، أو: «التأويلات» التي كان يُذَيِّل بها المسائل والآراء بعد عبارات أشبه باللوازم، من مثل: ويحتمل

---

(١) الارتشاف ٣/١٧٧.
(٢) المغني ٢/٥٩٠.
(٣) المغني ٢/٨٨٩.

عندي[1]، ويمكن عندي[2]. ويدخل فيها ما أسماه بـ«الانفصالات»، أو الردود التي دفع بها كلام المعترضين على أبي علي، وعلى ما يتبناه هو نفسه من آراء كنا أشرنا إليها، ووقفنا عندها في الفصول السابقة من هذا الباب[3]. هذا بالإضافة إلى تلك «التفريعات» التي كان يُرَتِّبها على ما قرَّره النحويون من قواعد، أو قالوا به من آراء بعد أن يقول: وأنا أفرع[4]. ولا شك أن هذه التأويلات والانفصالات والتفريعات هي نوع من الاجتهاد العلمي والإضافة إلى جهود السابقين. على أن بعضها لم تكن أبدًا من عنده، على ما حقَّقتُ في الحواشي، وأسلفنا الكلام فيه في الفصلين السابقين لهذا الفصل.

وهذه نماذج لإضافات ابن أبي الربيع:

– جاء في الحديث: «لا أنا وثابت»[5]، و«لا» فيه داخلة على الجملة الاسمية، فحقُّها أن تكرَّر. واعتذر النحويون بأن الجملة في معنى الفعلية، فكأنه: لا ألازم ثابتًا، وقاسوه على: لا نولك أن تفعل، إذ هو بمعنى: لا ينبغي لك أن تفعل. وهذا القول المقيس عليه ذكره سيبويه، وأبو علي، وابن الشجري وأبو حيان[6]. وكلهم قدَّر ما قدَّره ابن أبي الربيع.

لكن الرجل رأى تخريجًا آخر للحديث يمكن حمله عليه، وهو أن «لا» هذه وإن لم تكرَّر هي في تقدير التكرار؛ إذ المعنى: لا أنا مع ثابت، ولا هو معي[7].

---

(١) ص ١٢١.
(٢) انظر مثلًا: ص ٥٦٨، ٥٨١، ٨٢١، ٦٩٨.
(٣) انظر: الفصلين الخاصين بابن أبي الربيع وأبي علي، وابن أبي الربيع وابن الطراوة.
(٤) ص ٨٠٦.
(٥) ص ٣٧٣. وتخريجه ثمة.
(٦) ص ٣٧٣. والإحالات على المصادر ثمة.
(٧) الموضع السابق.

– ذكر أبو علي أن المخصوص بالمدح أو الذم في « باب نعم وبئس » لابد أن يكون من جنس الفاعل . وعليه قدّر في الآية الكريمة ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ ﴾[1] : ساء مثلًا مثل القوم . . لأن فاعل ﴿ سَآءَ ﴾ مضمر تقديره المثل ، والقوم ليسوا من جنسه[2] . وزاد ابن أبي الربيع بأنه يمكن أن يكون القوم هم المثَلَ ، كما تقول : صار فلان مثلًا ، أي يُضْرَب به المثل[3] . وهذا التوجيه أو التأويل يخرج بالآية عن تقدير الحذف ، ويأخذ بالظاهر . ومما يذكر أن الجرجاني والعكبري اقتصرا على توجيه أبي علي .

– وقد تكون الإضافة في التعليل ، فقد منع النحويون الفصل بين « ما » و « أفعل » التعجب إلا بـ«كان» خاصة ، لأنها أصل الأفعال ، فكل فعل ينحلّ إليها ، تقول : قام زيد ، وتقول : كان من زيد قيام . وكذلك جميع الأفعال[4] . وزاد ابن أبي الربيع تعليلًا آخر ، هو أن الأصل إذا أردت أن تخبر عن « زيد » بالقيام أن تقول : كان من زيد قيام ، فعدلوا إلى « قام » اختصارًا[5] .

– وربما نزع إلى البناء على ما قرّر والتفريع عليه . ومن ذلك أنه ذكر أن في « بل » مذهبين : أولهما أنها لا تكون إلا على معنى « لكن » توجب للثاني ما نفي عن الأول . وهو مذهب أكثر النحويين ، وظاهر أبي علي . وثانيهما أنها تأتي على وجهين : ما سبق ، وأن تكون بعد النفي على حدّها بعد الإيجاب ، وهي حينئذ لزوال الغلط والنسيان ، فـ « ما قام زيد بل عمرو» معناه : ما قام زيد ، بل

(١) الأعراف ١٧٧.
(٢) ص ٦٩٨ .
(٣) الموضع السابق.
(٤) ص ٧٣٩ .
(٥) الموضع السابق.

عمرو هو الذي ما قام . وأصحاب المذهب الأول يرون أن هذا الوجه الثاني لا يعبر عنه بـ « بل » بل يعبر عنه بالبدل[1] .

إلى هنا تنتهي المسألة ، فيأتي ابن أبي الربيع ليفرع على المذهبين ، ويربطهما : بـ « ما » في المثال : ما زيد قائمًا بل قاعد ، فـ « بل » إذا كانت على معنى الإيجاب للثاني ، فلا يجوز نصب « قاعد » ، لأن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه ، و « ما » لا تعمل في الواجب ، و « قاعد » يكون خبر مبتدأ محذوف ، كأنه : بل هو قاعد . فإن كانت « ما » تميمية ، جاز أن تقول : ما زيد قائم بل قاعد ، لأن «ما» لا عمل لها[2] .

هذا على المذهب الأول . أما على المذهب الثاني ، فيجوز أن تقول في لغة أهل الحجاز : ما زيد قائمًا بل قاعدًا ، إذ هو على بدل الغلط ، وهو في تقدير : بل ما هو قاعدًا ، فالقعود منفي .

– وقد تذهب طائفة من العلماء مذهبًا تخرج به عن القاعدة النحوية ، فيجد وجهًا من المعنى يجعل مذهبهم صحيحًا . ومن هذا أن بعض المفسرين (يريد : الفراء) قالوا في الآية الكريمة : ﴿ فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ﴾[3] : إن « خشي » هنا بمعنى « علم » . وفي هذا خروج عما قاله جمهور النحويين من أنّ « أنْ » الناصبة لا تدخل على مقطوع به[4] .

وصحّح ابن أبي الربيع كلام الفراء على وجه ، هو أن « الإرهاق » كان معلومًا إن عاش الغلام ، فلما كان مقيّدًا بالعيش والحياة ، صار كأنه ممكن

(١) ص ٨٠٥ ، ٨٠٦.
(٢) ص ٨٠٦ .
(٣) الكهف ٨٠.
(٤) ص ٩٤٣ .

الوجود، فجاز دخول «أنْ» عليه[1].

– وقد تعرض مسألة نحوية مُشْكِلة، فيُدْلي برأيه في حلها. ومثال ذلك أن أبا علي وجمهور النحويين يقولون بأن اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل، وقد سأل ابن جني شيخه عن قولهم: هذا معطي زيد أمس درهمًا»: ما الناصب لـ «درهم»؟ فقال: فعل مضمر، فسأله: فإن قلت: هذا ظان زيدٍ شاخصًا أمس، ما الناصب لـ «شاخصًا»؟ فسكت. وإنما سكوته لأنه إن قال بإضمار فعل كان «ظان» قد ذكر مفعوله الأول، ولم يذكر الثاني، و«ظن» لا يجوز فيه الاقتصار، والاقتصار الحذف بغير دليل. وإن قال: إنه منصوب بـ «ظان» فقد كسر قوله لأنه بمعنى الماضي[2].

وقد ذكر ابن أبي الربيع توجيهين لشيخه الشلوبين، ثم قال: «ويمكن عندي أن يقال: هو بمنزلة: زيدًا ظننته قائمًا، ألا ترى أن «زيدًا» منصوب بإضمار فعل، تقديره: ظننت زيدًا، ولم يذكر له مفعول ثانٍ، استغنيت عن ذكره بذكرك مفعولًا ثانيًا لما بعده، لأنه يفسره، فتنزل منزلته»[3].

جـ – تحقيقاته:

هي مظهر آخر من مظاهر اجتهاده، يكشف عن جوانب أخرى من شخصيته، فإذا كانت «إضافاته» تعرب على نحو ما عن استقلال نظره، فإن «تحقيقاته» التي عرض فيها لكثير من المسائل المشكلة التي اختلفت فيها الآراء، وتعارضت الأدلة، تعرب عن قدراته العقلية، وطول نَفَسه في الجدل، وفرض

(١) الموضع السابق.

(٢) ص ١٠٠٨.

(٣) ص ١٠٠٩.

الأسئلة، والإجابة عليها، وصولًا إلى ما يريد. وهذه التحقيقات فاشية في الكتاب فشوًا كبيرًا، نجتزئ بجملة منها، وإشارات سريعة إلى تفاصيلها:

– من المسائل اللغوية التي حقَّقها خلاف الناس في «الحمد» و«الشكر»، أهما بمعنى واحد، أم أن بينهما فرقًا أو فروقًا؟ ولقد حقَّق في ثنايا الكلام أن الشكر يكون بالعمل بالجوارح، وهو قول الزمخشري، مستدلًا بآيتين وحديث[1].

– وحقَّق قصر إضافة الآل إلى الظاهر المعظم بأن الألف في «آل» بدل من الهمزة، والهمزة بدل من الهاء، والأصل: أهل، فالألف على هذا بدل من بدل، فهي في الدرجة الثالثة، وما كان هذا شأنه يقصر ولا يُتَّسع فيه، وضرب لذلك أمثلة، وقال: «وإذا تتبعت ما ذكرته وجدتَه كثيرًا في هذه الصنعة، مرعيًا، محافَظًا عليه»[2].

– ومما أطال القول فيه، واعتمد طريقة الجدل (فإن قلتَ.. قلتُ) نيابة الظرف والمجرور عن متعلَّقهما، وتولِّيهما عمله، وانتقال الحكم منه إليهما، حتى كأنه لم يكن[3].

– وأسهب في عرض الخلاف في إعراب الأسماء الخمسة أو الستة، ومناقشة المذاهب المختلفة. وقد عَدَّ خمسة مذاهب، رَدَّ أربعة منها، ونصر واحدًا هو ظاهر كلام سيبويه، وكلام أبي علي في «التكملة»، وحقَّق أن أبا علي لم يتناقض في مذهبه فيها، وأن كلامه في «باب حد الإعراب» مسامحة، وبيَّن

(١) ص ٣٣ – ٣٧.

(٢) ص ٥٩ – ٦٣.

(٣) ص ١١١ – ١١٥.

وجه هذه المسامحة، وأجاز أيضًا حمل مذهبين من المذاهب الخمسة على المسامحة، وجعل عذرهما وعذر أبي علي واحدًا[1].

– كما أسهب في تحقيق الخلاف في «كلا» و«كلتا»؛ إفرادهما وتثنيتهما، وإعرابهما، وساق خمسة أدلة للبصريين، وترك مذهب الكوفيين عطلًا. ثم اعتذر لأبي علي عن إدخاله «كلا» في ما يعرب بالحروف، وهي معربةٌ بالحركات[2].

– ومما حقّقه أيضًا: صيغة الأمر، أهي صيغة مستقلة، أم مختصرة من الأمر باللام؟. وهذا الأخير هو مذهب الكوفيين، وقد ردّه بأنهم ادّعوا حذف حرف المضارعة، وهو أمر لا نظير له البتة، وأنهم ادّعوا حذف لام الأمر، وهذا لا نظير له إلا في الشعر[3].

– وعرض لـ «لولا» التي للتحضيض، مقرّرًا أنها لا تليها إلا الجملة الفعلية، وأن الفعل يكون ظاهرًا ومحذوفًا، ومقدَّمًا ومؤخرًا، ثم قال: «فإن قلت: فإذا كانت حروف التحضيض لا تطلب إلا الأفعال، فلم وليتها الأسماء، ولم تكن كـ «قد» و«لم» و«لما».. فإنها لا تليها إلا الأفعال ظاهرة»؟ قلت: لأن التحضيض شبيه بالأمر من جهة المعنى، قرّبه منه أنك إذا قلت: لولا تضرب زيدًا، فالمعنى: الأولى لك أن تضرب زيدًا، فما بالك لا تفعل؟ فمعنى ذلك حملُه على الفعل، فهو بمنزلة طلب الفعل واقتضائه، والأمر يتقدم فيه الاسم على الفعل.. فإن قلت: فعلًا قدموا الاسم على الحرف، فقالوا: زيدًا لولا ضربت.. قلت: حروف التحضيض حروف صدور، فلا

(1) ص ١٣١ – ١٣٨.
(2) ص ١٣٩ – ١٤٤.
(3) ص ٢٦٥، ٢٦٦.

يتقدم عليها ما كان في حيّزها»[1].

– وتلبّث طويلًا عند نحو «أين زيد» و«كيف عمرو»، فالإسناد هنا مشكل، لأن من شرط المسند إلى المبتدأ أن يكون بعده. وإن قُدّم عليه فهو مقدَّم من تأخير على جهة الاتساع، فلا يكون المقدَّم على الاسم المبتدأ مسندًا إليه حتى يكون مما يصحّ تأخيره، وليس «أين» و«كيف» كذلك، قال: «قلت: بيان ذلك أن تقول: «أين» وُضعت موضع المسند إلى المبتدأ وحرفِ الاستفهام وما يصير به استفهامًا عن التعيين، لأن الأصل: أفي الدار زيدٌ أم في السوق أم في الحانوت؟ إلا أن العرب أرادت الاختصار، فوضعت «أين» موضع هذا كله، وأنت إذا قلت: أفي الدار زيد أم في السوق؟ فقولك: «في الدار» هو المسند إلى «زيد»، وهو مما يصحّ تأخيره. ثم افترض سؤالين (فإن قلت..) وردَّ عليهما[2].

– ووقف عند الآية الكريمة التي استشهد بها أبو علي في «باب خبر المبتدأ»: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾[3]، فذكر خلاف الناس في رابط جملة الخبر بالمبتدأ، على ثلاثة مذاهب: أن يكون اسم الإشارة، وأن يكون ضميرًا محذوفًا، تقديره: إن ذلك الصبر منه..، وأن يكون «ذلك» إشارة إلى «الصبر» المقيّد بصاحبه، فأغنى عن الضمير، كأنه: إن صبره لمن عزم الأمور[4]. ثم قال: وإذا حُقّق هذا الثالث ومُحّص، صار من قبيل حذف الضمير للعلم به، فإن الإشارة لا تكون إلا لشيء واحد، فالإشارة

(1) ص ٣٠٥.
(2) ص ٣١٧ – ٣٢١.
(3) الشورى ٤٣.
(4) ص ٤٢١.

إنما هي للصبر والغفران ، وحُذف « منه » لما قُيِّد الصبر أولًا بـ « مَنْ » لأنه جعل فاعلَه ضميرَ من هو صلةٌ له »[1] . وأورد شاهدًا آخر ، قال : « وكذلك قوله – تعالى – : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾[2] في من جعل الخبر ﴿ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ ؛ لأن النون عائدة على « الأزواج » فالأصل : يتربص أزواجهم ، فوضع الضمير موضع « الأزواج » لتقدم ذكرها ، فأغنى عن الضمير ، ثم عَقَّب بالقول : « وتمحيص هذا أن تقول : إن الضمير يعود على « الأزواج » ؛ لأنه قد عُلم أن هؤلاء الأزواجَ للمتوفين »[3] .

– واستوقفه مثال أبي علي : « أنتم كلكم بينكم درهم » ، وتكلم في الرابط الذي يربط « بينكم درهم » بـ « كلكم » ، فقال : « وأما الضمير العائد إلى « كل » فهو الذي أضيف إليه « بين » ، فيتصور فيه ثلاثة أوجه : أن يكون مفردًا غائبًا إن أعدتَ على اللفظ . . وأن تعيد على معنى « كلكم » في هذه المسألة فتقول : « بينكم » . . وأن تعيد على معنى « كل » في أصل وضعها من غير أن تأخذها مقيَّدة بحال ، ومعناها في أصل وضعها جمعٌ ، وهي مجردة من الخطاب والغيبة والتكلم ؛ لأنها وُضعت صالحة للجميع ، وهي اسم ظاهر ، فتقول : بينهم درهم . . ولا يجوز : أنتم كلكم بينكَ درهم ، لأنك لم تُعد على اللفظ ، لأن اللفظ غائب ، ولا معنى في هذه المسألة ؛ لأن المعنى جمع مخاطب »[4] . ثم افترض سؤالين ، وردّهما[5] .

---

(١) ص ٤٢١ .

(٢) البقرة ٢٣٤.

(٣) ص ٤٢٢ .

(٤) ص ٤٣٠ .

(٥) ص ٤٣٠.

– ومما حقَّقه مسألة الخبر الذي يلزم حذفه بعد « لولا » ، فذكر أنه لا خلاف في أن هذا الخبر لا يظهر ، وإنما الخلاف : هل يكون الخبر غير كون مطلق ؟ فمن أجاز أن يكون كونًا مقيَّدًا لزمه إظهاره ، لأنه لا دليل عليه ؛ ومن لم يُجز حكم بامتناع ظهوره ، وقال : إن العرب لا تقول : لولا زيد قائم لأكرمتك ، بل تقول : لولا قيام زيد لأكرمتك . وأشار إلى مذهب الكوفيين في أن « قيام » في المثال فاعل بفعل محذف ، وأقيم الحرف مُقامه ، وكان الأصل : لو زال زيد لأكرمتك ، فحذف « زال » وأقيم «لا» مُقامه . وقاسوه على « أما أنت منطلقًا انطلقت » . وفَرَّق بين المسألتين بأن « كان » ضعيفة ، لأنها ناقصة ، ولا تعمل في ظرف ولا مجرور ولا حال ، فأشبهت الحرف ، فلم يبعد أن يُجعل مكانها . أما جعل الحرف مكان الفعل القوي الدال على الحدث والزمان فلم يأت له نظير[1] .

– وحَقَّق أيضًا الخلاف بين البصريين والكوفيين في صيغتي التعجب « ما أفعله » و « أفعل به »[2] ، وما يتصل بذلك من الأفعال التي يتعجب منها بالانتقال إلى اللفظين المذكورين[3] ، كما حقق القول في ضمير الأمر والشأن والجملة التي تأتي بعده ، وأنها تكون مفسِّرة له ، وخبر عنه ، من جهتين : هي من جهة الجنس تفسير ، وهي من جهة التعيين خبر ، أو أنها تكون تفسيرًا وخبرًا ، تفسيرًا بالحقيقة ، وخبرًا بالشبه ، وساق قول ابن الطراوة بأن هذا لا منقول ؛ إذ لم يسمع الخبر : زيد قائم ، ولا معقول ؛ إذ إنك لوجعلت « هو » ضمير الخبر ، فإن التقدير : الخبر الواقع في الوجود : زيد قائم ، وإنما الواقع : قيام

---

(١) ص ٤٥٨ ، ٤٥٩.

(٢) ص ٧١٩ ومابعدها .

(٣) ص ٧٣٢ وما بعدها .

زيد ، كما أن جعل الجملة بعد الضمير تفسيرًا وخبرًا فيه تناقض . ورَدَّ عليه[1] .

– ومن أمثلة أبي علي التي فصَّل ابن أبي الربيع القول فيها : « إن المصطلح وأخاه مختصم »[2] . ومن أبياته :

أمن رسم دار مربع ومصيفُ   لعينيك من ماء الشؤون وكيفُ

فقد شرح ألفاظه ، وعرض لإعرابه والأوجه الجائزة وغير الجائزة فيه[3] .

ومن أبياته أيضًا :

لقد علمت أولى المغيرة أنني   لحقتُ فلم أَنْكُل عن الضرب مسمعا

فقد حقق روايات البيت ، ونظر في الإعراب على كل رواية ، وما يعترض به على هذا الإعراب[4] .

د – نقداته :

ابن أبي الربيع ذو رأي قاطع ، لا يتردَّد في التخطئة ، والتغليط ، والإبطال ، والاستبعاد ، والتضعيف ، إذا رأى ما يدعو إلى ذلك . وقد نثر هذه النقدات في ثنايا كلامه ، وصَبَّها في عبارات أشبه باللوازم ، كما فعل في « إضافاته » . وقد قمنا بجمع أكثر هذه العبارات دورانًا ، وصنفناها على وفق تقارب مدلولها ، فجاءت في مجموعتين :

---

(١) ص ٧٧٨ وما بعدها.
(٢) ص ٨٩٧ – ٩٠١.
(٣) ص ١٠٩٤ وما بعدها.
(٤) ص ١١١١ – ١١١٥.

– نقدات الإبطال :

ويدخل فيها نقدات نفي الصحة ، ونفي الثبوت ، وعدم الجواز ، والرَّد ، وما لا ينبغي أن يرتكب ، أو يؤخذ به ، والبطلان ، والغلط ، والرداءة .

فمما نفى صحته ما ذهب إليه الزمخشري من القياس على واو القسم إذا حذفت مع لفظ الجلالة ، فإنهم أجازوا في المقسم به : الخفض والنصب . وقال بمثل قوله الكوفيون ، ، وتابعهم بعض البصريين[1] ، فقال ابن أبي الربيع : وهذا القياس ليس بصحيح لأن هذا الاسم (اللّه) قد خُصَّ بأشياء . . ولا توجد في غير هذا الاسم المعظم »[2] .

كما نفى صحة ما ذهب إليه بعض الناس ، ولعله يريد : المبرد وابن السراج والزمخشري ، من أن الألف واللام في « الذي » و « التي » و « الآن » معرِّفة ، فقد قال : « وليس ذلك بصحيح عند محققي هذه الصنعة »[3] .

ونفى أيضًا صحة ما ذهب إليه من رَدَّ على أبي علي من المتأخرين (لعله : ابن خروف) استشهاده بالبيتين :

قد كنت داينت بها حَسَّانا
مخـــافة الإفلاس والليَّانا

مستدلًّا على أن « الليانا » معطوف على « الإفلاس » على الموضع ، لأن « الإفلاس » في المعنى مفعول ، إذ أجاز هؤلاء المتأخرون أن يكون « الليان » معطوفًا

---

(١) ص ٤٨ وحواشيها .
(٢) ص ٤٦ ، ٤٨.
(٣) ص ٥١٣.

على « مخافة » ، كأنه قال : داينت .. مخافة الإفلاس ، ومن أجل اللَّيّان[1] .

ومما نفى ثبوته ما ذهب إليه بعض الكوفيين من أن الفاء تدخل في الخبر ، لما في المبتدأ من الشرط[2] .

وحكم بعدم الجواز على « الثلاثة أثواب » ، و « الأربعة دراهم » ، وهو ما أجازه الفراء قياسًا . وفي « البسيط » حكم عليه بالفساد . وفي « الملخص » حكم عليه بالخطأ[3] .

ومما رَدَّه ما ذهب إليه الكسائي والفراء وجمهور الكوفيين من أن الأسماء الخمسة أو الستة معربةٌ بشيئين : بالحركات ، والحروف[4] .

ومما نعته بأنه « لا ينبغي أن يرتكب » أو « لا ينبغي أن يؤخذ به » ما ادَّعاه الكوفيون من أن صيغة الأمر مختصرة من الأمر باللام ، يريد : المضارع المقترن بلام الأمر[5] ، وما نُسب إلى أبي الحسن الأخفش من أن « إذ » يقع بعدها الجمل كلها : اسمية كانت أو فعلية ، وعلى أي وجه كان الخبر[6] .

وقرَّر بطلان قول من يقول : إن نون التثنية والجمع عوضٌ من الحركة خاصة ، وقول من يقول : إنها عوضٌ من التنوين ، أو التنوين نفسه[7] .

كما قرَّر بطلان مذهب بعض الكوفيين الذين سَوَّوا بين الفاعل والمفعول في

---

(١) ص ١١٠٣ .

(٢) ص ٤٨٧ .

(٣) ص ١٠٦٥ وحواشيها.

(٤) ص ١٣٥ وحواشيها .

(٥) ص ٢٦٥ ، ٢٦٦.

(٦) ص ٣١٤ .

(٧) ص ٢٨٤ .

جواز التقديم على الفعل[1] ، ومذهب من قال في « حبذا» : إن « حَبَّ » فعلٌ رفع « ذا » ، و « ذا » اسم إشارة إلى الممدوح[2] ، ومذهب بعض المتأخرين (لعله يريد : ابن ملكون ، والجواليقي ، والشلوبين الصغير) الذين قالوا : إن « الرجل » في « زيد نعم الرجل» هو « زيد » وليس بجنس[3] ، ومذهب الكوفيين الذين عللوا منع صرف أفعل التفضيل بتقييده بـ« من »[4]

ويقرب من البطلان مصطلح الغلط ، وقد حكم به على مذهب الزمخشري الذي سَوَّى بين الصفة إذا جمعت جمع تكسير ، وبينها إذا جمعت جمعًا سالمًا ، في رفعها الظاهر أو المضمر المنفصل . وليسا كذلك ، فالأصل الجمع المكسر ، ثم الإفراد ، وبعدهما التثنية والجمع السالم على سبيل التحبُّب[5] .

هذا وقد استخدم سيبويه مصطلح الرداءة ، وحكم به على نحو : مررت بامرأة حسنةِ وجهِها ، شبهوه بـ« امرأة حسنةِ الوجهِ » . وبَيَّن ابن أبي الربيع وجه الرداءة بأنك « إذا جئت بالضمير لم يكن الكلام مختصرًا بإسناد « الحسن » إلى الضمير ، ولا يسند إليه إلا طلبًا للتخفيف ، لكن الشاعر إذا اضطُرَّ بعد نقل الضمير ، وجعله فاعلًا ، أعاده ، لأنك إذا قلت : مررت بامرأة حسنةِ الوجه ، فمعلوم أن الوجه وجهها»[6] .

---

(١) ص ٥٨٤ .

(٢) ص ٦٦٥ .

(٣) ص ٧٠٤ .

(٤) ص ١٠٣٦ ، ١٠٣٧.

(٥) ص ٤٠٠ .

(٦) ص ١٠٤٨ .

– نقدات التضعيف :

ويدخل فيها ما نفى عنه « القوّة » وما وسمه بـ« البعد » ، وما أعرب عن عدم رضاه عنه ، بالإضافة إلى ما حكم عليه بـ« الضعف » .

فمما نفى عنه القوة ما ذهب إليه ابن السراج من أن التقدير في « زيد اضربه » : زيد مقول فيه : اضربْه[1] .

ومما وسمه بـ« البعد » : قول الأخفش وابن السراج والرماني والجَرْمي وكثير من البصريين : إن الابتداء هو العامل في المبتدأ والخبر معًا[2] ، وقول نسبه إلى الكوفيين مفاده أن الابتداء عامل في المقدم منهما ، والمقدَّم عامل في المتأخر[3] ، وإعراب ﴿ متاع ﴾ بدلًا من ﴿ تقلب ﴾ في قوله – تعالى – : ﴿ لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى ٱلْبِلَٰدِ ﴿١٩٦﴾ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ﴾[4] ؛ لتعذر عطف ﴿ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ﴾ ؛ لأنه ليس معك ما يعطف عليه ، ولأن تكثير الجمل في مواضع التعظيم والتهويل أفصح وأبلغ في ما يحاول من المعنى[5] ، وتخريج بعضهم قول النحويين في باب الإخبار بـ(الذي) و (بالألف واللام) في نحو « قام زيد » : « أخبر عن « زيد » بـ(الذي) » بأنه من وضع حرف مكان حرف ، وأن « عن » وضعت موضع الباء ، ووضعت الباء موضع « عن »[6] ، وإجازة بعضهم « سير بزيد سيرٌ » على أن يكون « بزيد » مقدمًا من تأخير ، وهو في موضع الصفة

---

(١) ص ٣٨٠ .
(٢) ص ٣٩٥ .
(٣) ص ٣٩٦ .
(٤) آل عمران ١٩٦، ١٩٧.
(٥) ص ٤٦٥ ، ٤٦٦.
(٦) ص ٥٣٨ ، ٥٣٩.

للمصدر ، فيتعلق بمحذوف وإن كان لا يظهر ، ثم قُدِّم المجرور على الموصوف ، فصار حالًا[1] ، وقول الأخفش في الآية الكريمة : ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾[2] بأنَّ ﴿ بين ﴾ مبنية لإضافتها إلى المبني[3] .

وقد تبعد المسألة أو القول كثيرًا ، فيقول ابن أبي الربيع : وهذا القول بعيد جدًّا . ومن هذا القبيل ما ذهب إليه الفراء في « ظننت ذاك » فقد جعل الإشارة إلى الاسمين : « زيد » و « منطلق »[4] ، وما أخذ به بعض الكوفيين قوله – تعالى – : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾[5] من أن المصدر أضيف إلى المفعول بحضرة الفاعل[6] .

وقريب من البعد – كما أسلفنا – ما هو « غير مرضي » . ومنه القول بأن « سير بزيد سير » ونحوه مما بني فيه الفعل المبني للمجهول لمصدره جائز ؛ لأنه أفاد بفضلته[7] .

ونأتي إلى التضعيف مباشرًا ، فنجده قد حكم به على الجزم بـ« إذا » في الشعر ؛ لشبهها بـ« إنْ » بما فيها من السبب[8] ، وعلى قول الزمخشري : إن الجملة قد وضعت موضع المبتدأ في « سواء عليَّ أقمت أم قعدت » ، وأن

---

(١) ص ٨٨٩.
(٢) سبأ ٥٤.
(٣) ص ٨٩٣.
(٤) ص ٩٧.
(٥) آل عمران ٩٧.
(٦) ص ٩٧١.
(٧) ص ٨٨٨.
(٨) ص ٢٤٦.

«سواء» خبرٌ عنها[١] ، وعلى الإضافة إلى المفعول بحضرة الفاعل[٢] .

هـ – تسوياته :

يقف ابن أبي الربيع أحيانًا على جانب الحيدة ، وذلك إذا ما ظهر له اتجاه الرأيين أو الآراء التي ينظر فيها . ومن ذلك مثلًا أنه سَوّى بين مذهب البصريين في أن أصل «اسم» : سَمَو ، ومذهب الكوفيين في أنه «وُسْم» ؛ لأنهما متعادلان ، فمذهب الكوفيين أقرب من جهة الاشتقاق ؛ لأن الألفاظ الدالة على المعاني علامات للمعاني ، ومذهب البصريين أرجح من جهة اللفظ ؛ لأنهم لا يدعون قلبًا ولا تغييرًا[٣] .

كما سَوّى بين قولين في «لاه» من «لاه أبوك» ، والأصل : للَّه أبوك . فقد حذفت أولًا حرف الجر ، ثم اختلفوا في اللام الثانية المحذوفة ، فقال الخليل : هي لام التعريف ، والباقية عين الكلمة ، وقال المبرد : هي عين الكلمة ، والباقية لام التعريف . وقد عقب ابن أبي الربيع : وكلاهما قول[٤] .

وسَوّى أيضًا بين قولين في الرابط في قوله – تعالى – : ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾[٥] . فمن الناس من ذهب إلى أنه اسم الإشارة ، أي إن الصابر ، ومنهم من ذهب إلى أنه ضمير محذوف ، أي إن ذلك الصبر منه . قال ابن أبي الربيع : وكلاهما مأخذ حسن[٦] .

---

(١) ص ٤٥٠ .
(٢) ص ٣٨٣ .
(٣) ص ٢٠ .
(٤) ص ٥٠ – ٥٣.
(٥) الشورى ٤٣.
(٦) ص ٤١٩ ، ٤٢٠.

وفي نحو : «زيد نعم الرجل» ذهب أبو علي إلى أن الرابط اسم الجنس ، فهو يقوم مقام الضمير ؛ لأن الأول مندرج تحته ، وذهب ابن أبي العافية إلى أنه لم يُحتج إلى ضمير ظاهر ؛ لأنه في معنى ما لا يكون فيه ضمير ظاهر ، كأنه : زيد عظيم هذا الجنس . قال ابن أبي الربيع : وقول أبي علي أقرب من جهة اللفظ ، وما ذهب إليه ابن أبي العافية أقرب من جهة المعنى[١] .

وفي البيت :

كأنه واضح الأقراب في لُقُحٍ   أسمى بهنَّ وعَزَّته الأناصيلُ

قال أبو علي : إنه على حذف الجر ، أي : عزت عليه ، فلما حذف الحرف وصل الفعل . وقال ابن جني والزمخشري : إنه ليس على حذف الحرف ، بل إن «عز» فيه بمنزلة «عز» في ﴿ وَعَزَّنِى فِى ٱلْخِطَابِ ﴾[٢] ، أي غلبته . قال ابن أبي الربيع : وعندي أن الأمرين متساويان ، يمكن أن يُحمل البيت عليهما[٣] .

و – اختياراته :

ابن أبي الربيع مولع بثلاثة :سيبويه ، وأبي علي ، والشلوبين ، لكن ذلك لم يَحُلْ دون أن يختار مذاهب غيرهم . وفي هذا دليل آخر على شخصيته العلمية . وفي ما يلي نماذج من اختياراته التي اندرجت تحت «لوازم» مختلفة ، مثل : وهذا هو الصحيح ، وهو الأحسن ، والذي يظهر ، وهو الصواب ، ويقوى عندي ، ونحو ذلك[٤] . ويلاحظ على هذه الاختيارات أنها وإن كانت من جهة

---

(١) ص ٦٩٠.
(٢) سورة ص ٢.
(٣) ص ١١١٧ ، ١١١٨ وحواشيهما .
(٤) انظر هذه اللوازم على التوالي : ص ٢٣٤ ، ٢٤٤ ، ٣١٥ ، ٨٢٤ ، ٩١٦.

موافقات ، هي من جهة أخرى مخالفات لأصحابه البصريين حينًا ، وللثلاثة الكبار في نفسه حينًا : سيبويه وأبي علي والشلوبين ، ولعلماء جلة : الأخفش والفراء والكسائي والجرمي والمبرد والمازني والزجاج والزجاجي وابن السراج ومبرمان والرماني والربعي والزمخشري وابن السّيد وابن الشجري وابن الطراوة والسهيلي والجزولي وابن خروف وابن كيسان وغيرهم .

لقد اختار – وهو يتكلم على متعلق المجرور في البسملة – أن يقدِّر لكل مجرور يتعلق بمحذوف اسمٌ ، لا فعل[١] ، موافقًا ظاهر سيبويه ومذهب بعض البصريين . وهو بذلك يخالف المشهور في التفاسير والأعاريب ، وما عليه الفراء ، والزجاج ، وحُذَّاق البصريين والكوفيين ، فالمقدَّر عندهم فعل. كما يخالف بعض المتأخرين ، الذين قدروا فعلًا تدل عليه الحال ، مثل : أقرأ ، والزمخشري الذي قدَّر فعلًا ، ولكن بعد « اسم » ؛ ليفيد الاختصاص ، وابن السيد الذي قدَّر « هلموا »[٢] .

كما اختار أن يكون لفظ الجلالة (الله) مشتقًّا ، موافقًا الجمهور ، ومخالفًا المازني وابن عربي والسهيلي . وأن اشتقاقه من « أله » إذا تحيَّر ، وهو أحد قولي سيبويه ، مخالفًا قوله الآخر أنه من « لوه » إذا استتر ، وأقوالًا لآخرين أنه من « أله » إذا فزع ، أو عبد ، أو سكن ، ومن « لاه » إذا استتر . وهذا الأخير قول المبرد[٣] .

واختار في قولهم : « لاه أبوك » يريدون : لله أبوك ، أن يكون المحذوف لام

---

(١) ص ١١ ، ١٢ وحواشيهما .
(٢) ص ١٣ ، ١٤ وحواشيهما .
(٣) ص ٢٠ ، ٢١ وحواشيهما .

الجر ، ولام التعريف ، والباقي لام الكلمة[١] ، موافقًا الخليل ، ومخالفًا المبرد الذي يقول بحذف لام التعريف واللام الأصلية ، وبقاء لام الجر[٢] .

وفي عطف جملة « صلى الله على سيدنا محمد » على « بسم الله الرحمن الرحيم » – وهو ما يعرف بالمسألة الصدرية – قلتُ بناء على استقراء صدور كتبه : إنه طرح « الواو » بين الجملتين ، مما يعني أن إثباتها مرجوح عنده ، وإن كان له وجه . وهو في الطرح مع ابن جني وابن عصفور وابن مالك ، على أن الإثبات في صدور كتب المتقدمين مثل سيبويه والمبرد والمازني وغيرهم[٣] .

ويرى أن « سيد » فَيْعِل من « ساد » « يسود » ، والأصل : سيود ، فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياءان . وهذا رأي البصريين . أما الكوفيون فيرون أنه لا قلب ، وأن الوزن : فعيل[٤] .

كما يرى أن « النبيّ » أصله : النبيء من : أنبأ عن الله ، إذا أخبر ، ثم سُهِّلت الهمزة ، وليس من النَّبْوة ، أي الارتفاع . وهذا الأخير منسوب إلى الفراء[٥] .

ومما اختاره مذهب الخليل في أن « العالَم » مأخوذ من العلامة ، وليس من العِلْم[٦] ، ومذهب الكسائي والنحاس وأبي بكر الزبيدي في أن إضافة « الآل » إلى المضمر ضعيفة في الاستعمال . وهو بذلك يخالف ابن السيد[٧] ، ومذهب

---

(١) هذا اختياره في « الكافي » . أما في البسيط (٢/٩٣٦) فاختار رأي المبرد .
(٢) ص ٥٠ ، ٥١ وحواشيهما .
(٣) ص ٢٥ ، ٢٦ وحواشيهما .
(٤) ص ٢٨، ح ١.
(٥) ص ٢٨، ح ٣، ٦.
(٦) ص ٥٨، ح ٢.
(٧) ص ٦٠، ح ٣.

سيبويه وأبي علي وابن جني في أن المبتدأ يعمل في الخبر ، مخالفًا الأخفش وابن السراج اللذين يريان أن الابتداء يعمل في المبتدأ والخبر ، ومخالفًا الكوفيين – في ما عزاه إليهم – من أن الابتداء عامل في المقدَّم ، والمقدم عامل في المؤخر[1] .

وفي الأسماء الخمسة أو الستة اختار أن تكون معربة بالحركات مقدَّرة في الآخر ، وما قبل الآخر مُتْبَع الآخر . وهو مذهب جمهور البصريين وأبي علي ، وظاهر سيبويه[2] . وقد خالف بذلك مذاهب عديدة : أن تكون معربة بالحروف ، وهو مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين ، وهشام والفراء من الكوفيين ، وابن مالك[3] . وأن تكون معربة بالحركات التي قبل الواو والألف والياء . وهو مذهب المازني والزجاج[4] . وأن تكون معربة بشيئين : بالحركات والحروف . وهو مذهب الكسائي والفراء وجمهور الكوفيين[5] . وأن تكون معربة في الرفع بالنقل ، وفي النصب بالبدل ، وفي الخفض بالنقل والبدل . وهو مذهب الرَّبَعي[6] .

ومن اختياراته أن الأعلام تكون منقولة ، ومرتجلة ، خلافًا لمن قال : إنها لا تكون إلا منقولة ، وإن كان الأكثر أن تكون منقولة من أسماء الأجناس ؛ أعيانها ، ومعانيها ، ومن الأسماء والمشتقات ، كما يذهب أبو علي[7] .

ومنها أيضًا أن الأقيس والأكثر ما ذهب إليه البصريون من أن الفعل يكون

---

(١) ص ١٢٥ وحواشيها.
(٢) ص ١٣٦، ح ٢.
(٣) ص ١٣٢، ح ٤.
(٤) ص ١٣٣، ح ٤.
(٥) ص ١٣٥، ح ١.
(٦) ص ١٣٥، ح ٤.
(٧) ص ١٥١، ١٥٢.

بالياء والتاء مع الجمع المكسر ، فتقول : يقوم الهنود ، وتقوم الهنود[1] ، وأن المضارعة التي أوجبت إعراب الأفعال هي : العموم والاختصاص بالحرف ، على ما ذكر أبو علي في «الإيضاح»[2] . مخالفًا بذلك ظاهر سيبويه ، والجزولي اللذين جعلا المضارعة من ثلاثة أوجه : العموم والاختصاص ، ودخول اللام في خبر «إن» ، والوقوع موقع الاسم . أما دخول اللام فلم يكن إلا بعد الشبه . وأما الوقوع موقع الاسم فإنما أوجب الرفع ، وقد خالف ابن أبي الربيع بـ «الوقوع» الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن «التعري هو الذي أوجب الرفع» ، والكسائي الذي جعل علة رفع المضارع الزائدَ في أوله[3] .

وصَحّح أن العامل الرفعَ في المبتدأ هو الابتداء ، والابتداء هو تعرية الاسم من العوامل اللفظية ، والإسناد إليه . والتعري شرط في العمل ، والإسناد هو العامل ، وعند مجموعهما يكون العمل . وهو ظاهر سيبويه ، ومذهب أبي علي ، وجمهور البصريين[4] .

وحَسَّن ما ذهب إليه سيبويه وأبو علي والجمهور من أن الألف في آخر الاسم في حالة الوقف بدلٌ في الرفع والخفض من الألف الأصلية ، وفي النصب بدل من التنوين ، مخالفًا ظاهر سيبويه في «أبواب ما ينصرف وما لا ينصرف» والكوفيين الذين يرون أنها الألف الأصلية ، وأبا علي نفسه في «التذكرة» والأخفش والفراء والمازني ، إذ قالوا بأنها في الأحوال الثلاثة بدلٌ من التنوين[5] .

---

(١) ص ١٧٠.
(٢) ص ١٧٢، ١٧٣.
(٣) ص ١٧٤، ح ٢ و ص ١٧٥ وحواشيها.
(٤) ص ١٧٦، ح ٣.
(٥) ص ٢٢٠، ٢٢١ وحواشيهما.

و « أو » بعد المضارع عند ابن أبي الربيع بمعنى « إلا أن » وهو مذهب سيبويه وأبي علي . والزجاجي على أنها بمعنى « إلى أن » ، أو « كي »[1] .

وصيغة الأمر عنده مبنية علي السكون ، وليست مختصرة من الأمر باللام . وهو مذهب البصريين. أما الكوفيون فيرون أنها معربة مجزومة ، وأنها مختصرة[2] .

ونون المثنى والجمع عوض من الحركة والتنوين. وهو مذهب جمهور البصريين وسيبويه والمبرد وأبي علي وآخرين. ويرى الفراء أنها التنوين نفسه. ويرى الزجاج أنها عوض من الحركة[3] .

والضمير في « لولاك » و « لولاي » في موضع خفض بـ« لولا ». وهو مذهب سيبويه . وليس في موضع رفع ، كما يرى الأخفش والكوفيون[4] .

والفاء الداخلة على « إذا » الفجائية زائدة. وهو قول المازني وأبي علي . وليست رابطة ، كما قال الزجاج ، ولا عاطفة كما نسب إلى مبرمان تلميذ المبرد[5] .

و « كيف » اسم ، لا ظرف . وهو قول الأخفش والمبرد والسيرافي وأبي علي . وظاهر سيبويه في غير موطن ، والمبرد أنها ظرف[6] .

والعامل في البدل غيرُ العامل في المبدل منه . وهو قول أبي علي والأخفش

---

(١) ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ وحواشيهما .

(٢) ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ وحواشيهما .

(٣) ص ٢٨٢، ٢٨٣ وحواشيهما .

(٤) ص ٣١٥ وحواشيها .

(٥) ص ٣١٥ وحواشيها .

(٦) ص ٣١٨، ٣١٩ وحواشيهما .

والرماني وجماعة من محققي المتأخرين. ويرى سيبويه والمبرد والسيرافي أنه واحد[1] .

وعطف الجملة الفعلية على الاسمية وبالعكس جائز ، وإن كان المختار المشاكلة ، خلافًا لابن الطراوة الذي يشترط المشاكلة في النظم ، وفي المعنى . ومن الناس من أجاز دون الشرطين . وابن أبي الربيع لا يشترط إلا المساواة في المعنى ، أي في الاقتضاء والخبر[2] .

والخبر بعد « لولا » لا يكون إلا كونًا عامًا ، ولا يظهر أبدًا ، خلافًا لابن الطراوة الذي جعل الخبر هو الجواب[3] ، وللرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك ، الذين أجازوا أن يكون كونًا مطلقًا ، فلا يظهر ، ومقيدًا ، فإن دَلَّ عليه دليل جاز إثباته وحذفه ، وإنْ لم يَدُلَّ عليه دليل وجب إثباته[4] .

والصفة والظرف والمجرور لا تعمل إلا بشروط أربعة ، أحدها الاعتماد ، خلافًا للأخفش والكوفيين[5] .

والخبر يتقدم على المبتدأ ، خلافًا لابن الطراوة ، والخليل في ما نسبه السهيلي إليه[6] .

والضمير المرفوع لا يعطف عليه إلا بعد ما يؤكَّد في الأكثر ، خلافًا للكوفيين[7] .

---

(١) ص ٣٢٦، ح ٣.

(٢) ص ٣٣٧، ح ١.

(٣) ص ٤٥٨، ح ٢.

(٤) ص ٤٥٩، ح ١.

(٥) ص ٤٧٢ وحواشيها .

(٦) ص ٤٧٧، ح ٣.

(٧) ص ٥٤٤، ٥٤٥ وحواشيهما .

والرفع في الفاعل والمفعول الذي بني له الفعل من جهة واحدة ، هي الإسناد ، خلافًا للكوفيين الذين يرون أن البابين أصلان في الرفع ، كما يرون أن الرفع سرى من الفاعل للمفعول فهو فرع منه[1] .

والنقل بالهمزة قياس في غير المتعدي ، سماع في المتعدي ، خلافًا لسيبويه في ما نقله أبو حيان عن السهيلي ، وخلافًا للمبرد في ما نسبه إليه أبو حيان ، من أنه سماع في الاثنين ، وخلافًا للمازني الذي ذهب إلى أنه قياس في غير المتعدي ، وفي ما يتعدى إلى واحد ، وسماع في باب « ظننت » ، وخلافًا للأخفش وابن السراج اللذين يقولان بأنه قياس في الأنواع الثلاثة[2] . أما النقل بالتضعيف فهو سماع مطلقًا[3] .

وفي باب « أعطى » يجوز إقامة المفعول الأول أو الثاني مُقام الفاعل ، وإن كانت إقامة الأول أحسن ، خلافًا للزجاجي الذي يرى أنه لا يقام إلا الأول ، ولا يقام الثاني إلا على طريقة القلب[4] . أما في الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفعولين فلا يقام إلا الأول ، خلافًا لابن مالك الذي أجاز إقامة الثاني[5] .

والأفعال التي لا تتصرف أربعة هي : عسى ، ونعم ، وبئس ، وفعل التعجب ، خلافًا لمن زاد : ليس ، وحبذا ، فـ« ليس » عند سيبويه وجمهور النحويين فعل لا يتصرف ، وحبذا عند ابن السراج فعل رُكِّب مع « ذا »[6] . وما

---

(١) ص ٦٣٥ وحواشيها .

(٢) ص ٦٣٩، ٦٤٠ وحواشيهما .

(٣) ص ٦٤٥.

(٤) ص ٦٥٠ ، ح ٤ .

(٥) ص ٦٥١ ، ح ٣ .

(٦) ص ٦٦٣ وحواشيها .

يراه ابن أبي الربيع أن « ليس » فعل يجري مجرى الأفعال المتصرفة ؛ لأنه عُوِّض من اختلاف أبنيته لاختلاف الزمان تقييدَ خبره بالأزمنة الثلاثة[1] . أما « حبذا » فهي اسم[2] .

و « أفْعَل » التعجب فعل خلافًا للكوفيين[3] ، والفاعل ضمير يعود على « ما » ، والمعنى : شيء عظيم أحسن زيدًا ، خلافًا للزجاجي وغيره ، الذين جعلوا التقدير : زيد حَسُن جدًّا ، والفاعل عندهم في الحقيقة « زيد » ، لكنه انتصب لمكان الهمزة التي يصير الفاعل معها مفعولًا ، فبقي الفعل بلا فاعل ، فأضمروا ضميرًا ، فاحتاجوا إلى ما يعود عليه ، فأتوا بـ « شيء » ، ثم انتقلوا إلى « ما » لمكان الإبهام[4] .

و « أفْعِل » لفظه لفظ الأمر ، ومعناه ماض ، خلافًا للكوفيين والفراء والزجاج والزمخشري وابن خروف الذين جعلوه أمرًا لفظًا ومعنى[5] .

و « كان » بين « ما » وفعل التعجب زائدة ، خلافًا للجَرْمي الذي يرى أنها ناقصة ، واسمها ضمير «ما» وخبرها « أفعل »[6] .

والإخبار بالأخص عن الأعم ، نحو « كان صديقي زيدًا » جائز ، ومعناه مختلف عن معنى « كان زيد صديقي » ؛ إذ إنه يعطي أن لا صديق لك إلا « زيد » بظاهر الكلام ، في حين إن الآخر لا يتعرض لنفي الصداقة عن غيره ، ولا لإثباتها لغيره ، خلافًا لطائفة تمنع أصلًا الإخبار بالأخص عن الأعم ، وطائفة

---

(١) ص ٦٦٥.

(٢) ص ٦٦٣.

(٣) ص ٧٢١ ، ٧٢٢.

(٤) ص ٧٢٤.

(٥) ص ٧٣١، ح ٢.

(٦) ص ٧٣٩ ، ٧٤٠ وحواشيهما .

أخرى تجيز، ولا تفرق في المعنى بين الأسلوبين[1] .

وقول العرب « ما كان مثلُك أحدًا » لا يحتمل عند سيبويه سوى الذم ؛ لأن « أحدًا » بمعنى عاقل، فلا يكون ما عدا الأحدين إلا أحط منهم ؛ إذ لا يوجد في العالم أرفعُ من العقلاء. ويحتمل عند ابن أبي الربيع المدح والذم، بناء على أن « أحد » تأتي أيضًا بمعنى « إنسان »، وهو ما قال به الزجاجي، ويكون المعنى، ما كان مثلك أحدًا من الناس، إنما أمثالك من الملائكة، أو البهائم، حسب ما ينوي المتكلم[2] .

وتقدُّم خبر « ليس » جائز، خلافًا لأبي علي في ما نسبه إليه بعضهم، وللمبرد، ولـ « آخرين »، كذا عَبَّر عنهم العكبري بعد أن نسب الجواز إلى بعض النحويين البصريين[3] .

وضمير الأمر أو الشأن يكون مذكَّرًا إذا كان المخبَر عنه مذكرًا، ومؤنثًا إذا كان المخبَر عنه مؤنثًا. ويجوز العكس، خلافًا للكوفيين[4] .

والباء في خبر « ما » توكيدٌ للنفي، ولا علاقة لها بالعمل، فلا اعتبار لكون « ما » حجازية أو تميمية، خلافًا لظاهر أبي علي في « الإيضاح » ونَصِّه في « البغداديات »، وخلافًا للزمخشري، في ما نسبه إليه المرادي[5] .

و « إنْ » النافية يجوز إعمالها، خلافًا لأكثر البصريين، وسيبويه والفراء في ما عزاه إليهم الهروي، وعملها بالسماع لا بالقياس على « ما » خلافًا

(١) ص ٧٥٨ ، ٧٥٩ وحواشيهما .
(٢) ص ٧٥٩ وحواشيها .
(٣) ص ٧٦٤ ، ٧٦٥ وحواشيهما .
(٤) ص ٧٧٩ ، ح ٣ .
(٥) ص ٨٠٣ ، ح ١ .

للكوفيين[1] .

و « لكنَّ » مركبة من « لكنْ » و « إنَّ » ثم حذفت الهمزة، فاجتمعت ثلاث نونات، فحذفت واحدة وفاقًا للفراء، وخلافًا للبصريين، وخلافًا أيضًا للكوفيين الذين يرون أنها مركبة من « لا » و «إن» والكاف زائدة، والهمزة محذوفة، وللسهيلي الذي يقول بتركيبها من « لا » و « كأن » والكاف للتشبيه، و « أنَّ » على أصلها[2] .

و « إنَّ » تقع خبرًا لـ « إن » في الكلام، خلافًا للفراء[3] .

والعطف في « مررت بزيد وعمرًا » على الموضع ممنوع، خلافًا لابن جني، وذلك لأن « مررت » لا يصل إلا بحرف الجر، وإنما يجوز على نصب « عمرًا » بفعل يفسره «مررت»، تقديره: «لقيت»[4] .

والمصدر لا يُرفع بإسناد الفعل إليه إلا أن يكون مفيدًا، خلافًا لظاهر سيبويه، فقد ادَّعى الزجاجي أنه أجاز «قُعد» ويضمر المصدر، ويجعله المسند إليه، فعليه يجوز: سِير سيرٌ، وخلافًا أيضًا للكسائي وهشام، فقد أجازا أن يكون في الفعل ضمير مصدر أو زمان أو مكان[5] .

ولا فرق في المسألة السالفة بين أن يكون مع المصدر مجرور، أو لا يكون، إذ إن المجرور فضلة، والفضلات يجوز إسقاطها، ولم تأت ليتركب الكلام منها[6] .

(١) ص ٨٢٦ .
(٢) ص ٨٤١، ح ١.
(٣) ص ٨٤٦، ح ١.
(٤) ص ٨٥٦ .
(٥) ص ٨٨٣ وحواشيها .
(٦) ص ٨٨٨ وحواشيها .

والمفعول معه سماع لا يقال منه إلا ما قالته العرب[1] ، خلافًا لأبي علي وأكثر النحويين الذين يرون أنه قياس ما دام الموضع صالحًا للعطف ، وخلافًا لآخرين فَصّلوا ، فجعلوه قياسًا في المجاز ، وسماعًا في العطف الحقيقي ، وخلافًا للجرمي والمبرد والسيرافي الذين ذهبوا إلى أنه مطرد في كل ما كان الثاني فيه مسببًا عن الأول[2] .

و« لعل » مقيسةٌ على « ليت » في زيادة « ما » ، فتقول : لعلما زيدًا قائم ، خلافًا للزجاجي الذي قاس أخواتها جميعًا عليها ، وابن السراج ، والزمخشري في ما نسبه إليه أبو حيان ، وابن مالك ، وخلافًا للزجاج ، وما عُزي إلى الأخفش ، اللذين قاسا « لعل » و « كأنَّ » ، وخلافًا لسيبويه والأخفش والفراء وأكثر النحويين البصريين الذين لم يقيسوا شيئًا[3] .

ويذكر أن ابن أبي الربيع قال في « الملخص » بقياس « كأنَّ » أيضًا ، وإن كانت دون « لعل » قال : « فلا يُقاس عليها – أي : على (ليت) – إلا ما قرب منها . والذي قَرُب منها (لعل) . و « كأنَّ » فيها قربٌ ، وإن كانت في ذلك دون (لعل) »[4] . وقياس « لعل » و « كأن » هو ما جعله أبو حيان اختيار ابن أبي الربيع[5] . ولعله أخذه من « الملخص » .

و « إنَّ » تكسر بعد القسم ، ولا يجوز غير الكسر ، خلافًا للزجاجي الذي يرى جواز الفتح ، والكوفيين والكسائي الذين يرون جواز الكسر ، والفراء الذي

(١) صرح بذلك في الملخص ٣٧٧/١ .
(٢) ص ٨٩٩ ، ح ٦ .
(٣) ص ٩١٤ ، ٩١٥ وحواشيهما .
(٤) الملخص ٢٤٦/١.
(٥) الارتشاف ١٥٧/٢.

لا يرى إلا الفتح[1] .

و « أنَّ » بعد « لو » في موضع رفع بالابتداء ، ولا خبر لها ، خلافًا للكوفيين والأخفش والمبرد والزجاجي وكثيرين ذهبوا إلى أنها وصِلتها فاعل بفعل مقدر ، تقديره : ثبت[2] .

والخافض في نحو « غلام زيد » هو « غلام » ، خلافًا لمن ذهب إلى أنه الحرف ، وأن التقدير : غلام لزيد ، وللزجاج الذي زعم أنه معنى اللام ، ولمن ذهب إلى أنه معنى الإضافة[3] .

وأمثلة المبالغة جميعًا تعمل عمل اسم الفاعل ، فترفع وتنصب ، ويتقدم عليها ما تنصبه ، خلافًا للكوفيين ، وللمبرد والمازني اللذين أنكرا عمل « فعيل » و « فَعِل » ، وللجرمي الذي أنكر « فَعِل »[4] .

وصوغ أمثلة المبالغة سماع ، خلافًا للزجاجي الذي يرى أنها قياس في الجميع ، ولمن يرى أنها قياس في « فعول » و « فَعّال » فحسب[5] .

واسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي ، خلافًا للكسائي[6] ، ولا يعمل إذا كان غير معتمد ، خلافًا للأخفش[7] ، ولا يعمل إذا كان مصغرًا ، خلافًا للكوفيين ما خلا الفراء ، وللنحاس ، ولابن مالك[8] .

(١) ص ٩٢١، ح ٥.
(٢) ص ٩٢٦ وحواشيها.
(٣) ص ٩٧٨ وحواشيها .
(٤) ص ٩٧٩ ، ح ٢ .
(٥) الموضع السابق .
(٦) ص ٩٨٦ ، ح ٢ ، وص ٩٩٠.
(٧) ص ٩٨٧ ، ح ٢ ، وص ١٠١٦ ، ح ٤ .
(٨) ص ٩٨٨ وحواشيها .

ونصب الفاعل على التشبيه بالمفعول به يكون في الصفات، وأسماء الفاعلين وأسماء المفعولين، على شروط، ولا يكون في الأفعال، خلافًا لبعض المتأخرين الذين استدلوا بالحديث «كانت امرأة على عهد رسول الله ﷺ تُهراق الدماءَ»[1]. وحمله ابن أبي الربيع متابعًا الشلوبين على إسقاط حرف الجر[2].

والشيء لا يضاف إلى نفسه على جهة التخصيص به، سواء اختلفا لفظًا أو اتّفقا، خلافًا للفراء والكوفيين، ولابن الطراوة والزمخشري وابن طاهر وابن خروف وجماعة إذا اختلف اللفظان[3].

والمصدر النائب عن فعله يعمل عمل فعله، ويتحمل الضمير، ويتقدم معموله عليه، خلافًا للمبرد والسيرافي وجماعة[4].

والمصدر النائب مناب «أن والفعل» إذا كان منونًا رفع الفاعل ونصب المفعول، خلافًا للفراء، وخلافًا للكوفيين في ما نسبه إليهم المؤلف[5].

والمصدر لا يضاف إلى المفعول والفاعل موجود، إلا على ضعف، خلافًا للجمهور، ولسيبويه، وللفراء في ما نسبه إليه المؤلف، ولبعض البصريين في ما قال أبو حيان، ولابن السيد في ما نسبه إليه ابن هشام[6].

وإعمال المصدر المنون أحسن وأقوى في القياس، يليه المضاف، فالمعرف بالألف واللام. وهذا خلاف ما قال به الفراء وأبو حاتم اللذان يقولان: إن

---

(١) تخريجه في: ص ١٠٤٤، ح ٢.

(٢) ص ١٠٤٤ وحواشيها.

(٣) ص ١٠٥٥، ح ٣.

(٤) ص ١٠٦٧ وحواشيها.

(٥) ص ١٠٧١ وحواشيها.

(٦) ص ١٠٨٤ وحواشيها.

الأحسن المضاف، ثم المنون، وخلاف ما قال ابن عصفور الذي يرى أن الأقوى ما فيه «أل»، وخلاف ما قال أبو حيان الذي يرى أن المضاف أحسن، ثم المنون، ثم ما فيه «أل»[1].

وإعمال ما فيه «أل» من المصادر ضعيف، وفاقًا لأبي علي في «الإيضاح»، وجماعة من البصريين. وخلافًا للكوفيين الذين لا يعملونه أصلًا، وللبغداديين أيضًا وجماعة من البصريين، والمبرد في ما نسبه إليه ابن الحاجب[2].

وأسماء الأفعال أسماء لفظًا ومعنى، خلافًا للكوفيين الذين يقولون بأنها أفعال حقيقة مرادفة لما تفسَّر به، ولطائفة ترى أنها أفعال استُعملت استعمال الأسماء، وجاءت على أبنيتها، ولطائفة من المتأخرين ترى أنها ليست أسماء ولا أفعالًا ولا حروفًا، فهي خارجة عن قسمة الكلمة، ويسمونها: الخالفة، فهي قسم رابع من أقسام الكلمة[3].

ولا موضع لها من الإعراب، وفاقًا للبصريين والكوفيين، وخلافًا لسيبويه في ما نُقل عنه، ولأبي علي في التذكرة، وللمازني، وللدينوري[4]. ولا يتقدم عليها معمولها، خلافًا للكوفيين، ما عدا الفراء[5].

والكاف في «أرأيتك» التي بمعنى «أخبرني» حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب، خلافًا للفراء الذي يرى أنها رفع، والتاء حرف خطاب، وللكسائي الذي يرى أن الكاف في موضع نصب[6].

---

(١) ص ١١٠٨، ١١٠٩ وحواشيهما.

(٢) ص ١١٠٩ وحواشيها. وإنما قلت: في ما نسبه إليه ابن الحاجب؛ لأن في «المقتضب» خلافه.

(٣) ص ١١٢١، ح ٢، و ص ١١٢٢، ح ٣.

(٤) ص ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣.

(٥) ص ١١٥٣، ١١٥٤ وحواشيهما.

(٦) ص ١١٢٩، ح ٣.

والكاف في «رويدك» ونحوه، وفي «إياك» ونحوه حرف لبيان حال الضمير، بمنزلتها في «أرأيتك»، خلافًا للكوفيين وابن كيسان الذين يرون أنها الضمير[1].

والتاء في «أنت» هي الضمير، خلافًا للفراء الذي يرى أن «أنت» كلها هي الضمير[2].

والكاف في «عندك» و «دونك» أسماء، وموضعها خفض، خلافًا للكسائي الذي جعلها في موضع نصب، وللفراء الذي يرى أنها رفع، ولابن بابشاذ الذي أخرجها من الاسمية، وجعلها حرف خطاب[3].

- ٢ -

أثره في اللاحقين

إن رجلًا في علم ابن أبي الربيع ومكانته لابد أن يترك أثرًا في من جاء بعده من أهل صنعته. وهذا ما حدث حقًّا، فقد تردَّد اسمه لدى النحويين اللاحقين، ومنهم مشاهير. وهداني تتبُّعي للمصادر إلى عدد منهم، فرأيت فيهم أبا الطيب محمد بن إبراهيم السبتي القوصي (ت ٦٩٥هـ) وهو تلميذه الذي اختصر «الكافي»، وليست بين أيدينا نسخة من هذا المختصر، ورأيت أبا حيان (ت ٧٤٥هـ)، والمرادي المعروف بابن أم قاسم (ت ٧٤٩هـ)، وابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، والحافظ العلائي (ت ٧٦١هـ)، وناظر الجيش (ت ٩١١هـ)، والشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، وابن نور الدين (ت٨٢٠هـ)، والسيوطي

(١) ص ١١٢٩، ح ٥.

(٢) ص ١١٣٠، ح ١.

(٣) ص ١١٣٦، ح ٤، و١١٣٩.

(ت ٩١١هـ)، وابن غازي المكناسي (ت ٩١٩هـ)، والأشموني (ت ٩٢٩هـ)، والمرابط الدلائي (ت ١٠٢٠هـ)، وعبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ).

وقد عرض د. عياد الثبيتي لأربعة، دَلَّ على مواطن إفاداتهم من «البسيط»، وهم: إبراهيم بن أحمد الغافقي (ت ٧١٦هـ)، وابن الفخار الخولاني الإلبيري (ت ٧٢٣هـ)، وهما تلميذان لابن أبي الربيع، وابن لب (ت ٧٨٣هـ)، والشاطبي. وللأولَيْن شرحان على «الجمل»، وللثالث تقييد على «الجمل» أيضًا. أما الرابع فهو من شراح الألفية، وعددتُه في من ذكرتهم آنفًا.

والحقُّ أن تبيُّن أثر ابن أبي الربيع في خالفيه لا يفي به مبحث صغير كهذا، لأسباب عدة، منها أن التراث النحوي الذي أُلِّف بعده لم يصل إلينا كاملًا، وما وصل ما زال معظمه مخطوطًا، وأن التراث في الأندلس والمغرب بعيد عن أيدينا، سواء ما طبع منه، أو ذلك الذي ما زال حبيس خزائن تلك البلاد، نسمع عن بعضه، ولا نعرف عن معظمه شيئًا. هذا فضلًا عن أن المواطن التي صرَّح النحويون فيها باسم الرجل ليست وافية بالغاية، فثمة مواطن أخرى أفادوا فيها منه دونما تصريح. وهي تحتاج إلى تتبُّع دقيق، ومفاتشة للمصادر، ومقايسة كلامه بما جاء فيها. لذلك فإن ما سنقوله هنا إنما هو مجرد إشارات، تفتح الباب لمن يرغب في إفراد دراسة مستقلة، تكشف عن وجه الرجل وأثره.

ولعل من المفيد أن أشير إلى أنّ حَقَّ هذا المبحث أن يكون تحت عنوان «أثر الكافي . . » ويُضَم إلى الباب الخاص بالكتاب، لأن موضوع الرسالة «الكتاب» لا المؤلف، ولكني آثرتُ ما فعلت، لأن التمييز بين ما أخذه النحويون من «الكافي» وغيره من كتب ابن أبي الربيع صعب، فـ «الكافي» نفسه محتاج إلى فهرسة دقيقة، وهو لما يكتمل تحقيقًا حتى الآن، ولأن عبارة ابن أبي الربيع في

كتبه المختلفة متشابهة ، ولا يمكن الحكم على مصدرها تحديدًا إلا إذا كانت منقولة نصًّا ، على أن أغلب من أفادوا منه في ما رأيت لم ينقلوا نصوصًا ، وإنما أشاروا إلى آرائه وترجيحاته وتعليلاته ومخالفاته إشارات ، أو صاغوها بأسلوبهم . هذا فضلًا عن أن تبيُّن أثر الرجل يجلو جانبًا من شخصيته ، فلا بأس أن يكون ضمن هذا الباب .

وفي ما يلي أعرض لبعض النحويين الذين أفادوا من ابن أبي الربيع ، ممن ذكرت ، وأقدم نماذج لما أخذوا من الرجل .

أ – وأبدأ بأبي حيان الذي يعدُّ أنبه تلاميذه ، فلقد أفاد منه في كتابيه : ارتشاف الضرب ، والتذييل والتكميل . وأقتصر في كلامي على أولهما .

ذكر أبو حيان ابن أبي الربيع ٢٩ مرة[1] ، ولم يشر إلى أيٍّ من كتبه ، ما خلا « الملخص » ذكره في موضعين ، كَنّى فيهما عن الرجل بـ « صاحب الملخص »[2] . وهذه بعض نماذج :

– ذكر أن ابن أبي الربيع ، ومعه ابن عصفور ، اختارا أن وزن نحو « قطوطى » و « شجوجى » : فَعَلْعَل . وهو أحد قولي سيبويه . وقوله الآخر أنهما : فعوعل[3] . وأقول : ما رأيته في « الكافي » أنه يجيز الأمرين : فعلعل وفعوعل ، مسوّيًا بينهما[4] .

– ذكر أنه اختار في النسب إلى الاسم إذا كان آخره واوًا أو ياء على وزن « فَعْلة أو « فُعْلة » ، أو «فِعْلة » عدم التغيير إلا ما ورد تغييره ، فقد قالوا قَرَوِيّ في

(١) انظر : الارتشاف – دليل الأعلام .
(٢) الارتشاف ٢٩٤/٢ و ٣/٦٨.
(٣) الارتشاف ١/ ٩٩.
(٤) الكافي ٧٢/٥ – ٧٤، ٦١٨.

« قرية » ، و « زِنَوي » في « بني زِنْية »[1] . وهو مذهب منسوب إلى الخليل[2] .

– نقل أنه وأبا علي والزجاجي وابن خروف وابن العِلْج وابن مالك وابن عصفور قد نصُّوا على أن « كذا » إذا كانت كناية عن غير عدد ، كانت مفردة ومعطوفة . وإذا كانت كناية عن عدد فهي معطوفةٌ لا غير[3] .

– ذكر أن مذهب البصريين في نحو : « كل رجل وضيعته » أن الخبر محذوف وجوبًا ، وتقديره : مقرونان ، ومذهب الكوفيين أنه لا حاجة إلى الخبر ، أو أن الواو قامت مقام « مع » ، وهو اختيار ابن خروف ، ثم أشار إلى أن تقدير ابن أبي الربيع : كل رجل مع ضيعته ، وضيعته معه[4] . . وعلّق في « التذييل والتكميل » : « وما قدّره الجمهور أولى مما قدّره الأستاذ أبو الحسين إذ قدّروا المحذوف خبرًا ، وجعلوا الكلام جملة واحدة ، وجعل الكلام جملتين »[5] .

وأقول : لعل أبا حيان وهم ، فلقد أشار ابن أبي الربيع إلى أنَّ « المعطوف سَدَّ مسدَّ الخبر وناب منابَه . . ثم قال : « وكان الأصل في هذا: كل رجل مع ضيعته وضيعته معه »[6] . وظاهر هذا الكلام أنه يتابع الكوفيين . أما ما قدّره فهو تقدير معنى لا تقدير إعراب .

– ذكر أن اللام الواقعة في خبر « إنْ » المخففة هي لام الابتداء اجتلبت للفرق بينها وبين « إنْ » النافية ، ثم قال : ومذهب الفارسي أنها ليست لام الابتداء ، بل

(١) الارتشاف ١/ ٢٨٢.
(٢) المصدر السابق ١/ ٢٨٨.
(٣) المصدر السابق ١/ ٣٩٠.
(٤) الارتشاف ٢/ ٣٢. وانظر : الكافي ٢٥٢، ٢٥٣، والبسيط ١/ ٥٥٤، ٥٩٦، والملخص ١/ ١٧٣، ١٧٤.
(٥) التذييل والتكميل ٤٦/١ – ٤٨ (نقلًا عن حواشي البسيط ١/ ٥٥٤، ٥٥٥).
(٦) ص ٣٦٩.

لام أخرى اجتلبت للفرق . وهو اختيار ابن أبي العافية ، والأستاذ أبي علي ، وأبي الحسين بن أبي الربيع[1] .

– نقل قوله : إذا كان المصدر مؤكدًا لم يبن له الفعل إلا أن يعلق به ظرف غير متصرف ، نحو : جُلس دونك ، قال تعالى : ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾[2] ، النائب مضمر يعود على المصدر المفهوم من ﴿ وَحِيلَ ﴾[3] .

ب – أما المرادي فقد ذكره في كتابيه : الجنى الداني ، وتوضيح المقاصد ، في أولهما ذكره خمس مرات ، وفي ثانيهما ذكره غير مرة . ولم يصرح في « الجنى » بأي من كتب ابن أبي الربيع ما خلا « شرح الإيضاح » صَرَّح به مرة واحدة . وأبدأ بـ « الجنى » :

– ساق في تضاعيف كلامه على « مِنْ » أن البصريين تأولوا الآية الكريمة : ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ ﴾[4] على تقدير : من تأسيس أول يوم ، لأن « من » لا تكون عندهم لابتداء الغاية في الزمان ، ثم قال : « فإن قلت : فما يصنعون بنحو : ﴿ لِلَّهِ الأمر من قبل ومن بعد ﴾[5] ؟ قلت : ذكر ابن أبي الربيع في « شرح الإيضاح » أن مَحَلَّ الخلاف إنما هو في الموضع الذي يصح فيه دخول « منذ » ، وهذا لا يصح فيه دخول « منذ » فلا يقع خلاف في صحة وقوع « من » هنا »[6] .

---

(١) الارتشاف ٢/١٤٩. وانظر: الكافي ٦١١.

(٢) سبأ ٥٤.

(٣) الارتشاف ٢/١٨٩. وانظر: الكافي ٤٤٣، ٤٤٤.

(٤) التوبة ١٠٨ .

(٥) الروم ٤ .

(٦) الجنى ٣١٤، ٣١٥. وانظر: الكافي ٢/ ٢٣٧ (الحمزاوية).

– نقل عنه قوله : ومن الناس من قال إنها – يريد : مِنْ – تزاد بهذه الشروط الثلاثة (أن تكون مع النكرة ، وأن تكون عامة ، وأن تكون في غير الواجب) ، في غير باب التمييز . وأما في التمييز فتزاد بغير هذه الشروط ، نحو : لله درك من رجل »[1] .

– نقل عنه أيضًا رأيه في « لات » ، وأن أصلها : لِيس ، فقلبت ياؤها ألفًا ، وأبدلت سينها تاء ، كراهةَ أن تلتبس بحرف التمني[2] .

وفي « التوضيح » : نقل عنه أنه حكى في «شرح الإيضاح» أن من العرب من يقول : « ذهي » في الوصل ، و « ذهْ» في الوقف ، بسكون الهاء ، تشبيهًا بالمضمر ، وأن منهم من يقول : « ذي» في الوصل ، فإذا وقف أبدل من الياء هاء ، فقال : « ذه »[3] .

– كما نقل عنه وعن ابن هشام الخضراوي وابن المصنف منع نيابة المفعول الثالث في باب «أعلم» باتفاق[4] ، وأنه حكى أن بني تميم يعربون « أمس » إعراب ما لا ينصرف إذا رُفع أو جُرَّ بـ « مذ » أو «منذ » فقط[5] .

جـ – ونأتي إلى ابن هشام الأنصاري ، فقد أفاد من ابن أبي الربيع – في ما رأيت – في كتبه : مغني اللبيب ، وتخليص الشواهد ، وأوضح المسالك .

أما في « المغني » فقد ذكره في أربعة مواضع :

– في أولها قال : إنه أجاب عما اعتُرِض به على من قال بأن لام المستغاث

---

(١) الجنى ٣٢٢.

(٢) الجنى ٤٥٢. وانظر: الكافي ص ٥٦٣، ٥٦٤.

(٣) توضيح المقاصد ١/ ١٨٩.

(٤) توضيح المقاصد ٢/ ٣٥. وانظر: الكافي ٤٤٢. وفيه زيادة أن الثاني لا يقام أيضاً.

(٥) توضيح المقاصد ٤/ ١٥٨. وانظر: الكافي ١٢٩، ١٣٠.

ليست زائدة، وأنها متعلقة بفعل النداء المحذوف، من أنه – أي فعل النداء – متعدٍّ بنفسه، أجاب بأنه ضُمِّن معنى الالتجاء أو التعجب[١].

– وفي ثانيها أشار إلى أن «ليت» تقترن بها «ما» فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء، فلا يقال: ليتما قام زيد، خلافًا لابن أبي الربيع، وظاهر القزويني[٢].

– وفي ثالثها عرض لرأيه في أن «لكن» حين اقترانها بالواو تكون عاطفة جملة على جملة، وأن ذلك هو ظاهر سيبويه[٣].

– وفي رابعها أشار إلى أنه أجاز في «ليتما زيدًا أضربه» أن يكون انتصاب «زيدًا» على الاشتغال، كالنصب في «إنما زيدًا أضربه» وأن الصواب أن انتصابه بـ«ليت» لأنه لم يسمع نحو «ليتما قام زيد»، كما سمع «إنما قام زيد»[٤].

وفي «تخليص الشواهد» أفاد منه مصرحًا مرة واحدة، إذ نقل عنه أحد ردوده على ابن الطراوة[٥].

وفي «أوضح المسالك» نسب إلى جماعة، منهم ابن أبي الربيع أن «عل» تخالف «فوق» في أمرين: أنها لا تستعمل إلا مجرورة بـ«من»، وأنها لا تستعمل مضافة. وقد انتصر له على ابن مالك الذي يفيد ظاهر كلامه جواز إضافتها، وعلى الجوهري الذي صرح بذلك[٦].

د – والحافظ العلائي أفاد منه في ثلاثة مواضع من كتابه «الفصول المفيدة في

---

(١) المغني ١/ ٢٨٩.
(٢) المغني ١/ ٣٧٦.
(٣) المغني ١/ ٣٨٥.
(٤) المغني ٢/ ٧٦٠.
(٥) تخليص الشواهد ٣/ ١٤٣.
(٦) أوضح المسالك ٣/ ١٤٣.

الواو المزيدة».

– ذكر في أولها أنه جوز أن تكون الواو في «مالك وزيدًا» للعطف، والنصب بعدها بإضمار الملابسة، وعطفت الملابسة على الخبر، كأنك قلت: ما كان لك وملابستك زيدًا[١].

وفي ثانيها أنه قال: وقيل: القَسَم مشتق من البيت المقسم به المعظم، لأنهم يعظمون ما يُقْسمون به[٢].

– وفي ثالثها أنه قال: إن «ربَّ» لتقليل ذات الشيء أو تقليل نظيره[٣].

هـ – وأفاد الإمام الشاطبي منه في «المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية» في أحد عشر موضعًا[٤]، لم يصرح فيها بأي من كتب ابن أبي الربيع، ولكن النقول في معظمها (سبعة مواضع) من «البسيط»[٥]، في حين نقل من «الكافي» في موضعين[٦]، ومن «الملخص» في موضع واحد[٧]، وبقي نقل لم ينص المحقق على مصدره، ومفاده أن عطف المفردات لابد فيه من التشريك في عامل[٨].

أما الموضعان اللذان رأيتهما في «الكافي»، فهما:

---

(١) الفصول المفيدة ١٩١.
(٢) المصدر السابق ٢٣٨.
(٣) المصدر السابق ٣٥٨.
(٤) هذه المواضع في الجزء الذي حققه د. عياد الثبيتي فحسب. وهذا الجزء يبدأ بباب الفاعل، وينتهي بنهاية حروف الجر. وانظر: المقاصد الشافية – فهرس الأعلام.
(٥) المقاصد ١/ ٣١، ٩٤، ١٠٤ و ٢/ ١٧٤، ١٩٤، ٢٠٦، ٢٥٣.
(٦) المصدر السابق ١/ ١٨٠ و ٢/ ٤٧.
(٧) المصدر السابق ١/ ١٤٣.
(٨) المصدر السابق ١/ ١٨٤.

- في سياق كلامه على بيت كثير:

قضى كلُّ ذي دَينٍ فوفَّى غريمَهُ   وَعزَّةُ ممطولٌ معنًّى غريمُها[1]

قال: «واستشهاد الفارسي في الإيضاح بالبيت على إعمال الثاني محمول عند ابن أبي الربيع وغيره على أن الشاهد في صدره، لا في عَجُزه»[2].

- في سياق كلامه على تقديم حال المجرور عليه قال: «وذكر ابن أبي الربيع أنه منقول عن بعض الكوفيين»[3].

و - ونأتي إلى ابن نور الدين، فقد ذكر ابن أبي الربيع في «مصابيح المغاني في حروف المعاني» مرة واحدة، قال: «وذكر ابن أبي الربيع أن محلَّ الخلاف بين الفريقين في أن «من» هل يجوز أن تقع موقع «مذ»؟ فإنها لابتداء الغاية بلا خلاف، فالبصريون يمنعون ذلك، والكوفيون يجوّزونه»[4]. وهو نقل قريب مما نقل المرادي، فلعله أخذه من «الجنى»، إذ موضوع الكتابين واحد.

ز - أما السيوطي فقد أكثر من الإفادة منه، وذكره في كتابيه الكبيرين: الهمع، والأشباه والنظائر، في الهمع ٣٢ مرة[5]، وفي الأشباه ٢٧ مرة[6]. وهذه بعض نماذج لما أفاده في «الهمع»:

- قال: «وزعم ابن أبي الربيع أن لام الابتداء توجد مع المستقبل قليلًا، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[7]، ثم قال: «وقال أبو علي:

---

(١) خرجت البيت وعلقت عليه في: ص ٦٢٣.

(٢) المقاصد ١/ ١٨٠. وانظر: الكافي ٤٢٣.

(٣) المقاصد ٢/ ٤٧. وانظر: الكافي ٤٢٣.

(٤) مصابيح المغاني ٣٥٥.

(٥) انظر: الهمع - فهرس الأعلام.

(٦) انظر: الفهارس المفصلة للأشباه والنظائر (قيد الطبع).

(٧) النحل ١٢٤.

لا توجد إلا مع الحال. وهذه حكاية حال»[1].

- ذكر في سياق كلامه عما يجمع بالألف والتاء أن ابن أبي الربيع اشترط في علم المؤنث أن يكون لعاقل، فلو سميت ناقة بـ«عناق».. لم يجز جمعه بالألف والتاء[2].

- أشار إلى أن مذهبه منع تعدُّد خبر «كان» لأن هذه الأفعال شُبِّهت بما يتعدى إلى واحد، فلا يُزاد على ذلك[3].

وفي «الأشباه» صَرّح السيوطي في نقوله عن ابن أبي الربيع بمصدره، وهو «شرح الإيضاح»، ولم يغفل التصريح إلا في موضعين[4]. وإخال أنه في كتابه هذا لم يُفد من كتب ابن أبي الربيع الأخرى، وأن «الكافي» بعينه كان أمامه. وهذه بعض نماذج:

- قال: «قال أبو الحسين.. في شرح الإيضاح: إن الحروف لم يأت فيها تعليق. وقد جاء التعليق في الأفعال. وقد جاء في الأسماء قليلًا»[5].

- قال: «قال أبو الحسين.. في شرح الإيضاح: إنما لم تعمل «ما» عمل «ليس» مطلقًا، بل بالشروط المعروفة، وهي: أن يكون الخبر مؤخرًا، وأن يكون منفيًا، وأن لا يقع بعد «ما» «إنْ».. لأنها في الدرجة الثالثة في العمل؛ لأن «ما» مشبهة بـ«ليس»، و«ليس» مشبهة بالفعل.. إلخ»[6].

---

(١) الهمع ١/ ٢٠. وانظر: الكافي ٧١.

(٢) الهمع ١/ ٦٩.

(٣) الهمع ٢/ ٧٥.

(٤) الأشباه والنظائر ١/ ٢١٧ و ٤/ ٢٨٩.

(٥) الأشباه والنظائر ١/ ٥٣٩. وانظر: الكافي ٤١٠.

(٦) المصدر السابق ١/ ٥٥٢. وانظر: الكافي ٥٤٢، ٥٤٣.

– قال : « قال ابن أبي الربيع في شرح الإيضاح : قالوا : لا أفعل هذا بذي تسلمُ . قال يعقوب : المعنى :واللّهُ يسَلِّمك ، فهذا تفسير المعنى ، وأما تفسير اللفظ فتقديره : بذي سلامتك »[١] .

ح – ونتجاوز القرن العاشر ، ونصل إلى القرن الحادي عشر ، فنجد المرابط الدلائي ، صاحب «نتائج التحصيل في شرح التسهيل» يفيد من ابن أبي الربيع في ستة مواضع[٢] من الجزء الأول من كتابه .

– في أولها دفع عن ابن مالك ما اعترض عليه به من قوله بإعراب . . الأسماء الستة بالحروف ، من أنها ستبقى على حرف واحد ، بأمرين : أولهما أن الإعراب بالأحرف الأصلية نفسها ، فهي ليست زائدة على البنية ، وثانيهما أنه حتى لو سلم بالاعتراض فإن بقاءها على حرف واحد لكثرة الاستعمال ، ثم قال : كما قال ابن أبي الربيع : « وأما قولهم : م اللّه ، وأيش هذا فلكثرة الاستعمال »[٣] .

– وفي ثانيها أورد قولًا نقله ابن أبي الربيع وغيره في إعراب الأسماء الستة مفاده أنه في حالة الرفع بالنقل ، وفي حالة النصب بالبدل . وفي حالة الجر بالنقل والبدل[٤] .

– وفي ثالثها أشار إلى رأي ابن أبي الربيع بأن علم المؤنث لا يجمع جمع مؤنث سالمًا إلا إذا كان لعاقل ، ونقل عن أبي حيان أنه مما انفرد به[٥] .

---

(١) المصدر السابق ٢/ ٤٠١. وانظر: الكافي ٦٣٤، والبسيط ١/ ١٦٦.

(٢) انظر: نتائج التحصيل – فهرس الأعلام. وزد على المواضع المذكورة ثمة موضعاً (جـ ١، مج ٢/ ٧٣٣).

(٣) المصدر السابق جـ ١، مج ١/ ٣٠٩. وانظر: الكافي ٩٠.

(٤) المصدر السابق جـ ١، مج ١/ ٣١٣. وانظر: الكافي ٩١، والبسيط ١/ ١٩٤، ١٩٥.

(٥) المصدر السابق جـ ١، مج ٢/ ٥٠٦.

– وفي رابعها عرض لحكاية الخلاف الذي وقع بين ابن أبي الربيع ومالك ابن المرحل في مسألة «كان ماذا»[١] .

– وفي خامسها ذكر رأي ابن أبي الربيع وابن درستويه القائل بمنع تعدد خبر « كان » لأنها محمولة على الأفعال المتعدية إلى واحد . ويذكر هنا أنه انتصر لرأي ابن مالك وغيره الذين أجازوا[٢] .

– وفي سادسها ذكر رأيه في « لات » ، وأن أصلها « ليس »[٣] .

ط – وأخيرًا نصل إلى عبد القادر البغدادي الذي أفاد من ابن أبي الربيع في : خزانة الأدب ، وشرح أبيات المغني .

في الخزانة ذكره في خمسة مواضع[٤] ، وصَرَّح بـ« شرح الإيضاح » في موضعين[٥] . وفي الشرح ذكره في أربعة مواضع[٦] . وأبدأ بالخزانة :

– نسب إليه أنه والسهيلي يتابعان الكوفيين ، والبغداديين في نقل عنهم ، في اشتراط وصف النكرة المبدلة من المعرفة[٧] .

– نقل عنه قوله : « حَيَّ » تستعمل مركبة ، وغير مركبة . فإن كانت مركبة كانت بمنزلة « أقْبِل » فتتعدى بـ« على » . وإذا كانت غير مركبة كانت متعدية بمنزلة « ايت »[٨] .

---

(١) المصدر السابق جـ ١، مج ٢/ ٧٣٣.

(٢) نتائج التحصيل جـ ١، مج ٣/ ١٤٦.

(٣) المصدر السابق جـ ١، مج ٤/ ١٢٧١. وانظر: الكافي ٥٦٣، والبسيط ٢/ ٧٥٣.

(٤) انظر: الخزانة – فهرس الأعلام، وفهرس المؤلفين.

(٥) انظر: الخزانة ٦/ ٢٥٢، ٢٦٢.

(٦) انظر: شرح أبيات المغني – فهرس الأعلام.

(٧) الخزانة ٥/ ١٨٧.

(٨) المصدر السابق ٦/ ٢٥٢. وانظر: الكافي ٧٦٧.

- نقل عنه قوله: « منهم من يقول: حَيَّهلا في الوصل والوقف؛ لأن « هلا » صوت، أو لأنه من إجراء الوصل مُجرى الوقف، أو لأن منهم من يقول: حَيَّهل، بالسكون في الوصل، فإذا وقف وقف بالألف، فتكون الألف عوضًا من هاء السكت كألف « أنا »[1].

وفي « شرح أبيات المغني »:

- نقل ما جزم به مع بعض شراح الكتاب وبعض نحاة المغرب من أن « الطريق » ظرف مبهم، وأنه قال: إنه مذهب سيبويه. ثم نقل عن شهاب الدين الخفاجي تعقُّبه لابن أبي الربيع ومن معه بأنهم لم يفهموا كلام سيبويه، وتفصيله: إن كان « الطريق » كل ما يُطْرَق بالأقدام فهو مبهم، وإن كان أزقة الأسواق والطريق العام فهو محدَّد لا ينصب البتة إلا شذوذًا[2].

- ذكر أربعة أقوال في « جير »: اسم فعل بمعنى « أعترف »، أو بمعنى « صدقتَ »، وهو فيهما مبني على الكسر. أو أنه منونًا اسم (مصدر) ومعناه « اعترافًا »، وغير منون اسمٌ أيضًا، ومعناه «الاعتراف»، ثم قال: حكى ابن أبي الربيع هذه المذاهب الأربعة في كتابه « الملخص »[3].

- في سياق تعليقه على:

* فخرَّ صريعًا لليدين وللفمِ *

ذكر ما قاله أبو حيان من أنه لما كانت اليدان تتقدمان سائر البدن صار ذلك شبيهًا بما يسقط لسقوط غيره، ثم قال: قال تلميذه ناظر الجيش: هذا التأويل

(١) المصدر السابق ٦/ ٢٦٢. وانظر: الكافي ٧٦٧، ٧٦٨.
(٢) شرح أبيات المغني ١/ ١٠.
(٣) شرح أبيات المغني ٣/ ٦٢.

لابن أبي الربيع[1]. وأقول: يريد تأويل أن اللام هنا للاستحقاق، لا بمعنى « على » كما ذهب الزمخشري.

- نقل عن ناظر الجيش نصًا لابن أبي الربيع عرض فيه لخلاف الناس في زيادة اللام، وما رَدَّ به على المبرد من الاستدلال على زيادتها بالآيتين ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾[2] و﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾[3].

* * *

بعد هذا العرض يمكن أن نسجل ما يلي:

- إن تأثير ابن أبي الربيع بدأ مبكرًا في تلاميذه: أبي الطيب القوصي، وإبراهيم الغافقي، وابن الفخار، وهم من رجال القرن السابع ومطالع القرن الثامن الهجري، واستمر في حدود المصادر التي اطلعنا عليها حتى نهاية القرن الحادي عشر الهجري (عبد القادر البغدادي).

- إن تأثيره لم يقتصر على المغرب العربي والأندلس، بل امتد إلى المشرق، فأفاد منه مشارقة أمثال السيوطي، والأشموني، والبغدادي.

- يعد السيوطي وأبو حيان وابن غازي والشاطبي أكثر الذين أفادوا منه، كما اتضح من عدد مرات ذكره في كتبهم.

- انتصر له ابن هشام على ابن مالك والجوهري في موضع، وانتصر المرابط الدلائي لابن مالك وغيره عليه في موضع. وخالفه البغدادي مستعينًا بكلام شهاب الدين الخفاجي.

(١) المصدر السابق ٤/ ٢٨٧.
(٢) النمل ٧٢.
(٣) يوسف ٤٣. وانظر: شرح أبيات المغني ٤/ ٣٠٦.

– إفادات النحويين من ابن أبي الربيع جاءت في صور عدة : نقل نصوص من كتبه ، وذكر آرائه ، واختياراته ، وتأويلاته ، والإشارة إلى مخالفاته .

* * *

الفصل الخامس

ابن أبي الربيع: ما له وما عليه

هذه نهاية المطاف مع ابن أبي الربيع وكتابه. وقد جرت العادة أن يذيّل الباحث دراسته للنص الذي حققه برصد بعض المآخذ. وليس في ذلك بأس، إذ به تكتمل صورة النص وصاحبه. وقد وجدت أن من الأفضل أن أسبق هذه المآخذ بإشارات إلى الميزات لتعتدل الكفتان في مقام واحد. ولا شك أن الجمع بينهما يجعلهما تحت العين جملة واحدة، ويتحقق ما يسعى إليه الباحث المنصف الذي تهمه الحقيقة العلمية، بعيداً عن إيثار الإعجاب، وأثرة النقد.

والحق أن ما لابن أبي الربيع كثير، وأن كفة حسناته أثقل كثيراً من الكفة الأخرى، التي خفّت حتى لا تكاد تجد فيها إلا هنات يسيرات، وإن كان الأمر لا يخلو من «سقطات» ليست من ذلك النوع الذي وصفه في مقدمته بأنه «لا يُقال»، ولكنها أقرب إلى العثرات التي لا ينجو منها بشر، تصديقاً لقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾، فالضعف بما فيه من وهم وخطأ وتقصير وشطط داخل في نسيج المخلوق الضعيف.

ـ ١ ـ

مـا لـــه

إن قراءة الدراسة قراءة سريعة تقفنا على أنَّ ابن أبي الربيع شارح أدّى مهمته خير أداء. وهذه بعض ميزات توضع في ميزانه، سلف أن فصلت القول فيها في مواضعها:

أ - دقق في المتن الذي يشرحه، وتحرى في مواطن كثيرة رواياته المختلفة، ووازن بينها، ووجَّه ما أشكل منها.

ب - وقف إلى جانب صاحبه أبي علي يؤيده، ويوجه كلامه، ويدرأ عنه، ويدفع ما اعترض عليه به، ويلتمس له الأعذار. فإن أعيته الحيلة لاذ بأن ماوقع فيه إنما هو من قبيل المسامحة.

جـ - لم يتعثر في منهجه العام، ولم تتخلف الطريقة التي رسمها.

د - أفاد من سابقيه، وتنوعت مصادره، فلم تقتصر على كتب النحو واللغة، كما أنها امتدت على مساحة الزمان، بدءًا من سيبويه، وانتهاء بشيخه الشلوبين.

هـ - تميز أسلوبه بميزات كثيرة، فهو سهل قريب، عبارته محكمة، تخلو من الحشو والاستطراد والإغماض والقلق، إلا في ماندر. وهو أيضًا ملائم لمقتضى الحال، يجنح إلى البسط في المواطن التي تحتاج إلى التفصيل. ويميل إلى الإجمال في المواطن التي تقتضي التركيز سعيًا للاستظهار والحفظ.

و - استقرت أصول الصنعة في عقل الرجل، ولم يكن في ذلك متبعًا، بل كانت له رؤية مستقلة إلى حد ما للأصول المعتبرة عندهم.

ز - أفاد من الأصول النحوية، وطبقها، فأحسن تطبيقها، مناقشًا المسائل الفرعية، وبانيًا عليها. وقد برزت خلال ذلك جودة علله، وقدرته على التأويل، وتمرسه في الجدل النحوي.

ح - عُني بمسائل الخلاف، وكشفت مناقشته لها عن إحاطته بآراء السابقين، وفهمه مرامي كلامهم، وتمكنه من التصويب والتخطئة والترجيح والتضعيف.

ط - برزت شخصيته واضحة، فهو بصري، لكنه ليس متعبدًا بكلام أصحابه. هو يوافقهم. نعم، لكنه لا يتحرج من أن يذهب إلى غير ما ذهبوا، أو يسوي بين ماقالوا، وما قال غيرهم، لاتجاه القولين عنده. ليس ذلك فحسب بل كانت له آراء خاصة عُرف بها.

ي - ترك أثرًا طيبًا في اللاحقين، فأفادوا منه، ونقلوا عنه، وأشاروا إليه في مصنفاتهم.

- ٢ -

ما عليه

أما عن الهفوات والعثرات فهي تتصل بما سلف من حديث عن «الإيضاح» وعن «الكافي»؛ مادته، ومنهجه، ومصادره، وشواهده، وما يرتبط بها من مسائل، مثل مدى استقامة كلامه، وإنصافه، وقدرته على فهم المسائل، واستقصاء ما يعرض له، وإصابته ما يريد سواء في إطلاق الأحكام، أو نسبتها، والتزامه الدقة العلمية، وأشتات أخرى.

أ - ما يتصل بـ «الإيضاح»:

- وقع في ماحقُّه أن ينأى بنفسه عنه، من مثل تغيير لفظ أبي علي، أو إغفال الإشارة إلى رواية أخرى للفظه، على عنايته بذلك. فمن النوع الأول التصرف في عناوين أبواب «الإيضاح» أثناء الإحالة عليها. وقد تراوح هذا التصرف بين الاختصار، والخروج عن العنوان خروجًا كاملًا، فقد عزا إلى ما أسماه «باب كان» وهو «باب العوامل الداخلة على الابتداء والخبر»[1]، وإلى

(١) ص ٩٧، ٦٦٦.

«باب حروف الجر» ، وهو يريد : «باب ما يستعمل مرة حرف جر ومرة غير حرف جر»[1] ، وإلى «باب الصفة» ، وهو اختصار لـ «باب أسماء الفاعلين والمفعولين»[2] ، وإلى «باب الصفة» ، وهو اختصار لـ «باب الصفة الجارية على الموصوف»[3] ، وإلى «باب أسماء الأفعال» يريد : «باب الأسماء التي سميت بها الأفعال»[4] .

وقد يتردد فيذكر عنوان الباب في صورتين . ومن ذلك أنه قال : « باب إعراب الفعل » ، و « باب من إعراب الفعل »[5] . وهو في الإيضاح «باب إعراب الأفعال» . وفي إحدى نسخه «الفعل» موافقًا للصورة الأولى .

وربما وهم في النسبة إلى الباب ، إذا ما تقارب عنوانه مع عنوان باب آخر ، فقد عزا إلى «باب التأنيث»[6] ، وهو يريد «باب إلحاق علامة التأنيث للأسماء» وهذا الأخير باب مستقل في «التكملة» في حين إن الأول معقود ضمن «باب ما لا ينصرف» .

وأبعد من ذلك أنه أحال على ما أسماه «باب الاشتغال»[7] ، وليس في «الإيضاح» باب بهذا الاسم ، فأبو علي عرض للاشتغال في «باب الابتداء» .

ومن النوع الثاني تلك الروايات التي نَدَّت عنه على الرغم من توقفه عندها في مواطن كثيرة . ومن ذلك أنه ساق الحد الذي ذكره أبو علي للحرف :

---

(١) ص ٤٩٤.
(٢) ص ٨٦٠.
(٣) ص ١٠٤١.
(٤) ص ٨٦.
(٥) ص ١٢٧.
(٦) ص ٧٨.
(٧) ص ٧٨٥.

«والحرف ماجاء لمعنى ، ليس باسم ولافعل» ، وشرحه ، ولم يشر إلى رواية ورد فيها «ليس غير» مكان «ليس باسم ولافعل»[1] . وهي رواية ذكرها العكبري ، وتوافق ما في نسخة الظاهرية من «الإيضاح» ، على ماذكر د. يحيى مير علم[2] .

– غاب عنه في بعض المواطن ما في «الإيضاح» أو كتب أبي علي الأخرى ، فترتَّب على ذلك أنه بنى على ظاهر «الإيضاح» ، وأولى به أن يبني على صريح كتاب آخر . ومن هذا القبيل أنه منع دخول الباء في خبر «ما» التميمية ، معتمدًا على ظاهر «الإيضاح»[3] . وعثرت على نص في كتاب آخر له[4] صريح في المنع.

ومنه أنه قال : « ولا أعرف من خالف في تقدم خبر «ليس» عليها إلا المبرد »[5] ، فغاب عنه أن أبا علي منع في « الحلبيات » ما نسبه أبو حيان إليه[6] . على أنني – والحق يقال – رجعت إلى «الحلبيات» فلم أجده يمنع[7] .

ومنه أنه صَوَّب ما ذهب إليه أبو علي من أن المضارعة التي أوجبت إعراب المضارع هي العموم والاختصاص[8] . وغاب عنه أن أبا علي ذكر دخول اللام في خبر «إنَّ» في كتاب آخر له[9] .

---

(١) ص ١٠٦.
(٢) شرح الإيضاح للعكبري ٢/٥٣.
(٣) ص ٨٠٣.
(٤) البغداديات ٢٤٨.
(٥) ص ٧٦٤.
(٦) الارتشاف ٢/٨٧.
(٧) انظر فضل تفصيل في: ٧٦٤، ح ٢.
(٨) ص ١٧٣.
(٩) المسائل العسكرية ٢١٥.

ويقرب مما سبق أنه عزا إلى كتاب لأبي علي ، فقال : وأظنها ذكرها أبو علي في الحلبيات[1] ، في حين قال في «البسيط» : «وأظنها البغداديات»[2] . وقد رجعت إلى الكتابين ، وزدت عليهما «العضديات» و«كتاب الشعر» ، فلم أجد فيها ماذكره . ومن عجب أن محقق «البسيط» عقب على الإحالة على «البغداديات» : و أظنها «الحلبيات» وأحال على ص ١٩٨ - ٢٠١. ولم أجد في هذه الصفحات شيئًا مما ذكر أبو علي[3] .

ونحو ذلك أنه عزا إلى أبي علي أنه قال : «لايعمل الأول عند النحويين كلهم حتى يشتغل الثاني ، وينقطع عن الاسم[4] . . إلخ» ، وليست العبارة في «باب الفاعل» حيث سياق كلامه ، ولا في ماسبق من كلام أبي علي ! .

وأبعد مما سبق ما نسبه[5] لأبي علي من أنه جعل «أول ما أقول» في «أول ما أقول : إني أحمد الله» مضمنًا معنى «أقول قبل كل شيء» و «إني أحمد الله» مفعولًا بالقول ، وطول الكلام بالصلة سد مسد الخبر . والذي في «الإيضاح» غيره[6] .

ب - ما يتصل بـ «الكافي» :

إغفال شروح الإيضاح :

لعل أول ما يلفت النظر ، ويستحق التقديم في ما يُسَجَّل على «الكافي» أنه

(١) ص ٧٨٠.
(٢) البسيط ٢/٧٥٧.
(٣) ص ٧٨٠، ح ١.
(٤) ص ٦٢٦.
(٥) في البسيط ٢/ ٨٣٤.
(٦) الإيضاح ١٣١.

خلا من ذكر أيٍّ من شروح «الإيضاح» على كثرتها ، على أن لشيخه الشلوبين شرحًا ، كما أسلفت ، وأن للخِدَبّ طررًا ، وإن كان قد ذكر كلًّا منهما .

مجافاة الموضوعية :

خرج في موطن وحيد - في ما رأيت - عن الموضوعية ، وظهرت فيه حدة ليست في طبعه ، وذلك عندما تحامل على الزمخشري في سياق كلامه على قراءة ابن عامر: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[1] ، ونعته بأنه «تعسف على القراءة والقارئ ، وحمله على هذا قبح مذهبه ، أعاذنا الله مما ابتلي به»[2] . وقد حققت في الحواشي ذلك ، وأبنت أن الزمخشري في طعنه في القراءة تابع ، وأنه أولى بابن أبي الربيع أن ينظر في من سبق ، وفيهم أبو علي نفسه[3] .

المناقضة وتباين الكلام :

وقع في المناقضة لنفسه ، إذ تباين كلامه في مواطن من «الكافي» مع كلامه في كتبه الأخرى ، على أن هذا التباين قد يُحمل على اعتبار الزمن ، وأنه قد أعاد النظر في آرائه . وليس هذا موطن تحقيق ذلك ، ومن ذلك أنه في مسألة اشتقاق «اسم» سَوَّى بين مذهبي البصريين والكوفيين ، فالأولون يقولون بأنه من «السمو» ، والكوفيون يقولون بأنه من «الوسم»[4] . ورأيته في «التفسير» يفضل مذهب البصريين ، إذ لا قلب فيه ولا تغيير[5] .

(١) الأنعام ١٣٧.
(٢) ص ١٠٨٧ .
(٣) ص ١٠٨٨، ح ١.
(٤) ص ١٩.
(٥) التفسير ص ٤.

واختار هنا[1] أن المحذوف في « لاه أبوك » لام الجر ولام التعريف ، والباقي لام الكلمة . في حين اختار في «البسيط»[2] أن الباقي لام الجر ، والمحذوف لام التعريف واللام الأصلية .

واختار هنا[3] وفي «الملخص»[4] أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب ، في حين ذهب في «البسيط»[5] إلى أنها في موضع نصب .

وأشار إلى «نعم الذي جاء زيد» ، وذكر أن منهم من أجاز هذا التركيب ، وأن منهم من منع ، واستظهر الرجوع إلى كلام العرب ، ولم يزد[6] ، في حين منع التركيب صراحة في كتاب آخر[7] .

ومنع «نعم من جاءك ونعم ما عندك»[8] ، في حين صرح في كتاب آخر بالجواز[9] .

ويمكن أن نلحق بما سبق تباين المادة العلمية نفسها بين كتبه . ومن ذلك أنه عَدّ هنا (الكافي) الأشياء التي يعلم بها تنكير الصفات من تعريفها ، فذكر عشرة : الجريان صفات على النكرات ، وجريان النكرات صفات عليها ، ودخول «رب» ، و «كم» ، و«كل» ، و«لا» ، و «أي» ، ووقوعها أحوالًا ، ووقوعها تمييزًا ،

---

(١) ص ٥٢.
(٢) ٢/ ٩٣٦.
(٣) ص ١١٢٢.
(٤) ١ / ٣٤٨.
(٥) ١ / ١٦٤.
(٦) ص ٧٠٨.
(٧) الملخص ١/ ٤٤٦.
(٨) ص ٧٠٨.
(٩) الملخص ١/ ٤٤٦.

والمعنى[1] ، وعَدَّ في «البسيط»[2] عشرة أيضًا ، لكنه لم يذكر ثمة : وقوعها أحوالًا ، وتمييزًا ، وأسقط هنا دخول « من » والإخبار بها عن النكرات .

أوهام في فهم المسائل ونسبتها :

خرج عن الجادَّة ؛ جادة فهم بعض الآراء والمذاهب ، وابتعد عن الصواب في نسبة بعضها ، فجاءت على خلاف المثبت في كتب أصحابها ، أو المنقول عنهم .

ومنه أنه قال : إن ظاهر سيبويه التسوية بين نصب «زيد» ورفعه في نحو «مازيد أضربه» و «لازيد أكرمه»[3] . وصريح سيبويه في كتابه أن الرفع أقوى[4] .

ومنه أيضًا أنه عزا في سياق كلامه على رافع الفاعل إلى الشلوبين أن الإسناد والبناء والتفريغ والاشتغال بمعنى[5] . وما رأيته أن الشلوبين يرى أن الثلاثة الأخيرة بمعنى ، أما الإسناد فلا[6] .

ومن ذلك أنه قال : إن الزجاجي ذكر أن مذهب سيبويه يجيز « سير » على إضمار المصدر ، ثم أشار إلى أنَّ في كلام سيبويه مايوهم ذلك بظاهره[7] ، وأكد ذلك في «البسيط»[8] . وقد رجعت إلى «الكتاب» في مظان كلامه في المسألة ، فلم أجد ما ظاهره الإجازة .

---

(١) ص ١٠٠٦.
(٢) ٢/ ١٠٤٥ - ١٠٤٧.
(٣) ص ٣٤١.
(٤) الكتاب ١/ ١٤٦.
(٥) ص ٥٨٨.
(٦) شرح المقدمة الجزولية ١/ ٢٣٥، ٢٣٦.
(٧) ص ٨٨٣ .
(٨) ٢ / ٩٣٦.

ويقرب مما سلف أنه علق على كلام أبي علي في الآية ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾[1] ، فقال : «كلام ظاهره الخطأ والخروج عن السنة والعدول إلى مذاهب المعتزلة ، وإن كان قد يقبل التأويل»[2] . وأراه لم يحالفه التوفيق ، فكلام أبي علي محمول حقًّا على ظاهره ، فهو متهم بالاعتزال ، وقد فهم الكلام على ظاهره الزمخشري والعكبري وأبو حيان[3] . والتأويل الذي جاء به ابن أبي الربيع تأويل من عنده ، وليس مرادًا لأبي علي . ولعل وراء ذلك غيرته على صاحبه ، وحرصه على الدفاع عنه .

وأهون من ذلك أنه عزا إلى بعضهم مذاهب ، فزاد على ماهو مثبت في كتبهم ، فقد قال : إن الجزولي يرى أن المضارعة التي أوجبت إعراب المضارع ، هي من ثلاثة أوجه : العموم والاختصاص ، ودخول اللام في خبر «إنَّ» ، والوقوع موقع الاسم[4] . ورجعت إلى شرح المقدمة الجزولية للشلوبين[5] ، فرأيت الجزولي يذكر الإبهام والتخصيص ودخول لام الابتداء ، ولايذكر الوقوع موقع الاسم .

وأبعد غورًا مما سلف أنه عزا إلى الكوفيين القول بأن المصدر المنون ينصب ولا يرفع[6] . وما رأيته في المصادر أنهم يرون أنه لاينصب ولايرفع ، وأن المرفوع أو المنصوب بعده على إضمار فعل يفسره المصدر[7] ، على أنه يخرج من هذا إن

(١) الحديد ٢٧.
(٢) ص ٣٤٥.
(٣) ص ٣٤٥، ح ٢.
(٤) ص ١٧٢ ، ١٧٣ .
(٥) ١ / ٢٥٩.
(٦) ص ١٠٧١ .
(٧) الارتشاف ٣/ ١٧٦، والهمع ٥/ ٧١.

كان الناسخ أسقط «لا» قبل « ينصب » .

وعزا إليهم أنهم يرون أن التثنية إنما هي معربة بالحركات المقدَّرة في الحرف الذي لحق من آخر التثنية ، وكذلك الجمع[1] . وليس هذا مذهبهم ، فهم يرون أن الألف والواو والياء هي الإعراب . ووافقهم الفراء والزيادي وطائفة من المتأخرين ، كما نُسب إلى الزجاج . وما نسبه إليهم هو مذهب الأخفش والمبرد والمازني[2] .

ومما يدخل على نحو ما في باب الأوهام السابقة أنه لم يراع الأسبقية في النسبة ، فقد عزا إلى بعض المتأخرين أنه يذهب إلى أن العرب تشبه الفعل غير المتعدي بالفعل المتعدي في نصب الفاعل على التشبيه بالمفعول به ، وإزالة الضمير المتصل بالفاعل ، وجعله فاعلًا ، مشيرًا إلى «زيد تفقأ الشحم» ، وأن أصله : تفقأ شحمه[3] . والحق أن الذي عزاه إلى بعض المتأخرين نقله سيبويه عن العرب[4] .

وقد يعزو ، ويقطع أن ماعزاه لا خلاف فيه ، فيجافيه الصواب . ومن ذلك أنه ذكر أن سيبويه يجيز تقديم خبر «ليس» عليها ، ثم قال : «ولا أعرف من خالف في تقدم خبر «ليس» عليها إلا المبرد»[5] . والحق أن ذلك ليس مسلَّمًا ، فقد نفى الجرجاني أن يكون لسيبويه في ذلك نص[6] . وصحح ذلك الأنباري[7] .

(١) ص ١٣٩.
(٢) ص ١٣٩، ح ١.
(٣) ص ١٠٤٤.
(٤) الكتاب ١/ ٢٠٤، ٢٠٥.
(٥) ص ٧٦٤.
(٦) المقتصد ١ / ٤٠٩.
(٧) الإنصاف ١ / ١٦٠.

وأكثر من ذلك أن بعضهم، ومنهم ابن يعيش، جعل مذهبه المنع[1].

الإجمال وعدم الاستقصاء:

عرضت مواطن كان أولى به أن يفصل ما أجمل فيها، ويستقصي الأوجه أو المذاهب أو الآراء التي تحتملها، وبخاصة أنه شارح، ومعنيٌّ بمسائل الخلاف، على ما سلف.

من ذلك أنه قال: إن الخبر المفرد لايحتاج إلى ضمير يرتبط به[2]. وسكت عن مذهب الكوفيين الذين زعموا أن خبرًا ما لايعرى عن ضمير المبتدأ[3].

ومنه أنه عَدَّ الأغراض التي يحذف الفاعل لها، فذكر: جهل المخبر به، وعلم المخاطب به، وتعظيم الفاعل، والتحقير، والإبهام[4]. وثمة وجه آخر، هو: أن يكون المخاطب لايريد منك الإخبار بالفاعل، وإنما همه المفعول. وقد ذكر هذا الأخير في «البسيط»[5]، على أن أبا حيان عَدَّ أحد عشر غرضًا[6].

ومنه أنه ذهب إلى أن «ليس» قد عُوِّضت من التصرف تقييد خبرها بالأزمنة الثلاثة[7]. ولم يشر إلى الأشهر فيها، وهو أنها لاتكون إلا لنفي الحاضر، ولاينفى بها المستقبل[8].

---

(١) شرح المفصل ٧ / ١١٤.
(٢) ص ٣٩١.
(٣) الإنصاف ١/٥٥ – ٥٧.
(٤) ص ٦٣٦.
(٥) ١/ ٩٦٢.
(٦) الارتشاف ٢/ ١٨٤.
(٧) ص ٦٦٥ .
(٨) ص ٦٦٥، ح ٢.

ومنه أنه قرَّر أن «كأنَّ» إذا خُفِّفت تجري مجرى «أنَّ» المخففة، فيقبح «كأنْ زيدًا قائم»[1]. وفاته أن يشير إلى أن «كأنْ» تفارق «أنْ» في أنه لايلزم أن يكون خبرها جملة[2].

ومنه أنه أورد قول أبي علي «ولو قلت هذا ضارب زيدٍ اليوم وغدًا عمرًا لكان قبيحًا» ثم قال: «اعلم أن هذا يكون قبيحًا إذا أخذ على ما ذكره أبو علي من الفصل بين حرف العطف والمعطوف، لأنه لايفصل بينهما بشيء ولا بالظرف والمجرور، إلا في الشعر»[3]. وأقول: قوله: لايُفْصَل بينهما.. إلخ ليس على إطلاقه، فثمة تفصيل ذكره النحويون يقوم على التفرقة بين حرف العطف الذي على حرف واحد، وحرف العطف الذي على أكثر من حرف[4].

نزعة التعميم:

ومن قبيل عدم الدقة التي تقرب من الخطأ أحيانًا تلك النزعة البادية إلى التعميم. وتتجلى في عدة صور، منها: النص على الاتفاق أو عدم الخلاف في جواز مسألة ما، أو منعها، في حين إن هذا أو ذاك ليس موضع اتفاق. ومنها نسبة مذهب أو قول إلى جماعة بإطلاق، وفيهم من لايقول بهذا المذهب أو ذلك القول. ومنها نسبة مذهب عالم فرد إلى «ناس» أو «بعض النحويين» ونحو ذلك.

وأقرب هذه الأنواع الثلاثة إلى الخطأ المحض الأول. أما النوع الثاني فيمكن حمله على المسامحة والنسبة إلى الأغلب. وأما الثالث فهو أيضًا يمكن حمله

---

(١) ص ٩٠٣.
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٤٥، ٤٦.
(٣) ص ١٠١٢.
(٤) الارتشاف ٢/ ٦٦٦.

على المسامحة ، وإن كان الخطأ وعدم معرفته بالمخالفين أو صاحب الرأي تحديدًا واردًا .

وهذه بعض أمثلة ، وأبدأ بالنوع الأول :

قال : واتفق النحويون على أن الواحدة من المحذوفين - يريد في : لاه - لام الجر[(١)] . وليس الاتفاق صحيحًا فالمبرد - في مانسبه إليه ابن السيد وابن يعيش والسيرافي والبغدادي - خالف ، وزعم أن المحذوف لام التعريف واللام الأصلية ، والباقية هي لام الجر[(٢)] . بل إن أبا علي نفسه أشار في كتاب الشعر[(٣)] إلى الرأي المخالف ، وإن لم يُسَمِّ المبرد .

ونحوه ماذكره في «البسيط» من أن معمول خبر «إنَّ» لايتقدم عليها باتفاق النحويين[(٤)] ، وليس حقًّا ، فالمانعون هم الجمهور . أما المبرد فيجيز أن يَعْمَل خبر «إنَّ» في ماقبلها مع «أما» . وما أجازه منسوب إلى سيبويه . وبعضهم يجيز إذا كان المعمول ظرفًا[(٥)] .

ونحوه قوله : «لاأعلم في هذه المسألة - يريد : الفصل بين «كان» واسمها بأجنبي الذي هو مفعول مفعولها - خلافًا أنها لاتجوز على هذه الوجه[(٦)]» . والكوفيون يجيزون[(٧)] ، ويحتجون بقول الفرزدق :

* بما كان إياهم عطيةُ عَوَّدا *

(١) ص ٥٠ .
(٢) ص ٥٠، ح ١.
(٣) ١ / ٤٦، ٤٧.
(٤) البسيط ٢/ ٧٧٢.
(٥) ص ٦٤، ح ١.
(٦) ص ٧٩٣.
(٧) ص ٧٩٣، ح ١.

فلعله أراد : لا أعلم خلافًا بين نحويي البصرة .

ونحوه قوله : « ويدلك على أن «ليس» ، عندهم جرت مجرى المتصرفة أنها تتصرف في معمولها ، فيُقَدَّم خبرها على اسمها . . ولا أعلم في هذا خلافًا » . والحق أن فيه خلافًا[(١)] ، فبعض النحويين يغلب على «ليس» الحرفية ، فيجريها مجرى «ما» النافية ، فلا يجيز تقديم خبرها على اسمها ، ولاعليها . وقد أشار إلى هذا الخلاف ابن يعيش نقلًا عن ابن درستويه[(٢)] .

ونحوه أنه قال : «اعلم أن خبر هذه الأفعال يتقدم على أسمائها باتفاق[(٣)] » . يريد : «كان» وأخواتها . وقد حققت في الحواشي أن إطلاقه الاتفاق إذا كان المراد به البصريين فلا شيء في كلامه . أما إذا كان عامًّا ، فإن الكوفيين يجيزون[(٤)] .

ونحوه أنه ذكر أن عطف الجملة الفعلية على الاسمية وبالعكس جائز باتفاق ، إلا أنه غير مختار[(٥)] . وأقول : ليس مسلَّمًا ، فالجواز مذهب من ثلاثة ، وهو للجمهور . والثاني : المنع مطلقًا . والثالث : الجواز بالواو فقط[(٦)] .

وقريب مما سبق إلا أنه أدخل في باب التناقض ، إذ إن كلامه نفسه يدفع بعضه بعضًا ، أنه قرَّر أن «إن وأخواتها» في العطف على موضع أسمائها على ثلاثة أقسام : قسم يجوز العطف فيه على الموضع باتفاق ، وذلك «إن» المكسورة

(١) ص ٦٦٥ .
(٢) شرح المفصل ٧/ ١١٤.
(٣) ص ٧٦١ .
(٤) ص ٧٦١، ح ٤.
(٥) ص ٤٣٥.
(٦) ص ٤٣٥، ح ١.

و «لكن». وقسم مختلف فيه، وهو «أنّ». وقسم لايكون الرفع معه إلا من وجه واحد، وهو العطف على الضمير المستتر في الخبر لاغير، وذلك: كأن وليت ولعل[1].

ومن عجب أنه أدار قبل قليل كلامًا كثيرًا في الرد على أناس منعوا العطف على الموضع في نحو «إن زيدًا قائم وعمرو»[2]، ثم يأتي ليقول: قسم يجوز العطف فيه على الموضع باتفاق!

ومن أمثلة النوع الثاني أنه عزا إلى الكوفيين أن أسماء الأفعال يتقدم عليها[3]. وأقول: الفراء ليس معهم، فهو يذهب مذهب البصريين[4]. بل إن ما نسبه إلى الكوفيين قصرت نسبته في بعض المصادر على الكسائي، فقد نُقل عن ابن مالك وابنه أنه لم يخالف في المسألة سوى الكسائي[5].

ونحوه أنه عزا إلى الكوفيين أنهم يرون أن الفاعل ارتفع لأنه فاعل وموقع الفعل[6]. وليس ذلك حقًّا، فما ذكره هو مذهب جماعة منهم، فقد نصت المصادر على أن خلف الأحمر يقول بأن العامل في الفاعل هو معنى الفاعلية، وأن هشامًا يذهب إلى أنه الإسناد[7].

ونحوه أنه قال «ومن النحويين من ذهب إلى أنه يريد النقل بالتعدية – كله سماع.. ومنهم من ذهب إلى أنه مقيس في غير المتعدي.. ومنهم من ذهب

(١) ص ٨٦٢.

(٢) ص ٨٥٨.

(٣) ص ١١٥٤.

(٤) معاني القرآن ١/ ٢٦٠.

(٥) ص ١١٥٤، ح ٣.

(٦) ص ٥٨٩.

(٧) ص ٥٨٩، ح ٤.

إلى أنه قياس في غير المتعدي، وفي مايتعدى إلى واحد، وسماع في باب «ظننت».. ومنهم من ذهب إلى أنه قياس في الأنواع الثلاثة.. ثم قال: ولا أعلم أحدًا قاله في باب «كسوت»[1].

والمذهب الأول نسبه أبو حيان إلى المبرد، ونقل عن السهيلي أنه مذهب سيبويه[2]. والثاني هو ظاهر مذهب سيبويه[3]. والثالث مذهب المازني[4]. والرابع مذهب الأخفش وابن السراج[5]. ومانفى علمه به نسبه السيوطي إلى بعضهم[6].

ونحوه أنه عزا إلى الكوفيين أنهم يرون أن عامل الرفع في المضارع هو التعري من العوامل الناصبة والجازمة[7]. وأقول: الكسائي يرى الرافع له الزائد في أوله[8].

أما النوع الثالث فهو منتشر في الكتاب كله، فهو يقول: ومن الناس، ويريد: سيبويه وثعلبًا[9]. أو يريد: الزمخشري[10]. أو يريد: الكوفيين والأخفش[11].

(١) ص ٦٣٩، ٦٤٠.

(٢) الارتشاف ٣/ ٥٤.

(٣) الكتاب ١ / ٢٥٢.

(٤) الإيضاح ١٧٦، والبسيط ١ / ٤٤٩.

(٥) ابن يعيش ٧ / ٦٦، والهمع ٢ / ٢٥٢.

(٦) الهمع ٢ / ٢٥٢.

(٧) ص ١١٨.

(٨) الإنصاف ٢ / ٥٥٠.

(٩) ص ٣٣.

(١٠) الموضع السابق.

(١١) ص ٣١٤.

أو: المبرد وأبا علي وغيرهما[١]. أو أبا علي[٢]. أو الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء[٣]. أو ابن الطراوة[٤]. أو الفراء[٥].

ويقول: أكثر الناس، ويريد سيبويه وجمهور البصريين[٦]. ويقول: من النحويين، ويريد غير البصريين[٧]، أو: الزمخشري[٨]، أو سيبويه والأخفش والفراء وأكثر النحويين البصريين[٩].

ويقول: بعض المتأخرين، أو من المتأخرين، ويريد ابن الطراوة[١٠]، أو ابن خروف[١١]، أو السهيلي[١٢]، أو ابن أبي العافية[١٣].

ويتصل بحديث التعميم ما سكت عن نسبته من الآراء والمذاهب، فقد ذكر مثلًا أن إعراب «بسم» من البسملة: خبر مبتدأ محذوف[١٤]. . ثم قال: ولم أقدر. . فعلًا محذوفًا[١٥]. . إلخ. والإعراب الأول هو ما قال به بعض

---

(١) الموضع السابق.
(٢) ص ٥٧٢.
(٣) ص ٨٣٩.
(٤) ص ٩٣٣.
(٥) ص ١١٥٠.
(٦) ص ٦٣٢.
(٧) ص ٢٥٠.
(٨) ص ٤٦٦.
(٩) ص ٩١٥.
(١٠) ص ١٠٧٦.
(١١) ص ١١٠٣.
(١٢) ص ٢٤٩.
(١٣) ص ٨٥٥.
(١٤) ص ١١.
(١٥) ص ١٣.

البصريين[١]، والثاني مذهب الزجاج، ونسبه إلى حذاق البصريين والكوفيين، وهو رأي الفراء، وهو المشهور في التفاسير والأعاريب. ونسبه ابن أبي الربيع نفسه في التفسير إلى الكوفيين وبعض المتأخرين[٢].

وقال: إن «رحمان» فعلان من الرحمة، وهذا الاسم مختص به سبحانه[٣]. يريد أنه مشتق وهو رأي الجمهور[٤]. وأشار إلى أن «النبي» ليس من «النَّبْوَة» وهو الارتفاع[٥]، وسكت عن القائل بذلك، وهو الفراء في مانسبه إليه ابن السكيت[٦]، وبعض الكوفيين في ما ذكر ابن أبي الربيع نفسه في كتاب آخر[٧]، ولعله يقصد الفراء.

وعزا القول بتركيب «لن»، وأن أصلها: «لا أن» إلى الخليل[٨]، ولم يشر إلى الكسائي[٩] كما قرر أن «إذا» حرف جواب وجزاء[١٠]، ولم يذكر أن القول بحرفيتها للجمهور[١١]، وأنها للجواب والجزاء أبدًا قول سيبويه[١٢]، في حين إن أبا علي يرى أنها كذلك في الأكثر، وقد تتمحض للجواب[١٣].

---

(١) ص ١١، ح ٥.
(٢) ص ١٣، ح ٢.
(٣) ص ٢١.
(٤) ص ٢١، ح ٢.
(٥) ص ٢٨.
(٦) إصلاح المنطق ١٥٨.
(٧) البسيط ١/ ٥٥٢، ٥٥٣.
(٨) ص ٢٣٨.
(٩) ص ٢٣٨، ح ١.
(١٠) ص ٢٤٠.
(١١) المغني ١/ ٣٠.
(١٢) الكتاب ٤/ ٢٣٤.
(١٣) المغني ١/ ٣٠.

وعرض لـ «أيّ» ، فقال : « وإن حذفت – يريد الضمير : في صدر صلتها – تنظر : فإن كانت غير مضافة لم يكن فيها أيضًا إلا الإعراب . وإن كانت مضافة جاز فيها الإعراب . وجاز فيها البناء»[1] . فالأول بإجماع البصريين والكوفيين[2] ، والثاني قول الكوفيين والخليل ويونس[3] ، والثالث قول سيبويه والجمهور[4] .

الخروج عن الدقة العلمية :

استخدم ألفاظًا ليست دقيقة في إصابة الغرض الذي يريد . ومن هذا القبيل قوله : «ثم وضعت «أما» موضع اسم الشرط والشرط»[5] . ولو قال : موضع أداة الشرط ، أو حرف الشرط ، لكان أحسن ، لأن «أما» حرف .

ومنه قوله – وهو يعد الجوازم – : «والرابع : إنْ ، وهو أصل الجزاء ، وما عداها من حروف الجزاء ، أسمائها وظروفها . . إلخ»[6] . وواضح أنه يريد : وماعداها من أدوات الجزاء ، بدليل قوله بعد : «أسمائها وظروفها» .

ومنه قوله : «فإذا قلت : غلام ، وقع على كل غلام . فإذا أضفته وقلت : غلام زيد ، تخصص»[7] . والأولى أن يقول : تعرف ، فهو مضاف إلى معرفة ، والإضافة إلى المعرفة تعرف ، وإلى النكرة تخصص .

---

(١) ص ٥٢٠ ، ٥٢١ .
(٢) الإنصاف ٢/ ٧١٠.
(٣) الهمع ١/٣١٣.
(٤) المصدر السابق.
(٥) ص ٦٣ .
(٦) ص ٢٤٥ .
(٧) ص ٩٩٨ .

ونحو منه أنه ذكر أن المفعول مع المصدر لايكون إلا منصوبًا ، ثم قال : ومن الناس من أجاز ذلك[1] . فقوله : ومن الناس ، ليس في محله ، إذ مفهومه أن المجيزين قلة ، في حين إنهم الجمهور ، وأن القول بالجواز هو ظاهر مذهب سيبويه ،وأنه نُقل عن أبي علي[2] .

وتجنح عباراته أيضًا إلى عدم الدقة حتى إنه يكاد يقع في الخطأ . ومن ذلك أنه قال : «وذكر سيبويه أن من العرب من ينصب الخبر – خبر «ما» – وهو مقدَّم ، واستدل على ذلك . . إلخ»[3] . ولاشك أن التعبير خانه ، فما قاله فيه مسامحة كثيرة ، وذلك أن سيبويه قال : «وزعموا أن بعضهم قال – وهو الفرزدق – :

* وإذ ما مثلهم بشر *

وهذا لا يكاد يعرف»[4] . وبيّن مافي عبارة سيبويه من توهين للمسألة ، حتى إن ابن عصفور قال : «فمنهم من جعله شاذًا ، وهو مذهب سيبويه»[5] .

وقريب مما سبق أنه ذكر أن الفراء ذهب إلى أن الإشارة في نحو «ظننت ذاك» إلى الاسمين في «ظننت زيدًا منطلقًا» ، ثم نسب إليه أنه شبهه بالآية ﴿ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾[6] . والحق أن الفراء شبه الآية بالمثالين ، لا العكس[7] .

---

(١) ص ١٠٧٤.
(٢) ص ١٠٧٤، ح ٤.
(٣) ص ٨٠٧.
(٤) الكتاب ١/ ٦٠.
(٥) شرح الجمل ١/ ٥٩٣.
(٦) البقرة ٦٨. وانظر: ص ٩٧٢.
(٧) معاني القرآن ١/ ٤٥.

وقريب أيضًا قوله: «فينبغي ألاّ يرفع «خير منه» إلا في ذلك الموطن»، يريد: في مسألة الكحل[1]. وكان أبو علي قال: «ولا يستحسنون مررت برجل خير منه أبوه»[2]. فعبارة أبي علي أصح، لأن بعضهم أجاز الإعمال في غير مسألة الكحل حملًا على المعنى، كأنه «مررت برجل مفضل أبوه، أو فاضل أبوه».

ونحوه أنه قال «وذهب أبو علي وغيره – وهو ظاهر كلام الخليل وسيبويه – إلى أن الفاعل حقيقة ضمير يعود إلى «ما» وأن المعنى «شيء عظيم أحسن زيدًا»[3]. اهـ. وأرى أن قوله «ظاهر» ليس دقيقًا، فكلام سيبويه صريح[4].

عثرات في الشواهد:

ولم يخل الأمر من بعض العثرات في شواهده، وأخطرها أنه عزا إلى الكسائي أنه قرأ: «هنرى»[5]، وليس في القرآن أصلًا «هل نرى». وقد حققت في الحواشي أن وهمه هذا قد يكون مصدره أن الكسائي يدغم في قراءته اللام في النون، وأنه قرأ: ﴿ هَلْ نَحْنُ ﴾[6] و ﴿ بَلْ نَقْذِفُ ﴾[7] بالإدغام.

ومن هذه العثرات أنه أورد بيت امرئ القيس:

كبِكْر مقاناةِ البياضَ بصفرة   غذاها نمير الماء غير المحلَّلِ

على أن الشاهد في «مقاناة البياض»، والأصل: مقانى بياضها، ثم نقل

(١) ص ١٠٣٧.
(٢) ص ١٠٣٦.
(٣) ص ٧٢٤.
(٤) الكتاب ١ / ٧٢.
(٥) ص ٨٤٢ .
(٦) الشعراء ٢٠٣.
(٧) الأنبياء ١٨.

الضمير إلى اسم المفعول، فارتفع به، ثم وصل إلى «البياض» كما وصل «حسن» إلى «الوجه»[1] إذن كأنه يريد: مقاناةِ البياضَ. وبهذا ينكسر الوزن، فكان أولى به أن يأتي بـ «مقاناة» مقترنة بـ «أل» وهو ما رأيته في الديوان والمصادر، أو يأتي بها مجرَّدة مضافة إلى مابعدها، ولا شاهد[2].

ويمكن أن نأخذ عليه في شواهده أيضًا عدم إحاطته بالأوجه الإعرابية. ومن هذا القبيل أنه ذكر في إعراب «اللذان» في الحديث «كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهوِّدانه أو ينصِّرانه» وجوهًا[3]، ونَدَّ عنه وجه، وهو أن تكون «يكون» تامة، و«أبواه» ومابعدها منصوب على الحال من الضمير في «يكون» وواو الحال محذوفة. وقد ذكر هذا الوجه الكيشي[4].

ومن البابة نفسها أنه استقصى في تعليقه على بيت الفرزدق:

فأصبحوا قد أطال الله نعمتهم   إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

وجوه تخريج «ما مثلهم بشر» بنصب «مثلهم» وحقها الرفع، إذ هي خبر مقدم و«ما» لاتعمل في الخبر مقدمًا، فذكر خمسة أوجه[5]. وأفلت منه وجه، هو القول بأن الفرزدق – وهو تميمي – استعمل لغة غيره فغلط؛ لأنه قاس النصب مع التقديم على النصب مع التأخير. ذكره ابن عصفور[6].

وفي المثال الدائر «أنت أعلم وربك» قدّر معناه: أنت أعلم بربك وربك أعلم

(١) ص ١٠٤٣ .
(٢) ص ١٠٤٣، ح ١.
(٣) ص ٧٧١ .
(٤) الإرشاد إلى علم الإعراب ١٥٧.
(٥) ص ٨١١ .
(٦) شرح الجمل ١/ ٥٩٣.

بك[1]. وفاته أن يشير إلى تقديرين آخرين، أحدهما للعبدي: أنت وربك أعلم من غيركما، والآخر للجرجاني: أنت أعلم وربك كافيك[2].

ومما يتصل بعثراته في شواهده من الشعر أنه غلط، فعزا بيت طرفة بن العبد:

فيالَكَ من ذي حاجة حِيل دونها ... وما كلُّ مايهوى امرؤٌ هو نائلُهْ

إلى النابغة[3]، على أنه عزاه على الصواب في موطن آخر[4]. وعزاه أيضًا على الصواب في «الملخص»[5]، فلعله وهم منه، أو من الناسخ.

وقريب من ذلك في شواهده النثرية أنه استشهد بمقولة، هي: «العجز عن الإدراك إدراك»، وعزاها إلى الصِّدِّيق[6]. وأراه وهمًا، فالمقولة فلسفية، ويبعد أن تصدر عن مثل الصديق. وقد رَجَّحت أنها من كلام أبي بكر بن عربي، فمثلها تصدر عن مثله. وقد رأيتها تتردد كثيرًا في «الفتوحات»، بل إن نحوها صدر بيت مجهول القائل ذكره ابن عربي:

العجز عن درك الإدراك إدراكُ ... والوقف في طرق الأخيار إشراكُ[7]

وقد حقَّقت في الحواشي أن الوهم قد يكون بسبب اشتراك الصديق وابن عربي في الكنية[8].

---

(١) ص ٣٧٢.

(٢) المقتصد ١/ ٢٥٠، وشرح العكبري ٢/ ٢٥٦.

(٣) ص ٦٥٣.

(٤) ص ٨٩٢.

(٥) ١ / ٢٩٢.

(٦) ص ٥٥.

(٧) الفتوحات المكية ١/ ٢٢٧.

(٨) ص ٥٤، ح ١.

الاستطراد:

ويؤخذ على ابن أبي الربيع الاستطراد، وإن كان في مواطن محدودة، على أن له عذرًا، فهو في بعض المواطن التي استطرد فيها متابع المتن. ومن ذلك أن أبا علي استطرد في باب الفعل الذي لم يسم فاعله، فتكلم على التعدية، تعدية الفعل بالهمزة والتضعيف[1]، وهو موضوع حقُّه أن يكون في باب التعدية واللزوم، فتابعه على ذلك.

على أنه قد يستطرد مستقلًا أحيانًا. ومن ذلك أنه وهو يتحدث عن «جعل» وأقسامها، عرض لـ «جعل» التي تدخل على المبتدأ والخبر، فقال: «وهذه قسم آخر تدخل على المبتدأ والخبر بمنزلة «كاد زيد يقوم»[2]، ثم استطرد فاستدلَّ على أن «كاد» تدخل على المبتدأ والخبر بدخول «إنْ» المخففة من الثقيلة عليها[3].

هفوات هينات:

أشرت تحت «ما يتصل بالإيضاح» إلى بعض هفوات وقع فيها ابن أبي الربيع. ومثل الهفوات السابقات وقع في «الكافي» أيضًا. ومن ذلك أنه عقد فصلًا خاصًا للكلام في لفظة «النبي»[4] في سياق فصول عقدها لعبارة «وصلى الله على سيدنا محمد» التي وردت في مستهل «الإيضاح». والحق أن هذه اللفظة لم ترد في عبارة أبي علي، لا في «الإيضاح» المطبوع بنسخه المختلفة، ولا في ما ورد منه في «الكافي» نفسه (نسخة الحمزاوية) التي بين يديَّ، على أنه

---

(١) ص ٦٣٦ ومابعدها.

(٢) ص ٣٤٨.

(٣) الموضع السابق.

(٤) ص ٢٨.

أضاف اللفظة عندما كرر العبارة بعد انتهاء الفصول التي عقدها للبسملة[1]، فهل وهم الرجل، فظن أن «النبي» في عبارة أبي علي، أم أضافها متعمّدًا، لما فيها من كلام وخلاف؟

ومنه أيضًا أنه قال: وأما «أنْ» فتوصل بالفعل المستقبل والفعل الماضي[2]، ثم قال: «وقد مضى الكلام على هذا». وأراه وهم، فلم يعرض لمثل هذا الكلام من قبل.

ومن البابة نفسها إشارته إلى أنه ذكر قبلُ المذاهب في بناء أسماء الأفعال[3]، وهو لم يذكر شيئًا من ذلك، وكل ما ذكره أنه نفى عرضًا أن تكون مبنية لوقوعها موقع الفعل.

مجانبة السلامة اللغوية:

استخدم ألفاظًا على وجه تجانبَ منه الصواب، ومنع استخدام لفظة، أجازها سيبويه. فمن **النوع الأول**: استخدامه «كل» مضافة إلى الضمير، في قوله: «وقد اتفق كلهم على ماذهب إليه سيبويه»[4]. ومن عجب أنه هو نفسه قال قبل: «اعلم أن «كُلًّا» إذا كانت مضافة للمضمر.. فلا تُستعمل في الأكثر إلا توكيدًا، بمنزلة «أجمعين»، أو مبتدأة مبنيًّا عليها، نحو «كلهم فعلوا هذا» ولا تستعمل فاعلة ولا مفعولة ولا مجرورة، إلا في الشعر، أو في قليل من الكلام»[5]. وقال: «فـ«كل» تستعمل مبتدأة على الإطلاق، وفي كل حال. ثم

---

(١) ص ٢٥.

(٢) ص ٥٠٩.

(٣) ص ١١٢٨.

(٤) ص ٤٨٣.

(٥) ص ٤٤٦.

تنظر: فإن كانت بصورة ما يستعمل توكيدًا لم تكن فاعلة ولا مفعولة ولا مجرورة إلا قليلًا. وإن كانت على غير ذلك استعملت كما تستعمل الأسماء المتصرفة، ولم تكن توكيدًا»[1]. وعلى ما قاله فلا وجه له إلا أن يكون جرى على الأقل.

وجاء في كلامه: «وينبغي على من يقول: «الذي كانه زيد صاحبُك» أن يجيز حذف الضمير»[2]. ويخطئ بعض نقدة الاستعمال اللغوي تعدية «ينبغي» بـ«على» لأنه لم يرد عن العرب، ولا في القرآن الكريم، ولا في كلام من يعتد به، وإنما الفصيح تعديته باللام، كما في قوله – تعالى –: ﴿ سُبْحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ ﴾[3].

وقال: «فإن قلت: الذي يأتيني فله درهم، فليس نفس الإتيان يوجب الدرهم»[4] فاستخدم «نفس الإتيان»، والفصيح: «الإتيان نفسه» إذ حَقّ التوكيد بلفظ «نفس» أن يأتي بعد المؤكَّد. ومعلوم أن هذا التركيب قد ذاع لدى المتأخرين، بل إني رأيت ابن مالك ينص على جوازه[5].

ومن **النوع الثاني**: منع استعمال لفظة «مكون» من «كان» الناقصة معتلًّا بأنه لا يقال: اسم المفعول إلا من الفعل المبني له، وليس في الكلام «كين»[6]. وقد رأيت سيبويه يستخدمها في سياق يدل على أنه يريد بها النقصان، قال:

---

(١) ص ٤٢٧. وانظر: البسيط ١/٣٦٥، ٣٦٦.

(٢) ص ٥١٨.

(٣) الفرقان ١٨.

(٤) ص ٥٣٣.

(٥) شرح التسهيل ٣ / ٢٩٩.

(٦) ص ٧٦٧.

«وتقول: كُنَّاهم، كما تقول: ضربناهم، وتقول: إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم.. فهو كائن ومكون.. وقد يكون لـ«كان» موضع آخر يُقْتَصر على الفاعل فيه»[1]. والعبارة الأخيرة «وقد يكون.. إلخ» تدل على أن ماسبق المقصود به النقصان، على أن ابن عصفور – وهو من المانعين – ذكر أن سيبويه أجاز[2].

* * *

---

(١) الكتاب ١ / ٤٦.
(٢) شرح الجمل ١ / ٣٨٥.

خاتمة
(خلاصة ونتائج)

تلك دراسة هدفت إلى أمرين: أولهما التعريف بنحوي متأخِّر، لم يُزْرِ التأخر بقدره، ولم يقصِّر من قامته. وثانيهما تقديم تحليل موضوعي وعلمي وافٍ للمادة التي احتواها الجزء الأول من كتاب ذلك النحوي، وعنوانه «الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح».

وإن من حق هذه الدراسة أن تزعم – على استحياء – أنها أول دراسة متأنية، ترسم صورة واضحة المعالم لابن أبي الربيع السَّبتي، أحد أعلام القرن السابع الهجري، حياتِه وفكره النحوي، وتُجَلّي قيمة كتاب لا يقل عن كتب النحو المتقدمة، أصالة وعمقًا، ويستحق أن يشغل مكانة عالية بين كتب النحو المتأخِّرة بعامة، وشروح «الإيضاح» – على كثرتها – بخاصة.

ولا ينتقص الزعم السابق من جهود سلفت، كان لأصحابها فضل السَّبْق، وأعظم به! ، ومنهم: د. عبد العزيز الأهواني، و د. محمد حجي في التعريف بالرجل، و د. عياد الثبيتي في التعريف به ودَرْس نحوه. لكن هذه الدراسة وقفت واستوقفت، وصبرت فأطاقت، وجهدت في تتبُّع آرائه، ودرسها، وتحليلها، وتقويمها، وربطها بما سبقها، وبيان أثرها في ما لحقها. على أن لها فضل السبق في اللَّفْت إلى أحد أهم كتبه «الكافي»، وتحقيق الجزء الأول منه.

والحق أن الرجل – على علو كعبه – قد غَطَّت عليه، كما غَطَّت على غيره من المتأخرين، شهرة ابن مالك الذي ملأ الدنيا، وشغل الناس، وخطف الأبصار، وذهب بالخير كله، إلى أن جاء نفر من الباحثين مدُّوا نظرهم، وقلَّبوا في التراث،

وأعادوا بعض حَقٍّ لرجال، كان منهم ابن أبي الربيع.

- ١ -

بدأت الدراسة بوِقفة طويلة عند المتن الذي شرحه ابن أبي الربيع: «الإيضاح لأبي علي الفارسي» فبنت على ما كتبه السابقون، وانتهجت نهجًا يقوم على الشك، والعودة إلى المصادر الأصيلة، واستنطاقها.

أ - وقد استهللتُ الوِقفة برصد الصور التي ورد عليها عنوان كتاب أبي علي، فوصلتُ بها إلى سبع صور، ولاحظت أن الجزء المشترك بينها جميعًا هو «الإيضاح»، أما ما وراء ذلك من زيادات فغرضه التبيين أو النسبة، على أن أبا علي نفسه اقتصر على «الإيضاح» وعلى أن ابن أبي الربيع لم يذكره إلا بهذه الكلمة «الإيضاح». وعليه فقد خلصتُ إلى أنه هو العنوان الذي وضعه أبو علي. وألممتُ بمسألة تتصل بعنوان للكتاب ورد في بعض المصادر، هو «الإيضاح والتكملة»، وتساءلت: هل هما كتابان أو كتاب واحد؟ وجزمت بأنهما كتاب واحد. وفي ذلك خلاف لظاهر د. شلبي، وصريح د. المرجان. وحشدت أدلتي على ذلك. وعرضت لتاريخ تأليف الكتاب، ونظرت في الروايات المتدافعة في بيان سبب التأليف، وأيَّدتُ د. شلبي الذي طعن في رواية مفادها أن عضد الدولة انتقص من قدر الكتاب، وأنه إنما يصلح للصبيان، لكني أخذت عليه أنه لم يشر إلى أن الطعن في هذه الرواية ليس من عنده، بل هو قديم، سبق إليه الأنباري في كتابه «نزهة الألباء»، وهو من مصادره! . وأبَنْتُ عن طبيعة «الإيضاح» وغايته، وناقشت ما ذهب إليه د. الطناحي من أنه كتاب ذو حظٍّ، انتشر وذاع لسهولته ويسره، وقلت: إن اليسر والسهولة - مع التسليم بهما - ليسا وراء ذيوعه، وأن المسألة لا علاقة لها بالحظ. وتوقفت عند ابن الطراوة الذي طعن منفردًا في «الإيضاح» وعاب في صاحبه، وقلت: إن طعنه

خارج من عَيْبَة الخلاف في مفهوم الصنعة النحوية. ولا علاقة له بتباين مذهبيهما العقدي، وهو ما ذهب إليه د. الثبيتي. ثم توقفت عند الطرق التي سلكها «الإيضاح» حتى وصل إلى المغرب والأندلس، وتتبعت أسانيد روايته، ونسبت الفضل إلى جماعة، وأشرت إلى أن د. شلبي غفل عن أبي الحسن هلال بن المحسن، وأن د. يحيى ميرعلم غفل عن ابن أخت أبي علي أبي الحسين محمد ابن الحسين بن عبد الوارث.

ب - ثم عرضتُ لمادة الإيضاح بجزأيه، وأبوابه، وصححت بعض الأوهام التي وقع فيها بعضهم في عدة هذه الأبواب، ثم كشفت عن منهج أبي علي في بنائه، ونقضت ما ذهب إليه د. شلبي من أن أبا علي ابتكر فيه ترتيب أبواب النحو على وفق أثرها الإعرابي، وحقَّقت أن هذا الترتيب لشيخه أبي بكر بن السراج. كما حقَّقت أن «الإيضاح» و«التكملة» ذوا سمات واحدة، وأن صعوبة «التكملة» لا ترجع إلا إلى طبيعة موضوعات علم الصرف. ثم عرضت لمصادر الكتاب وشواهده وما يتصل بذلك. وختمت هذه المسائل بالكلام في أثر «الإيضاح»، الذي انداح في الزمان وفي المكان، وحددت هذا الأثر في ثلاث نقاط، منها تلك الحركة العلمية الخصبة التي أثارها، حتى بلغ عدة المؤلفات التي قامت عليه(٦٤) مؤلفًا، على ما ذكر د. يحيى مير علم، على أني لم أر الرقم على كبره دقيقًا ولا صادقًا. وقد أضفت إلى تلك المؤلفات شرحًا للشلوبين، وكتابًا عنوانه «الإرشاد» للكيشي. ثم أعددت قائمة بالمؤلفات المغربية والأندلسية، بلغت(٣٠) مؤلفًا، صنَّفها(٢٦) نحويًا، وقمت بتصنيف هذه المؤلفات، فوزعتها إلى شروح، وشروح للأبيات، ومختصر للإيضاح، ومختصر لشرح له، وكتاب في الاعتراض عليه، وكتاب في رد الاعتراض. وكان آخر الشراح ابن أبي الربيع الذي صنَّف ثلاثة شروح، وأعقبه تلميذه أبو الطيب

القوصي الذي اختصر شرح شيخه. ودوّنت مجموعة ملاحظات، منها أنه لم يطبع من هذه المؤلفات المغربية والأندلسية جميعًا سوى اثنين!.

- ٢ -

أ - في تناولي لترجمة ابن أبي الربيع وثّقت أولًا اسمه ونسبه، وحقّقتُ وهمًا وقع في أحد المصادر ترتّب عليه سقْط في سلسلة نسبه، ووهمًا وقع فيه باحث محدث فظن أن ما سقط هو اسم جده، والحق أنه اسم أبيه واسم جده. وجزمت أو كدت أن ابن أبي الربيع لم يعرف سوى ثلاث من مدن المغرب، وأنه لم تكن له رحلات إلى المشرق، وألمحت سريعًا بومضات عن الفترة الزمنية التي عاش خلالها، وما شهدته من أحداث جسام، وعن الحياة العلمية التي كانت فيها. وعَرّجتُ على علاقات الرجل مع رجال عصره، من سياسيين وعلماء، وفيهم شيوخ وأنداد وتلامذة. ثم استقرأت سمات شخصيته وخلقه مما قاله القدماء فيه، رابطًا بين أوجه شبه تكشفت لي بينه وبين صاحبه أبي علي. وحققتُ زمان وفاته ومكانها.

ب - وأعقبت ما سلف من جوانب تتصل بسيرته الخاصة بالحديث عن سيرته العلمية، فكشفت عن روافد تكوينه العلمي، معتمدًا على برنامجه الذي صنعه نيابة عنه تلميذه ابن الشاط. وقد تبين لي في ثنايا ذلك تخليطٌ هيّنٌ للدكتور الأهواني، إذ جعل عدة الكتب المذكورة في البرنامج أربعين كتابًا، والحق أنها(٤٣) كتابًا. وأمكنني نتيجة لقراءة واعية أن أصنّف كتب البرنامج، وقد أعقبت ما صنفته بكتب أخرى قرأها أو أقرأها، معتمدًا على كتب ابن أبي الربيع نفسها، وما ذكره تلاميذه، وقيّدتْه كتب التراجم. ولاحظت أنه قد أخذ الكتب التي قرأها عن غير شيخ، ومن غير طريق. وعرضت بعد ذلك لشيوخه، ونفيت أن يكون أبو القاسم الحوفي منهم، على الرغم من أن ابن القاضي قد

عَدّه فيهم، وأبنْتُ عن سبب غلطه. ثم سردت قائمة بأسماء شيوخه على وفق ما تضمنه برنامجه سالف الذكر، ولاحظت أن بعض شيوخه إشبيليون، وأن بعضهم من الغرباء، وأنه لزم مجالس بعضهم، وأنه أكثر من الأخذ عن ابن أبي هارون والشلوبين. وقطعت أن ما تضمنه البرنامج من كتب ليس كل ما أخذه، ودلّلت على ذلك. وانتقلت إلى تلاميذه، فقلت: إن ذكر الرجل طار في سَبْتة، وأشرت إلى أن الذين تخرجوا به فيها أكثر، وألمحت إلى أن ماحفظته لنا كتب التراجم من أسمائهم هو أقل القليل، إذا ما جعلنا في حسابنا أنه ظل يعلم(٦٤) عامًا، منها(٤٢) عامًا في سبتة، و(٢٢) عامًا قبلها في إشبيلية. وذكرت عددًا من أنبه تلاميذه، محيلًا على القائمة التي أعَدّها د. الثبيتي ود. الحكمي (٣٩ تلميذًا)، على أني أضفت تلميذين أفلتا منهما.

وعَرّجت على مصنّفاته، فأعددت قائمة منسوقة على حروف ألف باء، ووثقت عناوينها معتمدًا على المصادر وفهارس المخطوطات، وأشرت إلى أماكن وجود نسخها الخطية، وما حفظته الأيام لنا، وما ضيّعَتْه، وما جادت علينا ببعضه، وما طُبع منه، وما كان موضوعًا لرسائل علمية، ومازال حبيس الخزائن، وجزمت أو كدت بأن له شرحًا صغيرًا على « الجمل » وذلك اعتمادًا على مفهوم ما ذكرته المصادر من أن له شرحًا أوسط عليه، وأيّدتُ ذلك بأدلة أخرى. وتلبثت شيئًا عند مؤلَّفه « كان ماذا » الذي رَدّ به على مالك بن المرحل، وعرضت لأصداء المنافرة بين الرجلين لدى النحويين اللاحقين. وفي كلامي على « الملخص » لم أوافق د. الحكمي الذي رَجّح أن أبا حيان خَلّط إذ عزا إلى الكتاب مرة باسم « الملخص »، ومرة باسم « القوانين »، وقلت: إن من المستبعد أن يخلّط رجل في علم أبي حيان، ويتوهم كتابًا واحدًا لشيخه كتابين. وخلصت من قراءة جريدة المصنفات هذه إلى أن عدتها ثمانية، بين أيدينا منها

خمسة، أو أربعة، وأن المفقود منها – حتى الآن – ثلاثة، وأن الذي بقي منها كاملًا هو: «الكافي» و«الملخص»، وأنه لم يطبع منها سوى الجزء الأول من كل من «البسيط» و«الملخص». أما التفسير فكان موضوعًا لرسالة دكتوراه، وكذا «الكافي» في جزأيه الثاني والخامس. ولاحظت أن النسخ الخطية لكتب الرجل موزعة في مكتبات عربية وأجنبية، وأن جُلَّها في المكتبات المغربية، وأنها جميعًا في العربية والنحو، وأن كبر الحجم يغلب عليها، وأنها عرفت بغير عنوان، وأن معظمها شروح وتعليقات على متون، وأن في المصادر إشارات إلى وصولها إلى بلاد المشرق العربي. وختمت ببيان مكانة الرجل، وجَلَوْتُها من خلال رصد ما جاء على لسان تلامذته وغيرهم من إجلاله والثناء عليه، والقبول الذي وجدته كتبه بين العلماء، وحرصهم على القيام بها، فقد حملوها إلى أمصار العالم الإسلامي، وأقرأوها، وشرحوها، واختصروها.

- ٣ -

وشمل كلامي في «الكافي» تقديمًا عامًّا له، ودراسة لبنائه ومصادره، ثم للأصول النحوية وما يتصل بها.

أ – أما التقديم العام فعالجت من خلاله عددًا من النقاط، كان أولها: عنوان «الكافي»، فقد أحصيت الصور التي جاء عليها، فوصلت بها إلى سبع صور، ورجحت أن يكون «الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح» هو الذي اختاره ابن أبي الربيع، وكشفت عن الأسباب التي دعتني إلى ذلك. وفي النقطة الثانية وثَّقت نسبة الكتاب، وسقتُ مجموعة من الأدلة جريًا على عادة المحققين في ذلك. وفي الثالثة جهدت في تحديد زمن تأليف الكتاب، وأزعم أني اقتربت أو كدت اعتمادًا على بعض القرائن من الفترة الزمنية التي يغلب على الظن أنه ألف الكتاب خلالها، وهي الفترة من ٦٤٤هـ حتى

٦٥٨هـ. وفي تضاعيف ذلك اجتهدت في ترتيب كتب ابن أبي الربيع جميعًا بصورة تقريبية، ثم حشدت بعض الأسباب التي حفزت الرجل على تأليف كتابه. وفي النقطة الرابعة نظرت في موضوع الكتاب، وقلت: إنه كتاب نحوي، وضعه صاحبه في قالب شرح. وفي الخامسة نظرت في تجزئة الكتاب، وقلت: إن عدد الأجزاء من النسخ الخطية المختلفة يبلغ في حدود ما نعرفه حتى الآن عشرة، وحَدَّدت المكتبات التي توجد فيها، وقلت: إنه أمكنني – بحمد الله – أن أجمع أجزاء الكتاب جميعًا. وجاءت النقطة السادسة استكمالًا لسابقتها فتتبعت من خلالها النسخ الخطية للكتاب، ووصفت كلًّا منها وصفًا تفصيليًّا، وسجلت ملاحظات مفيدة عليها، خلاصتها أن النسخ جميعًا غير تامة، وأن التجزئة مختلفة من نسخة لأخرى، وأن أعلى النسخ نفاسة هي نسخة المكتبة الكتانية، ورأيت أن هذه النسخ محتاجة إلى دراسة تفصيلية موازنة، لمعرفة علاقاتها ببعضها.

وختمت التقديم العام بكلام في لغة «الكافي» وخصائصه التعبيرية، مفرقًا بين لغة المقدمة، ولغة المادة العلمية، ففي الأولى تجلَّت الصنعة النحوية والصرفية والبلاغية والبديعية، وظهرت آثار ثقافته الشرعية، ونزعته الدينية. ودلَّت بذلك على قصر باعه في البيان. وعلى النقيض كانت المادة العلمية منسابة في يسر وسهولة، ولعل الأمر يعود إلى مهنة التعليم التي نذر نفسه لها. ورصدت عقيب ذلك خصائص أسلوبه، ملخِّصًا لها في: سهولة الألفاظ، وبساطة العبارة، والمخاطبة المباشرة، والتدرج في إيصال المعلومة، وقلة الاستطرادات، وشيوع بعض اللوازم الأسلوبية، واستخدام بعض التراكيب غير الجارية على السنن المألوفة، على أن هذه الخصائص قد تخلَّفت أحيانًا، فاعترت عبارته ركاكة، ولم يخل أسلوبه من بعض الاعتراضات والاستطرادات.

ب – واستهللت دراسة بناء الكافي بعرض مادته، وطريقته فيها، ولاحظت أنه جارٍ على خطى أبي علي، فقد اعتمد أبواب « الإيضاح »، وصار يقتطع منها عبارة أو عبارات يجعلها تحت عنوان « فصل » فإذا ما قضى نهمته اقتطع عبارة أخرى، وعقد فصلًا آخر. فإذا أراد أن يدير كلامًا من عنده، أو يستكمل نقطة لم يعرض لها أبو علي، أو لم يجد لها متّسعًا، فإنه يعقد مسألة. الأبواب إذن هي أبواب « الإيضاح »، والفصول للكلام المباشر على عبارات «الإيضاح»، والمسائل لكلام ابن أبي الربيع نفسه. ثم تتبعت خصائص منهجه، فرأيت فيها طول النفس في الشرح، واليقظة وحشد الهمة التي تجلت في ربط كتابه بكتبه الأخرى، وعدم التكرار، كما رأيت فيها النزعة التعليمية، والحرص على تحرير نص الإيضاح، والعناية بعبارة أبي علي، ورد الاعتراضات عنه، والولع بالتفريع والتشقيق، وبالجدل وفرض الأسئلة، وبالأصول والضوابط العامة، وبمسائل الخلاف، وأخيرًا لاحظتُ انتشار كثير من الإشارات والفوائد التي تُبِين عن ثقافته الشاملة.

وتلوت حديث المنهج بحديث المصادر، فقلت: إن العين لا تخطئ بحال ثلاثة أعلام كانوا ذوي أثر بالغ في الكتاب، هم: سيبويه، والفارسي، والشلوبين، وأضفت إليهم رابعًا: ابن الطراوة، ولفتُّ إلى أن ابن أبي الربيع لم يذكر أيًّا من شروح الإيضاح على كثرتها، كما أنه لم يذكر أيًّا من الشارحين ما عدا ثلاثة: الشلوبين، وابن طاهر الخِدَبّ، والجزولي. ووجدت أن جملة الكتب النحوية التي ذكرها لم تجاوز ثمانية، في حين لم تتعد كتب اللغة اثنين، والتفاسير تفسيرًا، والأدب والأخبار كتابين، وقررت أن ما ذكره ليس سوى إيماءة إلى مصادر أخرى كثيرة، وأن الأعلام أكثر صدقًا في التعبير عن مصادره.

جـ – وجاءت بعد ذلك دراسة الأصول النحوية، وقد بدأتُ بالسماع الذي

احترمه الرجل احترامًا عظيمًا، وقدّمه في مواطن كثيرة، ولذلك تجليّات كثيرة رصدتُها في مواطنها. وتوقفتُ عند مصادر السماع، وأولها القرآن الكريم، فقد أكثر الرجل من الاستشهاد بالآيات الكريمة، فبلغت عدتها في الجزء الأول (المحقق) ٢٨٨ آية ما خلا المكرر، وكشفت عن منهجه فيها. أما القراءات فقد خلصتُ إلى أنه كان معتدًّا بشرطي النسبة وموافقة رسم المصحف، وأن موافقة العربية وحدها لا تكفي من وجهة نظره. إنه يقف بين أهل صنعته من جهة، إذ يعتدُّ بموافقة العربية، والقراء إذ لا تحمله الصنعة على الطعن في قراءة صحيحة النسبة. ولقد جلوتُ موقفه هذا من خلال عرض كلامه في قراءة ابن عامر المشهورة: ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادَهم شركائهم ﴾ ومقايسته بكلام النحويين من المتقدمين والمتأخرين. أما القراءات الشاذة فإنه يرى أن الحكم لا يثبت بها، وإنما تثبت بها اللغة. وعلى الرغم من ذلك فهو لم يجرحها – في ما رأيت – ولم ينعتها بما يقدح. وللرجل طرائقه في عرض القراءات واحتجاجه بها، أو لها، وقد خدم بذلك أغراضًا عديدة.

أما الحديث الشريف والأثر فإن ابن أبي الربيع حاذٍ حذو المتقدمين في التشدد في الاستشهاد به على الرغم من أنه عصريُّ ابن مالك. كما أنه لم يعرض – في ما رأيت – للقضية على نحو نظري، على الرغم من أنه عصري ابن الضائع. وقد أحصيت الأحاديث والآثار التي استشهد بها في الجزء المحقق، فوجدتها(١٨) حديثًا وأثرًا، منها(١٣) حديثًا وأثرًا استشهد بها على النحو والصرف، والبقية على اللغة والمعنى.

واحتج بطائفة من الأمثال والأقوال، وبعضها مما كثر دورانه في كتب النحويين، وأوردها في سياقات مختلفة، ولغايات متباينة.

وأكثر من الاستشهاد بالشعر، فبلغ عدد شواهده الشعرية (٢٥١) شاهد،

منها(٢٥) من الرجز ، وفيها(٦٠) صدرًا وعجزًا ، أو جزءًا من هذا أو ذاك ، أو بعض صدر وعجز معًا . وعَوَّل كثيرًا على شواهد سيبويه وأبي علي وغيرهما من المتقدمين، وخدم بهذه الشواهد أغراضًا مختلفة . ونسب منها(٩٢) شاهدًا ، وترك (١٥٩) غفلًا ، نسبتُ (١٤٣) منها ، وبقيتْ(١٦) لم أهتد إليها . وشواهده لشعراء من قيس وتميم وأسد وهذيل وكنانة وطيئ ، وأيضًا لشعراء من ثقيف وتغلب وإياد وبكر بن وائل . وليس فيهم مولَّد إلا أبو تمام ، وإنما جاء في تضاعيف كلام أبي علي ، فلا يُحسب عليه ، على أنه اعتذر لأبي علي . وظهر لي من منهجه في شواهده أنه عُني إلى حَدٍّ ما بالتنبيه على الخلاف في رواياتها ، وتوجيه ما يذكره من هذه الرواية ، على أني استظهرت غياب بعض الروايات عنه . كما أنه عُني إلى حَدٍّ ما بغريب شواهده .

وتلا حديثَ السماع حديثُ القياس ، ولم يعرض ابن أبي الربيع في الجزء المحقَّق للقياس من الوجهة النظرية ، على أني رأيت له في الجزء الخامس بعض كلام يتصل بالنظر . ومهما يكن فقد عُني الرجل بالقياس ، ولاذ به ، وحكم على بعض أنواعه بالفساد ، كما فاضل بين الأقيسة وبعضها ، وربط بين القياس والكثرة . والوجه الآخر المقابل للقياس عنده هو الشذوذ ، وما سمع شاذًّا لا يُتجاوز إلى غيره . وترتبط بالقياس فكرة العلة ، وقد فشت في « الكافي » العلل بأنواعها : التعليمية والقياسية والجدلية ، وهي تتزاحم في كلامه تزاحمًا . ويستخدم كثيرًا مسلك السبر والتقسيم في الوصول إلى الأحكام التي يسعى إليها ، ويستعين أحيانًا بتعليلات غيره . ولقد رصدت العلل المشهورة التي استخدمها ومَثَّلت لها ، وزدت عليها عللًا أخرى ، لم ترد في «الاقتراح» ، وأطلقت عليها أسماء حذوت فيها حذو أسماء العلل المشهورة .

كما ترتبط بالقياس فكرة العامل ، وابن أبي الربيع مؤمن بنظرية العامل هذه ،

وقد صرح بضرورتها لبناء قانون يحكم الكلام العربي ، وعُني بها أيما عناية ، وأفاد منها على امتداد الكتاب ، وطبقها فأحسن تطبيقها . وقد تتبعت تجليات عنايته ، فرأيته يقول بأن « العدم » مطلقًا كان أو مقيدًا لا يكون عاملًا ، ورأيته لا يذكر من العوامل المعنوية سوى الابتداء ، ومفهوم الابتداء عنده « الإسناد » ، أما التعري فشرط فيه ، كما ذكر الوقوع موقع الاسم . والعامل اللفظي عنده أقوى من العامل المعنوي ، وبعض العوامل لا تعمل مقدرة لضعفها ، والعوامل ليست سواء في قدرتها على التأثير . . إلخ .

ومن الأصول « الإجماع » ، وقد استخدمه بمعنى إجماع العرب ، وبمعنى إجماع أهل الصنعة ، واعتدَّ به في الحالين . ومن إجماع أهل الصنعة الإجماع المذهبي ، وهو أيضًا يعتدُّ به ، فإذا ما أجمع أصحابه البصريون على مسألة فإنه يعول على إجماعهم .

- ٤ -

وانتقلتُ بعد ذلك إلى شخصية ابن أبي الربيع النحوية :

أ - بيَّنت أولًا مذهب الرجل النحوي ، وقلت : إنه بصري ، ليس في ذلك شك ، أصوله أصولهم ، وقواعده قواعدهم ، وآراؤه في بعض المسائل آراؤهم . واحتشدت لجمع ما تفرق من دلائل بصريته في ما فات من الدراسة ، وفي ما يأتي ، مكتفيًا بالإشارة ومعوِّلًا على الإحالة .

ثم تتبعت أصداء المذهب البصري في كتابه ، فأحصيت المرات التي ذكر فيها البصريين ، سواء كان ذلك بالتصريح أم بالكناية ، وتبين لي أنه كنَّى عنهم مثلًا بـ« أكثر النحويين » في(١٢) موضعًا ، كما كنى عنهم بـ« المحققون » و « محققو الصنعة » ، و « جمهور النحويين » ، و « أكثر النحويين » و « النحويون المتقدمون » . ثم تتبعت مواقفه من مسائل الخلاف عامة ، ومن أعلام البصريين ،

واكتفيت بـ « سيبويه » و « الخليل » و « المبرد » . ولاحظت أنه لَهِج بسيبويه ، وأنه لا يغيب عن كلامه . ورصدت ألوان إفاداته منه ، ووجدت أن دأبه هو موافقته ، وتخريج كلامه ، والاستدلال له ، وتحسينه ، وتصحيحه ، واستظهاره ، وجعله الأقوى والأقرب والأمثل . كما رأيته حَفِيًّا بالخليل ، معنيًّا بالرد عنه . أما المبرد فكان دون هذا وذاك في نفسه .

ومن البدهي أن يعرض للكوفيين ، حتى من باب نقض كلامهم والرد عليه . وقد رأيته واقفًا لهم بالمرصاد يخالفهم ويبطل كلامهم ويضعِّفه . ومواقفه من أعلامهم بخاصة لا تختلف عن مواقفه منهم بعامة ، فقد ذكر الفراء خمس مرات ، أفسد فيها جميعًا كلامه ، وأفاد من الكسائي قارئًا ومشافهًا للعرب ، لكنه لم يرتض آراءه النحوية وخالفها . وذكر ثعلبًا ، واقتصرت إفاداته منه على بعض النقول اللغوية .

وذكر البغداديين أربع مرات ، حكى فيها جميعًا ما رووه من قول العرب « الثلاثة الدراهم». والمراد بالبغداديين عنده – كما خلصت الدراسة – فريق من نحويي الكوفة سكنوا بغداد .

وتلبَّثْتُ عند من أَطلق عليهم « النحويون المتأخرون » ، وهي تسمية ترددت كثيرًا في الكتاب ، واتخذت صورًا عدة . ولاحظت أنه يقول : « بعض المتأخرين » ، ويريد : ابن الطراوة ، أو ابن أبي العافية قطعًا ، ويريد : الزمخشري ، أو ابن ملكون ، أو ابن السيد ، أو ابن خروف ، أو السهيلي احتمالًا . ومهما يكن فإنه ذكر عددًا من المتأخرين ، منهم : الأعلم الشنتمري ، والزمخشري ، وابن طاهر الخِدَب ، وابن ملكون ، وابن أبي العافية ، والجزولي . وكان أكثر المتأخرين تأثيرًا فيه شيخه الشلوبين ، فقد اعتمد عليه في الانفصال عن الاعتراضات التي وجهت لأبي علي . ولم يقتصر الأمر على انفصالاته على خطرها فقد تكون من

شرحه المفقود على «الإيضاح» ، بل تعدَّتها إلى التعويل كثيرًا على آرائه واختياراته وأقواله وردوده على النحويين . وهو دائم التصويب لكلامه والاستحسان له وتقويته وترجيحه واستظهاره ، على أن ذلك لم يمنعه من أن يسوِّي آراءه بآراء غيره إذا ما اتجهت له قوتها .

ب – وكان من حق أبي علي أن تُفرد له الدراسة فصلًا ، وتنظر في الطرائق التي اتخذها ابن أبي الربيع في الذود عن صاحبه ، والاعتذار له ، وبخاصة أن هذا هدف من الأهداف التي نهد لشرح « الإيضاح » من أجلها . لقد دافع عن ترجمات « الإيضاح » ، أو عناوينه ، وردَّ الاعتراضات على حدوده ، وتأول شواهده وأمثلته التي أشكلت ، ووجَّه عباراته المحتمِلة ، وانتصر لآرائه ، وعُني بروايات الإيضاح ونقدها والموازنة بينها ، سعيًا منه لتحرير نص المتن الذي يشرحه. وقد كشفت الدراسة في تضاعيف ذلك كله عن دقة نظره ، وتمكُّنه من أصول صنعته وجزئياتها ، وقدرته على الوصول إلى الأحكام المصيبة .

على أن هذا الحرص على الرد عن أبي علي أخرج الرجل عن الصواب ، وعدل به عن مقصود كلام أبي علي في بعض المواطن .

جـ – وما استحقه أبو علي استحقه ابن الطراوة ، وإن اختلفت الجهة ، فالرجلان موضع اهتمام ابن أبي الربيع ، الأول من باب الدفاع عنه ، والثاني من باب نقض كلامه . لقد اعترض ابن الطراوة أبا علي ، وتتبّعه في عباراته ، وشواهده ، وأمثلته ، فضلًا عن آرائه ومذاهبه النحوية واللغوية . وأظهرت الدراسة أنه كان متحاملًا ، ولهذا فإن نقض كلامه لم يحتج في الغالب كبير عناء . ولقد أحصيتُ هذه الاعتراضات فوجدت عدتها (١٧) اعتراضًا ، خرج معظمها من عيبة التحامل الشديد ، فوقع صاحبها في الوهم والخطأ والتناقض . ورأيت بعض هذه الاعتراضات في « الإفصاح » ، ولم أر بعضها الآخر فيه ، وأغلب الظن أنه

في كتابه المفقود « المقدمات » . ونصر ابن أبي الربيع أبا علي في المواطن جميعًا ، ولم يتخل عنه التوفيق إلا في مسألة واحدة .

د – والحق أن ابن أبي الربيع لم يكن مجدِّدًا ، ولا ثوريًّا ، ولا ذا مذهب خاص انفرد به ، فهو ليس ابن مضاء الذي ثار على القديم ، ودعا إلى هدم أصوله ، وليس ابن الطراوة الذي انتقص من قدر أبي علي ، وهو من هو . وعلى الرغم من ذلك كانت له آراء انفرد بها ، وإضافات تحسب له ، وتحقيقات لمسائل مشكلة ، أو مختلَف فيها ، ونقدات تصل إلى حدِّ التخطئة والتغليط والإبطال والاستبعاد والتضعيف إذا كان ثَمة ما يدعو إلى ذلك . كما كانت له اختيارات. وقد فَصَّلت القول في ذلك كله ، ونظرتُ في اتجاهه ، وحقَّقتُ في ثنايا ذلك آراء عَدَّها القدماء مما انفرد به ، وهي ليست كذلك ، ورصدتُ ما أضافه من تخريجات وتأويلات وتعليلات وتفريعات ، كان كثيرًا ما يأتي بها بعد لوازم أسلوبية ، من مثل : « ويحتمل عندي » ، أو « ويمكن عندي » ، وألمحت إلى طول نفسه في الجدل النحوي ، وولعه بفرض الأسئلة ، والإجابة عليها ، وقدرته على معالجة الأدلة المتعارضة ، والترجيح بينها . وأوضحت أن اختياراته وإن كانت من جهة موافقات ، فهي من جهة أخرى مخالفات ، قد تكون لأصحابه البصريين حينًا ، ولواحد أو أكثر من الثلاثة الكبار – أعني سيبويه ، وأبا علي ، والشلوبين – في نفسه حينًا آخر ، ولعلماء جلة مثل الأخفش والمبرد والزجاج والمازني وابن السراج والرماني وغيرهم . على أنه قد يقف أحيانًا على جانب الحيدة إذا ما ظهر له اتجاه رأيين أو آراء ، ولا يجد غضاضة في أن يسوي بين مذهب أصحابه من البصريين وغيرهم .

ولا شك أن نحويًّا على هذه الدرجة سيترك أثرًا يذكر في لاحقيه . ومن هنا وقفت الدراسة عند عدد من النحويين الذين أفادوا منه ، فتتبعتْه في مصنفاتهم ،

وقدمت نماذج لألوان هذه الإفادات . ومن هؤلاء أبو حيان والمرادي وابن هشام الأنصاري والشاطبي والسيوطي ، وعبد القادر البغدادي . وقد انتهت هذه الوقفة إلى أن تأثيره بدأ مبكّرًا في تلاميذه ، وأنه استمر – في حدود المصادر التي اطلعتُ عليها – إلى نهاية القرن الحادي عشر الهجري ، وأن تأثيره لم يقتصر على المغرب العربي والأندلس ، بل امتد إلى المشرق ، وأن السيوطي وأبا حيان وابن غازي والشاطبي أكثر الذين أفادوا منه ، وأن ابن هشام انتصر له على ابن مالك والجوهري في موضع ، في حين انتصر المرابط الدلائي لابن مالك وغيره عليه في موضع ، وأن البغدادي خالفه مستعينًا بكلام شهاب الدين الخفاجي .

هـ – وفي النهاية نظرتُ في ما لابن أبي الربيع ، وما عليه ، وانتهيت إلى أنَّ كِفة حسناته أثقل كثيرًا من الكِفَّة الأخرى ، وإن لم يخل الأمر من عثرات ، هي من ذلك النوع الذي لا ينجو منه بشر . وبدأت بالحسنات فأجملتها ، ثم وقفت عند هفواته وعثراته ، فوجدتها تتصل بالمتن « الإيضاح » فقد تصرَّف أحيانًا في لفظ أبي علي ، ونَدَّت عنه رواية أخرى للفظه ، وغاب عنه في بعض المواطن ما في « الإيضاح » أو كتب أبي علي الأخرى ، وخَلَّط في العزو إلى هذه الكتب .

كما وجدتها تتصل بكتابه نفسه « الكافي » ، فقد أغفل شروح « الإيضاح » ولم يذكر أيًّا منها ، على كثرتها ، وعلى أن لشيخه الشلوبين شرحًا ، وللخِدَبِّ طررًا . وخرج في موطن وحيد عن الموضوعية ، وظهرت فيه حِدَّة ليست في طبعه ، وذلك عندما تحامل على الزمخشري ، كما أنه وقع في المناقضة ، إذ تباين كلامه في مواطن من «الكافي» مع كلامه في كتبه الأخرى ، وحاد عن الجادَّة في فهم بعض الآراء والمذاهب ، وابتعد عن الصواب في نسبة بعضها ، وأجمل في مواطن كان حقُّه أن يفصِّل فيها ويستقصي ، ونزع أحيانًا إلى التعميم ، فنأى عن الدقة حينًا ، واقترب من الحمى المحظور « الخطأ » بل وقع فيه حينًا آخر ، واستخدم

ألفاظًا ليست دقيقة في إصابة الغرض، وجنحت عباراته إلى مثل ذلك، ولم يخل الأمر من عثرات في الشواهد، فوهم في العزو، ولم يُحط بالأوجه الإعرابية، والتخريجات، ونحو ذلك. وأخذتُ عليه الاستطراد في مواطن محدودة، ورصدت بعض هَنات هيِّنات، تتصل بزيادة لفظ على متن «الإيضاح»، أو الإحالة على كلام له سبق، ولم يسبق، فضلًا عن مجانبته السلامة اللغوية وما عليه الأفصح في بعض الألفاظ والتراكيب اللغوية.

وبعد،

فهذا غاية الجهد، ووسع الطاقة، في التعريف بشخصية نحوية متميزة في القرن السابع الهجري، وما خَلَّفته من آثار، وما أسهمت به في ميدان الدرس النحوي. وأرجو من الله - تعالى - أن أكون قد وُفِّقت في ما عملت، وأن أجد جزاء ذلك أجرين، وما ذلك على الله بعزيز، وهو - سبحانه - من وراء القصد. والحمد لله رب العالمين.

* * *


ابن أبي الربيع
السبتي الأندلسي
١
الدراسة
تحقيق
فيصل الحفيان